



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

قسم: العلوم الإسلامية

المقواعد الأصولية و تطبيقاتها الفقهية من خلال كتاب الذخيرة للإمام القرافي

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم
تخصص فقه و أصول

إشراف الدكتور:

مسعود فلوسي

إعداد الطالب:

محمود باي

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د سعيد فكرة	أ.التعليم العالي	رئيسا	جامعة باتنة
أ.د مسعود فلوسي	أ.التعليم العالي	مشرفا و مقرا	جامعة باتنة
أ.د حسن رمضان فحلة	أ.التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة باتنة
أ.د بوبكر لشهب	أ.التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة الوادي
د. خالد ملاوي	أ.محاضر	عضوا مناقشا	جامعة الأمير
د. محمد سماعي	أ.محاضر	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر

السنة الجامعية: 2012-2013 م / 1433-1434 هـ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً رسول الله - صلى الله عليه- وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الشرائع السماوية قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ...﴾ (48) المائدة.

ومن ثمّ فهي الشريعة الخالدة إلى يوم القيامة، ولأن قضايا البشرية والنوازل التي تطرأ على حياتها تتجدد باستمرار دون انقطاع، فإن فقهاء الإسلام منذ الخلافة الراشدة واجهوا تلك القضايا بالحقايق بأصولها من الكتاب والسنة.

تلك الأصول التي تمثل قواعد الاستنباط والفهم من أصول التشريع الإسلامي الأولى، ولم يحدث أبداً أن وقف المجتهدون مكتوفي الأيدي أمام المستجدات، بل بذلوا وسعهم في إيجاد الحكم الشرعي لكل نازلة ألّمت بالفرد أو بالأمة مستلهمين طرق من سبقهم بدءاً بالخلفاء الراشدين إلى عهد الأئمة الكبار أصحاب المذاهب المعروفة إلى غيرهم من العلماء ممن ظهروا على مدار التاريخ الإسلامي.

ولا يخفى على الباحث المسلم أن الفقه وجد قبل قواعد الاستنباط إلا أنه من المؤكد أنها كانت موجودة في أذهان المجتهدين وهم يتعاملون مع النصوص، ولدينا أمثلة كثيرة من اجتهادات الصحابة - رضي الله عنهم- تدل على ذلك، ومنها:

1- ما روي عن ابن مسعود - رضي الله عنه- أنه كان يرى أن عدة المتوفى عنها زوجها وهي حامل وضع حملها، وقال: «ما نزلت ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (4) الطلاق. إلا بعد آية المتوفى عنها زوجها، وإذا وضعت المتوفى عنها زوجها فقد حلت» يريد بآية المتوفى عنها زوجها ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا...﴾ (234).

البقرة. فابن مسعود - رضي الله عنه- يرى أن آية سورة الطلاق مخصصة لآية سورة البقرة ومخرجة لبعض متناولاتها.¹

2- ما كان يراه عمر رضي الله عنه في شأن المطلقة ثلاثا من أن لها حقا في السكنى والنفقة مستدلا بالآية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ... (1)﴾ الطلاق. ولما بلغه خبر فاطمة بنت قيس: «أن زوجها طلقها ثلاثا ولم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم حقا في السكنى والنفقة»².

قال عمر: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا - صلى الله عليه وسلم- لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ... (1)﴾ الطلاق»³، فعمر رضي الله عنه جعل عموم الآية مستنده ولم يأخذ بخبر فاطمة بنت قيس.

3- ما ذهب إليه علي - رضي الله عنه- في جلد شارب الخمر زمن عمر - رضي الله عنه- فعن مالك أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له علي بن أبي طالب نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى أو كما قال فجلد عمر في الخمر ثمانين.⁴

والملاحظ أن كتب أصول الفقه اعتمدت الجانب النظري في إبراز قواعد الاستنباط حتى ليخيل للدارس لها أن لا صلة لها بالفقه، وأن الفقه - عند دراسته - لا صلة له بأصوله.

وأعترف أنني كنت أشعر بفجوة واسعة بين الفقه وأصوله وذلك في بداية دارستي لعلوم الشريعة، وكان لسان حالِي - إذا درست الأصول- يقول: أين الفقه؟ وإذا درست الفقه، يقول: أين أصول الفقه؟

¹ - انظر: تفسير القرطبي، تحقيق: سالم مصطفى البديري، دار الكتب العلمية بيروت، ط:1 (1420هـ-2000م)، ج:3، ص:115، 116.

² - صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ولا سكنى، حديث:1480، دار الفكر، بيروت، ط:1 (1424هـ-2003م)، ص:710.

³ - الحديث نفسه.

⁴ - الموطأ، كتاب الأشربة، باب الحد في الخمر، حديث:1615، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط:1 (1420هـ-1999م)، ج:2، ص:351.

وكانت مادة (تخريج الفروع على الأصول) التي درسناها في مرحلة الدراسات العليا بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية بجامعة باتنة، بداية الإجابة على هذا السؤال، لكنها لم ترو الغليل وبقي التطلع إلى المزيد.

وبعد مناقشة رسالة الماجستير بدأت أفكر وأستشير أهل الذكر في اختيار موضوع رسالة الدكتوراه، وامتدت يدي إلى كتاب (الذخيرة) للإمام القرافي فوقعت على كنز عظيم كنت عنه غافلا، وأثناء قراءتي له وجدت مؤلفه - رحمه الله- يربط بين قواعد الأصول وفقه الفروع، فقلت في نفسي: وجدت ضالتي، واستخرت الله في أن يكون موضوع الرسالة (القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية من خلال كتاب الذخيرة للإمام القرافي) .

أشار الأستاذ المشرف في بداية الأمر إلى سعة الموضوع وتشعبه وكون الذخيرة موسوعة كبيرة يحتاج التعامل معها إلى جهد ووقت كبيرين، ولكني قلت له: إنني أحب أن أبذل جهدا معتبرا حتى يكون التحصيل العلمي من وراء الرسالة بالصورة التي تستريح معها النفس ويطمئن إليها القلب، فلما وجد مني العزم والإقبال شجعني وأبدى موافقته على الانطلاق.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال ما يلي:

1- الفروع الفقهية التي تناولت أحكام الجزئيات سواء ما تعلق منها بأمر العبادات أو أمور المعاملات على اتساعها فإنها تعود إلى قواعد أصولية ترتبط بها ارتباطا وثيقا، والبحث محاولة للوقوف على هذه العلاقة بين القاعدة الأصولية وبعض فروعها الفقهية.

2- المذاهب الفقهية المتنوعة في عالمنا الإسلامي ليس الاختلاف في ما بينها في الأحكام الفقهية الفرعية مبنيا على أو هام أو اتباع لهوى أو لمجرد التشهي، إنما هو آراء فقهية تعود إلى قواعد الأصول التي ارتضاها كل إمام لتكون منهجا له في استنباط الأحكام الشرعية، والبحث يوضح جانبا من الجهد الذي بذله الأئمة والفقهاء من بعدهم في تحري الحق وإدراك وجه الصواب في المسائل الفقهية بما تتيحه الطاقة البشرية، وكان جميعهم تحدوه رغبة ملحة في بلوغ طاعة الله وابتغاء مرضاته، وإدراك الصواب الذي يحقق القربة إلى الله أكثر.

3- البحث مساهمة - من ضمن المساهمات الكثيرة التي بذلت - في إطار تكوين الملكة الفقهية التي تجعل الباحث في الفقه وأصوله قادرا على ربط الجزئيات بالكلية، وفي ذلك اختصار للزمن واستثمار للجهد ومشغلة للعقل بمهمات الأمور.

ولا شك أن عدم إدراك ذلك والوقوف عليه يوقع في الحيرة والاضطراب وربما العجز أحيانا أمام النوازل التي لا تنتاهى.

4- الوقوف على مناهج الأئمة في استنباط الأحكام من النصوص، والتعرف على وسائل الاجتهاد لديهم، ومدى استعمال كل منهم للأدلة الأصولية التي وقع الاختلاف في الأخذ بها بين موسع ومانع ومضيق.

5- كتاب (الذخيرة) وأمثاله - مما كتب على شاكلته وهو قليل - يبين للعقل المسلم عموما، وللفقيه بوجه خاص كيف يتعامل مع الوحي بشطريه: الكتاب والسنة، وكيفية استعمال القواعد الأصولية لاستخراج الأحكام منها.

يقول القرافي: «إن الشريعة المحمدية - زاد الله تعالى منارها شرفا وعلوا- اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان، أحدهما: المسمى بأصول الفقه؛ وهو غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح، ونحو: الأمر للوجوب والنهي للتحريم، والصيغة الخاصة للعموم، ونحو ذلك، وما خرج عن هذا النمط إلا كون القياس حجة، وخبر الواحد، وصفات المجتهدين»¹.

ومن «لا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأدلتها التي هي الفقه، لا يتسع له المجال، ولا يمكنه التفريع عليها بحال، فإن المسائل الفرعية على اتساعها وبعد غايتها، لها أصول معلومة وأوضاع منظومة ومن لم يعرف أصولها لم يحط بها علما»².

6- القواعد الأصولية كانت ثمرة استقراء كامل لنصوص الكتاب والسنة، ومن ثم فإن البحث محاولة أخرى لربط القواعد الأصولية بالأدلة الشرعية التي تعتبر المصدر الأساس لأخذ الأحكام الشرعية.

7- هذا البحث يمتزج فيه العقل بالنقل، وباجتماع نور الوحي وسداد العقل يضع المسلم قدمه على الصراط المستقيم، يقول الغزالي: «وأشرف العلوم ما ازدوج

¹ - الفروق، للقرافي، تحقيق: محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط: 1 (1421هـ-2001م)، ج: 1، ص: 70.

² - تخريج الفروع على الأصول، للزنجاني، تحقيق: محمد أديب الصالح، مكتبة: العبيكان، الرياض، ط: 1 (1420هـ-1999م)، ص: 44.

فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد»¹.

أسباب اختيار الموضوع:

وراء اختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب، وهي:

- 1- لديّ تطلع إلى معرفة ما يربط بين القواعد الأصولية والفروع الفقهية، وكتاب الذخيرة أحد الكتب المميزة في هذا الجانب الهام من البحث الأصولي الفقهي.
- 2- علم تخريج الفروع على الأصول من العلوم المهمة التي توقف الباحث على منازع الفقهاء في استنباطهم للأحكام الشرعية من الأدلة وهذا البحث نوع من هذا الوقوف على ذلك.
- 3- صعوبة أصول الفقه كعلم نظري، ومما يساعد على تذليله وتقريبه للفهم التطبيقات الفقهية لقواعده.
- 4- الجمع بين دراسة الفقه وأصوله، تعتبر خطوة ذات أهمية بالغة، إذ تعمل على تقريب ما نشعر به من فجوة بين العلمين عند تناول الدراسة النظرية للأصول فقط.

إشكالية البحث:

صلة الفقه بأصوله صلة وثيقة جدا لكن البحث النظري في كل منهما أوجد فجوة بين العلمين، والحاجة ماسة إلى دراسات تصل ما انقطع بينهما، وفي موروثنا الفقهي معالم هادية، وبحوث عميقة تكاد تكون شاملة في هذا الميدان، ولعل من أبرزها تلك الموسوعة الفقهية الثمينة للإمام القرافي وهي (الذخيرة) فإلى أي مدى استطاع الإمام القرافي أن ينجح في هذا الربط بين علمي الفقه وأصوله؟

ويمكن أن تصاغ هذه الإشكالية في الأسئلة الجزئية التالية:

- 1- ما مدى تطرق القرافي إلى قواعد الأصول في موسوعته؟

¹ - المستصفي، للغزالي، دار الفكر، بيروت، (د ت)، ج:1، ص: 3.

2- هل يمكن أن نقول: إن القرافي استطاع في كتابه (الذخيرة) أن يربط بين قواعد الأصول وفروعها الفقهية؟

3- هل الفروع الفقهية التي ذكرها القرافي مرتبطة بقواعد الأصول كافية في إيضاح تلك القواعد؟

4- ماهي المنهجية التي سلكها القرافي في ذخيرته؟

5- ما مدى صلة ما كتبه القرافي في كتبه الأصولية الأخرى بما جاء في الذخيرة؟

أهداف البحث:

دراسة كتاب الذخيرة من هذا الجانب تهدف إلى جملة أمور، وهي:

1- الوقوف على جملة من قواعد الأصول والتعرف على نماذج من تطبيقاتها الفرعية الفقهية ليتبين من خلال ذلك مدى انبناء الأحكام الفقهية على أصولها.

2- التعرف على منازع نماذج من الفروع الفقهية في المذهب المالكي على وجه الخصوص وغيره بوجه عام، مما يبعث في القلوب الطمأنينة على أصالة تلك الأحكام وارتباطها بالأدلة الشرعية، خاصة ونحن نعيش في بيئة تكاد تخلص للمذهب المالكي في اتجاهها الفقهي.

3- الخروج بالقواعد الأصولية من دائرة الموقع النظري المألوف إلى مجالاتها التطبيقية مما يزيد في توضيح العلاقة بين الفقه وأصوله وهذا مما يساعد على إحياء الجسور التي تربط بينهما من جهة وبين الأدلة الشرعية من جهة أخرى.

4- هذا الموضوع يخدم من جانب آخر الدعوة الإسلامية فإن المستوى الثقافي للشعوب الإسلامية تنامي في فترات ما بعد الاستقلال وخروج المحتل وصار العقل المسلم يبحث عن ارتباط الأسباب بمسبباتها والمعلولات بعلمها والأحكام بأدلتها وأصول الفهم منها، وهذا مما يوثق صلة المسلم بدينه واعتزازه بأمتة والدفاع عنها وعن موروثها العلمي في مجالي العقيدة والشرعية في مواجهة التيارات الفكرية والعقائدية المناوئة.

5- التعرف على شخصية علمية أصولية فقهية وهو الإمام الكبير شهاب الدين أحمد بن إدريس المعروف بالقرافي وعلى كتابه (الذخيرة) الذي يعتبر من

المصادر المهمة في الفروع الفقهية على مذهب المالكية، وقد جمع فيه أقوالاً كثيرة لأئمة المذهب مع التعرّيج على آراء الأئمة الآخرين ومناقشتهم فيها، فالكتاب يمثل زادا عظيماً في الفقه وأصوله.

وكان مؤلفه - رحمه الله - ملهماً عندما اختار له عنوان (الذخيرة) ليكون ذخيرة لطالب العلم من جهة، وليكون ذخيرة لمؤلفه يوم المعاد من جهة ثانية.¹

الدراسات السابقة:

هناك جهود مشكورة بذلت في مجال ربط القواعد الأصولية بالفروع الفقهية سواء في الإطار المذهبي أو على مستوى أوسع، أي: في إطار المذاهب الأربعة المعروفة.

ومن الدراسات من النوع الأول كتاب (القواعد الأصولية عند القاضي عبدالوهاب البغدادي من خلال كتابه الإشراف على مسائل الخلاف) للدكتور: محمد بن المدني الشنتوف. ومن النوع الثاني كتاب (أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء) للدكتور: مصطفى سعيد الخن.

كما أن هناك دراسة تخص كتاب (الفروق) بعنوان (القواعد الأصولية والفقهية من كتاب الفروق للقرافي) وهي رسالة دكتوراه بجامعة الأمير عبدالقادر الإسلامية بقسنطينة، للدكتور: سعد الدين دداش.

أما كتاب الذخيرة فلم يُتناول بالبحث من هذا الجانب في حدود ما أعلم.

منهج البحث:

طبيعة البحث - كما هو عنوانه - تتطلب توظيف جملة من مناهج البحث العلمي حتى يبلغ أهدافه المتوخاة، وهي:

1- المنهج التاريخي: فدراسة حياة القرافي والظروف التي اكتنفت البيئة التي عاش فيها تحتاج إلى الدراسة التاريخية لتلك الفترة الزمنية مع الاعتماد على المصادر التاريخية والتراجم باعتبارها مادة بحث هذه الأمور سواء ما تعلق منها بشخصية الإمام القرافي، أو ما تعلق منها بالأحداث التاريخية زمن حياته.

2- المنهج الاستقرائي: موضوع البحث يتطلب استقراء جميع ما كتبه القرافي في الذخيرة على وجه الخصوص، وفي غيرها مما له ارتباط بما ورد فيها

¹ - انظر: الذخيرة، للقرافي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1 (1994م)، ج:1، ص:39.

بالإضافة إلى آراء الأصوليين في المسائل المطروحة، هذا من الجانب النظري، كما أن الحاجة إليه ماسة في الجانب التطبيقي وذلك بتتبع آراء الفقهاء في مسائل الفروع التي يقع التمثيل بها.

3- المنهج التحليلي: وهو ضروري عقب الاستقراء، فالآراء الأصولية أو الفقهية تحتاج بعد استقراءها إلى دراسة تحليلية ووضع كل منها موضعه المناسب في البحث.

4- المنهج المقارن: وذلك للمقارنة بين تلك الآراء ومدى التقارب فيما بينها أو التباعد، إلى غير ذلك.

خطة البحث:

اجتهدت في خطة البحث - ما وسعني الجهد- أن تكون مطابقة لما سلكه الإمام القرافي في كتابه (شرح تنقيح الفصول) وتمثلت هذه الخطة في فصل تمهيدي، وأربعة أبواب.

أما الفصل التمهيدي فجاء بعنوان: القرافي ومنهجه في الذخيرة، وتناولت فيه مبحثين: أحدهما ترجمة للإمام القرافي، والثاني منهجه الذي سلكه في تأليف "الذخيرة".

وأما الباب الأول فبعنوان: القواعد الأصولية المتعلقة بالحكم الشرعي، وضممته أربعة فصول: الأول: ما يتعلق منها بالحكم الشرعي التكليفي، والثاني: ما يتعلق منها بالحكم الشرعي الوضعي، والثالث: ما يتعلق منها بالمحكوم فيه، والرابع: ما يتعلق منها بالمحكوم عليه.

وأما الباب الثاني: فهو القواعد الأصولية المرتبطة بالدلالات وفيه ستة فصول: الأول: ما يرتبط منها بالأمر والنهي، والثاني: ما يرتبط منها بالعموم والخصوص. والثالث: ما يرتبط منها بالاستثناء. والرابع: ما يرتبط منها بالمفهوم. والخامس: ما يرتبط منها بحروف المعاني. والسادس: ما يرتبط منها بدلالات أخرى.

وأما الباب الثالث: فهو القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة، وفيه ثلاثة فصول: الأول: ما يتعلق منها بالأدلة النقلية، والثاني: ما يتعلق منها بالنسخ، والثالث: ما يتعلق منها بالأدلة غير النقلية.

وأما الباب الرابع: فهو قواعد أصولية تتعلق بالوسائل والمقاصد والترجيحات، وفيه فصلان: أولهما: قواعد الوسائل والمقاصد، والثاني: قواعد الترجيحات.

وكل فصل من الفصول المذكورة في سائر الأبواب تضمن عدة مباحث، كل مبحث يمثل قاعدة أصولية، بالإضافة إلى أن كل مبحث اشتمل على مطالب.

وانتهى البحث إلى خاتمة تضمنت ما أدى إليه البحث من نتائج، وما يرجى من آفاق يمكن أن تتحقق مستقبلاً.

أشير إلى أنني لم أتعرض لتعريف القاعدة الأصولية أو الفرق بينها وبين القاعدة الفقهية، وذلك لأن هناك بحثاً معاصرة عالجت هذا الموضوع، ومنها:

- كتاب القواعد الأصولية، تحديد وتأصيل، للدكتور: مسعود فلوسي.

- القواعد الأصولية عند القاضي عبدالوهاب البغدادي من خلال كتاب الإشراف، على مسائل الخلاف، للدكتور: محمد بن المدني الشنتوف.

- القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي من خلال كتابه الموافقات، للدكتور: الجيلالي المريني.

- نظرية التقعيد الأصولي، للدكتور: أيمن عبدالحميد البدارين.

- القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية للدكتور: محمد عثمان شبير.

الصعوبات التي واجهت البحث:

ما من بحث علمي إلا وتعرض الباحث فيه جملة من الصعوبات، بعضها يسهل تذليلها، وبعضها يحتاج إلى بذل جهد كبير ليبلغ معه الباحث إلى القدر الممكن على الأقل إن لم يبلغ الحد المطلوب، وما لا يدرك كله لا يترك جله، ومن هذه الصعوبات ما يلي:

1- الذخيرة موسوعة فقهية كبيرة يتطلب البحث فيها عن القواعد الأصولية القراءة المتكررة المتأنية خشية أن تند قاعدة، أو يطرأ سهو فتقلت من الباحث، مع العلم بأن الإمام القرافي أشار إلى البعض منها وعنون له بوضوح.

2- القاعدة الأصولية توجد - أحياناً - مصاغة صياغة كافية، وأحياناً تحتاج إلى إعادة الصياغة إما لطول اعتراضها أو غيره، وهذا اقتضى محاولة إبراز القاعدة

بصياغة موجزة لا تخل بالمعنى مع الوفاء بالغرض، لذلك طال التأمل في بعضها، وربما ما بلغت ما أريد، وحسبي ما بذلت من جهد المقل.

3- تصنيف القواعد الأصولية تصنيفا مناسباً يجعل كلا منها في إطاره الخاص من خلال موضوعات علم الأصول المعهودة في البحث الأصولي، وهذا أخذ مني النظر عدة مرات، واستعصى عليّ في بعضها.

4- هذا البحث ينتمي إلى (فن تخريج الفروع على الأصول) والكتابة في هذا الفن شحيحة، والموجود منه لا يغطي دائرة الموضوع الأصولي بكلّيته، بالإضافة إلى الإيجاز والاختصار في الطرح وعدم تجاوز المذهب الفقهي الواحد أو المذهبين، مما جعلني أمتطي الذلول وأركب الصعب للوصول إلى الفروع الفقهية في مصادرها.

مصادر البحث ومراجعته:

مصادر هذا البحث ومراجعته ثلاثة أنواع:

النوع الأول: مصادر التاريخ وكتب التراجم: فمصادر التاريخ كانت مورد الحديث عن حياة الإمام القرافي، والظروف السياسية والاجتماعية والعلمية التي كانت سائدة زمن حياته.

وأما كتب التراجم فرجعت إليها للوقوف على شخصية القرافي ذاته خاصة من الناحية العلمية، وما يتعلق بشيوخه الذين أخذ عنهم، وتلاميذه الذين أخذوا عنه، بالإضافة إلى كل من ورد ذكرهم في البحث وترجم له.

النوع الثاني: مصادر علم الأصول ومراجعته: وهي تمثل المادة الأساسية للبحث وهي على نوعين:

1- مؤلفات القرافي نفسه وهي: شرح تنقيح الفصول، ونفائس الأصول في شرح المحصول، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم.

2- المؤلفات الأصولية الأخرى لغير القرافي وهي كثيرة.

النوع الثالث: كتب الفقه وبالدرجة الأولى الذخيرة وغيره، وكتب التفسير، وكتب الحديث وشروحه.

طريقة كتابة الرسالة:

اعتمدت في كتابة الرسالة المسلك الآتي:

- 1- الاجتهاد في كتابة الآية كتابة صحيحة مع توثيقها في المتن.
- 2- العمل على توثيق الأحاديث وأخذها من مصادرها الأصلية، فإن كانت من الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإن كانت من غيرهما نقلت أقوال أهل العلم في الحديث ما وجدت لذلك سبيلا.
- 3- قمت بالترجمة لكل الأعلام المذكورين في الرسالة، مع الاعتماد على كتب التراجم القديمة والحديثة.
- 4- وثقت المعلومات التي أنقلها من الكتب، سواء كانت اقتباسا مباشرا من تلك الكتب، أو معان جامعة، أو فيها ما يشير إلى ماله صلة بعنصر البحث المعالج.
- 5- عند ورود المصدر أو المرجع لأول مرة فإني أذكر كل ما يتعلق بالتوثيق من معلومات، وفيما عداها أكتفي بذكر الجزء والصفحة.
- 6- وضعت في آخر الرسالة فهرس لتيسير الاطلاع على أي معلومة فيها بأسرع وقت ممكن، هذه الفهارس شملت الآيات والأحاديث والأعلام والمصادر والمراجع والموضوعات.

الفصل التمهيدي

الإمام القرافي ومنهجه في كتابه "الذخيرة"

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الإمام القرافي

المبحث الثاني: منهج القرافي في كتابه "الذخيرة"

المبحث الأول:

ترجمة الإمام القرافي

تمهيد:

الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية لها دور كبير في تكوين شخصية الإنسان الذي يعيش في ظل تلك الظروف، ومن ثم كان لزاماً أن نعرض بإيجاز على هذه النواحي لنذكر الجو العام الذي عاش فيه القرافي والعوامل التي أسهمت في تكوين شخصيته.

الإمام القرافي عاش في القرن السابع الهجري (626-684 هـ) وهذه الفترة اكتنفها أحداث تاريخية كبيرة من أهمها: سقوط دولة الأيوبيين وظهور دولة المماليك، بالإضافة إلى الحروب الجهادية التي خاضتها الدولتان في مطاردة الصليبيين الغزاة، أو التتار الذين اكتسحوا العالم الإسلامي من الشرق وكانوا كالريح العقيم.

ولا شك أن الإمام القرافي على مكانته العلمية قد تأثر بتلك الأحداث على اختلاف مناحيها.

وفي هذا المبحث نعالج أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحياة العلمية.

المطلب الرابع: حياة الإمام القرافي.

المطلب الأول: الحياة السياسية

لا شك أن الأحقاب الزمنية تتأثر بما سبقها وقد تكون ثمرة لها وهذا ما نلاحظه زمن القرافي إذ أن الجهد السياسي كان موجها لمقاتلة الصليبيين فقد بقيت منهم فلول تناوش قوى الإسلام مرة بعد أخرى وإن كانت هي قد بدأت من قبل ميلاد القرافي بزمن طويل، إذ أن الحملة الصليبية الأولى كانت سنة 492 هـ ولم تحدث مقاومة تصدهم عن قصدهم الخبيث، واستمروا حتى بلغوا بيت المقدس وقتلوا عنده ما يزيد عن ستين ألف مسلم¹.

المسلمون كانوا على حال لا يحسدون عليها من الفرقة وشتات الكلمة لذلك حدث ما حدث من البلاء.

استمر الحال بين كر وفر حتى جاءت دولة الأيوبيين سنة 564 هـ، حيث بدأ صلاح الدين² في الإعداد لإجلاء الصليبيين عن ديار الإسلام، وكانت موقعة حطين الموقعة الفاصلة سنة 583 هـ³.

بعد صلاح الدين ضعفت الدولة بسبب الصراعات الداخلية مما جراً الصليبيين على إعادة الكرة⁴.

في سنة 647 هـ جاءت حملة صليبية قصد بها الاستيلاء على القاهرة ودخلوا دمياط⁵ ثم المنصورة وأثناء ذلك توفي الملك الصالح نجم الدين أيوب⁶.

¹ - انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة الصفا، مطابع دار البيان الحديثة، القاهرة، ط:1 (1423 هـ - 2002 م)، ج: 12، ص: 134.

² - صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شاذي الأيوبي، ولد بتكريت سنة 532 هـ، نشأ بدمشق وبها تلقى العلم وانتقل إلى مصر والقدس. كان رجلاً عالمًا مجاهدًا انتصر للإسلام وأهله وطارد الصليبيين وهو قائد معركة حطين الشهيرة، توفي سنة 583 هـ.

انظر ترجمته في:

- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط:1 (1397 هـ - 1977 م)، ج: 8، ص: 139.

- شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1 (1419 هـ - 1998 م)، ج: 5، ص: 4.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيد، بيروت، ط:1 (1425 هـ - 2004 م)، ج: 2، ص: 16.

³ - انظر: البداية والنهاية، ج: 12، ص: 277.

⁴ - المصدر نفسه، ج: 12، ص: 296.

⁵ - انظر: حادثة دمياط ونزول الفرنجة بها في: تاريخ مجموع النوازل مما جرى للأوائل والآخر، لقرطبي العزي الخزنداري، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط:1 (1426 هـ - 2005 م)، ص: 119.

⁶ - الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل ناصر الدين محمد بن العادل سيف الدين أبي بكر الأيوبي، ولد بمصر سنة 603 هـ، وتولى الحكم سنة 637 هـ. ومن مناقبه بناء المدارس، توفي سنة 647 هـ. انظر ترجمته في: حسن المحاضرة، ج: 2، ص: 30.

جاء بعده ابنه توران شاه¹ سنة 647هـ، وقاتل الصليبيين وهزمهم إلا أنه قتل سنة 648هـ. وبه انتهت دولة الأيوبيين في مصر².

قامت بعد ذلك دولة المماليك على أنقاض الأيوبيين لكن منطلقها اكتنفته فتن على مستوى الحكم³.

في هذه الظروف دخل التتار بغداد وساموا أهلها ألوان العذاب وخلفوا فيها دمارا شاملا على المستوى الإنساني والحضاري⁴، وكانت إحدى فواجع التاريخ حدث ذلك سنة 656هـ، ثم اتجهوا صوب الشام ثم مصر وكان على حكمها وقتئذ قطز⁵، وخرج إليهم بجيشه وأجرى الله على يده نصرا عظيما في موقعة عين جالوت سنة 658هـ⁶، لكنه مع ذلك بقي للصليبيين فلول تتبعها ملوك دولة المماليك من بعد قطز، وخاصة بيبرس⁷ الذي حكم من (658-676هـ) وقلاوون⁸ الذي

¹ - الملك توران شاه بن الملك الصالح نجم الدين، كانت ولايته قصيرة نحو شهرين توفي مقتولا سنة 648هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب، ج: 5، ص: 367.

² - انظر حسن المحاضرة، ج: 2، ص: 30.

³ - حيث تولت شجرة الدر التي قتلت زوجها الملك ثم قتلت هي. انظر:

- شذرات الذهب، ج: 7، ص: 463.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، تحقيق: جمال الدين الشيال، فهمي محمد شلتوت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (1392هـ - 1972م)، ج: 6، ص: 373.

- العبر في خبر من غير، للحافظ الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت)، ج: 3، ص: 276.

⁴ - انظر:

- البداية والنهاية، ج: 13، ص: 171.

- شذرات الذهب، ج: 5، ص: 151.

⁵ - الملك قطز: سيف الدين قطز، أحد مماليك المعز أيبك التركماني صاحب مصر، كان بطلا شجاعا حازما كسر التتار كسرة جبر بها الإسلام وأهله، توفي سنة 658هـ. انظر ترجمته في:

- شذرات الذهب، ج: 5، ص: 428.

- النجوم الزاهرة، ج: 7، ص: 89.

- سير أعلام النبلاء للذهبي، مكتبة الصفاء، القاهرة، ط: 1 (1424هـ - 2003م)، ج: 13، ص: 316.

⁶ - انظر: البداية والنهاية، ج: 13، ص: 187.

⁷ - السلطان الظاهر بيبرس ركن الدين أبو الفتح الصالح المملوكي، أحد مماليك الملك الصالح نجم الدين أيوب.

تولى الحكم بعد سيف الدين قطز، كان ملكا سريا غازيا مجاهدا مؤيدا عظيم الهيبة، له أيام بيض في الإسلام، توفي سنة 676هـ.

انظر ترجمته في:

- شذرات الذهب، ج: 6، ص: 3.

- ذيل مفرج الكرب في أخبار بني أيوب لنور الدين علي بن عبد الرحيم المعروف بابن المغيزل، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: 1 (1425هـ - 2005م)، ص: 86.

⁸ - السلطان المنصور سيف الدين أبو المعالي قلاوون التركي الصالح جاهد التتار والصليبيين كان رجلا مهيبا شجاعا توفي وهو يعزم أمره للجهاد سنة 689هـ.

حكم ما بين (676 - 689هـ) وكانت فترة حكمهما جهادا متواصلا للصليبيين حتى أجلاوا عن بلاد الشام.¹

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية

الإمام القرافي عاش جزءا من حياته في ظل دولة الأيوبيين، ثم كان جزء حياته الثاني في زمن دولة المماليك.

وكانت البيئة المصرية يومها مختلفة الأجناس: من عرب وترك ورومان وأقباط، والأديان: من إسلام ويهودية ومسيحية، والمذاهب: من سنة وشيعة وصوفية.

ولكون دولة بني أيوب وارثة الدولة الفاطمية، فإنهم عملوا على محو آثار الشيعة والتشيع وانتصروا للسنة وأهلها، وعلى هذا السبيل سارت دولة المماليك كذلك.²

كما حرصت كل من الدولتين على المحافظة على مظاهر العدل وإن شاب ذلك بعض مظاهر الانحراف التي أنكرها العلماء، كموقف العز بن عبد السلام³ - رحمه الله - زمن الملك الصالح نجم الدين الأيوبي⁴.

كانت المناسبات الدينية مرعية كيومي عيد الفطر وعيد الأضحى وغيرها، أما التي شابها شيء من بدع الشيعة فقد عمل على تصفيتها من ذلك.

فيوم عاشوراء - مثلا - كان يوم حزن وبكاء ونحيب زمن الفاطميين، ثم أصبح عند الأيوبيين والمماليك يوما للصيام والتوسعة على الأهل والأولاد.

= انظر ترجمته في:

- شذرات الذهب، ج: 6، ص: 74.
- البداية والنهاية، ج: 13، ص: 286.
- ذيل مفرج الكروب، ص: 125.
- 1 - انظر:
- شذرات الذهب، ج: 6، ص: 74.
- البداية والنهاية، ج: 13، ص: 273.
- 2 - انظر:
- النجوم الزاهرة، ج: 7، ص: 122.
- حسن المحاضرة، ج: 2، ص: 16.
- 3 - سنائي ترجمته ضمن شيوخ القرافي لاحقا. انظر: ص: 11.
- 4 - سبقت ترجمته، انظر: ص: 3.

وكان هناك اهتمام - خاصة من سلاطين المماليك- بإنشاء المنشآت الاجتماعية المتنوعة مثل: الفنادق، والخانات، والوكالات، والأسبلة، والحمامات، والبيمارستانات، وغيرها¹.

ولقد كانت هناك عناية كبيرة بطلبة العلم من حيث المأوى والإطعام ووسائل الصحة.

وإذا كانت مصر نقطة عبور بين غرب الإسلام وشرقه فإنه كان هناك اهتمام بالغرباء والرحالة الذين يقصدون الحج وتنفق في سبيل هذا الوجه الأموال².

وكان القرافي يشكو بعض العلل التي انتشرت في مجتمعه، لذلك كان كثيرا ما يتمثل بقول الشاعر³:

عتبت على الدنيا لتقديم جاهل وتأخير ذي علم فقالت: خذ العذرا

بنو الجهل أبنائي وكل فضيلة فأبناؤها أبناء ضررتي الأخرى⁴

وهذا الداء الذي شكى منه القرافي متوارث لا ينفك عنه إلا المخلصون - وقليل ما هم-

المطلب الثالث: الحياة العلمية

الاضطراب الذي أصاب الحياة السياسية في الفترة التي عاشها القرافي لم يؤثر كثيرا على الحياة العلمية.

وإذا كان النشاط العلمي والفكري تابعا للحواضر ومواقع العمران كما يقرر العلامة ابن خلدون⁵، فإن مصر كانت بمثابة الحاضرة الأولى بسبب الخراب الذي

¹ - انظر: النجوم الزاهرة، ج: 7، ص: 196.

² - انظر: رحلة ابن جببر، دار القصة للنشر، الجزائر، ط: (2001م)، ص: 12.

³ - هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد العزيز محبي الدين المعروف بحافي رأسه المازوني الفقيه، سمع ابن روضة وجماعة وعنه أخذ تاج الدين بن الفاكهاني وجماعة توفي سنة 680هـ انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية، ص: 201.

⁴ - انظر:

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: 1 (1423هـ - 2003م)، ج: 1، ص: 208.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: 1 (1423هـ - 2004م)، ج: 2، ص: 44.

⁵ - عبد الرحمان بن محمد الإشبيلي ولد سنة 732هـ بتونس، رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان، و كانت له مكانة عند الأمراء توجه إلى مصر وتولى بها قضاء المالكية من أهم مؤلفاته: تاريخ ابن خلدون، المقدمة، توفي سنة (808هـ)، انظر ترجمته في:

أصاب بغداد، والاضطراب الذي تعيشه بلاد الشام، والهجمة الصليبية على بلاد الأندلس، وبهذا صارت مصر محط العلماء وطلاب العلم.

كان لدى الأمراء إقبال على العلم واهتمام بالعلماء وكانت مجالسهم لا تخلو من أهل الذكر¹. لقد كان الأمراء يتنافسون في بناء المدارس ويجرون عليها الأوقاف لتكون بمثابة الربيع الدائم لما تحتاجه من نفقات، والإمام القرافي كانت له صلة ببعض هذه المدارس تعلمًا وتعليمًا².

وكانت المدارس في ذلك العصر أشبه بجامعات، فهي معاهد للتعليم العالي، ولكل مدرسة مذهبها الذي تتبعه، وإن كان بعضها يشمل أربع كليات للمذاهب الأربعة، وإذا كان المفروض في المدرسة أن تكون مركزا للعلوم الدينية من فقه وحديث وتفسير وغيرها، فإن الوضع لم يلبث أن تطور حتى غدت المدارس مركزا لتدريس النحو والفلسفة والعلوم الطبيعية فضلا عن العلوم الدينية³.

ولم تكن المدارس هي المؤسسات الدينية الوحيدة التي أكسبت هذا العصر طابعه الديني الخاص، بل شهد ذلك العصر إقامة مؤسسات أخرى عديدة كالمساجد والزوايا وغيرها، وكلها اشتركت في خدمة الدين والعلم، لكن الفارق أن المدرسة استهدفت خدمة العلم أولا وجاء نشاطها الديني ضمنيا، أما المساجد فقد احتلت العلوم الدينية فيها مكان الصدارة، وتدرس غيرها من أنواع العلوم كان ثانويا⁴.

= شجرة النور الزكية، ص 227.

- حسن المحاضرة، ج: 1، ص: 356.

- انظر تقريره في: مقدمة ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، ط: (1422هـ - 2002م)، ص: 548.

¹ - انظر: وفيات الأعيان، ج: 1، ص: 315.

² - انظر:

- نفائس الأصول في شرح المحصول، للقرافي، تحقيق: عادل أحمد، علي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 4 (1425هـ - 2005م)، ج: 1، ص: 499.

- حسن المحاضرة، ج: 2، ص: 202.

- السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1418هـ - 1997م)، ج: 1، ص: 411.

- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفي، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1425هـ - 2005م)، ج: 4، ص: 170.

³ - انظر: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، لسعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، ط: 1970م، ص: 156.

⁴ - انظر: مجلة منبر الإسلام، وزارة الأوقاف المصرية، ع: 2، السنة: 33، صفر 1395هـ - فبراير 1975م، ص: 170.

المطلب الرابع: حياة الإمام القرافي

المولد والنشأة:

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان بن عبد الله بن يلين¹ الصنهاجي² القرافي³.

والإمام مصري المولد والنشأة وقد صرح بذلك فقال: «ونشأتي ومولدي بمصر سنة ست وعشرين وست مائة»⁴.

طلبه العلم:

الكتب التي أرخت لترجمة القرافي لم تتعرض لفترة طلبه للعلم الأولى، وهذا أمر يستدعي الدهشة خاصة بالنسبة لعلم كبير كانت له شهرته الذائعة زمن حياته إذ صار مقصدا لطلاب العلم، أو بعد مماته إذ كانت مؤلفاته مرجعا للعلماء والدارسين.

والذي «يبدو أن القرافي تهيأ له في ابتداء أمره في كورة بوش»⁵، أن يختلف إلى الكتاب كما يختلف أترابه فتلقى ما يتلقون من نصوص واستظهر ما يستظهرون من مصنفات كما جرت العادة بذلك في الكتاتيب، إلا أن ذلك لم يشبع نهمه ولم يرض طموحه العلمي، فكان أن رحل إلى القاهرة لمواصلة الدرس والجد في طلب العلم وقد قصدوا معظم علماء الإسلام فرارا من الصليبيين ثم فرارا من التتار فشرعت تنشر لواء زعامتها العلمية وقيادتها الأدبية، وشجع الأيوبيون والمماليك هذا الأمر بما قدموا من رواتب للعلماء هيأت لهم فرص التفرغ للدرس والتأليف وما شيدوا من مدارس ومرافق»⁶.

¹ - يلين: كلمة بربرية معناها شفيق. انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي، تحقيق: محمد علوي بنصر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط: (1418هـ - 1997م)، ج: 1، ص: 27.

² - الصنهاجي: هذه النسبة إلى قرية صنهاجة وقد صرح القرافي بأصله إذ قال: «وإنما أنا من صنهاجة الكائنة في قطر مراكش بأرض المغرب». انظر:

- العقد المنظوم، ج: 1، ص: 549.

- أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، لمحمد بن علي البروسوي الشهير بابن سباهي زادة، تحقيق المهدي عيد الرواضية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1 (1427هـ - 2006م)، ص: 440.

³ - القرافي: نسبة إلى القرافة محلة بمصر القديمة وقد اشتهر به، يقول القرافي عن نفسه: « واشتُهر بالقرافي ليس لأنني من سلالة هذه القبيلة بل للسكن بالبقعة الخاصة مدة يسيرة فاتفق الاشتهار بذلك ». العقد المنظوم: ج: 1، ص: 549، 550. وانظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار بيروت للطباعة والنشر، ط: (1404هـ - 1984م)، ج: 4، ص: 317.

⁴ - العقد المنظوم: ج: 1، ص: 550.

⁵ - بلدة قرب بني سويف بمصر. انظر: المنجد في اللغة و الآداب والعلوم، للويس معلوف اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط: 17 (د- ت) ج: 2، ص: 90.

⁶ - من مقدمة تحقيق العقد المنظوم، ج: 1، ص: 37.

وتذكر بعض الكتب التي ترجمت للقرافي أنه كان من الطلبة الذين يترددون على المدرسة الصاحبية¹، وكان يعطى له من ريع وقفها².

ومما يذكر في نشأة القرافي أنه لازم الشيخ عز الدين بن عبد السلام³ منذ نزوله مصر سنة 639هـ إلى أن توفي سنة 660هـ⁴.

شيوخ القرافي:

أخذ القرافي العلم عن جماعة من العلماء كانت لهم قدم راسخة في أنواع كثيرة من العلوم، وهذا مما جعل الإمام القرافي مبرزاً في كثير من أنواع المعرفة؛ ما يتصل منها بعلوم الشريعة وعلوم اللغة وغيرها. ومن العلماء الذين تتلمذ القرافي على أيديهم من يلي:

1- ابن الحاجب المالكي:

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، ولد سنة 470هـ بأسنا⁵ بمصر.

أخذ على كثير من الشيوخ في شتى العلوم، رحل إلى الشام ودرس ودرس بها، ثم انتقل إلى مصر مع العز بن عبد السلام بسبب تصرف الأمير إسماعيل بن العادل⁶.

ذكر القرافي شيخه ابن الحاجب في كتابه (الفروق) فقال: «وقد وقع هذا البيت لشيخنا الإمام الصدر العالم جمال الفضلاء، رئيس زمانه في العلوم، وسيد وقته في التحصيل والفهم: جمال الدين الشيخ أبي عمرو

¹ - المدرسة الصاحبية: سميت بذلك نسبة لمنشئها صاحب بن شكر سنة 618هـ، وكان القرافي ممن درس فيها ذكرها في كتابه نفائس الأصول فقال: « وهذه الفصول وجدت في كتاب في الخزانة الصاحبية ... أسبغ الله ظلها ».

انظر: نفائس الأصول في شرح المحصول، ج: 1، ص: 499.

² - الوافي بالوفيات، ج: 4، ص: 170.

³ - ستاتي ترجمته ضمن شيوخ القرافي. انظر: ص.

⁴ - انظر: حسن المحاضرة، ج: 1، ص: 243.

⁵ - أسنا: مدينة مصرية قديمة بأقصى الصعيد وهي على شاطئ النيل. انظر: معجم البلدان، ج: 1، ص: 199.

⁶ - هو الملك الصالح عماد الدين إسماعيل بن العادل كان ملكاً عاقلاً حازماً، وهو واقف التربية والمدرسة ودار الحديث والأفراء بدمشق. توفي مقتولاً سنة 648هـ. انظر ترجمته في:

- سير أعلام النبلاء، ج: 13، ص: 71.

- العبر في تاريخ من غير، ج: 3، ص: 232.

بأرض الشام، وأفتى فيه وتفنن، وأبدع فيه ونوع رحمه الله وقدس روحه الكريمة»¹.

له مؤلفات عدة منها: مختصر منتهى السؤل في الأصول، والكافية في النحو، جامع الأمهات في الفقه وغيرها. توفي - رحمه الله - سنة 640هـ².

2- شمس الدين خسرو شاهي:

أبو محمد عبد الحميد بن عمويه بن يونس ولد بخسروشاه³ سنة 580هـ وإليها نسب.

كان فقيها أصوليا متكلمًا محققًا بارعا في المعقولات، قدم إلى الشام ومنها إلى مصر وفيها التقى به القرافي.

ذكره القرافي في شرح تنقيح الفصول عند الكلام عن تحرير الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص واسم الجنس، فقال: « وكان خسرو شاهي يقرره، ولم أسمعه من أحد إلا منه وكان يقول ما في البلاد المصرية من يعرفه »⁴.

وذكر في نفائس الأصول بأنه قرأ المحصول وضبطه عليه⁵. توفي سنة 652هـ⁶.

3- زكي الدين المعروف بالمنذري:

أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، أصله من الشام، ولد بمصر سنة 581هـ. رحل في سبيل طلب العلم والحديث ولذلك صار حافظا مشهورا، تتلمذ عليه القرافي وأشار إليه في فروقه¹.

¹ - الفروق، للقرافي، تحقيق: محمد أحمد سراج، وعلي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط: 1 (1421هـ-2001م)، ج: 1، ص: 154.

² - انظر ترجمته في:

- شجرة النور، ص: 167.

- حسن المحاضرة، ج: 1، ص: 351.

- وفيات الأعيان، ج: 3، ص: 243.

³ - خسرو شاه: قرية بينها وبين مرو فرسخان . انظر:

- معجم البلدان، ج: 2، ص: 371.

- أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، ص: 314.

⁴ - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، للقرافي، دار الفكر، ط: (1424هـ-2004م)، ص: 33.

⁵ - انظر: نفائس الأصول، ج: 2، ص: 404.

⁶ - انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر

للطباعة والنشر، القاهرة، ط: 2 (1413هـ-1992م)، ج: 5، ص: 60.

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، عالم الكتب، بيروت، ط: 1 (1207هـ-1987م)، ج: 2، ص: 108.

- العبر في تاريخ من غير، ج: 3، ص: 268.

كان ثقة حجة متحريا زاهدا، من مصنفاته: الترغيب والترهيب، مختصر صحيح مسلم، مختصر سنن أبي داود. توفي سنة 656هـ².

4- العز بن عبد السلام:

أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن القاسم السلمي الشافعي، ولد سنة 578هـ بدمشق، أخذ عن كثير من أهل العلم في شتى صنوف المعرفة حديثا وفقها وأصولا، رحل إلى مصر وبها تتلمذ عليه القرافي. ذكره القرافي في فروقه فقال: «ولم أر أحدا حرره هذا التحرير إلا الشيخ عز الدين بن عبد السلام - رحمه الله وقدر روحه - فلقد كان شديد التحرير لمواضع كثيرة في الشريعة معقولها ومنقولها»³. وقال في فروقه - أيضا -: «لقد حضرت يوما عند الشيخ عز الدين ابن عبد السلام، وكان من أعيان العلماء وأولي الجد في الدين، والقيام بمصالح المسلمين خاصة وعامة والثبات على الكتاب والسنة غير مكترث بالملوك فضلا عن غيرهم، لا تأخذه في الله لومة لائم»⁴. لذلك لقب بـ (سلطان العلماء)، توفي رحمه الله سنة 660هـ⁵.

تلاميذ القرافي:

تولى القرافي التدريس في مدارس ومساجد عدة، وحياته توهي بأنه كان متفرغا للتدريس والتأليف إذ لم يتول منصباً، والذين تتلمذوا عليه كثير عددهم يعسر على الدارس تتبعهم وحصرهم، ومنهم:

1- ابن بنت الأعز:

عبد الرحمان بن عبد الوهاب بن خلف العلامي الشافعي، كان فقيها نحويا دينيا فصيحا، ولي القضاء والوزارة، وغيرها، أخذ أصول الفقه عن القرافي، توفي سنة 665هـ⁶.

1 - انظر: الفروق، ج: 2، ص: 637، ج: 3، ص: 788.

2 - انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية الكبرى، ج: 5، ص: 180.

- سير أعلام النبلاء، ج: 13، ص: 380.

- البداية والنهاية، ج: 13، ص: 181.

3 - الفروق، ج: 2، ص: 600.

4 - نفسه، ج: 4، ص: 1389.

5 - انظر ترجمته في:

- البداية والنهاية، ج: 13، ص: 200.

- طبقات الشافعية الكبرى، ج: 8، ص: 209،

- الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، تحقيق: جعفر الحسني، مكتبة الثقافة

الدينية، مصر، ط: 1988م، ج: 1، ص: 419.

6 - انظر ترجمته في:

2- محمد بن إبراهيم البقوري:

كنيته أبو عبد الله، ومولده بالأندلس، رحل إلى المشرق والتقى القرافي وأخذ عنه، كان إماماً عالماً ورعاً تقياً ومؤلفاً جيداً، اختصر كتاب (الفروق) وهذبه ورتبه. توفي بمراكش بعد عودته من الحج سنة 707هـ¹.

3- تاج الدين الفاكهاني:

أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن عبد الله اللخمي، درس الأصول على القرافي، له مصنفات في أشياء متفرقة، منها: شرح العمدة في الحديث، شرح الأربعين للنووي، الإشارة في اللغة وشرحه. توفي سنة 734هـ².

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد برع القرافي في فنون متعددة مع قدرة فائقة على التحصيل والتأليف وتناول كثيراً من أنواع العلوم في مؤلفاته مما جعله مقصداً لطلاب العلم أثناء حياته، ومحل ثناء واهتمام بعد مماته، ومما يلفت النظر في شخصيته دعوته إلى معرفة العلوم التي تعين العالم بالشريعة على إدراك الحق وذلك في قوله: «وكم يخفى على الفقيه والحاكم الحق في المسائل الكثيرة، بسبب الجهل بالحساب والطب والهندسة، فينبغي لذوي الهمم العلية ألا يتركوا الاطلاع على العلوم ما أمكنهم»³. ولمكانته العلمية أورده جلال الدين السيوطي⁴ في طبقات المجتهدين ممن كانوا بمصر، ولم

- طبقات الشافعية الكبرى، ج: 5، ص: 64.

- البداية والنهاية، ج: 13، ص: 291.

- شذارت الذهب، ج: 5، ص: 451.

¹ - انظر ترجمته في:

- الديباج المذهب، ج: 2، ص: 295.

- شجرة النور الزكية، ص: 211.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: 2004م، ج: 2، ص: 53.

² - انظر ترجمته في:

- الديباج المذهب، ج: 2، ص: 72.

- شجرة النور الزكية، ص: 204.

- حسن المحاضرة، ج: 1، ص: 353.

³ - الفروق، ج: 4، ص: 11.

⁴ - جلال الدين السيوطي: عبد الرحمان بن أبي بكر بن محمد أبو الفضل جلال الدين السيوطي الشافعي، عالم مشارك في أنواع من العلوم، ولد ونشأ بالقاهرة وقرأ على جماعة من العلماء، ألف كثيراً من الكتب منها: الإكليل في استنباط التنزيل، الإتقان في علوم القرآن، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، توفي سنة 911هـ. انظر ترجمته في:

- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1427هـ-2006م)، ص: 675.

يورده في جملة علماء المذهب المالكي وقال - مثنيا عليه-: «القرافي العلامة، شهاب الدين أبو العباس... أحد الأعلام انتهت إليه رئاسة المالكية في عصره»¹.

وقال ابن فرحون²: «وحيد دهره وفريد عصره أحد الأعلام المشهورين والأئمة المذكورين، انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك - رحمه الله تعالى- وجدّ في طلب العلم فبلغ الغاية القصوى فهو الإمام الحافظ والبحر اللافت المفوه المنطيق، والآخذ بأنواع الترصيع والتطبيق، دلت مصنفاته على غزارة فوائده، وأعرب عن حسن مقاصده، جمع فأوعى، وفاق أضرابه جنسا ونوعا، وكان إماما بارعا في الفقه والأصول، والعلوم العقلية، وله معرفة بالتفسير»³.

وقال محمد مخلوف⁴ مثنيا على القرافي: «الإمام العلامة، الحافظ الفهامة، وحيد دهره، وفريد عصره، المؤلف المتقن، شيخ الشيوخ، وعمدة أهل التحقيق والرسوخ، مصنفاته شاهدة له بالبراعة والفضل واليراعة»⁵.

وقال الحجوي⁶: «هو أحد الأعلام المشهورين في المذهب المالكي، وقد انتهت إليه الرئاسة وقته فيه وفي العلوم العربية، وله التواليف المهمة كالذخيرة والفروق... وغيرها من الكتب العجيبة الصنع العظيمة الوقع»⁷.

ولذلك «أجمع الناس على غزارة علمه، وعلى إمامته في جملة من العلوم، وعلى حدة ذكائه، وقوة فطنته وانفراده بمواهب، واختصاصه بمزايا نادرة فأثنى عليه الناس، وحلوه بأعلى الألقاب العلمية، ووصفوه بأنه نسيج وحده، وفريد

- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1 (1414هـ - 1993م)، ج: 2، ص: 82.

1 - حسن المحاضرة، ج: 1، ص: 243.

2 - ابن فرحون: إبراهيم بن علي برهان الدين اليعمري المعروف بابن فرحون، ولد ونشأ بالمدينة المنورة، رحل إلى مصر والشام والقدس، وتولى قضاء المدينة، توفي سنة 799هـ. انظر ترجمته في:

- شجرة النور الزكية: ص: 222.

- نيل الابتهاج، ج: 1، ص: 15.

- معجم المؤلفين، ج: 1، ص: 48.

3 - الديباج المذهب، ج: 1، ص: 205.

4 - محمد مخلوف: محمد بن محمد بن عمر بن علي بن قاسم مخلوف الشريف، تعلم بالزيتونة وعمل في التدريس والإفتاء والقضاء، من مؤلفاته: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مواهب الرحيم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم، رسالة في فضيلة الطب والمستشفيات، توفي بتونس سنة 1360هـ. انظر ترجمته في:

- شجرة النور الزكية: ص: 446.

5 - شجرة النور الزكية، ص: 188.

6 - الحجوي: محمد بن الحسن الحجوي، المالكي، أحد علماء المذهب في القطر المغربي، تولى عدة وظائف منها: وزارة المعارف، وزارة العدل، رئاسة الاستئناف الشرعي الأعلى، من آثاره: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، توفي بالرباط سنة 1376هـ. انظر ترجمته في:

- الفكر السامي، ص: 6.

- معجم المؤلفين، ج: 3، ص: 216.

7 - الفكر السامي، ص: 566.

عصره، وفقيد الأشكال والأقران، وبالإمام الحافظ، والبحر اللافظ، والمفوه المنطيق، وما شابه ذلك من الأوصاف الدالة على علو قدره وارتفاع شأنه»¹.

مؤلفاته:

ما أوتيته القرافي من مواهب متعددة وحب للعلم مع تفرغ لطلبه وتحريره بالإضافة إلى أن كتب التراجم لم تذكر أنه تولى وظيفة أو منصبا شغله عن العلم تدريسا أو تأليفا، ولقد ذكر أن شهاب الدين القرافي حرر أحد عشر علما في ثمانية أشهر أو ثمانية علوم في أحد عشر شهرا². ولذلك لا عجب أن نجد للإمام القرافي الكثير من المصنفات، ويعد بعضها من الموسوعات كالذخيرة ونفائس الأصول.

وصف ابن فرحون³ كتب القرافي فقال: «سارت مصنفاته مسيرة الشمس! ورزق فيها الحظ السامي عن اللمس! مباحثه كالرياض المونقة! والحدائق المعركة! تنتزه فيها الأسماك دون الأبصار! ويجني الفكر ما بها من أزهار وأثمار! كم حرر مناط الإشكال! وفاق النظراء والأشكال! وألف كتباً مفيدة انعقد على كمالها لسان الإجماع! وتشنفت بسماعها الأسماك!»⁴.

ومن مؤلفاته التي طبعت وشهد لها الدارسون من أهل العلم بالبراعة والإبداع ما يلي:

- الإحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام.
- كتاب الفروق المسمى أنوار البروق في أنواع الفروق.
- الأمانة في إدراك النية.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء.
- تنقيح الفصول في علم الأصول.
- شرح تنقيح الفصول.
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم.
- نفائس الأصول في شرح المحصول.
- الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة.
- الذخيرة.

¹ - معجم الأصوليين، لأبي الطيب مولود السريري السوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1423هـ-2002م)، ص: 44.

² - انظر: الديباج المذهب، ج: 1، ص: 207.

³ - سبقت ترجمته، ص: 13.

⁴ - الديباج المذهب، ج: 1، ص: 206.

وهذه الكتب السالفة الذكر كلها مطبوعة، وفيها ما يتعلق بالفقه، وما يتعلق بأصول الفقه، وما يتعلق بالعقيدة.

وفاته:

بعد حياة حافلة بالعطاء تدريساً وتأليفاً وأثراً حسناً توفي الإمام القرافي إلى رحمة الله ورضوانه في جمادى الآخرة سنة 684هـ بدير الطين بالقرب من مصر القديمة ودفن بالقرافة الكبرى¹.

¹ - انظر ترجمته في:
- الديباج المذهب، ج: 1، ص: 208.
- شجرة النور الزكية، ص: 188.
- حسن المحاضرة، ج: 1، ص: 243.
- الفكر السامي، ص: 567.
- معجم المؤلفين، ج: 1، ص: 100.
- الفتح المبين في طبقات الاصوليين، لعبد الله مصطفى المراغي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط: 2007م، ج: 2، ص: 43.

المبحث الثاني:

منهج القرافي في كتاب "الذخيرة"

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الخصائص المميزة لمنهج القرافي في كتاب "الذخيرة"

المطلب الثاني: ما يتعلق بمقدمتي الكتاب

المطلب الأول: الخصائص المميزة لمنهج القرافي في كتاب "الذخيرة"

كتاب الذخيرة من أمهات كتب الفقه المالكي، فهو تجميع ممتاز للمصادر الأولى لهذا المذهب وتقديمها بطريقة منظمة ومرتبطة.

أما بالنسبة لمنهج القرافي في الكتاب فإنه بينه في مقدمته التي افتتح بها كتابه، هذا المنهج يتضح لنا من خلال ما يلي:

1- تناول الأصول والفقه معاً:

من أهم ما يميز منهج القرافي في ذخيرته أنه مزج فيه بين الفقه وأصوله، حيث نجده وهو يتناول الفروع الفقهية يربطها بقواعدها الأصولية، فيشعر الدارس بأصالة ما أقره من أحكام، أو ما انتهى إليه بعد مناقشته لأدلة مخالفته¹.

2- إبراز أصول الفقه المالكي:

مما اعتنى به القرافي في الذخيرة إبرازه لأصول الفقه المالكي، والاجتهاد في إيراد قواعده في مختلف الأبواب، ويشير القرافي إلى دافعه في انحيازه لإمام مذهبه بقوله: «وبينت مذهب مالك² - رحمه الله - في أصول الفقه ليظهر علو شرفه

¹ - انظر - مثلاً - : الذخيرة، للقرافي، تحقيق: محمد بوخبرة ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1994م، ج: 3، ص: 176، 234.

² - مالك بن أنس بن مالك، إمام دار الهجرة، أحد الأئمة، أخذ عن كثير من العلماء، منهم: ربعية الرأي، ابن هرمز، وسمع من الزهري، ونافع مولى بن عمر. عرف بالصلاح والتقوى والتواضع والأمانة، اشتهر بالحديث والفقه، أخذ عنه كثير من الناس منهم: عبد الله وهب، وعبد الرحمن بن القاسم أشهب، وغيره. من آثاره: الموطأ، توفي سنة 177هـ. أنظر ترجمته في:

- الديباج، ج: 1، ص: 75.

- وفيات الأعيان، ج: 4، ص: 135.

في اختياره في الأصول كما ظهر في الفروع، ويطلع الفقيه على موافقته لأصله أو مخالفته له لعارض أرجح منه، فيطلبه حتى يطلع على مدركه، ويمنع المخالفين في المناظرات على أصله»¹.

3- الترتيب والتنظيم لما تفرق:

لاحظ الإمام القرافي في كتب الأولين من أعلام المذهب ما اشتملت عليه من محاسن جمة لكنها غير منظمة، والنفس تحتاج لمن يمهدها طريق الوصول لتسلكه، والقرافي عرف هذه الحاجة فأعد لها عدتها وعزم على قضائها فوق أيما توفيق، انظره وهو يقول: « فوجدت أخيار علمائنا - رضي الله عنهم - قد أتوا في كتبهم بالحكم الفائقة، والألفاظ الرائقة والمعاني الباهرة، والحجج القاهرة، غير أنهم يتبعون الفتاوى في مواطنها حيث كانت، ويتكلمون عليها حيث وجدت، مع قطع النظر عن معاهد الترتيب، ونظام التهذيب... وأنت تعلم أن الفقه - وإن جل- إذا كان متفرقا تبددت حكمته، وقلت طلاوته، وبعدت عند النفوس طلبته، وإذا رتبت الأحكام مخرجة على قواعد الشرع مبنية على مأخذها، نهضت الهمم حينئذ لاقتباسها، وأعجبت غاية الإعجاب بتقصص لباسها »².

4- الاعتماد على أهم مصادر المذهب:

أشار القرافي إلى أنه أخذ مادته العلمية من نحو أربعين مصنفًا من كتب المذهب، بالإضافة إلى كتب الحديث واللغة³، وعلى رأس هذه المصادر أمهات المذهب المالكي، قال: «وقد آثرت أن أجمع بين الكتب الخمسة التي عكف عليها المالكيون شرقًا وغربًا، حتى لا يفوت أحدا من الناس مطلب، ولا يعوزه أرب، وهي: المدونة، والجواهر، والتلقين، والجلاب⁴، والرسالة، جمعا مرتبا بحيث يستقر كل فرع في مركزه، ولا يوجد في غير حيزه»⁵.

5- الأمانة في النقل وإثبات المصادر:

1 - المصدر نفسه، ج: 1، ص: 39.

2 - نفسه، ج: 1، ص: 35.

3 - انظر: نفسه، ج: 1، ص: 39.

4 - الجلاب: أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري من أهل العراق، الإمام الفقيه الأصولي الحافظ، تفقه بالأبهرى وغيره وكان من أحفظ أصحابه وأنبلهم، وتفقه به القاضي عبد الوهاب وغيره من الأئمة، له: كتاب في مسائل الخلاف، وكتاب التفرع في المذهب، توفي سنة 378هـ، انظر ترجمته في:

- شجرة النور الزكية، ص: 92.

- شذرات الذهب، ج: 3، ص: 213.

- معجم المؤلفين، ج: 2، ص: 351.

5 - الذخيرة، ج: 1، ص: 36.

من أشدّ ما يلفت النظر في كتاب الذخيرة اهتمام القرافي وحرصه الشديد على عزو نقوله إلى أصحابها ومؤلفاتهم التي أخذ منها، كل ذلك بطريقة رصينة ومنهج أفصح عنه في مقدمة الكتاب.

- فإن كان الفرع من المدونة أو مشتركا بينها وبين غيرها فإنه يكتفي بعزوه إليها.

- وإن كان من غيرها فإن القرافي ينسبه لمصدره توثيقا للمعلومة من جهة، ولأن الحاجة قد تدعو الدارس إلى مراجعته في مكانه التي أخذ منها من جهة أخرى.

- وإن كان الفرع مفصلا في مصدر ما من المصادر فإنه يكتفي بالنقل منه معرضا عن غيره إلا المدونة فإنه يعمل على استيعابها في ذخيرته ما أمكنه الجهد.

- وإن كان للفرع أكثر من رأي في المذهب فإنه يقدم المشهور على غيره من الأقوال ليكون ذلك دليلا على مشهوريته.

- إسناد الأحاديث إلى رواتها مع توضيحها - إن دعت لذلك حاجة - إما حلا لإشكالات، أو بيانا لفائدة.

- إضافة الأقوال إلى قائلها عند الإمكان لإدراك التفاوت بين القولين بمعرفة التفاوت بين القائلين، وينتقد القرافي ترك ذلك ويراه مؤلما.¹

6- تحري الاختصار وتجنب الإطالة:

عمل القرافي في ذخيرته على تجنب التطويل الممل و الاختصار المخل، فقال: « وأقصد أن يكون لفظه خاليا عن التطويل الممل، والاختصار المخل»².

والتزاما بهذا القصد فإن الإمام استعمل عدة أمور تخدم غرضه، ومنها:

- عند نقل الفروع من مرجع واحد فإنه يسميه في الفرع الأول ثم يكتفي بعد ذلك ب (قال)³.

- اكتفائه بقوله: قال صاحب البيان⁴، أو قال صاحب المقدمات، أو صاحب النكت¹؛ يفعل ذلك جمعا بين القائل والكتاب المقول فيه².

¹ - انظر: نفسه، ج: 1، ص: 36 وما بعدها.

² - نفسه، ج: 1، ص: 39.

³ - انظر: نفسه، - مثلا-: ج: 11، ص: 30 وما بعدها.

⁴ - صاحب البيان: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي، فقيه، أصولي، روى عن: أحمد بن رزق، ومحمد بن خيرة، ومحمد بن فرج، وغيرهم. وعنه أخذ: ابنه أحمد، والقاضي عياض، وأبو بكر بن محمد الإشبيلي. من مؤلفاته: البيان والتحصيل، والمقدمات، وغيرهما. توفي سنة 520 هـ. انظر ترجمته في:

- أشار في المقدمة إلى أن قوله: قال المازري³، فهو نقل عنه من شرحه للتلقين، تركه لطول الاسم.
- وضع رموزاً للأئمة؛ ف(ش) للشافعي⁴، و(ح) لأبي حنيفة⁵، و قوله (الأئمة) يعني: أبا حنيفة والشافعي وأحمد⁶، و(الصاح) علامة للبخاري⁷ ومسلم⁸ والموطأ.

-
- =- شجرة النور الزكية، ص: 129،
- معجم المؤلفين، ج: 3، ص: 46.
- ¹ - صاحب النكت: القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، الفقيه الحافظ الحجة، من أعيان علماء الإسلام، أخذ عن أبي بكر الأبهري، وتفقه بكبار أصحابه كآب القصار وابن الجلاب والباقلاني، تولى القضاء ثم هاجر إلى مصر وتوفي بها وهو قاض سنة 422هـ. انظر ترجمته في:
- شجرة النور الزكية، ص: 103.
- سير أعلام النبلاء، ج: 10، ص: 529.
- الديباج المذهب، ج: 2، ص: 25.
- ² - انظر - مثلاً - الذخيرة، ج: 12، ص: 286، 29، 350، 366.
- ³ - المازري: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، كان واسع الباع في العلم والاطلاع مع ذهن ثاقب ورسوخ تام، أخذ عن أبي الحسن اللخمي، و عبد الحميد الصائغ وغيرهما، وعنه أخذ من لا يعد كثرة كأبي محمد عبد السلام البرجيني. توفي سنة 536هـ. انظر ترجمته في:
- شجرة النور الزكية، ص: 127.
- الديباج المذهب، ج: 2، ص: 213.
- معجم الأصوليين، ص: 485.
- ⁴ - الشافعي: أبو عبد الله بن إدريس الشافعي، تتلمذ عن مالك وغيره، أول من ألف في الفقه فوضع منهجاً متكاملاً للاستنباط، وهو إمام مذهب، نشر مذهبه منهم: الربيع بن سليمان، أبو عبد الله، الحسن بن محمد بن الصباح، إبراهيم بن خالد المعروف بأبي ثور وغيرهم. من آثاره: الرسالة في الأصول، الأم في الفقه، أحكام القرآن. توفي سنة: 204هـ. انظر ترجمته في:
- الفتح المبين، ج: 1، ص: 127.
- سير أعلام النبلاء، ج: 7، ص: 3.
- الشافعي، لأبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، (1416هـ - 1996م).
- ⁵ - أبو حنيفة: النعمان بن ثابت، كان من الورعين الزاهدين، وهو تابعين لقي عدد من الصحابة، من شيوخه: حماد بن أبي سليمان، ومن تلاميذه: أبو يوسف، محمد بن الحسن الشيباني، وهو إمام مذهب. توفي سنة 150هـ. انظر ترجمته في:
- الفهرست، ص: 284.
- سير أعلام النبلاء، ج: 5، ص: 222.
- ⁶ - أحمد بن حنبل: أبو عبد الله، إمام مذهب، أودى في الله، وأمد الله بالثابت وأنعم عليه بالفرج بعد الصبر. له من الكتب: المسند، العلل، الزهد، وغيرها. توفي سنة 241هـ. انظر ترجمته في:
- الفهرست، ص: 320.
- ابن حنبل، لأبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، (1418هـ - 1997م).
- الفتح المبين، ج: 1، ص: 149.
- ⁷ - البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، من علماء الحديث الثقات، من تصانيفه: الصحيح، الأدب، التاريخ الكبير، وغيره. توفي سنة 256هـ. انظر ترجمته في:
- الفهرست، ص: 321.
- صفة الصفوة، ج: 4، ص: 124.
- سير أعلام النبلاء، ج: 8، ص: 204.
- ⁸ - مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري، من المحدثين الأعلام، من آثاره: الصحيح، كتاب التاريخ، كتاب الطبقات. توفي سنة 261هـ. انظر ترجمته في:
- الفهرست، ص: 322.

7- الترتيب والتنظيم:

نجد في الذخيرة داخل الأبواب والفصول والمباحث والفروع المعتادة عناوين فرعية تضبط المعلومات الإضافية وتحددها وتبرزها من مثل: تمهيد، تحقيق، تفريع، تنقيح، تحرير، تذييل، قاعدة، نظائر، فروع مرتبة.¹

8- موسوعية القرافي وعبقريته:

الدارس لكتاب الذخيرة لا يحتاج إلى كبير جهد ليدرك مدى ما عليه القرافي من موسوعية وعبقرية علمية منحها الله له فتجد في كتابه الفقه والأصول والتفسير والحديث واللغة والحساب وغيرها كل في مكانه الذي يقتضيه.²

9- الذخيرة كتاب فقه مقارن:

الذخيرة وإن كان كتابا جمع فيه القرافي فروع الفقه المالكي إلا أنه يعتبر من دواوين الفقه المقارن لأن مؤلفه - رحمه الله - تعرض فيه لآراء الأئمة الآخرين وذكر أدلتهم وناقشهم، وبين ذلك في مقدمته فقال: «وقد أثرت التنبيه على مذاهب المخالفين لنا من الأئمة الثلاثة - رحمهم الله - ومآخذهم في كثير من المسائل، تكميلا للفائدة، ومزيدا في الاطلاع، فإن الحق ليس محصورا في جهة، فيعلم الفقيه أي المذهبين أقرب للتقوى، وأعلق بالسبب الأقوى»³.

تأمل قوله: «فإن الحق ليس محصورا في جهة!» تجدها تقطر إنصافا، وتجعل العالم والمتعلم يدوران مع الحق حيث دار وتجعله غاية التعليم والتأليف.

10- التعامل مع المخالفين بأدب جم:

مما يلاحظ في دراسة الذخيرة أن القرافي وهو يناقش الآراء الفقهية للأئمة وأتباعهم نجده يترضى عنهم ويدعو لهم بالرحمة، وهذه صورة ناضجة لأدب العلماء مع مخالفيهم من أهل العلم، ونحن في زمن أحوج ما نكون فيه إلى مثل هذا الخلق الرفيع ونحن نحاور ونناقش من يخالفنا في الفروع الفقهية التي تمثل سعة ومرونة وشمولا في الفقه الإسلامي.

¹ - انظر - مثلا- الذخيرة، ج:1، ص:399، 236، 237، 239، 233، 288، 321، 367، 180، 191، 289، 294، 307، 309.

² - انظر - مثلا - نفسه، ج: 1، ص: 229، ج: 4، ص: 7، 5، ج: 8، ص: 158، ج: 9، ص: 191، 294.

³ - نفسه، ج: 1، ص: 37.

المطلب الثاني: ما يتعلق بمقدمتي الكتاب

قدم القرافي لكتابه الذخيرة بمقدمتين:

الأولى: في بيان فضل العلم.

الثانية: في علم الأصول.

أما بالنسبة للمقدمة الأولى فإن الفقهاء من قديم دأبوا على البدء بالطهارة باعتبارها شرط الصلاة التي لا تصح إلا بها، والصلاة أول العبادات المطلوبة من المسلم، لكننا نجد القرافي - رحمه الله - لم ينهج هذا النهج السائد في تأليف الفقه إنما بدأ بالعلم وبيان فضله، وذلك لأن «العلم هو الذي يبين لنا الحق من الباطل في المعتقدات، والمسنون من المبتدع في العبادات، والصحيح من الفاسد في المعاملات، والحلال من الحرام في التصرفات، والصواب من الخطأ في الأفكار، والمحمود من المذموم في المواقف والأفراد والجماعات»¹.

وهذا المسلك يتفق مع القرآن الكريم ذلك أن أول ما نزل من القرآن الكريم هو قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ العلق: 1 - 5، وبعدها نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (1) فُمْ فَأَنْذِرْ (2) وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ (3) وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ (4) وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ (5)﴾ المدثر: 1 - 5.

والقرافي أشار إلى شيء من هذا عندما علل ذلك بقوله: «ليكون ذلك معدنا وتقوية لطلابه»².

وسبق القرافي في هذا الإمام أبو حامد الغزالي³ في كتابه (إحياء علوم الدين) حيث ابتدأه بكتاب العلم⁴.

¹ - تيسير الفقه للمسلم المعاصر في ضوء القرآن والسنة، ليوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دمشق، ط: 1422هـ - 2001م)، ص: 206.

² - الذخيرة، ج: 1، ص: 39.

³ - أبو حامد الغزالي: محمد بن محمد الطوسي الشافعي المعروف بالغزالي، أخذ عن أبي نصر الإسماعيلي، ثم عن إمام الحرمين أبي المعالي، قام بالتدريس بنظامية بغداد، ثم بنظامية نيسابور، من تصانيفه: المستصفى، إحياء الدين، الوجيز في الفقه، توفي سنة 504هـ. أنظر ترجمته:

- سير أعلام النبلاء، ج: 11، ص: 501.

- الفتح المبين، ج: 2، ص: 8.

- معجم الأصوليين، ص: 506.

⁴ - انظر: إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ط: (1402هـ - 1982م)، ج: 1. ص: 4.

أما بالنسبة للمقدمة الثانية فهي منحى يدل على ما أوتيته القرافي من فطنة ذلك لأن أصول الفقه هو مبتنى الفقه، والحاجة ملحة إلى معرفة هذا النهج بطريق علمي عملي.

وكتاب الذخيرة إلى جانب التوطئة له بمقدمة في أصول الفقه اشتمل في ثناياه على جملة من قواعد الأصول التي ترد إليها فروع فقهية كثيرة، وبهذا يكون القرافي قد جمع بين الحسنين: النظري والتطبيقي.

وأشار القرافي إلى أهمية ذلك بقوله: «مما يكون حلية للفقيه، وجنة للمناظر، وعونا على التحصيل»¹، «وحتى تخرج الفروع على القواعد والأصول، فإن كل فقه لم يخرج على القواعد فليس بشيء»².

وعندما انتهى إلى آخرها قال: «فهذه أبواب مختلفة الحقائق والأحكام، فينبغي للفقيه الإحاطة بها لتنشأ له الفروق والمدارك في الفروع»³.

وسبق القرافي إلى هذا ابن القصار⁴ المالكي حيث وضع مقدمة في أصول الفقه بين يدي كتابه: (عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار)⁵.

1 - الذخيرة، ج: 1، ص: 39.

2 - نفسه، ج: 1، ص: 55.

3 - نفسه، ج: 1، ص: 161.

4 - ابن القصار: علي بن عمر بن أحمد البغدادي المالكي المعروف بابن القصار، فقيه من القضاة، أخذ عن أبي بكر الأبهري، من أثاره: عيون الأدلة. توفي سنة 397هـ. انظر ترجمته في:

- الديباج المذهب، ج: 2، ص: 91.

- شجرة النور الزكية، ص: 92.

- معجم الأصوليين، ص: 360.

5 - انظر: مقدمة في أصول الفقه، للقاضي أبي الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بابن القصار المالكي، تحقيق: مصطفى مخدوم، دار المعلمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 1 (1420هـ-1999م)، ص: 55.

الباب الأول:

القواعد الأصولية المتعلقة بالحكم الشرعي

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: قواعد أصولية تتعلق بالحكم الشرعي التكليفي.

الفصل الثاني: قواعد أصولية تتعلق بالحكم الشرعي الوضعي.

الفصل الثالث: قواعد أصولية تتعلق بالمحكوم فيه.

الفصل الرابع: قواعد أصولية تتعلق بالمحكوم عليه.

الفصل الأول:

قواعد أصولية تتعلق بالحكم الشرعي التكليفي

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الوقت كله ظرف للوجوب.

المبحث الثاني: الحكم إذا علق على اسم هل يقتصر على أوله أو يستوعب؟

المبحث الثالث: نفي الحرج إثبات للجواز، وثبوت الجواز لا ينافي الوجوب.

المبحث الرابع: الرخصة تقتضي انتفاء الوجوب.

المبحث الخامس: الأعمال البدنية لا تدخلها النيابة.

المبحث السادس: كل ما حرم لصفته لا يباح إلا بسببه، وما يباح لصفته لا يحرم إلا بسببه.

المبحث السابع: يحتاط الشرع في الخروج من الحرمة إلى الإباحة أكثر من الخروج من الإباحة إلى الحرمة.

المبحث الأول:

الوقت كله ظرف للوجوب

تمهيد:

العبودية لله غاية الوجود الإنساني، قال عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (56) الذاريات.

والعبودية إنما تتحقق بطاعة الله وطاعة رسوله - صلى الله عليه وسلم- وهذه الطاعة تتوقف على تطبيق أحكام شريعة الله التي تضمنها الوحي، ومن ثمة فإن معرفة الأحكام الشرعية والوقوف ضمن حدودها هدف يحقق مرضاة الله تعالى، بل إن تطبيق الحكم الشرعي والرضى به انقيادا وتسليما ثمرة للإيمان المستكن في القلوب، قال عز وجل: ﴿قُلْ أَرَبُّكُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (65) النساء.

والقواعد الأصولية المتعلقة بالحكم تهدف إلى سلامة الاجتهاد الموصل إلى معرفة الأحكام الشرعية.¹

وفي هذا المبحث ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: الدليل على الواجب الموسع.

المطلب الثاني: آراء العلماء في زمن الوجوب من الواجب الموسع.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

¹ - يُنظر:

- القواعد الأصولية عند القاضي عبد الوهاب البغدادي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف، محمد بن المدني الشنتوف، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 1 (1424هـ - 2003م)، ص: 89.
- الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية، محمد أبو الفتح البيانوني، دار القلم، دمشق، ط: 1 (1409هـ - 1988م)، ص: 11.

المطلب الأول: الدليل على الواجب الموسع

1- من القرآن: قوله عز وجل: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ (78) الإسراء.

هذه الآية أجملت مواقيت الصلاة فتعم جميع أجزاء الوقت المذكور، وليس المراد به تطبيق أول فعل الصلاة على أول الوقت وآخره على آخره، ولا إقامة الصلاة في كل وقت من أوقاته، حتى لا يخلو جزء منه عن صلاة، إذ هو خلاف الإجماع؛ ولا تعيين جزء منه لاختصاصه بوقوع الواجب فيه إذ لا دلالة للفظ عليه فلم يبق إلا أن أراد به أن كل جزء منه صالح لوقوع الواجب فيه، ويكون المكلف مخيرا في إيقاع الفعل في أي جزء شاء منه، ضرورة امتناع قسم آخر، وهو المطلوب¹.

والتوسعة في الوقت تيسير على المكلف، وتحديد حزم وحرص ليظهر الممتثل من غيره.

2- من السنة: عن جابر بن عبد الله² أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاءه جبريل - صلى الله عليه وسلم - فقال له: قم فصله، فصلى الظهر حين زالت الشمس، ثم جاءه العصر فقال: قم فصله، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه المغرب فقال: قم فصله، فصلى المغرب حين وجبت الشمس، ثم جاءه العشاء فقال: قم فصله، فصلى العشاء حين غاب الشفق، ثم جاءه الفجر فقال: قم فصله، فصلى الفجر حين برق الفجر، أو قال: سطع الفجر، ثم جاءه من الغد للظهر فقال: قم فصله، فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه العصر فقال: قم فصله، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه، ثم جاءه المغرب وقتا واحدا لم يزل عنه، ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل، أو قال: ثلث الليل فصلى العشاء، ثم جاءه حين أسفر جدا، فقال: قم فصله، فصلى الفجر، ثم قال: ما بين هذين الوقتين وقت³.

¹ - الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1 (1404هـ - 1984م)، ج: 1، ص: 147.

² - جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي، شهد العقبة الثانية، كان من المكثرين الحفاظ للسنن، روي عنه أنه قال: غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى وعشرين غزوة شهدت منها تسع عشر غزوة. توفي بالمدينة سنة 74هـ. انظر ترجمته في:

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 253.

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 136.

- سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 416.

³ - سنن النسائي، تحقيق: السيد محمد سيد، علي محمد علي، سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، ط: 1 (1420هـ - 1999م)، ج: 1، ص: 313. ورواه الترمذي وقال: حديث حسن غريب، ونقل عن البخاري قوله: أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فقله: «ما بين هذين الوقتين وقت». يدل على سعة وقت أداء الصلاة، بل إن المغرب يمتد وقته إلى غياب الشفق عند بعض أهل العلم، ودليلهم قوله - صلى الله عليه وسلم- : « وقت الظهر مالم يحضر العصر، ووقت العصر مالم تصفر الشمس، ووقت المغرب مالم يسقط نور الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل ووقت الفجر ما لم تطلع الشمس»¹. وهذا الرأي رجحه القرطبي² في تفسيره³، كما رجحه النووي⁴ في شرحه على صحيح مسلم⁵.

المطلب الثاني: اختلاف العلماء في زمن الوجوب من الواجب الموسع

للعلماء ثلاثة آراء في زمن الوجوب من الواجب الموسع هي:

- 1- يرى الجمهور من المالكية والشافعية وكثير من الفقهاء أن جميع الوقت وقت لأداء الواجب، لتحقيق المشترك في جملة أجزائه الذي هو متعلق الوجوب⁶.

= انظر: سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة، حديث: 149، دار الفكر، بيروت، ط: 1422هـ-2002م)، ص: 61.

¹ - صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب أوقات الصلاة، دار الفكر، بيروت، ط: 1424هـ-2003م)، حديث: 612، ص: 282.

² - القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، له: التفسير المشهور الذي سارت به الركبان، والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة. توفي سنة 671هـ. انظر ترجمته في: - الديباج المذهب، ج: 2، ص: 287. - معجم المؤلفين، ج: 3، ص: 108.

- طبقات المفسرين، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت)، ص: 79.

³ - انظر: تفسير القرطبي، تحقيق: سالم مصطفى البدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1420هـ-2000م)، ج: 10، ص: 198.

⁴ - النووي: يحيى بن شرف أبو زكريا الفقيه الحافظ الزاهد أحد الأعلام، من شيوخه: كمال الدين إسحاق المغربي، ومن تلاميذه: ابن العطار، ولي مشيخة دار الحديث بعد أبي شامة، توفي سنة 677هـ. انظر ترجمته في: - طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه، ج: 2، ص: 153. - شذرات الذهب، ج: 6، ص: 8. - معجم المؤلفين، ج: 4، ص: 48.

⁵ - انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، دار القلم، بيروت، ط: 1407هـ-1987م)، ج: 8، ص: 116.

⁶ - انظر: - الذخيرة، ج: 2، ص: 122. - الحكم التكليفي، ص: 118. - الإحكام، للأمدى، ج: 1، ص: 146. - إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 2 (1429هـ-2008م)، ج: 1، ص: 221. - القواعد والفوائد الأصولية، لعلاء الدين البعلبي الحنبلي، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 2 (1420هـ-1999م)، ص: 103.

- 2- ويرى بعض العلماء أن الإيجاب في الواجب الموسع يقع في الجزء الأول من الواجب الموسع، لأن الوقت سبب والإجزاء حاصل بالفعل أول الوقت، والأصل ترتب المسببات على أسبابها، فإن أخره المكلف كان إتيانه به بعد ذلك قضاء، وهذا الرأي منسوب لبعض الشافعية.¹
- 3- ويرى بعض الحنفية - وعليه أكثر العراقيين من مشايخهم - أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت، لأنه متعلق بالإثم بالترك.²

وللشاطبي³ كلام نفيس في الواجب الموسع ننقله هنا لأهميته قال - رحمه الله -:

«ما حد له الشارع وقتا محدودا من الواجبات أو المندوبات فيإيقاعه في وقته لا تقصير فيه شرعا ولا عتب، ولا ذم، وإنما العتب والذم في إخراجهم عن وقته - سواء علينا أكان وقته مضيقا أو موسعا - لأمرين:

أحدهما: أن حد الوقت إما أن يكون لمعنى قصده الشارع، أو لغير معنى، وباطل أن يكون لغير معنى، فلم يبق إلا أن يكون لمعنى، وذلك المعنى هو أن يوقع الفعل فيه، فإذا وقع فيه فذلك مقصود الشارع من ذلك التوقيت، وهو يقتضي - قطعا - موافقة الأمر في ذلك الفعل الواقع فيه، فلو كان فيه عتب أو ذم، للزم أن يكون لمخالفة قصد الشارع في إيقاعه في ذلك الوقت الذي وقع فيه العتب بسببه وقد فرضناه موافقا، هذا خلف.

والثاني: أنه لو كان كذلك، للزم أن يكون الجزء من الوقت الذي وقع فيه العتب، ليس من الوقت المعين؛ لأننا قد فرضنا الوقت المعين مخريرا في أجزائه إن كان

1 - انظر:

- الذخيرة، ج: 2، ص: 22، 23.

- الإحكام، للأمدى، ج: 1، ص: 147.

- إحكام الفصول للباقي، ج: 1، ص: 221.

2 - انظر:

- الذخيرة، ج: 2، ص: 22، 23.

- أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، (د-ت)، ج: 1، ص: 36.

- كشف الأسرار وشرحه، لأبي البركات النسفي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت)، ج: 1، ص: 119.

3 - الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي المالكي، أحد الجهابذة الأخيار، له قدم راسخة في كثير من الفنون والمعارف، أخذ عن: ابن الفخار، أبي عبد الله البلنسي، وأبي القاسم الشريف السبتي، وغيرهم. وعنه أخذ: أبو بكر بن عاصم، وأخوه أبو يحيى محمد، وعبد الله البيهقي، وغيرهم. من تصانيفه البديعة: الموافقات، والاعتصام. توفي سنة 790 هـ. انظر ترجمته في:

- نيل الابتهاج، ج: 1، ص: 33.

- شجرة النور الزكية، ص: 231.

- معجم الأصوليين، ص: 32.

موسعا، والعتب مع التأخير متنافيان، فلا بد أن يكون خارجا عنه، وقد فرضناه جزءا من أجزائه، هذا خلف محال، وظهور هذا المعنى غير محتاج إلى دليل»¹.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي:

وجوب الصلاة وجوب موسع

الصلاة تجب وجوبا موسعا من أول الوقت عند المالكية والشافعية، وتجب عند الحنفية بآخر الوقت، واختلفوا هل هي نافلة أول الوقت، أو موقوفة؟ فإن خرج الوقت وهو مكلف كانت واجبة، وإلا كانت نفلا.

قال القرافي: «وحكي عن بعضهم أن من مات وسط الوقت أثم وعندنا لا يَأْثَمُ»².

¹ - الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د-ت)، ج:1، ص:117.
² - الذخيرة، ج:2، ص:22. وانظر:
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد بن رشد، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الفكر، بيروت، ط: (1424هـ-2003م)، ج:1، ص:175.
- التحرير في فروع الشافعية، لأبي العباس أحمد الجرجاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1 (2008م)، ج:1، ص:54.
- المغني، لابن قدامة، تحقيق: محمد شرف الدين خطاب، السيد محمد السيد، سيد إبراهيم صادق، دار الحديث، القاهرة، ط: (1425هـ-2004م)، ج:1، ص:497.

المبحث الثاني:

الحكم إذا علق على اسم هل يقتصر على أوله أو يستوعب؟

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شرح القاعدة وتحرير محل النزاع.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: شرح القاعدة وتحرير محل النزاع

عرف الإمام القرافي هذه القاعدة بقوله: « إذا علق الحكم على معنى كلي له محال كثيرة وجزئيات متباينة في العلو والدناءة والكثرة والقلّة، هل يقتصر بذلك الحكم على أدنى المراتب لتحقيق المسمى بجملته فيه، أو يسلك طريق الاحتياط فيقصد في ذلك المعنى الكلي أعلى المراتب؟¹ ».

وقد صاغ القرافي القاعدة في موضعين بألفاظ متقاربة:

1- الحكم إذا علق على اسم هل يقتصر على أوله أو يستوعب؟²

2- إذا علق الحكم على اسم هل يقتصر على أدناه أو يرتفع لأعلاه؟³

وتحرير محل النزاع أنه إذا كان الجزء الزائد لا يمكن انفكاكه على القدر الواجب الذي لا يجوز تركه فإنه يكون واجبا تبعا غير مقصود، وذلك مثل صيام جزء من الليل قبل الفجر وبعد الغروب، وإنما النزاع فيما إذا أمكن تمايز القدر الزائد عن محل الواجب كما هو الشأن في زيادة الطمأنينة في الصلاة، أو مسح اليد في التيمم⁴.

1 - شرح تنقيح الفصول، ص: 127.

2 - الذخيرة، ج: 3، ص: 157.

3 - نفسه، ج: 4، ص: 86.

4 - انظر:

- أصول الفقه عند القاضي عبد الوهاب البغدادي، عبد المحسن بن محمد الرئيس، دار البحوث للدراسات

الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 1 (1424هـ - 2003م)، ص: 153.

- المستصفى، للغزالي، وبهامشه فواتح الرحموت، دار الفكر، بيروت، (د-ت)، ج: 1، ص: 73.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم

للأصوليين رأيان في هذه القاعدة، وهما:

الرأي الأول: الحكم يقتصر على أدنى ما يقع عليه الاسم، وهذا هو الواجب وما زاد على ذلك فإنه يقع نفلاً.

وهذا الرأي ينسب إلى الأئمة الأربعة وكثير من العلماء كالرازي¹ والغزالي² والقاضي عبدالوهاب^{3,4}.

واستدلوا بما يلي:

- 1- أنه إذا اقتصر على أدنى ما يقع به الاسم يكون قد أدى الواجب وبرئت ذمته فوجب أن يكون هو قدر ما وجب عليه لأن الأمر إنما يتضمن من الفعل قدر ما يستحق به الاسم وما زاد على ذلك محتاج إلى دليل فيخرج من الواجب بأقل ما يتناوله الاسم⁵.
- 2- أن ما زاد على قدر ما يتناوله الاسم فإن للمكلف تركه وما كان جائز التترك لا يكون واجباً⁶.

¹ - الرازي: محمد بن عمر الإمام فخر الدين الرازي، المفسر، المتكلم، الفقيه، الأصولي، من تلاميذ محيي السنة البغوي، أخذ عنه خلق كثير، من مصنفاته: التفسير الكبير، والمحصول في أصول الفقه، وشرح الأسماء الحسنى، وغيرها، توفي سنة: 606هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات المفسرين، ص: 100.

- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ج: 2، ص: 47.

- معجم الأصوليين، ص: 493.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 21.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 18.

⁴ - انظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 127.

- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، لابن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي، نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: 2 (1418هـ - 1997م)، ج: 1، ص: 411.

⁵ - انظر:

- التقريب والإرشاد، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1 (1418هـ - 1998م)، ج: 2، ص: 265.

- تخريج الفروع على الأصول، للزنجاني، تحقيق: محمد ديب صالح، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: 1 (1420هـ - 1999م)، ص: 64.

⁶ - انظر:

- التقريب والإرشاد، ج: 2، ص: 266.

- الإبهاج في شرح المنهاج، للسيكيني، تحقيق: أحمد جمال الزمزمي، نور الدين عبدالجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات، ط: 1 (1424هـ - 2004م)، ج: 2، ص: 320.

- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 4 (1424هـ - 2003م)، ج: 1، ص: 349.

الرأي الثاني: الحكم يتناول كل ما يقع عليه الاسم فيكون واجبا بجميعة، ونسب هذا الرأي إلى أبي الحسن الكرخي¹ واختاره بعض الحنابلة.

واستدلوا بما يلي:

- 1- الاسم يطلق على الكل حقيقة، وعلى البعض مجازا، والكلام يحمل على الحقيقة عند الإطلاق إلى أن يقوم دليل المجاز².
- 2- إذا زاد على القدر الذي يسقط به الفرض لا يتميز جزء عن جزء لسقوط الفرض به؛ لصلاحية كل جزء لذلك، فتخصيص بعض الأجزاء بوصف الوجوب ترجيح من غير مرجح³.
- ورجح القرطبي⁴ - في تفسيره - الرأي الأول⁵.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي:

1- زمن وجوب زكاة الفطر

ذهب مالك وأبو حنيفة إلى أن زكاة الفطر تجب بطلوع فجر يوم عيد الفطر. وذهب الشافعي وأحمد، وهو رواية عن مالك أنها تجب بغروب الشمس ليلة العيد⁶.

¹ - الكرخي: أبو الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي، الفقيه العراقي، ممن يشار إليه ويؤخذ عنه، وعليه قرأ المبرزون من الفقهاء في زمانه، كان أوجد عصره غير مدافع ولا منازع، له من المصنفات: كتاب المختصر في الفقه، وغيره. توفي سنة: 340هـ. انظر ترجمته في:
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحي اللكنوي الهندي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط: 1 (1418هـ - 1998م)، ص: 108.
- الفهرست، ص: 293.
- الفتح المبين، ج: 1، ص: 186.
² - انظر: تخريج الفروع على الأصول، ص: 64.
³ - الإبهاج في شرح المنهاج، ج: 2، ص: 320.
⁴ - سبق ترجمته، انظر: ص: 27.
⁵ - انظر: تفسير القرطبي، ج: 10، ص: 197.
⁶ - انظر:
- المدونة الكبرى للإمام مالك، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: (2004م)، ج: 1، ص: 407.
- الذخيرة، ج: 3، ص: 155 وما بعدها.
- تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت)، ج: 1، ص: 339.
- مغني المحتاج، للشربيني، دار المعرفة، بيروت، ط: 2 (1425هـ - 2004م)، ج: 1، ص: 592.
- المغني، لابن قدامة، ج: 4، ص: 98.
- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 521.
- فقه الزكاة، للقرضاوي، مكتبة رحاب، الجزائر، ط: 20 (1408هـ - 1988م)، ج: 2، ص: 957.

قال القرافي: «وسبب الخلاف أن الفطر الذي أضيفت إليه في الحديث¹، هل يحمل على الفطر الشرعي الذي لم يوجد في رمضان، وذلك إنما يتحقق بطلوع الفجر - وهو المشهور- أو على مطلق الفطر الشرعي الكائن بعد رمضان، وهو غروب الشمس ليلة الفطر، أو يلاحظ إيماءه صلى الله عليه وسلم في قوله: «أغنوهم عن سؤال هذا اليوم»² واللييلة مندرجة في اليوم فتجب وجوباً موسعاً من أوله إلى آخره لأنه لم يخص منه شيئاً، أو يلاحظ قاعدة أخرى وهي: أن الحكم إذا علق على اسم هل يقتصر على أوله أو يستوعب؟ فيه خلاف في الأصول، فإذا قلنا بالاستيعاب فهو الموسع، أو بالاعتصار فيلاحظ قاعدة أخرى وهي: أن اللييلة هل هي لليوم الآتي أو الماضي؟ فيه خلاف وإذا فرعنا على الآخر: فمن الفجر إلى الشمس هل هو من الليل أو من النهار، أو قائم بنفسه؟ ثلاثة أقوال»³

2- حكم من قال: علي هدي

ذهب مالك إلى أن من قال: علي هدي، فإنه تجزئه شاة، قال القرافي: «والمدرّك هل ينظر إلى أعلى مراتب الهدى احتياطاً أو لأقله؟ لأن الأصل براءة الذمة، كمن نذر شهراً، فقليل: يصوم ثلاثين، وقيل: يصوم تسعة وعشرين، وهي قاعدة أصولية: إذا علق الحكم على اسم هل يقتصر على أدناه أو يرتفع إلى أعلاه»⁴.

¹ - المراد حديث الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين. انظر: الموطأ لمالك بن أنس، تحقيق: خليل مأمون شبحا، كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر، حديث: 639، دار المعرفة، بيروت، ط: 2 (1420هـ - 1999م)، ج: 1، ص: 261.

² - رواه الدارقطني بلفظ: «أغنوهم في هذا اليوم»، وفي إسناده أبو معشر وهو ضعيف، انظر: سنن الدارقطني، كتاب زكاة الفطر، حديث: 2114، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1426هـ - 2006م)، ص: 365.

³ - نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ الزيلعي، مؤسسة الريان، بيروت، ط: 1 (1418هـ - 1997م)، ج: 2، ص: 432.

⁴ - الذخيرة، ج: 3، ص: 156. وانظر: التفرع، لابن الجلاب، تحقيق: حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، ط: 1 (1408هـ - 1989م)، ج: 1، ص: 295.

⁴ - الذخيرة، ج: 4، ص: 86. وانظر: المدونة، ج: 1، ص: 632.

المبحث الثالث:

نفي الحرج إثبات للجواز وثبوت الجواز لا ينافي الوجوب

تمهيد:

ذكر الإمام القرافي هذه القاعدة عندما تحدث عن ركنية السعي بين الصفا والمروة في الحج، وقبل التعرض لتفاصيل هذه القاعدة نتعرض لتعريف الحرج.

تعريف الحرج:

أصله مجتمع الشيء، وتصور منه الضيق فقل للضيق: حرج، وللاثم: حرج، وحرج الرجل: أثم، والحرج: الحرام¹. وفي القرآن الكريم قال عز وجل: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ... (61)﴾ النور.

ومعنى حرج: ضيق في حكم الشرع يعدون به مذنبين²، والحرج والجناح بمعنى واحد³.

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

قال عز وجل: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ (158)﴾ البقرة.

¹ - انظر:

- المصباح المنير، للفيومي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: (1425هـ - 2004م)، ص: 70.
- التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: (1423هـ - 2002م)، ص: 273.

² - انظر: تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، دار الفكر، بيروت، ط: 2 (د- ت)، ج: 10، ص: 587.

³ - انظر:

- المصباح المنير، ص: 70.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني، دار قهرمان، تركيا، ط: (1986م)، ص: 140، 561.

فقله عز وجل: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فهم منه عروة بن الزبير¹ رضي الله عنه أن السعي ليس بواجب لأن الآية دلت على رفع الجناح وهو الإثم عن فاعله، وذلك يدل على إباحته ولو كان واجبا لما قيل فيه ذلك، لأن رفع الإثم علامة الإباحة².

ولذلك قال: سألت عائشة³ - رضي الله عنها - فقلت لها: رأيت قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا... (158)﴾ البقرة، فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفاء والمروة. قالت: بئس ما قلت يا ابن أختي، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما، ولكنها أنزلت في الأنصار، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل⁴، فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفاء والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك قالوا: يا رسول الله، إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ (158)﴾ البقرة⁵. فعائشة - رضي الله عنها - بينت لعروة أن الآية لو كان تأويلها كذلك لكانت «لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما». ويكون معنى ذلك: لا جناح في ترك الطواف بهما فكانت تدل على رفع الإثم عن التارك وذلك حقيقة المباح، أما ولفظها بدون (لا) فهي ساكتة عن الوجوب وعدمه مصرحة بعدم الإثم عن الفاعل⁶.

¹ - عروة بن الزبير بن العوام، أمه أسماء بنت أبي بكر، كان يقرأ ربع القرآن كل يوم ناظرا في المصحف ويقوم به الليل، أخذ الحديث عن كثير من الصحابة منهم أبوه الزبير، وعلي بن أبي طالب، وعبد الرحمن بن عوف،... وغيرهم. توفي سنة 94 هـ. انظر ترجمته في:

- صفة الصفوة، ج: 2، ص: 44.

- سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 226.

² - انظر:

- شرح الزقاني على موطأ مالك، دار الفكر، بيروت، ط: (1355 هـ - 1936 م)، ج: 2، ص: 315.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، دار المعرفة، لبنان، (د-ت)، ج: 3، ص: 499.

³ - عائشة أم المؤمنين وزوج النبي بنت أبي بكر الصديق، وأمها أم رومان بنت عامر، نزلت براءتها من السماء في حادثة الإفك. كانت وفاتها سنة 57 هـ وصلى عليها أبو هريرة رضي الله عنه. انظر ترجمتها في:

- صفة الصفوة، لابن الجوزي، المكتبة التوفيقية القاهرة، (د-ت)، ج: 2، ص: 7.

- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1323 هـ - 2002 م)، ج: 2، ص: 545.

⁴ - المشلل: جبل يهبط منه إلى قديد من ناحية البحر، وقديد: اسم موضع قرب مكة. انظر: معجم البلدان، ج: 4، ص: 313، ج: 5، ص: 136.

⁵ - صحيح البخاري، كتاب الحج، باب وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله، حديث: 1643، دار بن رجب، ط: 1 (1425 هـ - 2004 م)، ص: 331.

⁶ - انظر:

- شرح الزقاني على الموطأ، ج: 2، ص: 315.

وشأن صيغة الإباحة في كلام البليغ أن تتعلق بالطرف المتروك؛ لأنه الذي يظهر فيه التأخير، فلما تعلق نفي الحرج في الآية بالطرف المفعول، دل على عدم الالتفات إلى جانب الترك، فلما انضم إليه أن المأذون في فعله هو من شعائر الله تبين أن نفي الحرج مراد به حرج خاص¹.

قال ابن العربي²: «قول القائل: (لا جناح عليك أن تفعل) إباحة للفعل. وقوله: (فلا جناح عليك أن لا تفعل) إباحة لترك الفعل؛ فلما سمع عروة - رضي الله عنه - قول الله سبحانه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، قال: هذا دليل على أن ترك الطواف جائز، ثم رأى الشريعة مطبقة على أن الطواف لا رخصة في تركه، فطلب الجمع بين هذين المتعارضين، فقالت له عائشة - رضي الله عنها - ليس قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ دليلاً على ترك الطواف، إنما يكون الدليل على تركه لو كان: (فلا جناح عليه أن لا يطوف) فلم يأت هذا اللفظ لإباحة ترك الطواف، ولا فيه دليل عليه، وإنما جاء لإفادة إباحة الطواف لمن كان يتحرج منه في الجاهلية أولم يكن كان يطوف به في الجاهلية قصداً للأصنام، التي كانت فيه؛ فأعلمهم الله تعالى أن الطواف ليس بمحذور إذا لم يقصد الطائف قصداً باطلاً»³.

قال القرافي: «تشير - رضي الله عنها - إلى قاعدة أصولية، وهي: أن نفي الحرج إثبات للجواز وثبوت الجواز لا ينافي الوجوب، بل الجواز من لوازم الوجوب، فلو نفى الحرج عن الترك أبطل الوجوب»⁴.

والحكمة في التعبير بذلك (أي قوله: عز وجل ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾) مطابقة جواب السائلين لأنهم توهّموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقاً لسؤالهم، ورفع الجناح قد يوهّم بسقوط الواجب في ظرف من الظروف وهو ليس كذلك، وذلك مثل من عليه

= - فتح الباري، ج:3، ص:499.

- صحيح البخاري بحاشية السندي، دار المعرفة، بيروت، (د-ت)، ج:1، ص:285.

¹ - انظر: كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس، ط:2(1428هـ-2007م)، ص:204.

² - ابن العربي: محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأندلسي، ولد سنة 468هـ، رحل مع أبيه إلى المشرق، وتفقه بأبي بكر الطرطوشي، ولقي كثيراً من العلماء والمحدثين، كان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها مقدم في المعارف كلها. له من الكتب: أحكام القرآن، وشرح الموطأ، وشرح الترمذي، وغيرها. توفي سنة 543هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات المفسرين، للسيوطي، ص:90.

- شجرة النور الزكية، ص:136.

- الفتح المبين، ج:2، ص:28.

³ - أحكام القرآن، لابن العربي، تحقيق: عبدالرحمان المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: (1426هـ-2005م)، ج:1، ص:71.

⁴ - الذخيرة، ج:3، ص:250.

الظهر فظن أنه لا يشرع له صلاتها عند الغروب فسأل ف قيل له لا جناح عليك إن صليته، فالجواب صحيح ولا يقتضي نفي وجوب الظهر عليه.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي:

فرضية السعي بين الصفا والمروة في الحج

هذه القاعدة بنى عليها القرافي فرضية السعي بين الصفا والمروة واستدل عليه بما يلي:

1- حديث جابر بن عبد الله² قال: « مكث - صلى الله عليه وسلم- تسع سنين لم يحج، ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- حاج، فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس أن يأتهم برسول الله - صلى الله عليه وسلم- ويعمل مثل عمله... إلى أن قال: ثم خرج من الباب إلى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ أبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا...³ »

2- حديث الموطأ عن هشام بن عروة⁴ عن أبيه أنه قال: « قلت لعائشة أم المؤمنين - وأنا يومئذ حديث السن- رأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ فما على الرجل شيء أن لا يطوف بهما، فقالت عائشة: كلا لو كان كما تقول لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة، وكانت مناة حذو قديد وكانوا يتخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم- عن ذلك فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾⁵ »

1 - أنظر:

- فتح الباري، ج:3، ص:429.

- شرح الزرقاني على الموطأ، ج:2، ص:316.

- صحيح البخاري بحاشية السندي، ج:1، ص:285.

2 - سبقت ترجمته، انظر: ص:26.

3 - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي، حديث:2839، ص:574.

4 - هشام بن عروة: بن الزبير بن العوام ولد سنة 61هـ سمع من أبيه وعمه عبد الله وطائفة من كبار التابعين، حدث عنه: شعبة ومالك والثوري وخلق كثير، كان ثقة ثبتا كثير الحديث حجة. توفي ببغداد سنة 146هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، ج:5، ص:20.

5 - الموطأ، كتاب الحج، باب جامع السعي، حديث: 856، ج:1، ص:343.

وقد ذهب إلى فرضية السعي في الحج الأئمة مالك والشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: إن تركه لا يفسد الحج ويجبر بالدم.¹

¹ - انظر:
- الأم، لشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، مصر، ط:2 (1420 هـ - 1999م) ج:3، ص:544.
- الروض المربع شرح زاد المستقنع، للبهوتي، تحقيق: يحي مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ط: 1 (1425 هـ - 2005م)، ص:270.
- المبسوط، للسرخسي، دار الفكر، بيروت، ط:1 (1421 هـ - 2000م)، ج:4، ص:45.

المبحث الرابع:

الرخصة تقتضي انتفاء الوجوب

تمهيد:

المكلف لا يثبت على حالة واحدة من حيث بيئته وظروفه التي تحيط به، فهو مقيم ومسافر، وصحيح ومريض، وقادر وعاجز، ولأن شريعة الإسلام قائمة على التيسير ودفع المشاق فإنها راعت هذه الأحوال التي تطرأ على المكلف ومن ثمة فإننا نجد الأحكام على قسمين: عزائم، ورخص.

وفي هذا المبحث نعالج مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الرخصة والحكمة من تشريعها.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تعريف الرخصة والحكمة من تشريعها

1- تعريف الرخصة:

لغة: التيسير والسهولة والتوسعة.¹
اصطلاحاً: جواز الإقدام على الفعل مع اشتها المانع منه شرعاً.²
هذا التعريف للقرافي لكنه تعقبه بأنه عاجز عن ضبط الرخصة بحد جامع مانع وأورد عليه ما يعترض به.³

2- الحكمة من تشريع الرخص:

¹ - انظر:

- التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 361.

- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2 (1419 هـ - 1998 م)، ص: 472.

² - شرح تنقيح الفصول، ص: 73.

³ - انظر:

- المصدر نفسه، ص: 73.

- نفائس الأصول، ج: 1، ص: 336.

أبيحت الرخص دفعا للمشقة التي يتعرض لها المكلف، وفيها الحرص على لزوم العبودية لله دون انقطاع مهما كانت الظروف التي تحيط بالمكلف، وهو أمين في تنزيل تلك الرخص على حالاته التي تبيح له استعمال تلك الرخص. وهذه القاعدة ذكرها القرافي في موضع واحد بالصيغة التالية: (الرخصة تقتضي انتفاء الوجوب لقيام المانع وثبوت الوجوب عند عدمه).¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي:

1- ترك المبيت بمنى للرعاة

أخذ القرافي هذه القاعدة الأصولية من حديث مالك في الموطأ أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أَرخص لرعاة الإبل في البيوتة خارجين عن منى يرمون يوم النحر، ثم يرمون الغد، ومن بعد الغد ليومين، ثم يرمون يوم النفر.² قال القرافي - بعد إيراده الحديث -: «والرخصة تقتضي انتفاء الوجوب»³.

2- حكم المبيت بمنى ليالي التشريق

- ذهب الجمهور من المالكية والشافعية إلى وجوب المبيت بمنى ليالي التشريق وهو رواية عن أحمد⁴، واستدلوا بحديث عائشة⁵ - رضي الله عنها- قالت: «أفاض رسول الله - صلى الله عليه وسلم- من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى فمكث بها ليالي أيام التشريق»⁶.

- وذهب الحنفية إلى أن المبيت بمنى ليالي أيام التشريق سنة، واستدلوا بحديث ابن عمر⁷ - رضي الله عنه- قال: «استأذن العباس بن عبد المطلب - رضي

1 - الذخيرة، ج:3، ص:279.

2 - الموطأ، كتاب الحج، باب الرخصة في رمي الجمار، حديث: 954، ج:1، ص:374.

3 - الذخيرة، ج:3، ص:279.

4 - انظر:

- الذخيرة، ج:3، ص:279.

- روضة الطالبين، للنووي، دار المعرفة، بيروت، ط: 1 (1427هـ-2006م)، ج:1، ص:596.

- الكافي في الفقه على مذهب أحمد بن حنبل، لابن قدامة، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1427هـ-2006م)، ج:1، ص:403.

5 - سبقت ترجمتها، انظر، ص:35.

6 - رواه أبو داود، كتاب المناسك، باب في رمي الجمار، حديث: 1973، ج:2، ص:153.

7 - عبد الله بن عمر: بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو عبد الرحمان، شهد الخندق والحديبية والفتح، كان كان من فقهاء الصحابة ومفتيهم، كثير الصدقات والنوافل، توفي بمكة سنة 73هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 569.

- صفة الصفوة، ج:1، ص: 220.

رضي الله عنه- رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له»¹. وإذنه - صلى الله عليه وسلم- للعباس بتركه المبيت بمنى لأجل السقاية يدل على أنه ليس بواجب². فالمبيت بمنى واجب - كما يرى الجمهور- والرخصة في تركه لرعاة الإبل نفت هذا الوجوب عنهم لوجود المانع وهو الاشتغال برعي دوابهم، ويثبت الوجوب بانعدام المانع.

¹ - رواه البخاري، كتاب الحج، باب سقاية الحاج، حديث: 1634، ص: 329.
² - انظر: المبسوط للسرخسي، ج: 4، ص: 61.

المبحث الخامس:

الأعمال البدنية لا تدخلها النيابة

تمهيد:

هناك أعمال تشتمل على مصلحة بقطع النظر عن الفاعل، وذلك كرد الودائع وقضاء الديون ونحوها، وهذه تصح فيها النيابة باتفاق، لأن المقصود انتفاع أهلها بها، وذلك حاصل بنفس الدفع، ولذلك لم تشترط فيها النيات، وهناك أعمال لا تتضمن مصلحة في نفسها، بل بالنظر إلى فاعلها كالصلاة - مثلاً - فإن مصلحتها الخشوع والخضوع وإجلال الرب - سبحانه - وتعظيمه، وذلك إنما يحصل فيها من جهة فاعليها، فإذا فعلها غير الإنسان فانت المصلحة التي طلبها الله تعالى منه، فلا توصف بكونها حينئذ مشروعة في حقه، فلا تجوز فيها النيابة اتفاقاً.

وهناك من الأعمال ما اختلفت حوله الأنظار، وذلك بتغليب أحد الجهتين عن الأخرى.¹

وهذا المبحث نعالجه من خلال مطلبين:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

من الأدلة على هذه القاعدة ما يلي:

- 1- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى...﴾ (18) فاطر.
- 2- قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (39) النجم.
- 3- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَزَكَّى فَأِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (18) فاطر.
- 4- قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ (19) الانفطار.

¹ - انظر: الذخيرة، ج:3، ص:194.

فالله سبحانه وتعالى أخبر في هذه الآيات بأن للإنسان سعي نفسه وأن سعي غيره ليس له، كما أن عليه ما يقتترفه من وزر، ولا يحمل عنه غيره ذنوبه.¹

5- قوله - صلى الله عليه وسلم- : «وإنما لكل امرئ ما نوى»². مفهومه: أن النيابة لا تدخل في النية، وذلك هو الأصل.³

6- قوله - صلى الله عليه وسلم- : «يا معشر قريش - أو كلمة نحوها- اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا صفية عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا فاطمة بنت محمد - صلى الله عليه وسلم-، سليني ما شئت من مالي، لا أغني عنك من الله شيئاً».⁴

7- النيابة في العبادة تخالف المقصود من تشريعها.

القصد من تشريع العبادات الخضوع لله تعالى والتوجه إليه بالطاعة، والتذلل بين يده والانقياد تحت حكمه، وعمارة القلب بذكره ومناجاته؛ حتى يكون العبد بقلبه وجوارحه حاضراً مع الله، ومراقباً له غير غافل عنه، وأن يكون ساعياً في مرضاته وما يقرب إليه حسب طاقته، والنيابة تنافي هذا المقصود؛ لأن معنى ذلك أن لا يكون العبد عبداً ولا المطلوب بالخضوع والتوجه خاضعاً ولا متوجهاً، إذا ناب عنه غيره في ذلك، بل ذلك صادقاً على النائب، والخضوع والتوجه وما إليهما إنما هو اتصاف بصفات العبودية، والاتصاف لا يعدو المتصف به، ولا ينتقل عنه إلى غيره، ومعنى النيابة: أن يكون المنوب عنه بمنزلة النائب، حتى يعد المنوب عنه متصفاً بما اتصف به النائب، وذلك لا يصح في العبادات كما يصح في التصرفات.⁵

¹ - انظر:

- تفسير القرطبي، ج:4، ص:97.

- تفسير ابن كثير، ج:6، ص:462.

² - رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى، حديث:54،

ص:17.

³ - انظر:

- فتح الباري، ج:1، ص:14.

- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، لمحمد بن علان الصديقي، دار الفكر، بيروت، ط(1400هـ-1980م)، ج:1، ص:43.

⁴ - رواه البخاري، كتاب التفسير، باب (وأندر عشيرتك الأقربين)، حديث:4771، ص:995.

⁵ - انظر:

- الموافقات، ج:2، ص:195،196.

8- النيابة لا تصح في الأعمال القلبية اتفاقاً.

لو صحت النيابة في العبادات البدنية لصحت في الأعمال القلبية؛ كالإيمان وغيره من الصبر والشكر والرضى والتوكل والخوف والرجاء، ونحو ذلك، ولما كانت التكاليف مفروضة على المكلف عينا لجواز النيابة، وعندها يكون الأمر على التخيير بين العمل والاستتابة، ولصح مثل ذلك في المصالح المختصة بالأعيان من العاديات كالأكل والشرب ونحوها، وفي الحدود والقصاص، وأشباهها من ضروب الزجر، وذلك كله باطل بلا خلاف، من جهة أن حكم هذه الأحكام المختصة، فكذلك سائر العبادات.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي:

النيابة في الحج

- أجمع العلماء على أن الصحيح القادر على الحج لا تصح استتابته في حج الفرض.²

وأما التطوع فيكره عند المالكية، وحرمها الشافعي قياساً على الفرض، وقال بجوازها أبو حنيفة وابن حنبل مطلقاً.³

- أما إذا كان المكلف عاجزاً لضعف أو شيخوخة أو زمانة وله مال ووجد من ينوب عنه في الحج لزمه ذلك، وهو قول أبي حنيفة في إحدى روايته والشافعي، وأحمد.⁴

=- قواعد الأحكام، ص: 134، 448.

¹ - انظر: الموافقات، ج: 2، ص: 196.

² - انظر:

- الذخيرة، ج: 1، ص: 193.

- الإجماع، لابن المنذر، ص: 70.

- فتح الباري، ج: 4، ص: 66.

³ - انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 193.

- فتح الباري، ج: 4، ص: 66.

- المغني، لابن قدامة، ج: 4، ص: 323.

⁴ - انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 193.

- المغني، لابن قدامة، ج: 4، ص: 318.

- تخريج الفروع على الأصول، للزنجاني، ص: 131.

- بدائع الصنائع، ج: 2، ص: 184.

- الميزان، ص: 178.

وذهب مالك إلى أن حج النائب لا يسقط فرض المنيب، وهي الرواية الثانية عن أبي حنيفة، فالحج يقع تطوعاً عن النائب وللمستنيب أجر النفقة وتسهيل الطريق، قال القرافي: «وهو قريب من قول مالك»¹.

احتج غير المالكية بما ورد أن امرأة من خثعم أتت النبي - صلى الله عليه وسلم-، فقالت: أن فرضية الله تعالى على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستمسك على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم»². وفي بعض الروايات: «كما لو كان على أبيك دين ففوضته نفعه»³

وأجاب القرافي بما يلي:

- إن هذا لم يجب عليه الحج لما ذكرت من العجز، فنقول بموجبه.

- لأنه ينتفع بالدعاء والنفقة.

- تشبيهه بالدين من جهة حصول الثواب.

ثم استدل لمذهب إمامه بما يلي:

- القياس، لأنه أفعال بدنية كالصلاة.

- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا...﴾ (97) آل عمران. ولم يقل: إحجاج البيت، وإذا لم يجب الإحجاج، والأصل عدم دليل يدل على مشروعيته، فيكون فعله عبثاً فيكره.

- قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (39) النجم.

- المعارضة بعمل المدينة⁴.

ومع قوة ما استدل به القرافي إلا أن قوله: «فيكون فعله عبثاً فيكره» فيه مبالغة لأن النيابة في الحج عن الحي العاجز وعن الميت حكم وردت به أحاديث

¹ - الذخيرة، ج:3، ص:193. وانظر:

- شرح الزرقاني على الموطأ، ج:2، ص:292.

- المغني، لابن قدامة، ج:4، ص:318.

- بداية المجتهد، ج:1، ص:600.

- الفروق، ج:2، ص:653، ج:3، ص:986.

² - رواه البخاري، كتاب الحج، باب وجوب الحج وفضله، حديث:1513، ص:307.

³ - انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج:8، ص:252.

⁴ - الذخيرة، ج:3، ص:194، 193. وانظر: شرح الزرقاني على الموطأ، ج:2، ص:292.

صاح كما صرح بذلك هو نفسه.¹ مع تعدد الذين أنابوا أولياءهم في الحج من النساء والرجال في الروايات الواردة.²

ويمكن القول بأن الأصل هو عدم جواز النيابة في العبادات البدنية لأن مقصودها عمل الإنسان لذاته لما يترتب عنها من تربية وتركية وزيادة إيمان وإخلاص لله تعالى، وعند قيام المانع من ذلك فلا يفوت على المسلم استدراك ما يمكن استدراكه، وشأن التشريع فتح الباب للطاعة ما أمكن، والله تعالى يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ... (16)﴾ التغابن.

وبهذا يجمع بين الأدلة - والله أعلم-

¹ - انظر: الذخيرة، ج:3، ص:193.

² - انظر:

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج:8، ص:217. وما بعدها.

- سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت، حديث: 929، 930، 931، ص: 286، 287.

المبحث السادس:

كل ما حرم لصفته لا يباح إلا بسببه، وما يباح لصفته لا يحرم إلا بسببه

تمهيد:

من خصائص شريعة الإسلام التيسير على الناس، ودفع المشاق عنهم، والمجتمعات والأفراد في تقلباتها الحياتية زمانا ومكانا تمر بها أحوال لا تستطيع معها الامتثال للحكم الشرعي لما يفوت ذلك عنها من مصلحة أو يجلب لها من مفسدة، ومن ثمة فتحت الشريعة نوافذ النجاة للمضطرين، ورخصت لهم تناول ما يدفع عنهم المهالك، وهذا يتفق تماما مع خلود الشريعة ودوامها وشمولها وصالحيتها لكل زمان ومكان.

ونعالج هذه القاعدة في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شرح القاعدة.

المطلب الثاني: دليل القاعدة.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: شرح القاعدة

شرح القرافي هذه القاعدة فقال: « اعلم أن الله تعالى خلق المتناولات للبشر في هذا العالم على قسمين:

قسم يحرم لصفته: وهو ما اشتمل على مفسدة تناسب التحريم فيحرم، أو الكراهة فيكره؛ فالأول كالسموم تحرم لعظم مفسدتها، والثاني: سباع الطير أو الضبع من الوحش على الخلاف في ذلك.

وقسم يباح لصفته: إما لاشتماله على المصلحة؛ كالبر واللحم الطيب من الأنعام، وإما لعدم مفسدته ومصلحته وهو قليل في العالم... وإذا كانت الموجودات في هذا العالم إما حرام لصفته، أو مباح لصفته، انبنى على هذا قاعدة أخرى: وهو أن كل ما حرم لصفته لا يباح إلا بسببه، وما يباح لصفته لا يحرم إلا بسببه.

فالقسم الأول: كالميتة، حرمت لصفقتها، وهي اشتمالها على الفضلات المستقدرة فلا تباح إلا بسببها؛ وهو الاضطرار، ونحوه من الأسباب وكذلك الخمر حرم لصفته؛ وهو الإسكار، فلا يباح إلا بسببه؛ وهو الغصة.

والقسم الثاني: كالبر ولحوم الأنعام، وغير ذلك من المأكول والملابس والمساكن، أبيحت لصفاتها من المنافع والمصالح فلا تحرم إلا بسببها وهو الغصب والسرقه والعقود الفاسدة ونحوها¹.

وخلاصة المعنى أن الأشياء الممنوعة تعامل كالأشياء المباحة عند الضرورة، وأن ما أبيح لا يجوز أخذه بالاعتداء².

وهذه الضرورة لها حد وهو «أن يبقى يوما وليلة لا يجد فيها ما يأكل أو يشرب، فإن خشي الضعف المؤذي الذي إن تمادى أدى إلى الموت، أو قطع به عن طريقه وشغله حل له الأكل والشرب فيما يدفع به عن نفسه الموت بالجوع أو العطش»³.

المطلب الثاني: دليل القاعدة

هذه القاعدة دلت عليها نصوص من القرآن والسنة:

أولا- أدلتها من القرآن:

- 1- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (173)﴾ البقرة.
- 2- قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (3)﴾ المائدة.
- 3- قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُررْتُمْ إِلَيْهِ... (119)﴾ الانعام.

¹ - الفروق، ج:3، ص:849.

² - انظر:

- شرح المجلة، ص:25.

- الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص:94.

- الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص:114.

³ - المحلى، ج:8، ص:67. وانظر: النخبة، ج:4، ص:109.

هذه الآيات تفيد كلها أن الضرورة تبيح المحظور وأن المكلف عليه أن يتناول منه ما هو بحاجة إليه حفظاً على نفسه.¹

ثانياً- أدلتها من السنة:

1- قوله - صلى الله عليه وسلم- : «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».²

2- قوله - صلى الله عليه وسلم-: «لا ضرر ولا ضرار».³

ومن الضرر ما يتعرض للمكلف من الحاجة إلى ما يحفظ له حياته.⁴

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي:

الضرورة تبيح أكل المحرمات

الضرورة التي يخاف منها الإنسان الموت أو الجوع تبيح الأكل من المحرم كالميتة وغيرها.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا دَكَّيْتُمْ وَمَا دُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ يَوْمَ الْيَوْمِ يَنْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَنْ دِينَكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (3) المائدة.

¹ - انظر:

- تفسير القرطبي، ج:2، ص:151.

- أحكام القرآن، للجصاص، ج:1، ص:177.

- الإكليل، للسيوطي، ص:36.

² - رواه ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، حديث:243، ج:2، ص:274. وانظر: تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لعبد الرحمن بن علي الشيباني، دار الكتب العلمية بيروت، ط:2(1408هـ- 1988م)، ص:97.

³ - رواه مالك في الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء، في المرفق، حديث:1494، ج:2، ص:265. قال ابن عبد البر: لم يختلف عن مالك في إسناد هذا الحديث وإرساله. انظر: التمهيد، ج:3، ص:144. ورواه ابن ماجه موصولاً، كتاب الأحكام باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث:2341، ج:3، ص:56. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، حديث:7393، ج:6، ص:195، وانظر: تميز الطيب من الخبيث، ص:214.

⁴ - الفروق، ج:1، ص:277، ج:3، ص:33.

والمعنى: من دعتَه ضرورة إلى أكل الميتة وسائر المحرمات حالة الجوع وخلاء البطن من الطعام غير متعمد لمعصية في مقصده، فإن الله له غفور رحيم.¹

قال القرافي: «قاعدة: كل ما حرم الله تعالى أكله أو حلله إما لوصفه أو بسببه، فكل ما حرم لوصفه لا يحل إلا بسببه، وكل ما حل لوصفه لا يحرم إلا بسببه، فالسباع والميتة والخبائث ممنوعة لوصفها فلا تحل إلا بسببها كالأضطرار، والبر والأطعمة الحسنة والملابس الشرعية والأنعام حلال لوصفها، فلا تحرم إلا بسببها كالعقود الفاسدة وزكاة المجوس والمرتد»².

¹ - انظر:

- تفسير القرطبي، ج:6، ص:43،44.

- أحكام القرآن، للجصاص، ج:2، ص:441.

² - الذخيرة، ج:4، ص:108، وانظر: نفسه، ج:13، ص:322.

المبحث السابع:

يحتاط الشرع في الخروج من الحرمة إلى الإباحة

أكثر من الخروج من الإباحة إلى الحرمة

تمهيد:

هذه القاعدة ذكرها غير القرافي بلفظ: إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام.¹ و أيضا بلفظ: إذا اجتمع الحلال والحرام، أو المبيح والمحرم غلب جانب الحرام.²

وفي هذا التمهيد نتعرض لتعريف الاحتياط.

1- لغة: حاطه، يحوطه، حوطا أي: رعاه، وحاطك الله حياطة، ولازلت في حياطة الله ووقايته، وفلان يتحوط أخاه حيطه حسنة: يتعاهده ويهتم بأموره، ومعنى قولهم: افعل الأحوط، أي: افعل ما هو أجمع لأصول الأحكام وأبعد عن شوائب التأويلات.³

2- اصطلاحا: من تعاريفه ما يلي:

- حفظ النفس عن الوقوع في المآثم.⁴
- فعل ما يتمكن به من إزالة الشك.⁵
- الأخذ بالأوثق من جميع الجهات.⁶

ونتعرض لهذه القاعدة من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

¹ - انظر:

- الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص: 121.

- الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص: 142.

² - انظر: المنشور في القواعد، للزركشي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1421هـ - 2000م)، ج: 1، ص: 50.

³ - انظر:

- أساس البلاغة، ص: 99.

- المصباح المنير، ص: 84.

⁴ - معجم التعريفات، للجرجاني، ص: 13.

⁵ - الكليات، للكفوي، ص: 56.

⁶ - التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 39.

المطلب الأول: دليل القاعدة

من أدلة هذه القاعدة ما يلي:

- 1- قوله - صلى الله عليه وسلم-: «إن الحلال بين وإن الحرام بين، وبينهما أمور مشتبها لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا إن حمى الله محارمه...»¹.
- فالحديث فيه دلالة على أن ترك المشتبه الذي لا يدري حكمه وقاية للدين والعرض من التهم، كما أن الوقوع في ذلك طريق إلى تناول ما لا يجوز.²
- 2- قوله - صلى الله عليه وسلم-: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»³.
- ففي الحديث دلالة على أن المطلوب من المسلم أن يترك ما تردد بين الحل والحرمة إلى ما لا شبهة فيه من الحلال.⁴
- 3- قوله - صلى الله عليه وسلم-: «لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا مما به البأس»⁵.
- ترك ما لا بأس به خشية الوقوع فيما به بأس، وحتى لا يتعود على تناول الكثير من المستلذات الحلال، فلربما أفضت إلى ما لا يباح عند فقدانها.⁶
- 4- قول عثمان - رضي الله عنه - لما سئل عن الجمع بين أختين بملك اليمين:- «أحلتها آية، وحرمتها آية، والتحريم أحب إلينا»⁷.
- وكان التحريم أحب إليه لأن فيه ترك مباح لاجتناب محرم، وذلك أولى من عكسه.⁸

¹ - رواه مسلم، كتاب المساقاة، أخذ الحلال وترك الشبهات، حديث: 3985، ص: 783.

² - انظر:

- فتح الباري، ج: 1، ص: 127.

- حجة الله البالغة، للدهلوي، تحقيق: سيد سابق، دار الجيل، بيروت، ط: 1 (1426هـ - 2005م)، ج: 2،

ص: 156.

³ - رواه الترمذي، كتاب صفة القيامة والرفائق والورع، حديث: 2526، ص: 725، وقال هذا حديث: حسن

صحيح.

⁴ - انظر:

- تحفة الأحوذى، ج: 7، ص: 230.

- جامع العلوم والحكم، لابن رجب، تحقيق: وليد بن محمد بن سلامة، مكتبة الصفا، القاهرة، ط: 1 (1422هـ -

2002م)، ص: 82.

⁵ - رواه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الورع والتقوى، حديث: 4215، ج: 4، ص: 247.

⁶ - انظر: كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، للسندى بهامش السنن، ج: 4، ص: 247.

⁷ - الموطأ، كتاب النكاح، باب ما جاء في كراهية إصابة الأختين بملك اليمين، والمرأة وابنتها، حديث: 1167،

ج: 2، ص: 88.

⁸ - انظر:

- الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص: 143.

5- هذه القاعد لها أصل في حديث ضعيف وهو قوله - صلى الله عليه وسلم- :
« ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال »¹.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي:

1- حرمة زوجة الأب بمجرد العقد

قال القرافي: « قاعدة: يحتاط الشرع في الخروج من الحرمة إلى الإباحة أكثر من الخروج من الإباحة إلى التحريم، لأن التحريم يعتمد المفسد فيتعين الاحتياط له، فلذلك حرمت المرأة بمجرد عقد الأب »².

2- بم تحل المبتوتة؟

وبناء على هذه القاعدة - أيضا-: « ولا تحل المبتوتة إلا بالعقد والوطء الحلال والطلاق وانقضاء العدة من العقد الأول »³.

3- وقوع الطلاق بالكنائيات

وتطبيقا لهذه القاعدة قال القرافي: « أوقعنا الطلاق بالكنائيات وإن بعدت حتى أوقعناه بالتسبيح والتهليل إذا أريد به الطلاق، لأنه خروج من الحل فيكفي فيه أدنى سبب »⁴.

4- يراعى في صيغة النكاح ما لا يراعى في البيع

وإعمالا لهذه القاعدة - أيضا- قال القرافي: « لم يجز النكاح بكل لفظ بل بما فيه قرب من مقصود النكاح، لأنه خروج من الحرمة إلى الحل، وجوزنا البيع بجملة الصيغ والأفعال الدالة على الرضا بنقل الملك في العوضين لأن الأصل في السلع الإباحة حتى تملك بخلاف النساء، ولعموم الحاجة للبيع ولقصوره في الاحتياط عن الفروج »⁵.

=- المنثور في القواعد، للزركشي، ج:1، ص:50.

¹ - قال السخاوي: « قال البيهقي: رواه جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود، وفيه ضعف وانقطاع، ... » المقاصد الحسنة، حديث: 941، ص:426، وانظر:

- نصب الراية، للزيلعي، حديث: 7638، ج:4، ص:314.

- تميز الطبيب من الخبيث، ص:160.

² - الذخيرة، ج:4، ص:398. وانظر:

- الفروق، ج:3، ص:932.

- ترتيب الفروق، ص:130.

³ - المصادر نفسها.

⁴ - الذخيرة، ج:4، ص:398. وانظر: الفروق، ج:3، ص:932.

⁵ - المصدران نفسهما.

الفصل الثاني:

قواعد أصولية تتعلق بالحكم الشرعي الوضعي

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: كل حكم شرعي لا بد له من سبب شرعي.

المبحث الثاني: ترتب المسببات على الأسباب.

المبحث الثالث: ترتيب الحكم على الوصف يدل على سببية ذلك الوصف لذلك الحكم.

المبحث الرابع: متى كان للحكم سبب وشرط فأخر عن سببه وشرطه صح إجماعاً، أو قدم عليهما بطل إجماعاً، أو توسط بعد السبب فقولان للعلماء.

المبحث الخامس: الموانع الشرعية ثلاثة: ما يمنع ابتداء واستمراراً، وما يمنع ابتداء فقط، وما اختلف فيه.

المبحث الأول:

كل حكم شرعي لا بد له من سبب شرعي

تمهيد:

الأسباب معرفة للحكم الشرعي وهي على قسمين من جهة المكلف:

1- سبب غير مقدور عليه: وهو السبب الذي يتوقف على وجوده وجود الحكم الشرعي التكليفي كما يتوقف على انعدامه انعدام الحكم الشرعي، ولا يكون للمكلف قدرة على إيجاده ولا على انعدامه مطلقاً، وإنما مصدر إيجاده وانعدامه الإرادة الإلهية.

ومثاله: دلوك الشمس فإنه سبب يتوقف على وجوده وجوب صلاة الظهر، كما يتوقف على انعدامه انعدام ذلك الوجوب، وليس في مقدور المكلف إيجاد الدلوك ولا انعدامه.¹

2- سبب مقدور عليه: وهو السبب الذي يتوقف على وجوده وجود الحكم، ويتوقف على انعدامه انعدام الحكم، ويكون للمكلف دور في إيجاده وفي انعدامه.

ومثاله: النكاح سبب موجب للتوارث بين الزوجين، وهذا السبب مقدور عليه وذلك لأن المكلف يقدر على إيجاده كما أنه يقدر على انعدامه.²

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: الحكمة من تشريع الأسباب، وصياغة القرافي للقاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: الحكمة من تشريع الأسباب، وصياغة القرافي للقاعدة

السبب معرف للحكم الشرعي، ومن ثمة فإن الوقوف على الأحكام الشرعية -خاصة بعد انقطاع الوحي- بدونها متعذر، لأنه لما عسر على الخلق معرفة خطاب

¹ - انظر: معجم مصطلحات أصول الفقه، لقطب مصطفى سانو، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1420هـ-2000م)، ص: 229.

² - انظر: المصدر نفسه، ص: 229.

الشارع في كل حال، أظهر خطابه لهم بأمور محسوسة جعلها مقتضية لأحكامها، على مثال اقتضاء العلة لمعلولها، وذلك شيئان: أحدهما العلة، والثاني السبب.¹

ولقد صاغ القرافي هذه القاعدة بصيغتين هما:

- 1- كل حكم شرعي لا بد له من سبب شرعي.
- 2- شرع الله الأحكام وشرع لكل حكم سببا.²

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي:

الصيغة في عقد النكاح

أجمع العلماء على صحة انعقاد الزواج بلفظ: أنكحتك، أو زوجتك. واختلفوا فيما عداهما.

- ذهب الشافعي وأحمد إلى أنه لا ينعقد عقد الزواج إلا بأحد صيغتين: أنكحتك، وزوجتك، واستدلوا بما يلي:

1- أن القرآن نطق بالتزويج والإنكاح.³ فقال عز وجل: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا (22)﴾ النساء. وقال عز وجل: ﴿فَلَمَّا قُضِيَ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قُضُوا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا (37)﴾ الأحزاب.

2- اعتمدوا هذه القاعدة الأصولية باعتبار أن إباحة المرأة حكم شرعي فله سبب يجب تلقيه من السمع فما لم يسمع من الشرع لا يكون سببا، والذي سمع من الشرع هو لفظ: الإنكاح، والتزويج.⁴

¹ - انظر: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لابن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2 (1414هـ - 1994م)، ص: 30.

² - انظر: النخيرة، ج: 4، ص: 397، 443، 96.

³ - انظر: الميزان الكبرى، لأبي المواهب المعروف بالشعراني، دار الفكر، بيروت، ط: (1415هـ - 1995م)، ص: 236.

⁴ - انظر:

- النخيرة، ج: 4، ص: 397.

- الميزان، ص: 236.

وعن جابر بن عبد الله¹ أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال: «اتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله»² قالوا: وكلمة الله هي التزويج أو الإنكاح، فإنه لم يذكر في القرآن سواهما فوجب الوقوف معهما تعبدا واحتياطاً؛ لأن النكاح ينزع إلى العبادات لورود النذب فيه، والأذكار في العبادات تتلقى من الشرع، والشرع إنما ورد بلفظي: التزويج والإنكاح.³

- وذهب مالك وأبو حنيفة إلى أن النكاح ينعقد بكل لفظ يقتضي الملك على التأبيد كالتملك والبيع والهبة ونحوها.⁴

واستدلوا بما يلي:

1- حديث سهل بن سعد الساعدي⁵ أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- جاءته امرأة فقالت: يا رسول الله، إني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً؛ فقام رجل فقال: يا رسول الله، زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: «هل عندك من شيء تصدقها إياه؟» فقال: ما عندي إلا إزار ي هذا، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: «إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك»، فالتمس شيئاً فلم يجد شيئاً؛ فقال: ما أجد شيئاً؛ قال: «التمس ولو خاتماً من حديد»، فالتمس فلم يجد شيئاً؛ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: «هل معك من القرآن شيء؟» قال: نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها؛ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: «قد أنكحتكها بما معك من القرآن».⁶

وفي رواية للبخاري: «أذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن»⁷.

2- اعتمدوا القاعدة الأصولية وهي: أن الشرع كما ينصب خصوص الشيء سبباً، كروية الهلال والزوال، والقتل العمد العدوان، فكذلك ينصب مشتركاً

1 - سبقت ترجمته، انظر: ص: 26.

2 - رواه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، حديث: 2839. ص: 574.

3 - انظر:

- مغني المحتاج، ج: 3، ص: 190.

- السلسبيل في معرفة الدليل، لصالح بن إبراهيم البليهي، مكتبة جدة، ط: 4 (1406هـ)، ج: 2، ص: 688.

4 - انظر:

- الذخيرة، ج: 4، ص: 396.

- المبسوط، ج: 5، ص: 53.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 10.

5 - سهل بن سعد الساعدي، الأنصاري، الخزرجي، كنيته أبو العباس، توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس عشرة سنة، عمر حتى أدرك الحجاج وامتحن به 88 سنة هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 399.

- سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 547.

6 - رواه مالك في الموطأ، كتاب النكاح، باب ما جاء في الصداق والحياء، حديث: 1140، ج: 2، ص: 77.

7 - رواه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب القراءة عن ظهر قلب، حديث: 5030، ص: 1063.

بين أشياء ويلغي خصوصياتها، كألفاظ الطلاق فإن المقصود منها ما دل على انطلاقها من عصمة النكاح، وألفاظ القذف المقصود منها ما دل على النسبة إلى الزنا أو اللواط، وألفاظ الدخول في الإسلام المقصود منها ما دل على مقصود الرسالة النبوية. والنكاح من هذه القاعدة، ويدل على ذلك أنه ورد بألفاظ مختلفة في الكتاب والسنة، والأصل: عدم اعتبار الخصوص، فيتعين العموم وهو المطلوب.¹ ورجح صاحب الإنصاف² الرأي الثاني.³

¹ - انظر:

- الذخيرة، ج:4، ص:397.

- الفروق، ج:3، ص:931.

- تهذيب الفروق على هامش كتاب: الفروق، وإدراج الشروق على أنواء الفروق، لمحمد علي بن حسين، مفتي المالكية، دار المعرفة، بيروت، (د-ت)، ج:3، ص:181.

² - صاحب الإنصاف: علي بن سليمان المرداوي، نشأ بمرداء وحفظ القرآن وبها أخذ الفقه، ثم تحول إلى دمشق وأخذ عن كثير من العلماء في معارف متعددة، وذهب إلى مصر وبها أخذ عن جلة من الناس، وقام بالتدريس والإفتاء وذهب إلى الحج مرتين وجاور. من تصانيفه: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحرير المنقول في تهذيب علم الأصول، التعبير في شرح التحرير. توفي بدمشق سنة 885هـ. انظر ترجمته في:

- شذرات الذهب، ج:7، ص:487.

- القيس الحاوي لغرر ضوء السخاوي، لزين الدين الحلبي، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، خلدون حسن مروة، دار صادر، بيروت، ط:1 (1998م)، ج:1، ص:95.

³ - انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن المرداوي، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ط: (2004م)، ج:2، ص:1347.

المبحث الثاني:

ترتب المسببات على الأسباب

تمهيد:

القصد من وراء وضع الشارع للأسباب ما ينتج عنها من مسببات، ف رؤية هلال رمضان - مثلاً - سبب لوجوب الصيام، ومن ثمة فإن المسببات ترتب على أسبابها التي وضعها الشارع الحكيم.

وهذه القاعدة ذكرها الإمام القرافي في ذخيرته وبنى عليها فروعاً فقهية كما سنبينه - إن شاء الله -.

وفي هذا المبحث نعالج ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: الصيغ التي صاغ بها القرافي القاعدة.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

كون الأسباب قصدت لمسبباتها دلت على ذلك أدلة، منها:

- 1- العقلاء قاطعون بأن الأسباب لم تكن أسباباً لأنفسها من حيث هي موجودات فقط، بل من حيث ينشأ عنها أمور أخرى، وإذا كان كذلك لزم من القصد إلى وضعها أسباباً القصد إلى ما ينشأ عنها من المسببات.
- 2- الأحكام الشرعية إنما شرعت لجلب المصالح أو درء المفسد وهي مسبباتها قطعاً، فإذا كنا نعلم أن الأسباب إنما شرعت لأجل المسببات، لزم من القصد إلى الأسباب القصد إلى المسببات.
- 3- المسببات لو لم تقصد بالأسباب لم يكن وضعها على أنها أسباب؛ لكنها فرضت كذلك، فهي ولا بد موضوعة على أنها أسباب، ولا تكون أسباباً إلا لمسببات، فواضع الأسباب قاصد لوقوع المسببات من جهتها، وإذا

ثبت هذا وكانت الأسباب مقصودة الوضع للشارع، لزم أن تكون المسببات كذلك.¹

المطلب الثاني: الصيغ التي صاغ بها القرافي القاعدة.

عبر القرافي عن هذه القاعدة بالصيغ الآتية:

- 1- الأصل ترتب المسببات على الأسباب.²
- 2- الأصل في الأسباب الشرعية أن تترتب عليها مسبباتها تحصيلًا لحكم تلك الأسباب.³
- 3- الأصل ترتب المسببات على أسبابها من غير تراخ.⁴
- 4- الأصل ترتيب الأحكام على أسبابها.⁵

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي:

حكم بيع المعين يتأخر قبضه

يمنع بيع المعين بتأخر قبضه، لأن «الأصل في الأسباب الشرعية أن تترتب عليها مسبباتها تحصيلًا لحكم تلك الأسباب، فإذا تأخر قبض المعين توقعنا هلاكه قبل ترتيب حكم السبب الشرعي الذي هو الانتفاع بالملك قد ثبت حكم السبب مضافًا إلى تهمة البائع في التعدي»⁶.

وهذا النوع من البيوع معدود من بيوع الغرر، وقد نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الغرر.⁷

قال القرافي: «الغرر في المبيع سبعة أقسام: في الوجود: كالآبق، والحصول: كالطائر في الهواء، والجنس: كسعلة لم يسمها، والنوع: كعبد لم يعينه، والمقدار: كبيع ما تصل إليه رمية الحجر، والتعيين: كبيع ثوب من ثوبين، والبقاء: كبيع الثمار قبل بدو صلاحها، وبيع المعين: يتأخر قبضه من غرر البقاء كالثمار، فلذلك امتنع»⁸.

1 - انظر: الموفقات، ج:1، ص:156.

2 - الذخيرة، ج:4، ص:378.

3 - المصدر نفسه، ج:5، ص:260.

4 - المصدر نفسه، ج:8، ص:262.

5 - المصدر نفسه، ج:2، ص:292، 471.

6 - المصدر نفسه، ج:5، ص:260، وانظر: القوانين الفقهية، لابن جزي، دار القلم، بيروت، (د- ت)، ص:170.

7 - رواه مالك في الموطأ، كتاب البيوع، باب بيع الغرر، حديث: 1407، ج:2، ص:194.

8 - الذخيرة، ج:5، ص:260.

المبحث الثالث:

ترتيب الحكم على الوصف يدل على سببية ذلك الوصف لذلك الحكم

تمهيد:

نتعرض في هذا التمهيد إلى تعريف كل من السبب والعلّة.

أولاً- تعريف السبب:

- 1- لغة: الحبل، وما يتوصل به إلى الاستعلاء، ثم استعير لكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور، فقل: هذا سبب هذا، وهذا مسبب عن هذا.¹
- 2- اصطلاحاً: هو الوصف الظاهر المنضبط الذي دل الدليل السمعي على كونه معرّفاً للحكم.²

ثانياً- تعريف العلة:

- 1- لغة: المرض، سمي بذلك لما يحدث له من تغير في حالته الصحية.³
 - 2- اصطلاحاً: الوصف الظاهر المنضبط المناسب للحكم.⁴
- يلاحظ أن عبارة (المناسب للحكم) تأتي عند البعض (المعرف للحكم).⁵

وفي هذا المبحث نتعرض لثلاثة مطالب:

المطلب الأول: آراء الأصوليين في علاقة السبب بالعلّة.

1 - انظر: المصباح المنير، ص: 138.

2 - انظر:

- بيان المختصر، لأبي الثناء الأصبهاني، تحقيق: علي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط: 1 (1424هـ- 2004م)، ج: 1، ص: 244.

- الإحكام للأمدى، ج: 1، ص: 172.

3 - انظر:

- المصباح المنير، ص: 220.

- الكليات للكفوي، ص: 620.

4 - انظر:

- المصنف في أصول الفقه، لأحمد بن محمد بن علي الوزير، دار الفكر، بيروت، ط: (2002م)، ص: 355.

- أصول الفقه الإسلامي، لمحمد شليبي، دار النهضة العربية، بيروت، ط: 3 (1402هـ- 1982م)، ج: 1، ص: 231.

- غاية المأمول في توضيح الفروع للأصول، لمحمود مصطفى عبود هرموش، مكتب البحوث الثقافية، لبنان، ط: 1 (1414هـ- 1994م)، ص: 349.

- القياس في القرآن الكريم والسنة النبوية، لوليد بن علي بن عبد الله الحسين، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1 (1426هـ- 2005م)، ص: 45.

5 - انظر: غاية المأمول، ص: 349.

المطلب الثاني: صيغ القاعدة كما أوردها القرافي.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين في علاقة السبب بالعلة

هناك أوجه شبه بين السبب والعلة ومنها:

- أن كلا منهما ينبني عليه الحكم ويرتبط به وجودا وعدما.

- أن كلا منهما أمانة على وجود الحكم.

- أن كلا منهما ربط الشارع الحكم به لحكمة تتحقق من إضافة الحكم إليهما.

ولوجود هذا التشابه بينهما ذهب بعض الأصوليين إلى القول بأنهما مترادفان؛ لكن أكثر الأصوليين على أن السبب أعم من العلة، فالعلة قسم من السبب وليست مرادفة له.

ووجه العلاقة بينهما أن الوصف قد يكون مناسباً لحكمته مناسبة يمكن إدراكها عقلاً، فيسمى الوصف: سبباً وعلة، وإن لم يمكن إدراكها سمي الوصف: سبباً ولم يسم علة.

مثال الأول: القصاص في القتل العمد العدوان، وقطع يد السارق، وإباحة الفطر للمسافر، فالقتل والسرقة والسفر تسمى: سبباً وعلة، وذلك لأن بين هذه الأسباب والأحكام المترتبة عليها مناسبة ترتبط بحكمة التشريع، فالقتل العمد العدوان - مثلاً - بينه وبين الحكم الذي هو القصاص مناسبة ظاهرة تدركها العقول وهي حماية الدماء والحفاظ على الأنفس.

ومثال الثاني: رؤية هلال رمضان سبب لوجوب الصوم وليس علة، وذلك لعدم إدراكنا للمناسبة بين طلوع الهلال ووجوب الصوم.¹

¹ - انظر:

- حاشية البناي على شرح الجلال لجمع الجوامع مع تقرير الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2 (1426هـ - 2005م)، ج: 1، ص: 156.

- علم أصول الفقه ابد الوهاب خلاف، دار الحديث، القاهرة، ط: 1 (1423هـ - 2003م)، ص: 59.

- أصول الفقه، لمحمد الخضري بك، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1423هـ - 2003م)، ص: 52.

- المعين في تفسير كلام الأصوليين، لعبد الله ربيع عبد الله محمد، دار السلام، القاهرة، ط: 1 (1428هـ - 2007م)، ص: 105.

- غاية المأمول، ص: 45.

غير أننا وجدنا للشاطبي¹ - رحمه الله- رأيا آخر في مدلول السبب والعلة، إذ يقول: « السبب المراد به: ما وضع شرعا لحكم لحكمة يقتضيها ذلك الحكم؛ كما كان حصول النصاب سببا في وجوب الزكاة، والزوال سببا في وجوب الصلاة والسرقه سببا في وجوب القطع، والعقود أسبابا في إباحة الانتفاع أو انتقال الأملاك وما أشبه؛ وأما العلة فالمراد بها: الحكم والمصالح التي تعلقت بها الأوامر أو الإباحة، والمفاسد التي تعلقت بها النواهي؛ فالمشقة علة في إباحة القصر والفطر في السفر، والسفر هو السبب الموضوع سببا للإباحة، فعلى الجملة: العلة هي المصلحة نفسها أو المفسدة لا مظنتها؛ كانت ظاهرة أو غير ظاهرة، منضبطة أو غير منضبطة، وكذلك نقول في قوله - صلى الله عليه وسلم- : «لا يقضي القاضي وهو غضبان»²، فالغضب سبب، وتشويش خاطر عن استيفاء الحج هو العلة لارتباط ما بينهما، ولا مشاحة في الاصطلاح»³.

فالسبب عند الشاطبي هو العلة عند الأصوليين، والعلة عنده هي المصالح والمفاسد المترتبة عن الأوامر والنواهي ظهرت أم لم تظهر انضبطت أم لم تنضبط، والمسألة عنده مجرد اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

المطلب الثاني: صيغ القاعدة كما أوردها القرافي

ذكر القرافي لهذه القاعدة عدة صيغ متقاربة وهي:

- ترتيب الحكم على الوصف يدل على سببية ذلك الوصف لذلك الحكم.⁴
- ترتيب الحكم على الوصف يدل على سببيته له.⁵
- ترتيب الحكم على الوصف يدل على عليية ذلك الوصف لذلك الحكم.⁶
- ترتيب الحكم على الوصف يوجب عليية ذلك الوصف لذلك الحكم.⁷

ونلاحظ في هذه الصياغة أن القرافي- رحمه الله- استعمل السببية بمعنى العلية والعكس، ونجده في الفروق يذكر ذلك، إذ يقول: «ترتيب الحكم على الوصف

¹ - سبق تـرجمته، ص:28.

² - البخاري، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان؟ رقم:7158، ص:1453.

³ - الموفقات، ج:1، ص:216.

⁴ - الذخيرة، ج:3، ص:196.

⁵ - نفسه، ج:4، ص:308.

⁶ - نفسه، ج:3، ص:314،387، ج:8، ص:296،262.

⁷ - نفسه، ج:2، ص:291.

يدل على علية ذلك الوصف لذلك الحكم، كقولنا: اقطعوا السارق، واجلدوا الزاني، وغير ذلك، فإن هذه الأوصاف المتقدمة أسباب لهذه الأحكام المترتبة عليها¹. وهذا الاستعمال منه جار على أساس ما يربط بين الحكم والسبب من مناسبة ظاهرة تحقق حكمة التشريع.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي:

خرج القرافي على هذه القاعدة جملة من التطبيقات الفقهية، ومنها:

1- الاستطاعة سبب في وجوب الحج

اتفق الفقهاء على أن الاستطاعة سبب من أسباب وجوب الحج²، قال عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ (97)﴾ آل عمران، قال القرافي - عقب استدلاله بالآية -: «وترتيب الحكم على الوصف يدل على سببية ذلك الوصف لذلك الحكم، كقولنا: زنا فرجم، وسها فسجد، وسرق فقطعت يده، وقد رتب الله تعالى الوجوب بحرف (على) مع الاستطاعة فتكون سببا له»³.

2- هلاك المغصوب وتضمن الغاصب ولو كان بغير سبب منه

إذا هلك المغصوب بعد الغصب، فإن الغاصب يضمه بقيمته يوم الغصب وإن لم يكن بسبب منه⁴.

واستدل القرافي بحديث النبي - صلى الله عليه وسلم -: «على اليد ما أخذت حتى ترده»⁵.

قال: «فيه لفظ (على) الدال على اللزوم والوجوب وقد رتبته - صلى الله عليه

¹ - الفروق، ج:3، ص:1001.

² - انظر: الميزان، للشعراني، ص:176.

³ - الذخيرة، ج:3، ص:196.

⁴ - انظر:

- المدونة، ج:4، ص:212.

- الذخيرة، ج:8، ص:262.

- الميزان، ص:219.

⁵ - رواه الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء أن العارية مؤداة، حديث: 1270. ص:389. وراه أبو داود، كتاب الإجارة، باب في تضمين العارية، حديث: 3561، ج:3، ص:284. وكلاهما بلفظ: «حتى تؤدي» بدل «حتى ترده».

وسلم- على وصف الأخذ، فيكون وضع اليد للأخذ سبب الضمان»¹.

والقاعدة الأصولية هي: أن ترتب الحكم على الوصف يدل على علية ذلك الوصف لذلك الحكم.²

ويرى أبو حنيفة - رحمه الله - أن المغصوب إن كان عقارا وهلك بلا سبب من الغاصب فلا ضمان عليه، واستدل بحديث النبي - صلى الله عليه وسلم -: « من غصب شبرا من أرض طوقه الله تعالى يوم القيامة من سبع أرضين »³، فالنبي - صلى الله عليه وسلم - بين جزاء غاصب العقار الوعيد في الآخرة ولم يذكر الضمان في الدنيا فذلك دليل على أن المذكور جميع جزائه ولو كان الضمان واجبا لكان الأولى أن يبين الضمان لأن الحاجة إليه أمس.⁴

¹ - الذخيرة، ج:8، ص:262.

² - نفسه، ج:8، ص:262.

³ - البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين، حديث: 3195، ص:668.

⁴ - انظر:

- المبسوط للسرخسي، ج:11، ص:62،

- الميزان، ص:220.

المبحث الرابع:

متى كان للحكم سبب وشرط فأخر عن سببه وشرطه صح إجماعاً، أو قدم عليهما بطل إجماعاً، أو توسط بعد السبب فقولان للعلماء

تمهيد:

هذه القاعدة تعني أن الحكم متوقف على وجود سببه وتوفر شرطه، فالحكم يكون صحيحاً بتأخره عنهما، ويكون باطلاً بتقديمه عليهما، والطرفان مجمع عليهما.

أما إذا توسط الحكم بعد وجود السبب وقبل توفر الشرط فقولان للعلماء.¹

وفي هذا المبحث نعالج ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صياغة القرافي للقاعدة وتحرير محل النزاع.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين في القاعدة.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: صياغة القرافي للقاعدة وتحرير محل النزاع

صاغ القرافي القاعدة في الذخيرة بعبارات متقاربة وهي:

- 1- تقديم الحكم على شرطه إذا تقدم سببه جائز.²
- 2- إذا كان للحكم سبب وشرط فوقع الحكم قبلهما لا ينفذ إجماعاً، أو بعدهما ينفذ إجماعاً، أو بعد السبب وقبل الشرط فمختلف فيه.³
- 3- متى كان للحكم سبب وشرط فأخر عن سببه وشرطه صح إجماعاً، أو قدم عليهما بطل إجماعاً، أو توسط بعد السبب فقولان للعلماء.⁴

1 - انظر: الذخيرة، ج:7، ص:378.

2 - نفسه، ج:3، ص:137.

3 - نفسه، ج:7، ص:41.

4 - نفسه، ج:7، ص:378، وانظر: الفروق، ج:3، ص:975.

تحرير محل النزاع:

من خلال القاعدة بصيغها الواردة في (الذخيرة) يتبين لنا أن محل النزاع بين العلماء هو توسط الحكم بعد وجود السبب وقبل تحقق الشرط.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين في القاعدة

للأصوليين في هذه القاعدة رأيان:

الرأي الأول: منهم من راعى اقتضاء السبب، ولكون السبب مقتض لمسببه صح الحكم عنده بناء على ذلك وإن تخلف شرطه، ومن أمثلة ذلك:

- حصول النصاب سبب في وجوب الزكاة، ودوران الحول شرطه؛ ويجوز تقديمها قبل الحول على الخلاف.

- اليمين سبب في الكفارة، والحنث شرطها، ويجوز تقديمها قبل الحنث على أحد القولين.¹

ويرى الشاطبي² أن هذه المسائل ليست جارية على عدم اعتبار الشرط، فإن من أجاز تقديم الزكاة قبل حلول الحول فبناء على أنه ليس شرطاً في الوجوب، وإنما هو شرط في الانتحام، فالحول كله كأنه وقت لوجوب الزكاة موسع، ويتحتم في آخر الوقت كسائر أوقات التوسعة.

كذلك القول في شرط الحنث: من أجاز تقديم الكفارة عليه فهو عنده شرط في الانتحام من غير تخير، لا شرط في وجوبها.³

الرأي الثاني: منهم من راعى الشرط، وتوقف السبب عليه مانع من وقوع مسببه، لذلك لم يراع حضور السبب بمجردة إلا أن يحضر الشرط فينتهض السبب عند ذلك في اقتضائه.⁴

¹ - انظر:

- الموافقات، ج:1، ص:219.

- فتح الباري، ج:1، ص:610.

² - سبقت ترجمته، ص:28.

³ - انظر: الموافقات، ج:1، ص:220.

⁴ - انظر: نفسه، ج:1، ص:219.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي:

من المسائل الفقهية التي بناها القرافي على هذه القاعدة ما يلي:

1- إذن الورثة لمورثهم بالوصية بأزيد من الثلث في مرضه

إذا أذن الورثة لمورثهم – ولم يكونوا من عياله – أن يوصي بأكثر من الثلث لزمهم ذلك؛ لأن سبب الإرث: القرابة أو النكاح أو الولاء بشرط تقدم موت الموروث، والمرض سبب هذا الشرط غالباً، فجعل كسبب الحكم كما كان سبب شرطه، فقبله لا يفيد الإذن، وبعده يفيد، وإلى هذا ذهب مالك¹.

وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يلزمهم لا في الصحة ولا في المرض، لأنه قد لا يموت، وقد يموت الأذن، فلا يكون وارثاً، والإذن في غير حق لا يلزم².

2- إسقاط الشفعة بعد البيع وقبل الأخذ

إذا أسقط الشريك حقه في الشفعة قبل البيع فلا ينفذ لعدم وجود سببه، وهو البيع، وبعد البيع والأخذ ينفذ لوجود سببه وتحقق شرطه، وكذلك بعد عقد البيع وقبل الأخذ.

وذلك للقاعدة الأصولية: متى كان للحكم سبب وشرط فأخر عن سببه وشرطه صح إجماعاً، أو قدم عليهما بطل إجماعاً، أو توسط بعد السبب فقولان للعلماء³.

قال القرافي: « فهذه قاعدة شريفة يتخرج عليها فروع كثيرة في أبواب الفقه »⁴.

1 - انظر:

- الذخيرة، ج:7، ص:40.

- القوانين الفقهية، ص:297.

- المدونة، ج:4، ص:446.

- تحرير الكلام في مسائل الالتزام، للحطاب، تحقيق: عبد السلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1 (1404هـ - 1984م)، ص:276.

- أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك، لمحمد بن حارث الخشني، تحقيق: محمد المجذوب، محمد أبو الأجفان، عثمان بطيخ، الدار العربية للكتاب، ط: (1985م)، ص:268.

2 - انظر:

- الذخيرة، ج:7، ص:41.

- الميزان، ص:231.

- الفقه الإسلامي وأدلته، لوهبة الزحيلي، دار الفكر، الجزائر، ط:1 (1412هـ - 1991م)، ج:8، ص:102.

3 - الذخيرة، ج:7، ص:378.

4 - نفسه، ج:7 ص:379.

المبحث الخامس:

الموانع الشرعية ثلاثة: ما يمنع ابتداء واستمرارا، وما يمنع ابتداء فقط، وما اختلف فيه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المانع وأقسامه.

المطلب الثاني: صيغ القاعدة كما أوردها القرافي.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تعريف المانع وأقسامه

أولا- تعريفه:

1- لغة: المانع مأخوذ من المنع وهو: أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي

يريده، عكس الإعطاء.

ومنعه يمنعه، بفتح نونهما: ضد أعطاه، كمنعه.¹

2- اصطلاحا: عرفه القرافي فقال: «ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من

عدمه وجود ولا عدم لذاته»². ثم شرحه فقال: «فالأول: احتراز من السبب،

والثاني: احتراز من الشرط، والثالث: احتراز من مقارنة عدمه لوجود

السبب، فالمعتبر من المانع وجوده»³.

وعرفه غيره بقوله: «وصف ظاهر منضبط وجودي معرف لنقيض

الحكم»⁴.

1 - انظر:

- لسان العرب، لابن منظور، دار لسان العرب، بيروت، (د-ت)، ج:3، ص:534.

- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:2 (1428هـ-2007م)، ص:782.

2 - شرح التنقيح، ص:71. وانظر: مذكرة أصول الفقه، للشنقيطي، على روضة الناظر لابن قدامة، دار

السلفية، الجزائر، (د-ت)، ص:44.

3 - شرح التنقيح، ص:71.

4 - انظر:

- جمع الجوامع بشرح الجلال مع حاشية البناني، ج:1، ص:161.

- الإحكام للأمدى، ج:1، ص:175.

ثانيا- أقسامه:

قسم الأصوليون المانع إلى قسمين:

- 1- **مانع من الحكم:** وهو وصف وجودي ظاهر منضبط مستلزم لحكمة تقتضي نقيض حكم السبب مع بقاء حكم المسبب.¹
ومثاله: الأبوة، بمعنى أن يكون القاتل أباً، فالأبوة مانعة من الحكم الذي هو القصاص مع وجود السبب وهو القتل العمد وتوفر الشرط وهو كون القاتل عاقلاً بالغاً عامداً.
- 2- **مانع السبب:** هو كل وصف يخل وجوده بحكمة السبب يقينا.²
ومثاله: الدين في باب الزكاة مع ملك النصاب، فإن المدين وإن ملك النصاب الذي هو سبب وجوب الزكاة إلا أن الدين مانع من هذا الحكم لتعلق حق الدائن بهذا المال فلم يعد ملكاً تاماً، بل هو في الحقيقة ملك الدائن.

المطلب الثاني: صيغ القاعدة كما أوردها القرافي.

صاغ القرافي القاعدة صياغة تكاد تكون واحدة، كما يلي:

- 1- الموانع الشرعية على ثلاثة أقسام: الأول يمنع ابتداء وانتهاء، والثاني يمنع ابتداء فقط، والثالث مختلف فيه.³
- 2- الموانع الشرعية ثلاثة أقسام: منها ما يمنع ابتداء الحكم واستمراره، ما يمنع ابتداءه فقط، ما هو مختلف فيه، هل يلحق بالأول أو بالثاني؟⁴
- 3- الموانع الشرعية ثلاثة أقسام: منها ما يمنع ابتداء الحكم واستمراره، ومنها ما يمنع ابتداءه فقط، وإذا طرأ لا يمنع، ومنها ما يختلف فيه، هل يلحق بالأول أو الثاني؟⁵

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

ذكر القرافي هذه القاعدة وبنى عليها جملة فروع فقهية تتصل بالنوع الثالث منها، ومن هذه الفروع:

1 - انظر: شرح الكوكب المنير، ج:1، ص:457.
2 - انظر: الإحكام للأمدي، ج:1، ص:175.
3 - الذخيرة، ج:1، ص:369.
4 - نفسه، ج:3، ص:326.
5 - نفسه، ج:4، ص:346.

الإحرام يمنع من إنشاء الملك في الصيد، وهل يبطله إذا طرأ عليه؟

- ذهب الجمهور أبو حنيفة ومالك وابن حنبل إلى أن طروء الإحرام على ملك الصيد لا يبطله.¹

قال مالك في الموطأ: « من أحرم وعنده صيد قد صاده أو ابتاعه فليس عليه أن يرسله، ولا بأس أن يجعله عند أهله »².

واستدلوا بأنه لم يفعل في الصيد فعلاً، فلم يلزمه إزالة يده الحكيمة، كما لو كان في ملك غيره³.

- وقال الشافعي: يزول ملكه عنه⁴. واستدل بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (96) المائدة. والحرام لا يملك، لأن الملك إذن في المنفعة والتحرير منع.

2- الإحرام يمنع ابتداء الصيد فيمنع دوامه كاللباس.

وأجيب عن الدليلين بما يلي:

1- بأن الصيد مصدر: صاد يصيد صيدا، واصطاد يصطاد اصطيدا، فالمعنى واحد، فيكون الحرام هو فعل الاصطياد.

2- أما الثاني فيعارضه القياس على بقاء الطيب واللباس في ملكه.⁵

¹ - انظر:

- نفسه، ج:3، ص:326.

- شرح الزقاني، ج:2، ص:281.

- الفقه الإسلامي وأدلته، ج:3، ص:280.

- الكافي، لابن قدامة، المكتبة العصرية، بيروت، ط:1 (1427هـ - 2006م)، ج:1، ص:368.

² - الموطأ، ج:1، ص:325.

³ - انظر: المغني، لابن قدامة، ج:5، ص:155.

⁴ - النخيرة، ج:3، ص:326.

⁵ - نفسه، ج:3، ص:326.

الفصل الثالث:

قواعد أصولية متعلقة بالمحكوم فيه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأصل في التكاليف أن تقع بالعلم.

المبحث الثاني: التكاليف مشروط بالإمكان.

المبحث الأول:

الأصل في التكليف أن تقع بالعلم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

للقاعدة دليلان: نقلي، وعقلي.

أولاً- الدليل النقلي: دلت على هذه القاعدة آيات كثيرة، ومنها:

1- قال عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا (15)﴾ الإسراء. فالآية

دلت على أن الله تعالى لا يعذب الناس مالم تبلغهم الدعوة وتقام عليهم الحجة، وهذا معناه أن التكليف مشروط بالإبلاغ وحصول العلم بما كلف به العبد.¹

2- قال عز وجل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (36)﴾ الإسراء. فهذه الآية

تضمنت نهى الإنسان عن اتباع مالم يعلمه.²

3- قال عز وجل: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ

الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (165)﴾ النساء. والمعنى أن عدم إرسال

الرسول يمكن أن يكون حجة للناس يوم القيامة إذا أراد الله أن يؤاخذهم

ويعذبهم على ترك الهدى الذي جاءهم به أولئك الرسل.³

ثانياً- الدليل العقلي: وهو أنه لا يتصور أن يكلف الإنسان بشيء يجهل ماهيته

وكيفية الإتيان به، أو أن الله أمره به، لأنه مطلوب منه أن يوقع الفعل طاعة لله

وقربة له، وأن يجتنبه - إن كان منهياً عنه - على هذا الوجه، ويقصد الإقدام عليه أو

الترك له بعينه، ومحال وقوع هذا القصد والتقرب بالفعل أو تركه إلا من عالم به

¹ - انظر:

- تفسير القرطبي، ج:10، ص:152.

- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ط: (1984م)، ج:15، ص:52.

² - انظر: تفسير القرطبي، ج:10، ص:167.

³ - انظر: تفسير المنار، ج:6، ص:74.

ومميز له من غيره، ومما أمر الله به وتعبد بفعله، فوجب لذلك كونه معلوما متميزا للمكلف لكي يصح قصده إليه أو إلى اجتنابه.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي:

خرج القرافي على هذه القاعدة أحكاما فقهية ومنها:

1- الشك في الطهارة

إن شك المكلف في طريان الحدث بعد الطهارة، فقد حصل الشك في حصول الشرط حالة أداء العبادة؛ فيستصحب عدم الشرط حتى يتطهر، ومن باب أولى إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة، لأن ذمته عامرة فلا تبرأ إلا بيقين.²

قال القرافي: «القاعدة السابعة: إن الأصل في التكاليف أن تقع بالعلم»³ ثم علق قائلا: «ولما تعذر في أكثر الصور أقام الشرع الظن مقامه لغلبة إصابته وندرة خطئه تقدما للمصلحة الغالبة على المفسدة النادرة، وبقي الشك ملغى إجماعا، فكل ما شككنا في وجوده من سبب أو شرط أو مانع، استصحبنا عدمه - إن كان معدوما قبل الشك - أو شككنا في عدمه، استصحبنا وجوده - إن كان موجودا قبل الشك».⁴

طرح القرافي اعتراضا وقال: «مقتضى هذه القاعدة استصحاب وجود الطهارة لتقدمه على الشك فلم لا يستصحب؟... وأجاب بأن الشك في الشرط مستلزم للشك في المشروط فيقع الشك في صدور السبب المبرئ للذمة من المكلف، وهذا السبب كان معدوما فيستصحب عدمه».⁵ هذا رأي المالكية.

وقال الجمهور: لا ينتقض الوضوء بالشك فمن تيقن الطهارة وشك في الحدث فهو على طهارة، ومن تيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث.⁶ واستدلوا بحديث

1 - انظر: التقريب والإرشاد، ج:1، ص:267.

2 - انظر:

- الذخيرة، ج:2، ص:294.

- الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمان الجزيري، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت)، ج:1، ص:87.

3 - الذخيرة، ج:2، ص:294.

4 - نفسه، ج:2، ص:294. وانظر: شرح تنقيح الفصول، ص:125.

5 - الذخيرة، ج:2، ص:294، 295.

6 - انظر:

- المغني، لابن قدامة، ج:1، ص:258.

- الفقه الإسلامي وأدلته، ج:1، ص:282.

عبد الله بن زيد¹ قال: « شكى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- الرجل يجد في الصلاة شيئاً أيقطع الصلاة؟ قال: لا، حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»²

2- الشك في إكمال الصلاة

إذا شك المصلي في إكمال صلاته، فقد شك في وجود السبب المبرئ للذمة فيستصحب عدمه ويلغي المشكوك فيه، والدليل على ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم- : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى - ثلاثاً أم أربعاً - فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتماماً لأربع، كانتا ترغيماً للشيطان »³.

وطرح القرافي اعتراضاً وهو: إذا شك في الإكمال أكمل وسجد؛ وقد ثبت السجود مع الشك في سببه الذي هو الزيادة أو النقص، فقد اعتبر المشكوك.

ورد الاعتراض بأن الشك ههنا هو السبب، وهو مقطوع بوجوده، وللشرع أن ينصب أي شيء شاء سبباً وشرطاً ومانعاً.⁴

وذهب إلى البناء على اليقين في عدد الركعات مالك والشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: إن حصل منه الشك مرة بطلت صلاته، وإن كان الشك يعتاده بنى على غالب ظنه بحكم التحري، فإن لم يقع له ظن بنى على الأقل.⁵

¹ - عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني يعرف بابن أم عمار، لم يشهد بدراً، وكان ممن اشترك في قتل مسيلمة الكذاب وقتل ﷺ يوم الحرة، وكانت سنة 63هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج:1، ص:546.

² - رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، حديث: 137، ص:37.

³ - رواه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، حديث: 1159، ص:264.

⁴ - انظر: الذخيرة، ج:2، ص:294، 295.

⁵ - انظر:

- الميزان، ص:117.

- القوانين الفقهية، ص:55.

- الروض المربع، ص:109.

- شرح منلا مسكين على كنز الدقائق، للنسفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (2008م)، ج:1، ص:170.

المبحث الثاني:

التكليف مشروط بالإمكان

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

دلت على هذه القاعدة جملة نصوص من الكتاب والسنة.

أولاً- من القرآن الكريم: هناك كثير من الآيات دلت على أن الله تعالى ما كلف الإنسان إلا بما يدخل تحت طاقته وقدرته، ومنها:

1- قوله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا... (286)﴾ البقرة. قال القرطبي¹: «نص الله تعالى على أنه لا يكلف العباد من وقت نزول الآية عبادة من أعمال القلب أو الجوارح إلا وهي في وسع المكلف وفي مقتضى إدراكه وبنيته؛ وبهذا انكشفت الكربة عن المسلمين في تأولهم أمر الخواطر»².

2- قوله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا (7)﴾ الطلاق. قال ابن عاشور³: «والمقصود منه إقناع المنفق عليه بأن لا يطلب من المنفق أكثر من قدرته»⁴.

3- قوله عز وجل: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ... (16)﴾ التغابن. هذا كله وغيره من رحمة الله بعباده وإحسانه لهم وتفضله عليهم.

¹ - سبقترجمته، ص: 27.

² - تفسير القرطبي، ج: 3، ص: 277.

³ - ابن عاشور: محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة، ولد وتوفي بتونس، وهو من أعضاء المجمعين اللغويين في دمشق والقاهرة، له من المصنفات: تفسير التحرير والتنوير، مقاصد الشريعة الإسلامية، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، وغيرها، توفي سنة 1973م. انظر ترجمته في:

- معجم المؤلفين، ج: 3، ص: 363.

⁴ - التحرير والتنوير، ج: 28، ص: 331.

وهناك آيات أخرى نفت الحرج عن التكاليف التي تضمنها التشريع الإسلامي، ومنها:

- 1- قوله: عز وجل ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (6) المائدة.
- 2- قوله عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ...﴾ (78) الحج.

إذن ليس في التشريع الإسلامي ما يفوق وسع الإنسان وطاقته، بل ليس فيه ما يوقعه في الحرج.¹

ثانيا- من السنة:

وردت أحاديث كثيرة فيها دلالات واضحة على أن الإنسان مكلف بما يدخل تحت استطاعته، ومنها:

- 1- عن جرير² بن عبد الله - رضي الله عنه- قال: «بايعت النبي - صلى الله عليه وسلم - على السمع والطاعة، فلقنني: فيما استطعت، والنصح لكل مسلم»³.
- 2- عن عبد الله⁴ بن عمر - رضي الله عنه- قال: كنا إذا بايعنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على السمع والطاعة يقول لنا: «فيما استطعتم»⁵.
- 3- عن أبي هريرة⁶ - رضي الله عنه- عن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال: «دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على

¹ - انظر:

- تفسير القرطبي، ج: 12، ص: 67.

- التحرير والتنوير، ج: 17، ص: 349.

² - جرير بن عبد الله بن جابر، يكنى أبا عمرو، كان إسلامه في العام الذي توفي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذي الكلاع وذي ظليم باليمن، روى عنه أنس بن مالك، وقيس بن أبي حازم، وهمام بن الحارث، وغيرهم، توفي سنة 51 هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 146.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 291.

- سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 265.

³ - رواه البخاري، كتاب الأحكام، باب كيف يبائع الإمام الناس؟، حديث: 7204، ص: 1464.

⁴ - سبقت ترجمته، ص: 40.

⁵ - رواه البخاري، كتاب الأحكام، باب كيف يبائع الإمام الناس؟، حديث: 7202، ص: 1464.

⁶ - أبو هريرة الدوسي، واسمه عبد الرحمان بن صخر، أسلم عام خيبر، لزم النبي صلى الله عليه وسلم رغبة في العلم، كان من أحفظ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم للحديث، روى عنه كثير من الرجال بين صاحب وتابع، توفي سنة 58 هـ بالمدينة. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 2، ص: 475.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 269.

أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»¹.

قال في فتح الباري: «واستدل بالحديث على أن من أمر بشيء فعجز عن بعضه ففعل المقدور أنه يسقط عنه ما عجز عنه»².

وبناء على هذه الأدلة ذهب الجمهور إلى عدم وقوع التكليف بما لا يطاق شرعاً، بل نسب إلى أبي إسحاق³ القول بالإجماع⁴.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي:

التوسعة في ولاية المظالم

ذكر القرافي هذه القاعدة مستنداً إليها في التوسعة على ولاية المظالم، قال: «ونص ابن أبي زيد⁵ في النوادر على أنا إذا لم نجد في جهة إلا غير العدول أقمنا أصلحهم وأقلهم فجوراً للشهادة عليهم، ويلزم مثل ذلك في القضاة وغيرهم لئلا تضيق المصالح⁶، وما أظنه يخالفه أحد في هذا فإن التكليف مشروط

¹ - رواه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث: 7288. ص: 1480.

² - فتح الباري، ج: 13، ص: 262.

³ - أبو إسحاق: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، شيخ الشافعية في زمانه، تفقه على: البيضاوي، وعبد الوهاب بن رامين، ذهب إلى البصرة ومنها إلى بغداد، ولأزم القاضي أبا الطيب، وبرع في الفقه وصار أنظر أهل زمانه، أخذ عنه: أبو بكر الخطيب، وأبو الوليد الباجي، والحميدي، وغيرهم. من مصنفاته: المهذب، واللمع، والمعونة في الجدل، وغيرها، توفي سنة 476هـ. انظر ترجمته في:

- الوافي بالوفيات، ج: 4، ص: 53.

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شعبة، ج: 1، ص: 238.

- شذرات الذهب، ج: 4، ص: 45.

⁴ - انظر: البحر المحيط، ج: 1، ص: 389.

⁵ - ابن أبي زيد: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، كان إمام المالكية وقدوتهم في وقته، جامع مذهب مالك وشارح وشارح أقواله. تفقه بفقهائه بلده القيروان، ورحل إلى الحج وسمع ممن التقى به من العلماء كابن الأعرابي، وابن المنذر، وغيرهما، أخذ عنه العلم الكثير كأبي بكر بن عبد الرحمن، وأبي القاسم البرادعي، وأبي عبد الله الخواص، وغيرهم. من تصانيفه: النوادر والزيادات على المدونة، والرسالة، والجامع في السنن والآداب، وغيرها. توفي سنة 386هـ. انظر ترجمته في:

- الديباج، ج: 1، ص: 376.

- شجرة النور، ص: 96.

- مقدمة كتاب الجامع، بتحقيق: محمد أبو الأجنان، عثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2 (1403هـ-1983م)، ص: 15 وما بعدها.

⁶ - انظر: النوادر والزيادات، لأبي محمد بن أبي زيد القيرواني، تحقيق: محمد الأمين بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1 (1999م).

بالإمكان، وإذا جاز نصب الشهود فسقة لأجل عموم الفساد جاز التوسع في أحكام المظالم والجرائم لأجل كثرة فساد الزمان»¹

¹ - الذخيرة، ج:10، ص:46. وانظر:
- نفسه، ج:5، ص:224.
- نفسه، ج:9، ص:108.

الفصل الرابع:

قواعد أصولية تتعلق بالمحكوم عليه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: خطاب التكليف يفتقر إلى العلم والقدرة والأهلية بخلاف خطاب الوضع.

المبحث الثاني: الكفار مخاطبون بالفروع.

المبحث الأول:

خطاب التكليف يفتقر إلى العلم والقدرة والأهلية بخلاف خطاب الوضع

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شروط خطاب التكليف.

المطلب الثاني: صياغة القرافي للقاعدة.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: شروط خطاب التكليف

يشترط في خطاب التكليف ما يلي:

1- العلم: والمراد به بلوغ الدعوة التي تشمل التكليف إلى الخلق وإلا كانت لهم الحجة من جهة الجهل بعدم التبليغ.¹ قال: عز وجل ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِنَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (165) النساء.

2- القدرة: والمراد بها القدرة على فهم الخطاب الشرعي الذي يحمل الأمور به والمنهي عنه من التكاليف الشرعية، والفهم إنما يكون بالعقل إذ هو أداة الإدراك ومناط التكليف، ولأن العقل أمر باطني غير محسوس جعله الشرع مرتبطاً بأمر ظاهر منضبط وهو البلوغ لأنه مظنة وجود العقل، فإذا بلغ المرء ولم يطرأ على عقله ما يفسده صار مكلفاً.² وبناء عليه فإنه لا تكليف على الصبي والمجنون والنائم لعدم القدرة على الفهم في هذه الأحوال، فعن علي بن أبي طالب³ رضي الله عنه عن النبي -

¹ - انظر: شرح التنقيح، ص: 69.

² - انظر:

- شرح التلويح على التوضيح، للتفتازاني، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1426 هـ - 2005 م)، ج: 2، ص: 329 وما بعدها.

- البحر المحيط، ج: 1، ص: 349 وما بعدها.

- أصول الفقه عند القاضي عبد الوهاب، ص: 125.

³ - علي بن أبي طالب، بن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الصبيان إسلاماً، وأول من صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، شهد المشاهد كلها عدا تبوك، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمره على المدينة من=

صلى الله عليه وسلم- قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»¹.

3- الأهلية:

أ- تعريفها:

لغة: الصلاحية².

اصطلاحاً: صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه، ولصدور الأفعال منه على وجه يعتد به شرعاً.³

ب- أقسامها: قسم العلماء الأهلية إلى قسمين: أهلية وجوب، وأهلية أداء.
أولاً- أهلية الوجوب: وهي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه.⁴

وأهلية الوجوب على قسمين:

1- أهلية وجوب قاصرة: وهي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق له فقط، فتثبت له الحقوق التي لا تحتاج في ثبوتها إلى قبول كالإرث والوصية وربع الوقف، وهي ثابتة للجنين.

2- أهلية وجوب كاملة: وهي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه، وتثبت للإنسان من زمن ولادته إلى وفاته، وأهلية الوجوب أساسها الذات الإنسانية وهي ما يطلق عليها الفقهاء الذمة، وقد عرفها القرافي بقوله: «معنى شرعي مقدر في المحل قابل للإلزام والالتزام».⁵

ثانياً- أهلية أداء: وهي صلاحية المكلف لأن تعتبر شرعاً أقواله وأفعاله.⁶

وأهلية الأداء قسمان:

= بعده وقال له: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي؟»، تولى الخلافة سنة 35هـ، ومات شهيداً سنة 40هـ. انظر ترجمته في:

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 121.

- الاستيعاب، ج: 2، ص: 42.

¹ - راوه أبو داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، حديث: 4403، ج: 4، ص: 131.

² - انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 104.

³ - غاية المأمول في توضيح الفروع للأصول، ص: 92. وانظر:

- معجم مصطلحات أصول الفقه، ص: 93.

- معجم مصطلح الأصول، لهيثم هلال، دار الجبل، بيروت، ط: 1 (1424هـ - 2003م)، ص: 51.

⁴ - شرح مختصر المنار، لملا علي القاري، تحقيق: إلياس قبالان، دار صادر، بيروت، ط: 1 (1427هـ -

2006م)، ص: 441.

⁵ - شرح تنقيح الفصول، ص: 69.

⁶ - علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، ص: 127.

- 1- أهلية أداء قاصرة: وهي صلاحية الإنسان لاعتبار ما يصدر عنه وقد تحتاج إلى إذن الولي لإجبار النقص فيما إذا تردد التصرف بين النفع والضرر، وهذه الأهلية تكون مع طور التمييز الذي يسبق البلوغ.
- 2- أهلية أداء كاملة: وهي صلاحية الإنسان لصدور الفعل منه على وجه يعتد به شرعاً.

وهذه الأهلية تكون مع البلوغ لأنه مظنة تمام العقل فيطالب عند ذلك بما عليه ويثبت له ماله سواء ما تعلق بحق الله أو بحق عباده.¹

المطلب الثاني: صياغة القرافي للقاعدة

صاغ القرافي هذه القاعدة كما يلي:

- 1- خطاب الشرع قسمان: خطاب وضع لا يفتقر إلى علم المكلف ولا قدرته ولا إرادته ولا نيته، وهو الخطاب بالأسباب والشروط والموانع؛ وخطاب تكليف يفتقر إلى ذلك.²
- 2- خطاب الله تعالى قسمان: خطاب تكليف متعلق بأفعال المكلفين... وخطاب وضع يتعلق بنصب الأسباب والشروط والموانع، فلا يتوقف على التكليف في محالها.³
- 3- الأحكام قسمان: أحكام تكليف تتوقف على علم المكلف وقدرته وبلوغه، وأحكام وضع وهي نصب الأسباب والشروط والموانع لا تتوقف على ذلك.⁴
- 4- خطاب التكليف يفتقر إلى العلم والقدرة وأهلية التكليف، وخطاب الوضع لا يفتقر لشيء من ذلك في أكثر صورته.⁵
- وقوله: (في أكثر صورته) لأن بعض الأسباب يشترط فيه العلم والقدرة، وهو كل ما كان فيه جناية كالزنا وشرب الخمر ونحوه مما هو سبب للعقوبة؛ فإن

¹ - انظر:

- حاشية الأزميري على مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول في أصول الفقه، المكتبة الأزهرية للتراث، ط: (2005م)، ج: 2، ص: 234.

- الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، ط: 5 (1417هـ - 1996م)، ص: 92.

- أصول الفقه، لمحمد الخضري بك، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1423هـ - 2003م)، ص: 73.

² - الذخيرة، ج: 1، ص: 378.

³ - نفسه، ج: 3، ص: 52.

⁴ - نفسه، ج: 5، ص: 372.

⁵ - نفسه، ج: 12، ص: 16.

قواعد الشرع تتقاضى أنه لا يعاقب من لم يقصد المفسدة ولم يشعر بها إذا وقعت بغير كسبه، ولذلك اشترط في كل كسب هو جنائية: العلم والقدرة.¹

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي:

إسلام الصبي وردته

اعتمد القرافي هذه القاعدة في صحة اعتبار الإسلام والكفر من الصبيان، قال: «ومقتضى هذه القاعدة اعتبار الإسلام والكفر من الصبيان، لأنهما سببان للعصمة والإهدار».²

واستدل على ذلك بما يلي:

- 1- عن أنس³ بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».⁴
- 2- إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - فأول الصبيان إسلاما علي⁵ رضي الله عنه عنه وهو ابن ثمان، وكذلك الزبير⁶ ابن ثمان، وهو كثير، وإذا صح إسلامه إسلامه فكذلك رده، لأنهما معنيان يتقرران في القلب كالبالغ.⁷
- 3- القياس عن الصلاة والحج، أي إذا فعلهما صحا منه، فكذلك الإسلام والردة.¹

¹ - انظر: شرح التنقيح، ص: 69.

² - الذخيرة، ج: 12، ص: 16.

³ - أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، كنيته أبو حمزة، دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيما آتيت» أخذ عنه من لا يعد كثرة، منهم: ربيعة، وإسحاق بن عبد الله، وشريك، وغيرهم. توفي 93 هـ بالبصرة وهو آخر من توفي بها من الصحابة. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 72.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 280.

⁴ - رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، حديث: 392، ص: 88.

⁵ - سبقت ترجمته، ص: .

⁶ - الزبير بن العوام، كنيته أبو عبد الله، وأمه صفية بنت عبد المطلب، أسلم وعمره ثمان سنين، وكان رابع من أسلم، كان مما قاله فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لكل نبي حوارٍي وحواري الزبير» مات شهيدا بموقعة الجمل وهو ابن 75 سنة. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 305.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 133.

⁷ - الذخيرة، ج: 12، ص: 15.

وذهب إلى صحة إسلام الصبي وردته مالك وأبو حنيفة وابن حنبل²، وذهب الشافعي إلى أنه لا تنعقد ردة الصبي ولا إسلامه مستدلاً بما يلي:

1- قوله صلى الله عليه وسلم: « رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل. »³.

وأجاب القرافي عنه: بأن رفع القلم يعني رفع الإثم، ونحن لا نؤثمه حينئذ، بل نعتبره شيئاً يظهر أمره بعد البلوغ.⁴

2- عدم صحة إقراره وطلاقه وعقوده، وعليه لا تصح ردته وإسلامه كالمجنون.⁵

وأجيب: بأن الإسلام والردة أعظم خطراً فاعتبرت بخلاف غيرها، وثمت فرق بينهما فإن هذه العقود ينبنى عليها فوات مصالح في الأعراض والمعوضات، فاشتراط فيها رضاه المطابق للمصلحة غالباً، وذلك إنما يكون بعد البلوغ وكمال العقل المدرك لذلك، فلم تعتبر قبل البلوغ، والكفر والإيمان حق الله تعالى، فلم يكن رضاه المعتبر معتبراً فيها، إذ الحق لغيره، كالجنايات بالإتلاف وغيره.⁶

¹ - نفسه.

² - انظر:

- الميزان، ص: 265.

- المغني، لابن قدامة، ج: 12، ص: 100.

- الذخيرة، ج: 12، ص: 15.

³ - سبق تخريجه، ص: 82.

⁴ - انظر:

- الأم، للشافعي، ج: 7، ص: 400.

- الذخيرة، ج: 12، ص: 16.

- المغني، لابن قدامة، ج: 12، ص: 100 وما بعدها.

⁵ - انظر:

- الذخيرة، ج: 12، ص: 16.

- المغني، لابن قدامة، ص: 100.

⁶ - انظر: الذخيرة، ج: 12، ص: 17.

المبحث الثاني:

الكفار مخاطبون بالفروع

تمهيد:

اتفق الأصوليون على أن الكفار مخاطبون بالإيمان لعموم دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم¹، قال عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (28)﴾ سبأ. وعن جابر² - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «... وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»³.

أما خطاب الكفار بفروع الشريعة فقد اختلفت فيه أنظار الأصوليين، وهو موضوع هذا المبحث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

للأصوليين في هذه القاعدة ثلاثة مذاهب:

أولاً: ذهب الجمهور إلى أن الكفار معنيون بالخطاب بالفروع، وهذا الرأي منسوب إلى مالك والشافعي وأحمد⁴، واستدلوا بما يلي:

1- قوله عز وجل: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ (42) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (43) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ (44)﴾ المدثر.

¹ - انظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 129.

- شرح التلويح على التوضيح، ج: 1، ص: 443.

- البحر المحيط، ج: 1، ص: 397.

² - سبقت ترجمته، ص: 26.

³ - رواه البخاري، كتاب التيمم، باب التيمم، حديث: 335، ص: 74.

⁴ - انظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 129.

- البحر المحيط، ج: 1، ص: 398.

- شرح الكوكب المنير، ج: 1، ص: 500.

- الإشارات في أصول الفقه المالكي، للباحث، تحقيق: نور الدين الخادمي، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1421هـ - 2000م)، ص: 55.

2- قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ (97)﴾ آل عمران. قال القرافي: « وهو عام فيتناول الكافر الأمر بالحج، وإذا تناوله الأمر تناوله النهي، لأن كل من قال بالأمر قال بالنهي، بخلاف العكس »¹.

3- قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (68)﴾ الفرقان. فقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ يتناول جميع ما تقدم، فيكون القتل والزنا يعاقب عليهما كما يعاقب على دعوى الإله مع الله تعالى، ولولا أن الكافر يخاطب بفروع الشرائع لما انتظم الكلام.²

ثانياً: أن الكفار غير مكلفين بالفروع، وهذا ما ذهب إليه جمهور الحنفية³، واستدلوا بما يلي:

1- عن ابن عباس⁴ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لمعاذ بن جبل⁵ حين بعثه إلى اليمن -: « إنك ستأتي قوماً من أهل الكتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في

¹ - شرح تنقيح الفصول، ص: 131.

² - انظر:

- نفسه، ص: 131.

- تخريج الفروع على الأصول، ص: 97.

- القواعد والفوائد الأصولية، ص: 76.

- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإسنوي، تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط: 5 (1430هـ - 2009م)، ص: 72.

³ - انظر:

- التلويح على التوضيح، ص: 443 وما بعدها.

- البحر المحيط، ج: 1، ص: 399.

- شرح مختصر المنار، ص: 145.

⁴ - ابن عباس: أبو العباس عبد الله بن العباس بن عم رسول الله، كان من أعيان علماء الصحابة ومن أعلمهم

بالتفسير، وكان عمر يقدمه مع الأشياخ وهو شاب، كان الناس يقصدونه للعلم والفقه والتفسير، شهد مع علي

الجمل وصفين والنهروان، توفي بالطائف سنة 68هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 59.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 296.

⁵ - معاذ بن جبل: ابن عمر الخزرجي الأنصاري شهد العقبة الثانية، وأخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه

وبين عبد الله بن مسعود، كما شهد المشاهد كلها، بعثه صلى الله عليه وسلم على اليمن قاضياً وقاضياً

للسدقات، ومما جاء فيه قوله صلى الله عليه وسلم: « أعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل »، مات سنة

18هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 2، ص: 234.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 189.

- سير أعلام النبلاء، ج: 2، ص: 383.

كل يوم وليلة....»¹. هذا الحديث يفهم منه أن فرضية الصلوات الخمس مختصة بتقدير الإجابة، فعلى تقدير عدم الإجابة لا تفرض.²

2- أن خطاب الأمر بالفروع إما أن يكون حالة الكفر وهو خلاف الإجماع، فإن الأمة مجمعة على أنه لا يقال: صل وأنت كافر، وإما بعد الكفر وهو أيضا خلاف الإجماع³ لقوله - صلى الله عليه وسلم- لعمر بن العاص⁴ - رضي الله عنه: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله؟...»⁵. وأجيب: بأن زمن الكفر ظرف للتكليف لا لوقوع المكلف به، كما نقول: المحدث مأمور بالصلاة إجماعا، ومعناه أن زمن الحدث ظرف للخطاب بالصلاة والتكليف بها لا لإيقاع الصلاة، فلا نقول له: صل وأنت محدث، بل يجب أن تزيل الحدث وتصلي، وأنت الآن مكلف بذلك، وكذلك نقول للكافر: أنت الآن مكلف بإزالة الكفر ثم إيقاع الفروع، لا أنك مكلف بإيقاع الفروع في زمن الكفر؛ فزمن الكفر ظرف للتكليف لا لوقوع المكلف به.⁶

ثالثا: أن الكفار مخاطبون بالنواهي دون الأوامر، وذلك لأن النواهي يخرج المكلف من عهدها بمجرد تركها، وإن لم يشعر بها لعدم اشتراط التقرب.

أما الأوامر فلا يخرج المكلف عن عهدها إلا باعتقاد وجوبها ونية التقرب بها، وهذا لا يتصور حال الكفر.⁷

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

شرط الإسلام في الصوم

¹ - رواه البخاري، كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، حديث: 4347، ص: 889.

² - انظر:

- التوضيح لمتن التنقيح، ص: 444.

- شرح مختصر المنار، ص: 144.

³ - انظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 131.

- تخريج الفروع على الأصول، ص: 98.

⁴ - عمرو بن العاص القرشي السهمي، كنيته أبو عبد الله، أسلم سنة 8هـ، ولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمان، وولي الشام في عهد عمر وعثمان، شهد صفين وتولى التحكيم للمعاوية، توفي سنة 43هـ وهو على ولاية مصر. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 2، ص: 97.

⁵ - رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، حديث: 221، ص: 79.

⁶ - انظر: شرح تنقيح الفصول، ص: 131.

⁷ - انظر:

- نفسه، ص: 130.

- البحر المحيط، ج: 1، ص: 401.

ذكر القرافي هذه القاعدة أثناء حديثه عن شروط الصيام، فقال: «الشرط الثالث: الإسلام، وكونه شرطاً في الوجوب يتخرج على كونهم مخاطبين بالفروع»¹.

آراء المذاهب:

- ذهب الحنفية إلى أن الإسلام شرط وجوب بناء على أن الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة، فإذا أسلم وجب عليه الامتثال.²
- وذهب الجمهور إلى أنه شرط صحة، فإنه وإن كان يجب عليه بناء على أنه مخاطب بفروع الشريعة إلا أنه لا يصح منه في حال كفره.³
- وأجمعوا على عدم مطالبته بالقضاء بعد إسلامه.⁴

¹ - الذخيرة، ج:2، ص:495. وانظر: ج:3، ص:457، 179، 52. ج:4، ص:114.

² - انظر:

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، دار الفكر، بيروت، ط:1 (1417هـ - 1996م)، ج:2، ص:131.

- الفقه على المذاهب الأربعة، ج:1، ص:545.

- الفقه الإسلامي وأدلته، ج:2، ص:610.

³ - انظر:

- مغني المحتاج، ج:1، ص:632.

- المغني، لابن قدامة، ج:4، ص:133.

- بلغة السالك لأقرب المسالك، لأحمد بن محمد الصاوي المالكي على الشرح الصغير للدردير، دار المعرفة بيروت، ط: (1398هـ - 1978م)، ج:1، ص:239.

⁴ - انظر:

- القوانين الفقهية، ص:77.

- الإنصاف، ج:1، ص:521.

- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، لأحمد بن يحيى بن المرتضى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1 (1422هـ - 2001م)، ج:3، ص:369.

الباب الثاني:

القواعد الأصولية المتعلقة بالدلالات

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: القواعد المتعلقة بالأمر والنهي.

الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بالعموم والخصوص.

الفصل الثالث: القواعد المتعلقة بالاستثناء.

الفصل الرابع: القواعد المتعلقة بالمفهوم.

الفصل الخامس: القواعد المتعلقة بحروف المعاني.

الفصل السادس: قواعد أخرى في الدلالات.

الفصل الأول:

القواعد المتعلقة بالأمر والنهي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأمر للوجوب.

المبحث الثاني: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

المبحث الثالث: النهي يقتضي فساد المنهي عنه.

المبحث الأول: الأمر للوجوب

تمهيد:

قبل التعرض للقاعدة من حيث آراء الأصوليين من جهة، ومن حيث التطبيقات الفقهية التي خرجت عليها من جهة أخرى، نتعرض لموضوع الأمر من خلال نقطتين: التعريف، والصيغ.

أولاً- تعريف الأمر:

- أ- لغة: ضد النهي، كالإمار والإيمار، بكسرهما، والامرة على فاعلة، أمره، وبه، وأمره، فأتى أي: سمع وأطاع، والأمر: الطلب¹.
- ب- اصطلاحاً: عرفه القرافي بقوله: "اسم لمطلق الصيغة الدالة على الطلب"².

ثانياً- صيغ فعل الأمر:

يستفاد الأمر من جملة من الصيغ وهي:

- 1- صيغة فعل الأمر، مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ...﴾ (20) المزملة.
- 2- الفعل المضارع المقترن بلام الأمر، كقوله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ...﴾ (185) البقرة.
- 3- المصدر النائب عن فعل الأمر، مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ...﴾ (4) محمد.
- 4- اسم فعل الأمر، كقوله تبارك وتعالى- حكاية عن امرأة العزيز-: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ...﴾ (23) يوسف.
- 5- الجملة الخبرية التي يراد بها الطلب، كقوله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَرْبِّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ (228) البقرة.

ونعالج في هذا المبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الصيغ التي استعملها القرافي لهذه القاعدة.

¹- انظر:

- القاموس المحيط، ص: 368.

- المصباح المنير، ص: 16.

²- شرح التنقيح، ص: 103.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: الصيغ التي استعملها القرافي لهذه القاعدة

استعمل القرافي الصيغ التالية:

- 1- استدل على ركنية (الطمأنينة) في الصلاة بحديث الرجل المسيء صلاته¹، ثم قال عقبه: والأمر للوجوب.²
- 2- هذا وإن كان بلفظ الخبر، فمعناه: الأمر لاستحالة الخلف في خبر المعصوم، والأمر للوجوب.³
- 3- وحمل الحديث⁴ على الجواز خلاف الظاهر من غير ضرورة، لأن الأمر للوجوب.⁵
- 4- دل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ... (9)﴾ الحجرات. على ثبوت قتالهم، لأن الأمر للوجوب.⁶
- 5- دليل وجوب عرض التوبة (أي على المرتد) قوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ (38)﴾ الأنفال. والأمر للوجوب.⁷

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم

للأصوليين عدة مذاهب في دلالات الأمر نستعرض أهمها فيما يلي:

أولاً- ذهب الجمهور إلى أن الأمر يدل على الوجوب مالم تصرفه قرينة إلى

¹- رواه البخاري، كتاب الأذان، باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، حديث: 793، ص: 160.

²- الذخيرة، ج: 2، ص: 205.

³- نفسه، ج: 3، ص: 206.

⁴- وهو قوله صلى الله عليه وسلم - في اللقطة -: « عرف غفاصها ووكاءها، فإذا جاء من يخبرك بعدها ووعائها فردها عليه »، رواه البخاري، كتاب اللقطة، باب إذا أخبر رب اللقطة بالعلامة دفع إليه، حديث: 2426، ص: 490.

⁵- الذخيرة، ج: 9، ص: 119.

⁶- نفسه، ج: 12، ص: 6.

⁷- نفسه، ج: 12، ص: 40.

غيره وهذا مروى عن مالك¹ وأصحابه وعزاه الأمدى² إلى الشافعى³ وجماعة من المتكلمين وإليه ذهب الحنابلة والظاهرية وقال به بعض الحنفية⁴، واستدلوا بما يأتي:

- 1- قوله تبارك تعالى - لإبليس - : ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ... (12)﴾ الأعراف. ذمه على ترك المأمور به، وذلك يقتضي الوجوب، لأن الذم لا يكون إلا في ترك واجب أو فعل محرم.⁵
- 2- قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ (48)﴾ المرسلات. ذمهم على ترك الركوع إذ أمرهم به، وهو دليل الوجوب.⁶
- 3- قوله - صلى الله عليه وسلم -: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»⁷ ولفظة (لولا) تفيد انتفاء الأمر لوجود المشقة، والندب في السواك ثابت فدل على أن الأمر لا يصدق على الندب بل ما فيه مشقة، وذلك إنما يتحقق في الوجوب.⁸

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16 .

² - الأمدى: علي بن محمد سيف الدين الأمدى، من فحول الأصوليين، قرأ القرآن وتعلم ببغداد، تفقه على أبي الفتح نصر بن فتيان، وسمع الحديث من أبي الفتح بن شاتيل، وصحب أبا القاسم بن فضلان، رحل إلى الشام، من مؤلفاته: الأحكام في أصول الأحكام، وتوفي بدمشق سنة: 631هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لأبن قاضي شهبة، ج: 2، ص: 79.

- الفتح المبين، ج: 2، ص: 57.

- معجم الأصوليين، ص: 367.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19 .

⁴ - انظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 103.

- الإحكام للأمدى، ج: 2، ص: 162.

- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ص: 152.

- أصول السرخسي، ج: 1، ص: 14.

- روضة الناظر وجنة المناظر، ص: 100.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 201.

⁵ - شرح تنقيح الفصول، ص: 104. وانظر:

- الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، لنجم الدين الطوفي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1426هـ - 2006م)، ص: 272.

⁶ - شرح تنقيح الفصول، ص: 104، وانظر:

- الإشارات الإلهية، ص: 675.

⁷ - رواه البخاري، كتاب الجمعة، باب السواك، حديث: 887، ص: 178.

⁸ - شرح تنقيح الفصول، ص: 104، وانظر:

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 202.

- الإحكام، للأمدى، ج: 2، ص: 166.

- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1427هـ - 2006م)، ص: 56.

قال الزرقاني¹ - في شرحه الحديث: «وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين:

أحدهما: أنه نفى الأمر بعد ثبوت الندية، ولو كان للندب لما جاز النفي.
ثانيهما: أنه جعل الأمر للمشقة عليهم، وإنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب إذ الندب لا مشقة فيه؛ لأنه جائز الترك»².

ثانيا- من الأصوليين من ذهب إلى أنه حقيقة في الندب وهو مذهب أبي هاشم³ وكثير من المتكلمين من المعتزلة وغيرهم وجماعة من الفقهاء، ونسب هذا إلى الشافعي أيضا⁴. واحتج هؤلاء من جهة النقل، ومن جهة العقل.

1- من جهة النقل: استدلوا بحديث أبي هريرة⁵ - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم، واختلافهم على أنبيائهم»⁶.
وجه الاستدلال: أنه رد الإتيان بالمأمور به إلى مشيئتنا، فيكون الأمر للندب لأن المندوب هو المفوض إلى مشيئتنا وهذا هو معنى الندب، فلا يَأْتُم المأمور بالترك، فله أن يفعل فيؤجر أو يترك فلا يؤزر.⁷

¹ - الزرقاني: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني، أحد العلماء الذين جمعوا بين فن الرواية والدراسة، أخذ عن والده، والنور الأجهوري، والخرشي، وغيرهم، وعنه أخذ: محمد زيتونة، وعلي بن خليفة، وأحمد الغماري، وغيرهم، من تأليفه: شرح المواهب اللدنية، شرح على الموطأ، اختصار المقاصد الحسنة للسخاوي، انظر ترجمته في:

- شجرة النور، ص: 317.

² - شرح الزرقاني، ج: 1، ص: 133.

³ - أبو هاشم: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب، يلقب بالجبائي نسبة إلى قرية من قرى البصرة، تتلمذ على والده وأخذ علم الكلام عن أبي يوسف يعقوب البصري، كان حسن الفهم، ذكي الفؤاد، خبيرا بعلم الكلام، قوي العارضة والمجادلة، له آراء خاصة في الكلام والأصول، من تصانيفه: الجامع الكبير، الأبواب الكبير، العوض، توفي ببغداد سنة 321هـ، انظر ترجمته في:

- الفهرست، ص: 247.

- معجم الأصوليين، ص: 280

⁴ - انظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 103.

- الإحكام، للأمدى، ج: 2، ص: 162.

⁵ - سبقت ترجمته: انظر، ص: 77.

⁶ - رواه البخاري، كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث: 7288، ص: 1480.

⁷ - انظر:

- الإحكام للأمدى، ج: 2، ص: 173.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 205.

- إرشاد الفحول، إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، القاهرة، ط: 2 (1427هـ - 2006م)، ج: 1، ص: 298.

- بيان المختصر، ج: 1، ص: 438.

ونوقش: بأنه دليل للقائلين بالوجوب، لأن ما لا نستطيعه لا يجب علينا، كما أن المندوب لا حرج في تركه مع الاستطاعة.¹

2- من جهة العقل: هو أن فعل المندوب خير من تركه وهو داخل في الواجب، فكل واجب مندوب وليس كل مندوب واجباً لأن الواجب ما يلام على تركه والمندوب ليس كذلك، فوجب جعل الأمر حقيقة فيه لكونه متيقناً.²

قال القرافي - بعد ذكره آراء الأصوليين وأدلتهم - مرجحاً قول الجمهور: «والجواب: أن المعلوم من حال الصحابة - رضي الله - عنهم المبادرة لحمله على الوجوب كقوله - صلى الله عليه وسلم -: في المجوس: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب».³ لما رواه عبد الرحمان بن عوف⁴، لم يتوقفوا في حمله على الوجوب، وكذلك قوله - صلى الله عليه وسلم -: «خذوا عني مناسككم»⁵، وقوله: - صلى الله عليه وسلم - «وصلوا كما رأيتُموني أصلي»⁶ وغير ذلك من أوامره - صلى الله عليه وسلم -، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (7)﴾ الحشر. ⁷».

ولذلك أعرضت عن غير الرأيين اللذين ذكرتهما لضعف الأدلة التي اعتمدها، ولأن الباحث في أدلة الأطراف لا بد أن يترجح لديه ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن

¹ - انظر:

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 298.

- الإحكام، للأمدى، ج: 2، ص: 173.

² - الإحكام، للأمدى، ج: 2، ص: 173.

³ - رواه مالك في الموطأ، كتاب الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس، حديث: 628، ج: 1، ص: 257.

⁴ - عبد الرحمان بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث الزهري القرشي، من السابقين إلى الإسلام، هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع وأراد أن يقاسمه أهله وماله، فقال له: «بارك الله لك في أهلك ومالك دلي على السوق»، كان كريماً سخياً، اشترك في تجهيز الجيش للغزوات، وهو من العشرة المبشرين بالجنة، أحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة ولما انحصرت فيه وفي علي وعثمان تنازل عنها لهما، ثم اختار عثمان وبايعه، قال فيه صلى الله عليه وسلم: «عبد الرحمان بن عوف أمين في السماء، أمين في الأرض». شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي سنة 32 هـ بالمدينة. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 508.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 153.

- سير أعلام النبلاء، ج: 2، ص: 140.

⁵ - رواه مسلم، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، وبيان قوله صلى الله عليه وسلم: «لتأخذوا مناسككم»، حديث: 3027، ص: 608.

⁶ - رواه البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، وكذلك بعرفة وجمع، حديث: 631، ص: 131.

⁷ - شرح تنقيح الفصول، ص: 104.

الأمر إذا خلا عن القرينة كان دالا على الوجوب، ولا يعدل عنه إلى غيره إلا بصارف.¹

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

اعتمد القرافي هذه القاعدة في استخراج جملة من الأحكام²، ومنها:

1- الميقات المكاني للحج.

أورد القرافي حديث ابن عباس³ - رضي الله عنه - قال: «إن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هن لهن ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة»⁴، ثم قال: «وهذا وإن كان بلفظ الخبر، فمعناه الأمر لاستحالة الخلف في خبر المعصوم، والأمر للوجوب فلا تجوز مجاوزة الميقات لغير عذر»⁵.

2- وجوب عرض التوبة على المرتد.

ذهب المالكية إلى وجوب عرض التوبة على المرتد⁶، واستدلوا بما يلي:

1- قوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ (38) الأنفال، قال القرافي - بعد استدلاله بالآية-: «والأمر للوجوب»⁷

2- ما رواه مالك⁸ عن عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري¹ عن أبيه أنه قال: «قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى الأشعري²، فسأله

¹ - انظر: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، لمصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2 (1421هـ-2009م)، ص: 301.

² - انظر: الذخيرة، ج: 2، ص: 58، ج: 3، ص: 206، ج: 9، ص: 108 و119، ج: 12، ص: 6 و40.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 87.

⁴ - رواه البخاري: كتاب الحج، باب مهل أهل مكة للحج والعمرة، حديث: 1524، ص: 308.

⁵ - الذخيرة، ج: 3، ص: 206.

⁶ - انظر:

- نفسه، ج: 12، ص: 40.

- الإشراف، ج: 2، ص: 848.

⁷ - الذخيرة، ج: 12، ص: 40.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

عن الناس، فأخبره، ثم قال له عمر: هل كان فيكم من مغربة خبر؟ فقال: نعم، رجل كفر بعد إسلامه، قال: فما فعلتم به؟ قال: قربناه، فضربنا عنقه، فقال عمر: أفلا حبستموه ثلاثاً، وأطعتموه كل يوم رغيفاً، واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله؟ ثم قال عمر: اللهم إني لم أحضر، ولم آمر، ولم أرض إذ بلغني»³.

والحكمة من عرض التوبة على المرتد تمكينه من زوال شبهة عرضت له في دينه، ولذلك يمهل ثلاثاً ليكون على بينة من أمره.⁴

وعن الشافعي⁵ وأحمد⁶ روايتان: إحداهما بالوجوب كقول مالك، والثانية بالاستحباب.⁷

واستدلوا على الاستحباب بقوله - صلى الله عليه وسلم- : «من بدل دينه فاقتلوه»⁸.

وقال الحنفية باستحباب عرض التوبة على المرتد.⁹

¹ - عبد الرحمان بن محمد القاري: يقال له صحبة، وإنما ولد في أيام النبوة، قال أبو داود: أتى به النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، روى عن عمر، وأبي طلحة، وأبي أيوب، وغيرهم، وعنه: السائب بن يزيد، وعروة، والأعرج، وغيرهم، توفي سنة 80 هـ. انظر ترجمته في:

- سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 7.

- شذرات الذهب، ج: 1، ص: 164.

² - أبو موسى الأشعري: عبد الله بن قيس بن سليم، أسلم بمكة، وهاجر إلى الحبشة، وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم مخراب اليمن، وولاه عمر البصرة، وتولى الكوفة زمن عثمان، وكان نائب عليّ يوم الحنين، توفي بالكوفة سنة 50 هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 587.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 215.

³ - الموطأ، كتاب الأقضية، باب: القضاء في من ارتد عن الإسلام، حديث: 1478، ج: 2، ص: 258. وراه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الحدود، في المرتد عن الإسلام ما عليه؟ ج: 6، ص: 584.

⁴ - انظر:

- الذخيرة، ج: 12، ص: 39 وما بعدها.

- الإشراف، ج: 2، ص: 848.

- مغني المحتاج، ج: 4، ص: 180.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁷ - انظر:

- المغني، لابن قدامة، ج: 12، ص: 91.

- الميزان، ص: 265.

⁸ - رواه البخاري، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب حكم المرتد والمرتدة واستنابتهم، حديث: 6922، ص: 1406.

⁹ - انظر: شرح منلا مسكين، ج: 1، ص: 279.

المبحث الثاني:

ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

تمهيد:

هناك من الواجبات ما يجب وجوب المقاصد التي تعلق غرض الشارع بالإتيان بها، وذلك مثل: الصلاة، والحج، والجهاد، وطلب العلم... إلخ.

وهناك من الواجبات ما يجب وجوب الوسائل التي بها يكون تحصيل الواجب الشرعي، وذلك كالسعي للصلاة أو السفر للحج والجهاد وطلب العلم.

هذه الوسائل التي يكون أداء الواجب متوقفا عليها، هي واجبة بوجوبه.

وفي هذا المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: صيغ القاعدة كما أوردها القرافي.

المطلب الثاني: أقسام ما لا يتم الواجب إلا به.

المطلب الثالث: دليل القاعدة.

المطلب الرابع: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: صيغ القاعدة كما أوردها القرافي

أورد القرافي هذه القاعدة بثلاث صيغ، وهي:

1- ما لا يتم الواجب المطلق إلا به وهو مقدور للمكلف فهو واجب.¹

هذه الصيغة اشتملت على قيدين وهما:

القيد الأول: كلمة (المطلق) وهذا احترازا من أسباب الوجوب وشروطه

وانتفاء موانعه، فإنها لا تجب إجماعا مع توقف الواجب عليها.

القيد الثاني: عبارة (وهو مقدور للمكلف) وهذا احترازا من المعجوز عنه

بناء على نفي التكليف بما لا يطاق، ومن ذلك تعلق صفات الله تعالى بفعل

¹ - الذخيرة، ج: 1، ص: 335.

- العبد، فإن العبد لا يقوم بالفعل المأمور به حتي يقدر الله له ذلك.¹
- 2- الخلاف بين العلماء فيما يتوقف عليه الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلف هل يكون واجبا أم لا؟²
- 3- ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.³
- وهذه القاعدة أطلق عليها بعض الأصوليين (مقدمة الواجب).⁴

المطلب الثاني: أقسام ما لا يتم الواجب إلا به

ينقسم ما لا يتم الواجب إلا به إلى ثلاثة أقسام:

- 1- ما لا يتم الواجب إلا به وهو غير مقدور للمكلف، كزوال الشمس لإيجاب الظهر، وحضور العدد المطلوب لإيجاب الجمعة، فهذه ونظائرها لا يطلب من المكلف تحصيلها إجماعاً لأنها مما لا يطاق.⁵
- 2- ما لا يتم الواجب إلا به وهو مقدور للمكلف، وليس مطالباً بتحصيله، كالنصاب لوجوب الزكاة، أو الاستطاعة لوجوب الحج، والإقامة لوجوب الصوم، وهذا بإجماع.⁶
- 3- ما لا يتم الواجب إلا به وهو مقدور للمكلف ومطالب بتحصيله، كالطهارة للصلاة، والسعي للجمعة، يعاقب المكلف بتركه ويثاب بفعله.⁷

¹ - انظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 128، 129.

- الذخيرة، ج: 2، ص: 59.

² - نفسه.

³ - نفسه، ج: 10، ص: 23.

⁴ - انظر:

- نفائس الأصول، ج: 3، ص: 1508.

- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، لمحب الله بن عبد الشكور، بهامش المستصفى للغزالي،

دار الفكر، بيروت، (د-ت)، ج: 1، ص: 95.

⁵ - انظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 129.

- روضة الناظر، ص: 19.

- شرح مختصر الروضة، ج: 1، ص: 335.

⁶ - انظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 128.

- مذكرة أصول الفقه، للشنقيطي، ص: 14.

⁷ - انظر:

- شرح الكوكب المنير، ج: 1، ص: 358.

- التقريب والإرشاد، ج: 2، ص: 102.

وهذا القسم الثالث هو المراد بهذه القاعدة.

المطلب الثالث: دليل القاعدة.

الدليل على أن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب ما يلي:

- 1- الإجماع: انعقد إجماع الأمة على إطلاق القول بوجوب تحصيل ما أوجبه الشارع، وتحصيله إنما هو بتعاطي الأمور الممكنة من الإتيان به، فإذا قيل يجب التحصيل بما لا يكون واجبا كان متناقضا.¹
- 2- واستدلوا بدليل عقلي « وهو أن التكليف بالشيء يقتضي التكليف بما لا يتم ذلك الشيء إلا به، سواء أكان ذلك الشيء سببا للمأمور به أم شرطا في تحققه، ومثال ذلك: إذا قال السيد لعبده: انتني بكذا من فوق السطح، فلا يتأتى ذلك إلا بالمشي ونصب السلم، فالمشي إلى السطح سبب ونصب السلم شرط، فلزما بلزوم الواجب».²

المطلب الرابع: التطبيق الفقهي.

خرج القرافي على هذه القاعدة جملة من الأحكام الفقهية، ومنها:

1- طلب الماء

إذا فقد المكلف الماء مع إمكان استعماله فيجب عليه طلبه، وذلك لأن الوضوء واجب إجماعا، فيجب طلب الماء لأن مالا يتم الواجب المطلق إلا به وهو مقدور للمكلف فهو واجب، فيكون طلب الماء واجبا حتى يتبين العجز، فيتيمم حينئذ.³

2- الخلافة العظمى

هي واجبة إجماعا، ووجوبها على الكفاية، واستدل القرافي على وجوبها بقوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ

¹ - انظر: الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 154.

² - الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية، ص: 144.

³ - انظر: الذخيرة، ج: 1، ص: 335.

مِنْكُمْ.... (59) النساء. ثم قال: «فطاعتهم فرع وجودهم، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب».¹

¹ - الذخيرة، ج: 10، ص: 23.

المبحث الثالث:

النهي يقتضي فساد المنهي عنه

تمهيد:

نتعرض في هذا التمهيد إلى تعريف النهي وذكر صيغه.

أولاً- تعريف النهي:

- أ- لغة: الزجر عن الشيء بالفعل أو بالقول.¹
- ب- اصطلاحاً: القول الإنشائي الدال على طلب الكف، على جهة الاستعلاء.²

ثانياً- صيغ النهي:

يدل على النهي عدة صيغ، منها:

- 1- الفعل المضارع المقترن بـ (لا) الناهية كقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَّ بَعْضُكُم بَعْضًا...﴾ (12) الحجرات.
- 2- ما دل على النهي لفظاً ومعنى، كقوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ...﴾ (90) النحل.
- 3- صيغة الأمر الدالة على الكف، كقوله تبارك وتعالى: ﴿وَدَرُّوا الْبَيْعَ...﴾ (9) الجمعة.
- 4- الجمل الخبرية الدالة على التحريم أو نفي الحل، كقوله تبارك وتعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ...﴾ (3) المائدة. وكقوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا...﴾ (19) النساء.

وسنتعرض لهذه القاعدة من خلال ثلاثة مطالب:

¹ - الكليات، ص: 903.

² - انظر:

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 331.

- شرح التلويح على التوضيح، ج: 1، ص: 319.

- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب، تحقيق: نذير حمادو، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1427هـ-2006م)، ج: 1، ص: 685.

المطلب الأول: تعريف الصحة والبطلان والفساد.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تعريف الصحة والبطلان والفساد

أولاً- تعريف الصحة:

- 1- لغة: ضد السقم، تقول: صح الجرح أي سكن ورمه، وصح المريض: برأ.¹
- 2- اصطلاحاً: هي عبارة عن كون الفعل مسقطاً للقضاء في العبادات، أو سبباً لترتب ثمراته المطلوبة منه عليه شرعاً في المعاملات.²

ثانياً- تعريف البطلان:

- 1- لغة: بطل بطلا وبطولا وبطلانا، بالضم: ذهب ضياعاً وخسراً، فالبطلان: الخسران والضياع.³
- 2- اصطلاحاً: كون الفعل غير مسقط للقضاء في العبادات وعدم ترتب آثاره عليه في المعاملات، فالبطلان نقيض الصحة.⁴
- و عرف الحنفية الباطل بأنه: ما ليس مشروعاً بأصله ولا بوصفه.⁵

ثالثاً- تعريف الفساد:

- 1- لغة: فسد فساداً، ضد صلح، فالفساد نقيض الصلاح.⁶

¹ - انظر:

- القاموس المحيط، ص: 181.

- معجم التعريفات، للرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د-ت)، ص: 112.

² - انظر:

- فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 121.

- معجم التعريفات، ص: 112.

³ - القاموس المحيط، ص: 980.

⁴ - انظر:

- المستصفى، ج: 1، ص: 94.

- معجم مصطلحات أصول الفقه، ص: 106.

⁵ - انظر:

- شرح الجلال على متن جمع الجوامع، مع حاشية البناني، ج: 1، ص: 173.

- أصول الفقه، لحمد الخصري بك، ص: 68.

⁶ - انظر: القاموس المحيط، ص: 331.

2- اصطلاحاً: عرفه الجمهور بما عرف به البطلان، لأنهما بمعنى واحد عندهم. أما الحنفية فقالوا فيه: ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه، كالبيع زمن الجمعة.¹

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم

للأصوليين عدة مذاهب في هذه القاعدة، أهمها:

أولاً- ذهب الجمهور من الفقهاء من أصحاب الشافعي ومالك وأبي حنيفة والحنابلة وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين إلى أن النهي يقتضي فساد المنهي عنه.² واستدلوا بما يلي:

1- حديث عائشة - رضي الله عنها- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».³

ووجه الاستدلال بالحديث أن ما كان رداً فليس مأموراً به وهو المنهي عنه فلا يكون صحيحاً ولا مقبولاً.⁴

2- استدلال الصحابة رضي الله عنهم على فساد العقود المنهي عنها وعدم صحتها، ومن ذلك استدلالهم على فساد نكاح المشركات بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ...﴾ (221) البقرة. دون نكير فكان ذلك منهم إجماعاً.⁵

¹ - انظر:

- فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 122.

- شرح الجلال، ج: 1، ص: 173.

² - انظر:

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 234.

- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 209.

- المستصفى، ج: 2، ص: 25.

- التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، ط: 1 (1980م)، ص: 100.

³ - رواه مسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، حديث: 4384، ص: 866.

⁴ - انظر:

- التبصرة، ص: 101.

- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 211.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 235.

⁵ - انظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 211.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 235.

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 333.

ثانيا- وذهب بعض الشافعية وكثير من الحنفية وجماعة من المعتزلة إلى أن النهي لا يقتضي فساد المنهي عنه.¹

واستدلوا بأنه لا تنافي بين قول صاحب الشرع: نهيتك عن الصلاة في الدار المغصوبة، وإذا أتيت بها جعلتها سببا لبراءة ذمتك لحصول المصلحة المتوخاة من العبادة، وإن قارنتها مفسدة، فمعتمد البراءة حصول المصلحة لا عدم مقارنة المفسدة كما أنه لو أعطاه دينه وضربه لم يقدر ذلك في براءة الذمة من الدين.²

ثالثا: وذهب بعض الأصوليين منهم أبو الحسين البصري³، واختاره الإمام فخر الدين الرازي⁴، إلى التفريق بين العبادات فيقتضي النهي فساد المنهي عنه وبين المعاملات فلا يقتضيه.

واستدلوا بما يلي: ففي العبادات فإن البراءة تعتمد الإتيان بالمأمور به ولم يأت به، فتبقى العهدة، وإذا كان المندوب لا يجزئ عن العبادة الواجبة فأولى المحرم المنهي عنه. وأما المعاملات فهي أسباب، والسبب ليس من شرطه أن يكون مأمورا به.⁵

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

حكم صوم يوم العيد

خرج القرافي على هذه القاعدة إبطال صوم يوم العيد، وقال: «الصوم يوم العيد لا ينعقد قرابة»⁶، وذلك للنهي الوارد في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم -،

¹ - انظر:

- الإحكام، للأمدى، ج: 1، ص: 211.

- شرح تنقيح الفصول، ص: 138.

- التبصرة، ص: 100.

² - انظر: شرح تنقيح الفصول، ص: 138.

³ - أبو الحسين البصري: محمد بن علي بن الطيب، شيخ المعتزلة في عصره، أحد أعلام أصول الفقه والكلام، ولد بالبصرة، وسكن بغداد، كانت له بها حلقة كبيرة، وصف بأنه كان من أذكى أزمانه، جيد الكلام، مليح العبارة، غزير المادة، إمام وقته، من مصنفاته: المعتمد، ومنه أخذ الرازي كتابه (المحصل) - توفي رحمه الله سنة 436هـ. انظر ترجمته في:

- البداية والنهاية، ج: 12، ص: 47.

- شذرات الذهب، ج: 3، ص: 422.

- معجم الأصوليين، ص: 484.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 31.

⁵ - انظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 138، 139. - المحصول، ج: 2، ص: 291.

⁶ - الذخيرة، ج: 2، ص: 497.

فعن أبي هريرة¹ - رضي الله عنه- أن - رسول الله صلى الله عليه وسلم- نهى عن صيام يومين: يوم الأضحى ويوم الفطر.² والنهي يقتضي فساد المنهي عنه³.
وانعقد الإجماع على حرمة صيام العيدين.⁴

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 77 .

² - رواه مسلم، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى، حديث: 2561، ص: 138.

³ - انظر:

- الذخيرة، ج: 2، ص: 497. - الفروق، ج: 2، ص: 512، 629.

- ترتيب الفروق، لأبي عبد الله البقوري، تحقيق: الميلودي بن جمعة، الحبيب بن طاهر، مؤسسة المعارف بيروت، ط: 1 (1424هـ - 2003م)، ص: 113.

⁴ - انظر:

- الذخيرة، ج: 2، ص: 474.

- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 574.

الفصل الثاني:

القواعد المتعلقة بالعموم والخصوص

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الألف واللام للعموم.

المبحث الثاني: اسم الجنس إذا أضيف عم.

المبحث الثالث: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

المبحث الرابع: الإجماع مخصص للكتاب والسنة.

المبحث الخامس: العمل مخصص للعموم.

المبحث السادس: الضمير الخاص لا يوجب تخصيص عامه.

المبحث الأول: الألف واللام للعموم

تمهيد:

العموم له عدة صيغ، ومنها: الألف واللام، فإذا دخلت على اسم الجنس ولم يكن مراداً بها العهد أفادت العموم.

ومثال إفادتها العهد، قوله تبارك وتعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا (16)﴾ المزمّل. فالألف واللام في قوله: (الرسول) للعهد، أي الرسول المذكور آنفاً، فإن النكرة إذا أعيدت معرفة باللام كان مدلولها عين الأولى.¹

وقبل التعرض لعناصر هذا المبحث نعرف اسم الجنس.

تعريف اسم الجنس: هو الاسم الموضوع للماهية من حيث هي بلا قيد تشخصها في الذهن ولا عدم تشخصها.²

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

من الأدلة على أن اسم الجنس المعروف بالألف واللام يدل على العموم والاستغراق ما يأتي:

¹ - التحرير والتنوير، ج: 29، ص: 274.

² - انظر:

- معجم التعريفات، ص: 24.

- معجم مصطلح الأصول، ص: 29.

- شرح الكوكب المنير، ج: 1، ص: 141.

- الكليات، ص: 87.

- 1- إجماع العلماء على أن المراد بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا.... (38)﴾ المائدة. وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا... (275)﴾ البقرة. العموم والاستغراق.¹
قال عامة أهل الأصول والعربية: لام التعريف سواء دخلت على الفرد أو على الجمع تفيد الاستغراق فيهما جميعاً إلا إذا كان معهوداً.²
- 2- صحة الاستثناء دليل العموم، مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَالْعَصْرُ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ (3)﴾ العصر. فاستثناء الجمع دليل على أن الإنسان جنس يصح استثناء أحد أنواعه.
- 3- الاستعمال القرآني: القرآن الكريم استعملت فيه الألف واللام للدلالة على العموم، مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ (10)﴾ ق. وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ... (8)﴾ النحل. وقوله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا... (67)﴾ يونس. فالمراد في الآيات كل الجنس لا فرد مخصوص.³
- 4- إجماع أئمة اللغة: أجمع أئمة اللغة على أن المراد بالألف واللام الجنس، فسمى بعضهم هذه اللام (لام الجنس)، وسماها بعضهم (اللام الموضوعية للجنس).⁴
- ونص الزجاج¹ على أن الإنسان في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَالْعَصْرُ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2)﴾ العصر. بمنزلة قوله: تبارك وتعالى إن الناس.²

¹ - انظر:

- الكليات، ص: 779.

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 344.

- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام، لليزدوي، لعلاء الدين بن عبد العزيز البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1418هـ - 1997م)، ج: 2، ص: 21.

² - الكليات، ص: 779،

- كشف الأسرار، ج: 2، ص: 21.

³ - انظر:

- كشف الأسرار، ج: 2، ص: 21.

- ميزان الأصول في نتائج العقول، للسمر قندي، تحقيق محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: 2 (1418هـ - 1997م)، ص: 266.

⁴ - انظر:

- الكليات، ص: 779 و 780.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 6 (1980م)، ج: 1، ص: 127.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

ضمان الغاصب للعقار عند التلف

ذهب المالكية إلى أن الغاصب يضمن ما غصبه من عقار عند التلف بصناعة أو بغير صناعة. واستدل القرافي على ذلك بقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ... (42)﴾ الشورى. قال القرافي - بعد ذلك -: «وهذا ظالم فعليه كل سبيل، لأن الألف واللام للعموم».³

وهذا قول الشافعي⁴ وأحمد⁵، وخالف أبو حنيفة⁶، قال القرافي: «وأصل المسألة: أن الغصب عندنا الاستيلاء على مال الغير عدواناً، وعند أبي حنيفة لا بد مع ذلك من النقل، وهو متعذر في العقار».⁷

¹- الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج البغدادي، أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه، وكان من يريد القراءة على المبرد يعرض عليه أولاً ما يريد أن يقرأه، ثم ارتفع شأن الزجاج وصار مع المعتضد يعلم أولاده، من كتبه: معاني القرآن، الاشتقاق، القوافي. توفي سنة: 310هـ. انظر ترجمته في:

- الفهرست، ص: 90.
- سير أعلام النبلاء، ج: 9، ص: 211.
²- ميزان الأصول، ص: 667.
- كشف الأسرار، ج: 2، ص: 21.
³- الذخيرة، ج: 8، ص: 285، 318. وانظر: الذخيرة، ج: 2، ص: 108.
⁴- سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.
⁵- سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.
⁶- سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.
⁷- نفسه، ج: 8، ص: 285، وانظر:
- شرح منلا مسكين، ج: 2، ص: 168.
- الروض المربع، ص: 384.
- التحرير في فروع الفقه الشافعي، لأبي العباس الجرجاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (2008م)، ج: 1، ص: 345.

المبحث الثاني:

اسم الجنس إذا أضيف عم

تمهيد:

من ألفاظ العموم اسم الجنس إذا أضيف إلى معرفة، وفي هذا التمهيد نتعرض للنقطتين التاليتين:

1- الفرق بين الجنس واسم الجنس: يطلق الجنس على القليل والكثير كالماء، فإنه يطلق على القطرة والبحر.

واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل على واحد على سبيل البديل كرجل، ولذلك كان كل جنس اسم جنس بخلاف العكس.¹

2- رأي القرافي فيما يصدق عليه اسم الجنس: قسم القرافي اسم الجنس إلى قسمين:

أ- اسم جنس يصدق على القليل والكثير، ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم: - عندما سئل عن ماء البحر - «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»². فشمّل اللفظ جميع أفراد الماء والميتة.³

ب- اسم جنس لا يصدق إلا على الواحد مثل: درهم، ودينار، ورجل، وعبد، فلا يصدق على جماعة الدراهم أنها درهم، ولا الدينانير أنها دينار، ولا الرجال أنهم رجل، ولا العبيد أنهم عبد، فهذا الذي لا يصدق على الكثير ينبغي ألا يعم إذا أضيف، وكذلك إذا قال: امرأتي طالق، لا يعم من حيث اللفظ بخلاف نسائي طوالق.

قال القرافي: «فكان ينبغي أن يفصل بين القسمين في اسم الجنس إذا أضيف ويدعى العموم في أحدهما دون الآخر، لكني لم أره منقولاً، والاستعمالات العربية والعرفية تقتضيه».⁴

¹ - انظر:

- معجم التعريفات، ص: 24.

- معجم مصطلح الأصول، ص: 29.

² - رواه الترميذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، حديث: 69، وقال: هذا حديث حسن

صحيح، ص: 33.

³ - انظر:

- الفروق، ج: 1، ص: 203.

- شرح التنقيح، ص: 143.

⁴ - شرح التنقيح، ص: 143. وانظر: نفائس الأصول، ج: 4، ص: 1910.

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

ذهب أكثر الأصوليين إلى أن اسم الجنس إذا أضيف دل على العموم¹، واستدلوا بما يلي:

1- قوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ (9) فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخَذَةً رَابِيَةً (10)﴾ الحاقة. فإن المراد موسى المرسل إلى فرعون ومعه هارون ولوط المرسل إلى المؤتفكات².
قال ابن كثير³ في قوله تبارك وتعالى: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾: «وهذا جنس، أي: كل كذب رسول الله إليهم، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ كَذِبٍ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدُ (14)﴾ ق. ومن كذب برسول فقد كذب بالجميع»⁴.

2- قوله تبارك وتعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (63)﴾ النور. فكلمة (أمر) المضافة إلى الضمير اسم جنس عام لصحة الاستثناء - وهو معيار العموم- فيقال: فليحذر الذين يخالفون عن أمره إلا مخالفة الأمر الفولاني، والاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لدخل فيه وذلك يفيد العموم⁵.

¹ - انظر:

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 486.

- فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 260.

- القواعد والفوائد الأصولية، ص: 272.

² - الإيهاج، ج: 4، ص: 1254.

³ - ابن كثير: إسماعيل بن عمر، محدث، مفسر، فقيه، مؤرخ، تفقه على البرهان الفزاري، والكمال بن قاضي شهبة، نشأ بدمشق وتوفي بها، من تصانيفه: التفسير المشهور، والبداية والنهاية في التاريخ، توفي سنة 774هـ. انظر ترجمته في:

- الدارس في تاريخ المدارس، ج: 1، ص: 36.

- الدرر الكامنة، ج: 1، ص: 373.

- شذرات الذهب، ج: 6، ص: 432.

- معجم المؤلفين، ج: 1، ص: 373.

⁴ - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار الفكر، بيروت، ط: 2 (1389هـ - 1970م)، ج: 7، ص: 101.

⁵ - انظر: - المحصول، ج: 2، ص: 57.

3- دلالة اللغة العربية، فإذا قلنا: مال فلان - مثلاً- فإنه اسم جنس أضيف إلى معرفة فإن اللغة تقتضي عموم المال، وإذا قلنا: شاهدت مال فلان فكذلك تكون المشاهدة لجميع المال.¹

4- القياس: قياس التعريف بالإضافة على التعريف باللام بجامع التعميم في كل منهما.²

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

حكم قول: الأيمان تلزمني، أيمان المسلمين

ذكر القرافي هذه القاعدة عند مناقشته لرأي الشافعي الذي يرى أن قول القائل: الأيمان تلزمني، إنما هو كناية فيتبع النية، إن نوى شيئاً لزمه وإلا فلا، لأن اليمين الصريح هو النطق بالاسم المعظم، ولم ينطق به.

وأجاب القرافي: بأن كل ما يعتقد صريحاً فلفظ اليمين صادق عليه حقيقة في اللغة، فلفظ الأيمان تتناول الصريح بالوضع، والكناية لا تتناول بالوضع، بل تصلح للتناول فليست بكناية.

فإن قيل: لفظ اليمين يتناول قولنا: والله من جهة عموم كونه حلفاً، لا من جهة خصوص قولنا: والله، بل لفظ اليمين صادق عليه وعلى قولنا: والكعبة، وحياتي، ولعمري، والodal على الأعم غير الodal على الأخص وغير مستلزم له فيكون كناية.

قلنا: القائل أيمان المسلمين، والأيمان، نطق بصيغة العموم الشاملة لكل ما يصدق عليه يمين، لأن اللام للعموم، واسم الجنس إذا أضيف عم فكانت الصيغة متناولة لكل يمين مخصوصة، فيكون صريحاً، أجمعنا على سقوط مالم يشرع ومالم يشتهر عرفاً، بقينا في صفة العموم على مقتضى الأصل.

والشافعي خالف في هذه المسألة قاعدته الأصولية وهي: حمل اللفظ على حقائقه ومجازاته، ومجازه وحقيقته.³

¹ - انظر: - شرح مختصر الروضة، ج: 2، ص: 466.

² - انظر: - تقرير الشربيني على حاشية البناني، ج: 1، ص: 645.

³ - نظر:

- الذخيرة، ج: 4، ص: 11.

- الفروق، ج: 1، ص: 313.

- التمهيد للإسنوي، ص: 150.

- تخريج الفروع على الأصول، ص: 272.

المبحث الثالث:

العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

تمهيد:

اللفظ العام إذا ورد على سبب خاص أو كان جواباً عن سؤال فهل يبقى على عمومته بحيث يتناول السبب ونظائره أم يخص ذلك السبب وتلك الحادثة، ويتناول غيرها عن طريق القياس أو بدليل آخر؟¹

هذه المسألة لها حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون الجواب غير مستقل بنفسه عن سؤال السائل، وهذه الحالة على قسمين:

- 1- أن يكون عدم استقلاله لأمر يرجع إلى اللغة، كقوله - صلى الله عليه وسلم - وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر - فقال: «أينقص إذا جف»؟ قالوا: نعم، قال: «فلا إذن»². فعدم الاستقلال هنا يعود لأجل اللفظ لأنه لو نطق - صلى الله عليه وسلم - بقوله: «فلا إذن» وحده لم يستقل.
- 2- أن يكون عدم استقلاله لأمر يرجع إلى العادة مثل قول: والله لا أكلت، في جواب من يقول: كل عندي، لأن هذا الجواب مستقل بنفسه غير أن العرف يقتضي عدم استقلاله حتى صار مقتصراً على السبب الذي خرج عليه.

الحالة الثانية: أن يكون الجواب مستقلاً بنفسه عن سؤال السائل، وهذه الحالة على ثلاثة أقسام:

- 1- أن يكون الجواب أخص من السؤال وذلك كقول القائل: من أفطر في رمضان بجماع فعليه الكفارة جواباً لمن سأل عن مطلق الإفطار، فالسؤال هنا عام عن كل مفطر، لكن الجواب خاص بالفطر بالمساس.
- وهذا القسم جوزّه العلماء بثلاثة شروط وهي:

¹ - انظر:

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 438.

- ميزان الأصول، ص: 330.

- التبصرة، ص: 144.

² - الموطأ، كتاب البيوع، باب ما يكره من بيع التمر، حديث: 1352، ج: 2، ص: 161.

- أن يكون فيما خرج من الجواب تنبيه على مالم يخرج منه حتى لا يحتمل العموم.

- أن يكون السائل من أهل الاجتهاد ليكون له أهلية فهم ما بقي مما ذكره.

- أن لا تقوت المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد، وبدون هذه الشرائط لا يجوز.¹

2- أن يكون السؤال مساويا للجواب من غير زيادة ولا نقص، كقولك: نعم، لمن قال لك: هل في الدار عمر؟

وهذا النوع تبعا للسؤال في عمومته وخصوصه، قال الرازي²: « وأما الجواب المستقل المساوي فلا إشكال فيه ».³

3- أن يكون السؤال خاصا والجواب عام، وهذا العموم يكون من إحدى جهتين:

أ- عام أعم في غير ما سئل عنه، كقوله صلى الله عليه وسلم - وقد سئل عن ماء البحر-: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»⁴.

ب- عام أعم مما سئل عنه في ذلك الجنس خاصة، كقوله - صلى الله عليه وسلم-: « الماء طهور لا ينجسه شيء »⁵.

وهذا النوع هو الذي تتعلق به هذه القاعدة.⁶

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

للأصوليين في هذه القاعدة رأيان:

أولا- ذهب الجمهور من الأصوليين من المالكية والحنفية والحنابلة وبعض الشافعية إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، واستدلوا بما يلي:

¹ - انظر:

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 441.

- المحصول، ج: 3، ص: 124.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 31.

³ - المحصول، ج: 3، ص: 124.

⁴ - رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، حديث: 83، ج: 1، ص: 45.

⁵ - نفسه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة، حديث: 66، ج: 1، ص: 39.

⁶ - انظر: - العقد المنظوم، ج: 2، ص: 442.

- 1- عامة نصوص القرآن التي نزلت بأسباب معينة كآية الظهار، واللعان، والسرقة، والقذف، والزنا، وغيرها، لكن الأمة عمت أحكامها بإجماع، ولولا ذلك ما كانت الأحكام ثابتة صالحة للتنزيل على الحوادث المشابهة.¹
- 2- ومن السنة أن رجلا أصاب من امرأة قبله حرام، فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم- فسأله عن كفارتها، فنزلت: ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ... (114) ﴾ هود. فقال الرجل: ألي هذه يارسول الله؟ فقال: «لك ولمن عمل بها من أمتي»². فالنبي - صلى الله عليه وسلم- بين بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهو نص نبوي في محل النزاع.³
- 3- المقتضي للعموم قائم وهو اللفظ الموضوع له، والمعارض الموجود - وهو خصوص السبب- لا يصلح عارضا لأنه لا منافاة بين عموم اللفظ وخصوص السبب، وفي عادة لسان العرب والعلم باجتماع العموم والسبب واندراج السبب فيه اندراجا أوليا من لسان العرب ضروري.⁴
- ثانيا- ذهب المزني⁵ وأبو بكر الدقاق⁶ وأبو ثور¹ من الشافعية إلى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ²، واستدلوا بما يلي:**

¹- انظر:

- المحصول، ج: 3، ص: 125.

- مذكرة أصول الفقه، ص: 209.

- نثر الورود على مراقي السعود، لمحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد ولد سيدي ولد حبيب، دار المنارة، جدة، ط: 3 (1423هـ - 2002م)، ص: 311.

²- رواه الترميذي، كتاب التفسير، باب ومن سورة هود، حديث: 3125، ص: 889.

³- مذكرة أصول الفقه، ص: 210.

⁴- انظر:

- شرح التنقيح، ص: 169.

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 444.

- المحصول، ج: 3، ص: 125.

⁵- المزني: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، تتلمذ على الشافعي ولازمه وأخذ عن نعيم بن حماد، ومن تلاميذه: ابن خزيمة، والطحاوي، وزكريا الساجي، وغيرهم. كان عالما زاهدا ورعا مجتهدا مناظرا محججا غواصا على المعاني الدقيقة، من مؤلفاته: المختصر، الجامع الكبير، الجامع الصغير، وغيره. توفي بمصر سنة 264هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه، ج: 1، ص: 58.

- الفتح المبين، ج: 1، ص: 156.

⁶- أبو بكر الدقاق: محمد بن محمد بن جعفر البغدادي، صنف كتابا في أصول الفقه، ومن اختياراته: أن مفهوم اللقب حجة، كان فقيها أصوليا، عالما فاضلا، ولي القضاء بكرخ بغداد. توفي سنة 392هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه، ج: 1، ص: 167.

- معجم الأصوليين، ص: 504.

- 1- إن الكلام إنما سيق لأجل السبب فهو كالجواب له والجواب شأنه أن يكون مطابقاً للسؤال، ولا يزيد عليه فيخصص العموم به.
- وأجيب: بأن المطابقة تعني الكشف عن السؤال وبيان الحكم وقد وجد، ولا تعني عدم البيان لغيره.³
- 2- إن المراد من ذلك الخطاب إما أن يكون ما وقع السؤال عنه أو غيره.
- فإن كان الأول وجب ألا يزداد عليه، وذلك يقتضي أن يختص بخصوص السبب.
- وإن كان الثاني وجب أن يتأخر البيان عن تلك الواقعة ولا إليها.
- وأجيب: بأن ما ذكره يقتضي أن يكون ذلك الحكم مقصوراً على ذلك السائل وعلى ذلك الزمان وذلك المكان وتلك الهيئة، أو يقول: لم لا يجوز أن يقصد بالعموم إنشاء معنى عام يلزم منه بيان جواب السائل؟ لأنه يقصد به بيان مشكل تقدم حتى يلزم تأخير البيان إلى هذه الواقعة، بل قصد به الإنسان والبيان في السؤال تحصل ضمناً.⁴

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

حكم هبة الثواب

أورد هذه القاعدة ثلاث مرات في ذخيرته⁵، ومنها:

عند تعرضه لهبة الثواب التي يقول المالكية بإباحتها، وأثناء مناقشته للمخالفين استدل بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّئُكُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ

¹ - أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، الكلابي، البغدادي، أخذ الفقه عن الشافعي وغيره، كان أحد الثقات المأمونين، ومن الأئمة الأعلام في الدين، له كتب مصنفة في الأحكام جمع بين الحديث والفقه. توفي سنة 240هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه، ج: 1، ص: 55.

- معجم الأصوليين، ص: 11.

² - انظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 258.

- التبصرة، ص: 145.

³ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 169.

- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 259، 260.

⁴ - انظر:

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 445.

- المحصول، ج: 3، ص: 125.

- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 259.

⁵ - انظر: - الذخيرة، ج: 6، ص: 272، ج: 8، ص: 281، ج: 9، ص: 159.

رُدُّوْهَا... (86) النساء. قال: "وهو يشمل الهبة والهدية لأنه يتحي بها، ووردوها في السلام لا يمنع دلالتها على محمل النزاع لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ ولأنه - صلى الله عليه وسلم- أهدى إليه أعرابي ناقة فأعطاه ثلاثا فأبى، فزاد ثلاثا فأبى، فلما كملت تسعا قال: رضيت. فقال - صلى الله عليه وسلم-: «وأيم الله لا أقبل من أحد بعد اليوم هدية إلا أن يكون قرشيا أو أنصاريا أو ثقفيا أو دوسيا»¹.²

¹ - خرجه بنحوه الترميذي، كتاب المناقب، باب مناقب في ثقيف وبني حنيفة، رقم: 3971، ص: 1111.
² - الذخيرة، ج: 6، ص: 272.

المبحث الرابع:

الإجماع مخصص للكتاب والسنة

تمهيد:

المراد بالتخصيص بالإجماع أن يعلم به أن المراد باللفظ العام في الكتاب أو السنة بعض ما يقتضيه ظاهره، والتخصيص إنما يكون في الحقيقة - هنا - بدليل الإجماع لا بنفس الإجماع لأن الوحي بشطريه موجود زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - وانعقاد الإجماع بعد ذلك على ما يخالفه خطأ.

ومعنى هذا أن المخصص للفظ العام هو الدليل الذي استند إليه الإجماع، وهذا إنما يكون واضحاً لدى المجتهدين، أما غيرهم فيكفيهم الإجماع على التخصيص.¹

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

اختلف الأصوليون في العمل بهذه القاعدة إلى رأيين:

أولاً - ذهب الجمهور إلى القول بأن الإجماع يخص الكتاب والسنة، قال الآمدي²: «لا أعرف فيه خلافاً»³، وهو ما ذهب إليه - أيضاً - الأستاذ أبو

¹ - انظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 352.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 457.

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 576.

- شرح مختصر الروضة، ج: 2، ص: 556.

- شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 369.

- فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 352.

- نثر الورود، ج: 1، ص: 306.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 94.

³ - الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 352.

منصور¹، وقال أبو الوليد الباجي²: « إذا أجمعت الأمة على أن العام مخصوص علم بإجماعها أنه وارد فيما عدا الذي أجمعت الأمة على إخراجها من اللفظ لأنه لا يصح أن تجمع على خطأ فإذا أجمعت على أن ما وقع تحت العام خارج منه وجب القطع على خروجه منه وجوزنا أن يكون ذلك تخصيصاً، وجوزنا أن يكون نسخاً»³، ولأن الإجماع لا ينسخ به فيحتمل أن يكون قصده من العبارة الأخيرة الإجماع على النسخ لا أن الإجماع ينسخ به - والله أعلم-⁴ واستدلوا على كون الإجماع مخصصاً للكتاب والسنة بما يلي:

1- الإجماع دليل قاطع لا يمكن الخطأ فيه، والعام يتطرق إليه الاحتمال، ولا تقضي الأمة في بعض مسميات العموم بخلاف موجب العموم إلا عن قاطع بلغهم.⁵

2- التخصيص بالإجماع للكتاب والسنة قد وقع فعلاً، ووقوعه أكبر دليل على جوازه. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- أ- قوله تبارك وتعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ... (3) ﴾ النساء. خرجت منه الأخت من الرضاعة وغيرها من موطوءات الآباء والأبناء بالإجماع.⁶
- ب- قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ... (25) ﴾ النساء. أجمع العلماء على أن العبد

¹ - محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني، وأبي نصر العياضي، وغيرهما، كان قوي الحجة، دافع عن عقائد المسلمين، ورد شبهات الملحدين، من تلاميذه: إسحاق بن محمد السمرقندي، وعلي الرستغني، وأبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدوي، وغيرهم، من مصنفاته: مأخذ الشرائع في الأصول، كتاب التوحيد، تأويلات القرآن، توفي سنة 333هـ. انظر ترجمته في: - الفوائد البهية، ص: 319. الفتح المبين، ج: 1، ص: 182. معجم الأصوليين، ص: 503.

² - أبو الوليد الباجي: سليمان بن خلف بن سعدون، من كبار فقهاء المالكية، جمع بين فن الدراية وفن الرواية، أخذ العلم بالأندلس أولاً، ثم ذهب إلى المشرق والتقى بكثير من العلماء وسمع منهم، وبعد رحلة دامت ثلاث عشرة سنة، رجع إلى الأندلس بعدما جمع علماً كثيراً، تولى القضاء في بعض نواحي الأندلس، من مصنفاته: إحكام الفصول في أحكام الأصول، الإشارات في أصول المالكية، المنهاج في ترتيب الحجج، وغيرها أثنى عليه جمع من العلماء ووصفوه بأنه من الفقهاء المحدثين، توفي بالأندلس سنة 474هـ. انظر ترجمته في:

- الديباج، ج: 1، ص: 330.

- أبو الوليد الباجي وأراؤه الأصولية، لصالح بوبشيش، مكتبة الرشد، رياض، ط: 1 (1426هـ - 2005م)، ص: 51 وما بعدها.

³ - إحكام الفصول، ج: 1، ص: 275.

⁴ - انظر: التقريب والإرشاد، ج: 3، ص: 181.

⁵ - انظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 352.

- المستصفى، ج: 2، ص: 102.

- التقريب والإرشاد، ج: 3، ص: 181.

⁶ - انظر: شرح التنقيح، ص: 159.

كالأمة في تنصيف الحد لآية الجلد،¹ وهي قوله تبارك وتعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ... (2)﴾ النور.

ثانيا- ذهب بعض العلماء إلى أن الإجماع لا يخصص عموم الكتاب أو السنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية²: «ولا أعلم له وجهها ولا أدري ما هو»³.

ولعل وجهة نظر أصحاب هذا الرأي هي إلحاق التخصيص بالنسخ ومادام النسخ بالإجماع للنص لا يصح فكذلك لا يجوز التخصيص به. والأمر ليس كذلك لأنه لا علة جامعة بينهما فإن التخصيص بيان للمراد من اللفظ العام فيجوز أن يكون مقترنا به ويجوز أن يأتي بعده، فالإجماع على التخصيص بيان على أن اللفظ العام يراد به بعض أفرادها، أما النسخ فإنه رفع للحكم؛ ولا يكون الإجماع إلا بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم- وبعد وفاته - صلى الله عليه وسلم- لا يصح النسخ.

والراجح هو قول الجمهور، ولعل ذلك هو الذي يفسر إعراض الأصوليين عن الرأي الثاني لعدم قيام حجتيه.⁴

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

وجوب النية في صوم رمضان

ذكر القرافي هذه القاعدة أثناء تحريره لفرضية النية في صوم شهر رمضان، قال: «ويكفي في رمضان نية واحدة عند مالك⁵ وابن حنبل⁶ خلافا لأبي حنيفة⁷ والشافعي⁸، لأن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ... (185)﴾ البقرة. يقتضي صومه ليلا ونهارا وأنه عبادة واحدة تجزي بنية واحدة، خصص الليل،

¹ - انظر: المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت)، ج: 1، ص: 256.

² - ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين، محدث، حافظ، مفسر، فقيه أصولي، مجتهد، تتلمذ على أبيه واستخلفه على التدريس بعد موته، أؤذي مرات وسجن بقلعة القاهرة والاسكندرية وقلعة دمشق، وبها توفي سنة 728هـ، من تلاميذه: ابن قيم الجوزية، شمس الدين الذهبي، ابن كثير، وغيرهم، من مؤلفاته: مجموع الفتاوى، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، بيان الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، وغيرها. انظر ترجمته في:

- شذرات الذهب، ج: 6، ص: 241. - الفتح المبين، ج: 2، ص: 130.

³ - المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تحقيق: أحمد بن إبراهيم الذروي، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1422هـ-2001م)، ج: 1، ص: 297.

⁴ - انظر: إتحاف الأنام بتخصيص العام، لمحمد إبراهيم الحنفاوي، دار الحديث، القاهرة، ط: 1 (1417هـ-1997م)، ص: 361.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

وبقي ما عداه على الأصل؛ ولقوله صلى الله عليه وسلم: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»¹ ومقتضاه إجزاء رمضان بنية واحدة لعموم الألف واللام، خصص ما عدا الشهر بالإجماع فيبقى الشهر»².

¹ - رواه ابن ماجه، انظر: سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن زيد القزويني، تحقيق: ياسر رمضان، محمد عبد الله، كتاب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط: 1 (1426هـ - 2005م)، حديث: 1700، ج: 2، ص: 173. ورواه الترمذي، كتاب الصيام، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، حديث: 730، ص: 233. وقال: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه.

² - الذخيرة، ج: 2، ص: 499. وانظر: المغني، لابن قدامة، ج: 4، ص: 130. المبسوط، للسرخسي، ج: 3، ص: 488. روضة الطالبين، ج: 1، ص: 500.

المبحث الخامس:

العمل مخصص للعموم

تمهيد:

المراد بالعمل هو عمل أهل المدينة، وهو حجة شرعية عند مالك وأتباعه خلافاً لغيره.¹

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: تخصيص العام بعمل أهل المدينة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تخصيص العام بعمل أهل المدينة.

إذا ورد لفظ عام، ونقل العمل عن أهل المدينة بما يفيد أن اللفظ العام مراد به بعض أفرادها، فهل معنى ذلك أن العام مخصص بالعمل؟

يرى المالكية أن العمل مخصص للعموم، لأن هذا النقل نقل متواتر، لا تقاومه أخبار الآحاد، وذلك مثل: زكاة الخضروات والفواكه وكونها مستثناة من زكاة الزروع والثمار، فعندنا قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...﴾ (267) البقرة. وعندنا قوله - صلى الله عليه وسلم - : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر »². هذا العموم الوارد في الآية والحديث لم يأخذ به الإمام مالك وأخرج الخضروات والفواكه من هذا العموم مستدلاً بعمل أهل المدينة³.

¹ - سنتعرض - لاحقاً - في الباب الثالث الذي يتناول القواعد المتعلقة بالأدلة إلى عمل أهل المدينة وحججه واختلاف العلماء في الأخذ به. انظر: ص: 231 .

² - رواه البخاري، كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى بماء السماء وبالماء الجاري، حديث: 1483، ص: 301. ورواه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الزكاة، باب زكاة ما يخرص من ثمار النخيل والأعناب، حديث: 619، ج: 1، ص: 248.

³ - الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1420هـ - 1999م)، ج: 1، ص: 396.

والغريب أن علماء الأصول من المالكية لم يتعرضوا لهذه المسألة في كتبهم، وأرجع بعض الباحثين المعاصرين ذلك إلى أنه معدود ضمن الإجماع فاكتفوا به¹ دونه.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

الجلوس في المسجد للقضاء

من أدب القضاء - كما ذكر القرافي- جلوس القاضي للفصل بين الناس في المسجد، والأصل في ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ (21)﴾ ص. ولقضاء النبي - صلى الله عليه وسلم- والخلفاء بعده فيه.

وقال أحمد²: إنه مستحب، وذهب الشافعي³ إلى كراهته مستدلاً بقوله - صلى الله عليه وسلم-: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وسل سيوفكم واتخذوا على أبوابها المطاهر وجمروها في الجمع»⁴ ولأن الخصومة يتبع فيها الفجور والتكاذب، والسب، والحائض والجنب يدخل إليه، وأرباب القاذورات، ولم يوضع المسجد لذلك.

وأجاب القرافي عن ذلك بأن العمل مخصص لهذا العموم⁵، ولنهيه - صلى الله عليه وسلم- أولياء الأمر عن الاحتجاب دون حاجات الناس بقوله - صلى الله عليه وسلم-: «من ولي من أمور الناس شيئاً فاحتجب دون حاجتهم احتجب الله دون حاجته وفقره وفاقته»⁶ والمسجد أبعد عن الحجاب وأقرب للتواضع فيستحب⁷. فيستحب⁷.

¹ - انظر: عمل أهل المدينة وأثره في الفقه الإسلامي، لموسى إسماعيل، دار التراث، الجزائر، ط: 1 (1424هـ-2004م)، ص: 359.

² - سبقت ترجمته، ص: 19.

³ - سبقت ترجمته، ص: 19.

⁴ - رواه ابن ماجه، كتاب المساجد، باب ما يكره في المساجد، حديث: 1750، ج: 1، ص: 227. والحديث ضعيف، انظر: نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، مؤسسة الريان، بيروت، ط: 1 (1418هـ-1997م)، ج: 2، ص: 491.

⁵ - انظر: الذخيرة، ج: 10، ص: 59.

⁶ - رواه الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في إمام الرعية، حديث: 1337، ص: 407، وقال: حديث غريب. ورواه أبو داود، كتاب الخراج، باب فيما يلزم الإمام من أمر الرعية والحجة عنه، حديث: 2948، ج: 3، ص: 67.

⁷ - الذخيرة، ج: 10، ص: 59. وانظر:

- فصول الأحكام، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: الباتول بن علي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط: (1410هـ-1999م)، ص: 187.

المبحث السادس:

الضمير الخاص لا يوجب تخصيص عامه

تمهيد:

إذا جاء لفظ عام في نص من الكتاب أو السنة ثم أتى بعده ضمير يتناول بعض أفراد ذلك العام، فهل يعتبر هذا دليلاً على أن العام مراد به بعض أفراده؟ أولاً يعتبر، وتبقى دلالة العام على عمومته، ودلالة الضمير الخاص على خصوصه؟

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: رأي الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: رأي الأصوليين وأدلتهم.

اختلفت أنظار الأصوليين في هذه القاعدة إلى ثلاثة آراء:

أولاً- ذهب الجمهور إلى أن العام يبقى على عمومته ولا يخصه الضمير الخاص الذي يراد به بعض أفراد، وعلى هذا القول أكثر الشافعية، واختاره الغزالي¹، والآمدي²، وابن الحاجب³، والقاضي عبد الجبار⁴، وصفي الدين الهندي¹، وبه قال أكثر الحنابلة، وهو مذهب مالك وأصحابه².

=- إحكام الأحكام على تحفة الحكام، لمحمد بن يوسف الكافي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1423هـ-2003م)، ص: 10.

- الأم، ج: 7، ص: 491.

- المغني، لابن قدامة، ج: 13، ص: 439.

¹- سبقت ترجمته، انظر: ص: 21.

²- سبقت ترجمته، انظر: ص: 92.

³- سبقت ترجمته، انظر: ص: 9.

⁴- القاضي عبد الجبار: عبد الجبار بن أحمد الأسد أبادي الهمداني، من أئمة الأصوليين، قاضي القضاة، وشيخ المعتزلة في عصره، قدم البصرة، وكانت حينذاك عاصمة الفكر والثقافة، لازم إبراهيم بن عياش الشيعي المعتزلي، فاعتنق مذهبهم، ثم جاء بغداد فصاحب أبا عبد الله البصري المعتزلي المعروف بجعل، دعاه صاحب إسماعيل بن عباد إلى الري وجعله من خواصه وقلده القضاء، انحسر شأنه بعد موت صاحب وتولي فخر الدولة إذ قلب للمعتزلة ظهر المجن، من مؤلفاته: كتاب العمدة في أصول الفقه، وكتاب النهاية، توفي سنة 415هـ. انظر ترجمته في:

واستدلوا: بأن مقتضى اللفظ إجراؤه على ظاهره من العموم ومقتضى الضمير عوده إلى جميع ما دل عليه اللفظ الظاهر المتقدم، إذا لا أولوية لاختصاص بعض المذكور السابق به دون البعض؛ فإذا قام الدليل على تخصيص بعض الضمير ببعض المذكور السابق وخولف ظاهره لم يلزم منه مخالفة الظاهر الآخر بل يجب إجراؤه على ظاهره إلى أن يقوم الدليل على تخصيصه.³

ثانياً- ذهب أكثر الحنفية وبعض الشافعية وبعض المعتزلة إلى أن الضمير الخاص يخصص عامه ونسبه القرافي إلى الشافعي⁴ والمزني⁵.

واستدلوا: بأنه يلزم من تخصيص الضمير تخصيص العام، وإلا يلزم مخالفة الضمير للظاهر لأنه حينئذ يكون إلى البعض لا إلى كله.⁷

=- سير أعلام النبلاء، ج: 10، ص: 435.

- معجم الأصوليين، ص: 245.

¹- صفى الدين الهندي: محمد بن عبد الرحيم بن محمد الهندي الأرموي الشافعي، فقيه، أصولي، متكلم على مذهب الأشعري، حج وجاور، سافر إلى اليمن ومصر، ثم إلى الروم، واستوطن دمشق، وبها أفتى وأقرأ الأصول والمعقول، وناظر ابن تيمية، من تصانيفه: الفائق، زبدة الكلام، وكلاهما في أصول الدين، نهاية الوصول في دراية الأصول، توفي سنة 715هـ. انظر ترجمته في:

- الدرر الكامنة، ج: 4، ص: 14.

- الدارس في تاريخ المدارس، ج: 1، ص: 130.

- معجم المؤلفين، ج: 3، ص: 406.

²- انظر:

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 464.

- شرح التنقيح، ص: 171.

- الإبهاج في شرح المنهاج، ج: 4، ص: 1542.

- الإحكام، للأمدى، ج: 2، ص: 360.

- المعتمد، ج: 1، ص: 283.

- المحصول، ج: 3، ص: 140.

- نفائس الأصول، ج: 5، ص: 2251.

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 582.

- المستصفى، ج: 2، ص: 70.

³- انظر:

- الإحكام، للأمدى، ج: 2، ص: 361.

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 582.

⁴- سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵- سبقت ترجمته، انظر: ص: 117.

⁶- انظر:

- شرح التنقيح، ص: 171.

- فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 356.

- الإبهاج، ج: 4، ص: 1543.

⁷- انظر:

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 583.

=

ورد هذا الاستدلال بجواز مخالفة الضمير للظاهر، لأن الضمير كناية عن الظاهر فيكون ذكر الضمير كإعادة الظاهر، وإعادة الظاهر لتعلق حكم يختص ببعض الأفراد لا يوجب تخصيص الظاهر بالنسبة إلى حكم يجري في جميع الأفراد، وكما جاز مخالفة الظاهر لنفسه بالنسبة إلى حكمين فكذلك يجوز مخالفة الضمير للظاهر.¹

ثالثاً- وذهب بعض الأصوليين منهم أبو الحسين البصري² إلى التوقف، وبه قال إمام الحرمين³، وهو اختيار الرازي⁴.⁵

واستدلوا: بأن ظاهر العموم المتقدم يقتضي الاستغراق والضمير يقتضي الرجوع إلى كل ما تقدم، وليس التمسك بظاهر العموم والعدول عن مقتضى عودة الضمير بأولى من التمسك بمقتضى عودة الضمير والعدول عن ظاهر العموم، وإذا لم يكن أحدهما أولى من الآخر، وجب التوقف لعدم وجود المرجح.⁶

ورد هذا الاستدلال بعدم التسليم بعدم الترجيح، وذلك لأن مراعاة ظاهر العموم أرجح من مراعاة ظاهر الضمير لأن العام لم يوجد ما يدل على مخالفة ظاهره، فكان حكمه ثابتاً لكل أفراده عملاً بالظاهر.

= العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى الحنبلي، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1423هـ-2002م)، ج: 1، ص: 380.

¹ - انظر: بيان المختصر، ج: 2، ص: 583.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 106.

³ - إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني، تفقه على والده، تولى التدريس مكان أبيه بعد وفاته، وأخذ أصول الدين وأصول الفقه على أبي القاسم الإسفراييني الإسكافي، خرج إلى الحجاز وجاور بالحرم المكي، ثم عاد إلى نيسابور ودرس بها نحواً من ثلاثين سنة غير مزاحم ولا مدافع، مسلم له المحراب والمنبر والتدريس ومجلس الوعظ، تفقه به جماعة من الأئمة من تصانيفه: النهاية، الأساليب في الخلاف، الغياثي، البرهان، الإرشاد، توفي سنة: 470هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، ج: 1، ص: 255.

- البداية والنهاية، ج: 12، ص: 110.

- سير أعلام النبلاء، ج: 11، ص: 239.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 31.

⁵ - انظر:

- المحصول، ج: 3، ص: 140.

- المعتمد، ج: 1، ص: 283.

- الإبهاج، ج: 4، ص: 1543.

⁶ - انظر:

- المحصول، ج: 3، ص: 140.

- المعتمد، ج: 1، ص: 284.

- نهاية السؤل للإسنوي مع شرح البد خشى، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت)، ج: 2، ص: 190.

أما ظاهر الضمير فقد وجد ما يدل أنه مراد به بعض أفراده، لأن الضمير أضعف من الظاهر، وعليه فلا معنى للتوقف.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

جزاء الصيد في الحرم حال الإحرام

ذهب الجمهور - ومنهم المالكية - إلى أن جزاء قتل الصيد في حال الإحرام بحج أو عمرة المثل من النعم فيما له مثل لقوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ...﴾ (95) المائدة.

وذهب الحنفية إلى أن فيه القيمة واستدلوا بالآية نفسها وقالوا: إن القول في الجزاء بالقيمة يسلم الآية من التخصيص.

وكان جواب القرافي على ذلك بالقاعدة الأصولية، وهي: أن الضمير الخاص لا يوجب تخصيص عامه، فالضمير في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ﴾ خاص بما له مثل ولا يخصص عمومه.²

¹ - انظر:

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 583.

- إتحاف الأنام، ص: 516.

² - انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 331.

- أحكام القرآن، للجصاص، دار الفكر، بيروت، ط: (1421هـ - 2001م)، ج: 2، ص: 663.

- البحر الزخار، ج: 3، ص: 521.

- الفقه الإسلامي وأدلته، ج: 3، ص: 269.

الفصل الثالث:

القواعد المتعلقة بالاستثناء

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي.

المبحث الثاني: جواز استثناء الأكثر.

المبحث الثالث: الاستثناء من غير الجنس جائز.

المبحث الأول:

الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي

تمهيد:

هذه القاعدة اعتمدها القرافي في ذخيرته وأخرج عليها أمثلة فقهية، وهي من جزأين:

- 1- الاستثناء من النفي إثبات: ومثاله قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ (42)﴾ الحجر.
- 2- الاستثناء من الإثبات نفي: ومثاله قوله تبارك وتعالى: ﴿قَلْبَتْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا... (14)﴾ العنكبوت.

والقاعدة من كلا جزئيهما مبنية على أن ما بعد أداة الاستثناء يخالف حكمه حكم ما قبلها.

ولذلك عرف الاستثناء بأنه: «إخراج بعض الجملة من الجملة بلفظ إلا أو ما أقيم مقامه»¹.

وستتناول هذا المبحث من خلال مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

أولاً- ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى القول بأن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي، ووافقهم بعض الحنفية كفخر الإسلام²، وشمس الأئمة¹، والقاضي أبو زيد²، وغيرهم³.

¹ - المحصول، ج: 2، ص: 27. وانظر: العقد المنظوم، ج: 2، ص: 318.

² - فخر الإسلام: علي بن محمد بن الحسين، الفقيه الحنفي، الأصولي، روى عنه أبو المعالي محمد بن نصر بن منصور، والمديني، والخطيب، له: كنز الوصول إلى معرفة الأصول، غناء الفقهاء، شرح الجامع الصغير والكبير، توفي سنة 482هـ. انظر ترجمته في: =

واستدلوا بما يلي:

- 1- إن القول بأن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي هو المتبادر عرفاً، فكذاك يجب أن يكون لغة لأن الأصل عدم النقل والتغيير.
فأهل العرف لا يفهمون من قولنا: ما قام القوم إلا زيدا؛ إلا أن زيدا قائم.
وكذلك: قام القوم إلا زيدا، لا يفهمون إلا أنه غير قائم.
وفي الاستثناء المفرغ: ما قام إلا زيد؛ لا يفهمون إلا أنه قائم.⁴
- 2- إنه لو كان الاستثناء من النفي ليس إثباتاً لم تعد كلمة الشهادة الإسلام. لأنه لا يلزم أن يكون الله تعالى محكوماً له باستحقاق العبادة؛ لأنه حينئذ مستثنى من الحكم فهو غير محكوم عليه بشيء، ولو كان كذلك لما تم الإسلام بكلمة الشهادة، ولما تم الإسلام بها باتفاق علمنا أن الاستثناء من النفي إثبات.⁵

ثانياً- ذهب جمهور الحنفية إلى القول بأن الاستثناء من النفي لا يقتضي الإثبات، ومن الإثبات لا يقتضي النفي، لأن بين الحكم بالنفي والحكم بالإثبات واسطة وهي عدم الحكم، فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى غير محكوم عليه لا بالنفي ولا بالإثبات.⁶

=- الفتح المبين، ج: 1، ص: 263.

- معجم المؤلفين، ج: 2، ص: 501.

¹- شمس الأئمة: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، الفقيه، الحنفي، الأصولي، من شيوخه: عبد العزيز الحلواني، لازمه حتى تخرج على يديه، ومن تلاميذه: أبو بكر محمد بن إبراهيم الحصري، وأبو عمرو عثمان بن علي بن محمد البيكندي، وأبو حفص عمر بن حبيب. من مؤلفاته: أصول السرخسي، المبسوط في الفقه، وغيرها، توفي سنة 483هـ. انظر ترجمته في:

- الفوائد البهية، ص: 261.

- الفتح المبين، ج: 1، ص: 264.

²- القاضي أبو زيد: عبد الله بن عمر بن عيسى القاضي، تفقه على أبي جعفر الاستروشني وغيره، كان من أكابر فقهاء الحنفية، وهو أول من وضع علم الخلاف، من مؤلفاته: تأسيس النظر، تقويم الأدلة، وغيرها. توفي سنة 430هـ. انظر ترجمته في:

- الفتح المبين، ج: 1، ص: 236.

- معجم المؤلفين، ج: 2، ص: 265.

³- انظر:

- شرح التنقيح، ص: 193.

- البحر المحيط، ج: 3، ص: 301.

- الكوكب المنير، ج: 3، ص: 327.

- أصول السرخسي، ج: 2، ص: 36.

⁴- انظر: العقد المنظوم، ج: 2، ص: 320.

⁵- انظر:

- شرح التنقيح، ص: 193.

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 320.

- شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 328.

⁶- انظر:

=

واستدلوا بما يلي:

1- لو كان الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات للزم في قوله - صلى الله عليه وسلم-: « لا صلاة إلا بطهور»¹ أن من تطهر يكون مصليا، أو تصح صلاته، وإن فقد بقية الشروط، وهو خلاف الإجماع.²

وأجيب بأن معنى قول العلماء: إن الاستثناء من النفي إثبات يجب أن يكون مخصوصا بما عدا الشرط، فإن الاستثناء يرد:

- على الأحكام، نحو: قام القوم إلا زيدا.

- وعلى الأسباب، نحو: لا عقوبة إلا بجناية.

- وعلى الموانع، نحو قولنا: لا تسقط الصلاة عن المرأة إلا بالحيض.

- وعلى الشرط، نحو: لا صلاة إلا بطهور.

ولما كان الشرط يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، كان قول العلماء: الاستثناء من النفي إثبات خاص بما عدا الشرط، فنحن إنما ندعي ذلك من غير الشرط، فلا ترد الشروط علينا نقضا، لأنها لم تتدرج فيما ادعيناه، ومن ثمة فإن قول العلماء: الاستثناء من النفي إثبات ليس على عمومته، بل يجب أن يراد به ماعدا الشرط.³

2- قالوا: إن الألفاظ اللغوية إنما تفيد الأحكام الذهنية دون الأمور الخارجية، فقولنا: (قام القوم أو ما قام القوم) إنما يفيد في الرتبة الأولى أن المتكلم يعتقد ذلك، فيفيد بالصورة الحاصلة في ذهنه، والتصديق الذي أخبر عنه، وإن ذلك التصديق في ذهنه، ثم إنا نستدل بظاهر حاله أن ما حكم به وأخبر عنه حق، عملا بظاهر الحال، فيستفاد حينئذ قيام القوم أو عدم قيامهم من اللفظ بواسطة الصور الذهنية في الرتبة الثانية من اللفظ.

=- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 318،

- البحر المحيط، ج: 3، ص: 301.

- شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 328.

¹- أخرجه مسلم بلفظ: «لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول»، كتاب الطهارة، باب ما جاء في وجوب الطهارة، حديث: 423، ص: 134. وراوه الترمذي بلفظ مسلم، وقال عقبه قال هناد في حديثه: «إلا بطهور»، وهذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، كتاب الطهارة، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، حديث: 1، ص: 11.

²- انظر:

- شرح التنقيح، ص: 194.

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 323.

³- انظر: العقد المنظوم، ج: 2، ص: 326.

وإذا كانت الألفاظ تفيد الصور الذهنية بغير واسطة، ولا تفيد الأمور الخارجية إلا بواسطة، كان صرف لفظ الاستثناء إلى ما هو مستفاد بغير واسطة أولى وهو الصور الذهنية، وهي الحكم الذهني، وإذا خرج زيد من الحكم الذهني بقي غير محكوم عليه بشيء، وغير المحكوم عليه بالقيام محتمل القيام وعدمه، فلا يتعين الإثبات، ولا يكون الاستثناء من النفي إثباتاً.¹

وأجيب: بأن هذا ترجيح لخلاف المتبادر إلى الأفهام من اللغات، والأخذ بالمتبادر أولى.²

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

حكم قول الزوج لامرأته: لا آذن لك إلا في عيادة مريض

ذكر القرافي هذه القاعدة في كتاب (الأيمان) عند ذكره مثالا لقول الزوج لامرأته: لا آذن لك إلا في عيادة مريض، على أنه بمعنى: والله لا تخرجين للمريض إلا بإذني، والله لا آذن لك في غيرها.

وتطبيقاً للقاعدة الأصولية: الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي. قال: فإن خرجت للمريض بغير إذنه حنث.³

¹- انظر:

- نفسه، ص: 322.

- شرح التنقيح، ص: 193.

²- انظر:

- شرح التنقيح، ص: 194.

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 325.

³- انظر: الذخيرة، ج: 4، ص: 31، 371.

المبحث الثاني:

جواز استثناء الأكثر

تمهيد:

اتفق الأصوليون على جواز استثناء الأقل، لكنهم اختلفوا في جواز استثناء الأكثر¹، وسنبين - إن شاء الله- كلا الرأيين وأدلة كل منهما.

ونعالج في هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

أولاً- ذهب جمهور المالكية - ومنهم القرافي- والشافعية والحنفية والظاهرية إلى جواز استثناء الكثير من القليل²، وقال الباجي³: « هو الصحيح»⁴، واستدلوا بما يلي:

1- قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ (42) ﴾ الحجر. وقوله تبارك وتعالى: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّبَهُمْ أَجْمَعِينَ (82) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ (83) ﴾ ص. ولا بد أن يكون في أحدهما استثناء الأكثر من الجملة⁵. وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ (103) ﴾ يوسف. وأكثر الناس هم الغاؤون الذين استثنوا في الآية السابقة، فدلّت الآيات بمجموعها على جواز استثناء الأكثر⁶.

¹ - انظر: بيان المختصر، ج: 2، ص: 552.

² - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 190.

- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، دار الجيل، بيروت، ط: 2 (1407هـ - 1987م)، ج: 4، ص: 425.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 121.

⁴ - إحكام الفصول، ج: 1، ص: 282.

⁵ - انظر: نفسه.

⁶ - انظر:

2- قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ (1) فَمِ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا (2) نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا (3)﴾ المزمّل. هذه الآيات من دلالاتها استثناء الثلثين.¹

3- القياس: أي بالقياس على التخصيص فإنه يجوز في الأكثر إجماعاً، لأن الاستثناء مأخوذ من الثني، وهو الرجوع وهو مشترك بين القليل والكثير.²

ثانياً- ذهب الحنابلة إلى عدم صحة استثناء الأكثر، وقال برأيهم من المالكية: ابن الماجشون³، والقاضي أبو بكر⁴ في أحد قوليه.⁵ واستدلوا بأدلة منها:

1- كلام العرب مبني على الاختصار، وليس منه استثناء الأكثر من القليل، بل حشو.

وأجيب: بأن العرب قد تطنب وتطول وتكرر وتقيم الظاهر مقام المضمّر لمقاصد تقتضي ذلك من التّفخيم والتّعظيم، وتقريب المعنى، واستدراك الغلط العظيم الذي قد يسهو الإنسان عنه.⁶

=- الإحكام، لابن حزم، ج: 4، ص: 428.

- الذخيرة، ج: 9، ص: 296.

- شرح التنقيح، ص: 191.

¹- انظر:

- شرح التنقيح، ص: 191.

- الإحكام، لابن حزم، ج: 4، ص: 425.

- تفسير القرطبي، ج: 19، ص: 24.

²- انظر:

- الذخيرة، ج: 9، ص: 296.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 283.

³- ابن الماجشون: أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون القرشي، الفقيه، مفتي المدينة، من بيت علم وحديث، تفقه بأبيه، ومالك، وغيرهما، وبه تفقه أئمة كابن حبيب، وسحنون، وابن المعدل، توفي سنة 212هـ. انظر ترجمته في:

- شجرة النور، ص: 56.

- معجم المؤلفين، ج: 2، ص: 318.

⁴- القاضي أبو بكر: محمد بن الطيب الباقلائي شيخ السنة، انتهت إليه رئاسة المالكيين بالعراق، سكن بغداد، أخذ عن ابن مجاهد، والأبهرى، وابن أبي زيد، وغيرهم، وعنه أخذ: أبو ذر الهروي، وأبو عمران الفاسي، والقاضي عبد الوهاب، وغيرهم من كتبه: كتاب الإبانة، وشرح اللمع، والتقريب والإرشاد، وغيرها، توفي سنة: 403هـ. انظر ترجمته في:

- شجرة النور، ص: 92.

- الديباج، ج: 2، ص: 211.

- شذرات الذهب، ج: 3، ص: 310.

⁵- انظر:

- الذخيرة، ج: 9، ص: 295.

- العدة، ج: 1، ص: 409.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 282.

⁶- انظر: الذخيرة، ج: 9، ص: 296.

2- استثناء الأكثر خلاف الأصل، لأنه يبطل ما تقرر.

وأجيب: بأن الأصل قد يخالف للمقاصد المذكورة سابقا، فإنه ضرورة مناسبة لمخالفة الأصل.¹

3- إن أهل اللغة يستقبحون أن يقول الإنسان: لي عندك ألف درهم إلا تسع مائة وتسعة وتسعين.

وأجيب: بأنهم وإن كانوا يستقبحونه إلا أن الأحكام تثبت به، ونحن لا نمنع أن يكون من مستقبح الكلام، وإنما نختلف في ثبوت الحكم به؛ لأنه لو قال: لي عنده عشرة دراهم إلا أربعة لكان من مستقبح الكلام، ولكن لا يمنع ذلك من تعلق الحكم به، فبطل ما تعلقوا به.²

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

صحة استثناء الأكثر

ذكر القرافي هذه القاعدة نقلا عن صاحب الجواهر³ ثم قررها وأقام الأدلة عليها والتي نقلنا أكثرها في المطلب السابق⁴ لكنه لم يبين عليها فرعا فقهيا، إنما ذكر ذكر الفرع الفقهي الموجودة في (كتاب الجواهر) ومنه قرر القاعدة واحتج لها.

قال القرافي: «في الجواهر: يصح استثناء الأكثر، عشرة إلا تسعة، فيلزمه درهم، وقاله الشافعي⁵ وأبو حنيفة⁶، وقال عبد الملك⁷ لا يصح، وقاله ابن حنبل⁸، حنبل⁸،

¹ - نفسه.

² - انظر: إحكام الفصول، ج: 1، ص: 283.

³ - صاحب الجواهر: نجم الدين الجلال، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن شاس المالكي، من بيت إمارة وجلالة وعفة وأصالة، الفقيه، المحقق، الحافظ الورع، حدث عنه: الحافظ زكي الدين المنذري، من مصنفاته: الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، وضعه على ترتيب الوجيز للغزالي، وهو يدل على غزارة علم وفضل وفهم، مات شهيدا سنة 610هـ. انظر ترجمته في:

- شجرة النور، ص: 165.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، (د-ت)، ج: 1، ص: 613.

- حسن المحاضرة، ج: 1، ص: 350.

⁴ - انظر: ص: .

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 136.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

وألزم أصل الكلام، وقال صاحب الجواهر: والأول هو المشهور»¹.

¹ - الذخيرة، ج: 9، ص: 295. وانظر: عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، للإمام جلال الدين محمد بن شاس الخلال، تحقيق: شريف المرسي، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط: 1 (1432 هـ - 2011 م)، ج: 2، ص:

المبحث الثالث:

الاستثناء من غير الجنس جائز

تمهيد:

الأصل أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وهو الذي عليه أهل اللغة مثل: قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ (249) البقرة. فإن كان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فهو المنقطع.¹ وذلك مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (30) إِلَّا إِبْلِيسَ... (31) الحجر. وإبليس ليس من الملائكة بدليل قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ... ﴾ (50) الكهف.

قال القرافي: « ينبغي أن تعلم أن المتصل عبارة عن أن تحكم على جنس ما حكمت عليه أولاً بنقيض ما حكمت به أولاً، فمتى انخرم قيد من هذين القيدين كان منقطعاً، فيكون المنقطع هو أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً أو بغير نقيض ما حكمت به أولاً»²

واختلف رأي الأصوليين في صحة الاستثناء من غير الجنس، وسنعرض آراءهم وأدلتهم وأثر ذلك في الفقه في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

أولاً- ذهب مالك³ والشافعي⁴ وبعض أصحابه، وابن حزم¹، وغيرهم إلى صحة الاستثناء من غير الجنس، وبه قال أبو حنيفة² فيما يكال ويوزن.³

¹ - انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، لمحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط: 1 (1383هـ - 1963م)، ص: 244.

² - شرح التنقيح، ص: 180.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

واستدلوا بأدلة كثيرة منها:

1- من القرآن الكريم: دلت آيات كثيرة على صحة الاستثناء من غير الجنس، ومنها:

- قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً... (92)﴾ النساء. والخطأ لا يقال فيه للمؤمن أن يفعله ولا ليس له أن يفعله لأنه ليس داخلا في التكليف.⁴

- قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ... (29)﴾ النساء. والتجارة ليست من جملة الباطل.⁵

- قوله تبارك وتعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ... (157)﴾ النساء. فقد استثنى الظن من العلم وليس من جنسه.⁶

- قوله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا (25) إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا (26)﴾ الواقعة. وظاهر أن السلام ليس من جنس اللغو.⁷

¹- ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، حفظ القرآن، وتلقى العلوم على أكابر علماء قرطبة، تتلمذ عن يحيى بن سعيد، ومحمد بن الحسن المذحجي القرطبي، وشيوخ قرطبة من الشافعية، انتقل إلى مذهب أهل الظاهر وصار أحد أئمة، أخذ عنه أبناؤه، والمؤرخ محمد بن فتوح بن حميد، وأبو عبد الله الحميدي، وغيرهم، من مصنفاته: الإحكام في أصول الأحكام، المحلى، مداواة النفوس، وغيرها، توفي سنة 456هـ. انظر ترجمته في:

- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر أحمد الضبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1426هـ-2005م)، ص: 386.

- كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1423هـ-2003م)، ص: 333.

- معجم المؤلفين، ج: 2، ص: 393.

²- سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³- انظر:

- الإحكام، لابن حزم، ج: 4، ص: 420.

- إحكام الفصول، ج: 2، ص: 281.

- التبصرة، للشيرازي، ص: 165.

- فتح القدير على الهداية، لابن الهمام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1415هـ-1995م)، ج: 8، ص: 370.

⁴- انظر:

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 289.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 281.

⁵- انظر: المصدرين نفسهما.

⁶- انظر:

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 289.

- المحصول، ج: 3، ص: 32.

- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 315.

⁷- انظر: الذخيرة، ج: 9، ص: 298.

2- من الشعر العربي: قول الشاعر¹

وقفت فيها أصيلاً لا أسألها عيت جواباً وما بالربع من أحد
إلا الأواري لأيا ما أبينها والنوي كالحوض بالمظلومة الجلد
فاستثنى الشاعر (الأواري) و(النوي) من (أحد) وليست من جنسه.²

3- من المعقول: الاستثناء تارة يقع عما يدل اللفظ عليه دلالة المطابقة أو
التضمن، وتارة عما يدل عليه دلالة الالتزام؛ فإذا قال: لفلان ألف دينار
إلا ثوباً، فمعناه إلا قيمة ثوب.³

ثانياً- ذهب أحمد بن حنبل⁴ في أصح روايته، وبعض أصحاب الشافعي إلى أن
الاستثناء من غير الجنس لا يصح، وبه قال محمد بن خويزمنداد⁵، ومحمد بن
الحسن الشيباني^{6،7}.

واستدلوا بما يلي:

1- القياس: وذلك بالقياس على البيع كما إذا قال: بعثك بألف درهم إلا ثوباً.

وأجيب: بأن هناك فرقاً بين البيع الذي يفسده الغرر، وبين الإقرار الذي يجوز
بالمجهول، فأخراج الثوب من الثمن يقتضي الجهالة بالثمن.¹

¹ - الشاعر هو النابغة الذبياني، والبيتان في ديوانه. انظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: علي عافور،
دار الفكر العربي، بيروت، ط: 1 (1993م)، ص: 33.

² - انظر:

- المحصول، ج: 3، ص: 34.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 282.

- الإحكام، لابن حزم، ج: 4، ص: 424.

³ - انظر: المحصول، ج: 3، ص: 35.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - محمد بن خويزمنداد: أبو عبد الله محمد بن أحمد الإمام، العالم، المتكلم، الفقيه، الأصولي، أخذ عن أبي بكر
الأبهري، وغيره، ألف كتاباً في الخلاف وآخر في أصول الفقه، وآخر في أحكام القرآن، توفي سنة 390هـ.
انظر ترجمته في:

- شجرة النور، ص: 103.

- معجم الأصوليين، ص: 412.

⁶ - محمد بن الحسن الشيباني: الفقيه الأصولي، نشأ بالكوفة، حفظ القرآن وسمع الحديث من أئمة، تتلمذ على أبي
أبي حنيفة، ثم لازم أبا يوسف، وسمع من مالك والشافعي والأوزاعي والثوري، وغيرهم، كان عالماً متبحراً
في الفقه وأصوله، كما كان إماماً في اللغة، تولى القضاء زمن الرشيد، من مؤلفاته: الجامع الكبير، والجامع
الصغير، وغيرهما. توفي سنة: 189هـ. انظر ترجمته في:

- الفهرست، ص: 287.

- الفوائد البهية، ص: 268.

⁷ - انظر:

- العدة، ج: 1، ص: 412.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 281.

- التبصرة، ص: 165.

- شرح فتح القدير، ج: 8، ص: 371.

2- قالوا: إن الاستثناء مأخوذ من تثبت فلانا عن رأيه، وتثبت عنان الدابة إذا صرقتها؛ وقيل: هو مأخوذ من تثنية الخبر بعد الخبر؛ وهذا لا يوجد إلا فيما دخل فيه الكلام حتى يثنيه عن القول الأول، ويثني فيه الخبر على القول الأول.

وأجيب: بأن في الاستثناء من غير الجنس معنى الصرف أيضا لأنه إذا قال: ليس في الدار رجل إلا الأطباء فقد صرف الخبر عن الرجل إلى الأطباء، وهذا وجه صحيح من الاستثناء.²

3- قالوا: إن الاستثناء هو إخراج بعض ما يجب دخوله في اللفظ، وغير جنس المستثنى منه غير داخل فيه، فلا يصح الاستثناء منه.³

وأجيب: بأن هذا الحد قابل للمعارضة، فإنه عندنا أربعة أقسام:

- ما لولاه لوجب دخوله، نحو: له عشرة إلا اثنين، لكونه نصا.
- ما لولاه لظن دخوله، نحو: اقتل المشركين إلا زيدا، لكونه ظاهرا.
- ما لولاه لجاز دخوله من غير ظن، نحو: صل إلا في المواطن السبعة، فإنه لا يظن إرادتها من سماع الأمر.
- ما لولاه لقطع بعد دخوله، وهو المنقطع.

فالحال العام عندنا هو إخراج ما تناوله اللفظ له قبله أو عرض في نفس المتكلم.⁴

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

صحة الإقرار بالمجهول

من ذهب إلى جواز الاستثناء من غير الجنس من الأصوليين والفقهاء - ومنهم القرافي - قالوا بصحة الإقرار بمثل قوله: علي ألف درهم إلا ثوبا أو دابة، وعليه أن يبين قيمة الثوب أو الدابة التي استثنيت، ثم يكون مقرا بما بقي من الألف

¹ - انظر: الذخيرة، ج: 9، ص: 298.

² - انظر:

- العدة، ج: 1، ص: 412.

- الإحكام، للأمدى، ج: 2، ص: 313.

- إحكام الفصول ج: 1، ص: 283.

³ - انظر: العدة، ج: 1، ص: 412.

⁴ - انظر: الذخيرة، ج: 9، ص: 298.

فإن استغرقت القيمة الألف يبطل الاستثناء ويلزمه الألف لأنه بين ما أراد بالاستثناء، فكأنه يلفظ به وهو مستغرق كالاستثناء إن استثنى الكل بطل.¹

وقال أبو حنيفة² بطلانه لأنه استثناء ما لا يكال ولا يوزن ولا يعد.³

ولا يصح هذا الاستثناء عند أحمد⁴، لأنه استثناء من غير الجنس.⁵

¹ - انظر:

- نفسه، ص: 297، 298.

- روضة الطالبين، ج: 2، ص: 389.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - انظر: شرح فتح القدير، ج: 8، ص: 370.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - انظر:

- الكافي في الفقه، ج: 2، ص: 566.

- القواعد والفوائد الأصولية، ص: 335.

- الميزان، ج: 2، ص: 373.

الفصل الرابع:

القواعد المتعلقة بالمفهوم

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم المخالفة حجة.

المبحث الثاني: مفهوم الغاية حجة.

المبحث الثالث: ما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له

المبحث الرابع: لا حجة في مفهوم اللقب.

المبحث الخامس: مفهوم الشرط هل هو حجة؟

المبحث الأول: مفهوم المخالفة حجة

تمهيد:

مفهوم المخالفة ويسمى دليل الخطاب، وهو يقابل المنطوق، فدلالة اللفظ إما أن تكون بالمنطوق، وإما أن تكون بالمفهوم.

1- تعريف المنطوق: هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق.¹
ومثاله: تحريم التأفيف في قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ... ﴾ (23) الإسراء.

2- تعريف المفهوم: هو ما فهم من اللفظ في غير محل النطق.²
ومثاله: تحريم الضرب، فقد دلت عليه الآية بغير لفظها.
ومن أنواع المفهوم: مفهوم المخالفة الذي استدل به القرافي في ذخيرته في مواضع كثيرة³، وهو: إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه.⁴

وسنتعرض لهذه القاعدة من خلال مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

أولاً- ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى القول بحجية مفهوم المخالفة عدا مفهوم اللقب.⁵ واستدلوا بما يلي:

¹ - بيان المختصر، ج: 2، ص: 624. وانظر: الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 74.

² - الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 74، وانظر: بيان المختصر، ج: 2، ص: 624.

³ - انظر: الذخيرة، ج: 1، ص: 185، ج: 5، ص: 135، ج: 7، ص: 375، 280، ج: 9، ص: 14، ج: 10، ص: 115، ج: 12، ص: 418.

⁴ - شرح التنقيح، ص: 49.

⁵ - انظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 80. وما بعدها.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 522.

- 1- قالوا: إن أبا عبيد¹ - من أهل اللغة - قد قال بدليل الخطاب في قوله - صلى الله عليه وسلم- : «لي الواجد يحل عرضه وعقوبته»² حيث قال: إنه أراد من ليس بواجد لا يحل عرضه وعقوبته.
- 2- روي عن قتادة³ رضي الله عنه أنه قال: لما نزل قوله تبارك وتعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ (80) التوبة. قال النبي - صلى الله عليه وسلم- : «قد خيرني ربي؛ فو الله لأزيدن على السبعين»⁴. فعقل أنما زاد عن السبعين بخلافه.
- 3- أن الصحابة رضي الله عنهم اتفقوا على أن قوله - صلى الله عليه وسلم- : «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل»⁵. ناسخ لقوله - صلى الله عليه وسلم- : «الماء من الماء»⁶. ولولا أن قوله - صلى الله عليه وسلم- : «الماء من الماء» يدل على نفي الغسل من غير إنزال لما كان نسخا له.
- 4- ما روى أن يعلى بن أمية⁷ رضي الله عنه قال لعمر⁸: ما بالنا نقصر، وقد أمنا، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ

¹ - أبو عبيد: القاسم بن سلام بن مسكين بن زيد، كان ذا وقار وهيئة، عمل بالقضاء بطرسوس، روى عن ابن الأعرابي، وأبي زياد الكلابي، وأبي عمر الشيباني، وغيرهم، من تصانيفه: غريب الحديث، غريب القرآن، كتاب الأموال، وغيرها، توفي سنة: 224هـ بمكة حاجا. انظر ترجمته في: - الفهرست، ص: 106. - سير أعلام النبلاء، ج: 7، ص: 241. - معجم المؤلفين، ج: 2، ص: 642.

² - رواه ابن ماجه، كتاب الصدقات، باب الحبس في الدين والملازمة، حديث: 2427، ج: 3، ص: 79.

³ - قتادة بن النعمان بن زيد، شهد العقبة مع السبعين، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفي سنة 23هـ. انظر ترجمته: - صفة الصفوة، ج: 1، ص: 177. - الاستيعاب، ج: 2، ص: 150. - سير أعلام النبلاء، ج: 2، ص: 107.

⁴ - رواه البخاري، كتاب التفسير، باب استغفر لهم أو لا تستغفر لهم، حديث: 4670. ص: 960.

⁵ - رواه ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان، حديث: 608، ج: 1، ص: 188.

⁶ - رواه ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب الماء من الماء، حديث: 607، ج: 1، ص: 188.

⁷ - يعلى بن أمية: التميمي، أسلم يوم الفتح وشهد حنيناً والطائف وتبوك، روي عنه ابنه صفوان، وعبد الله بن ثابت وخالد بن دريك، استعمله أبو بكر على بلاد حلوان في الردة، ثم عمل لعمر على بعض اليمن، واستعمله عثمان على صنعاء، كان سخيا، قتل بصفين مع علي سنة: 38هـ. انظر ترجمته في: - الاستيعاب، ج: 2، ص: 354.

⁸ - عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى، كان من أشرف قريش، وإليه كانت السفارة في الجاهلية، كان إسلامه عزا ظهر به الإسلام بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم، هاجر وشهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، تولى الخلافة بعد أبي بكر سنة 13 هـ، فتحت في عهده الشام والعراق ومصر، دون الدواوين، وأرخ التاريخ بالهجرة. توفي سنة 23هـ. انظر ترجمته في: - صفة الصفوة، ج: 1، ص: 107. - الاستيعاب، ج: 2، ص: 74. - سير أعلام النبلاء، ج: 2، ص: 49.

إِنْ خِفْتُمْ... (101) النساء، ومعناه: أنه فهم من تخصيص القصر بحالة الخوف عدم القصر عند عدم الخوف، ولم ينكر عليه عمر، بل قال: لقد عجبت مما عجبت منه، فسألت النبي - صلى الله عليه وسلم- عن ذلك، فقال لي: « هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »¹ ويعلى بن أمية وعمر من فصحاء العرب، وقد فهما ذلك، و- النبي صلى الله عليه وسلم- أقرهما عليه.

5- من المعقول إن ذكر القيد من الصفة أو الشرط أو الغاية لا بد له من فائدة، وهي انتفاء الحكم عما عداه وإلا كان ذلك نوعاً من العبث واللغو الذي ينزه عنه كلام الشارع.²

ثانياً- ذهب أبو حنيفة³ وأصحابه، والقاضي أبو بكر⁴ وابن سريج⁵ والقفال⁶ والقفال⁶ والشاشي⁷ إلى نفي حجية مفهوم المخالفة، واستدلوا بما يلي:

¹ - رواه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، حديث: 1458، ص: 316.

² - انظر هذه الأدلة في:

- الإحكام، للأمدى، ج: 3، ص: 81 وما بعدها.

- شرح البدخشي مع نهاية السؤل، ج: 1، ص: 427 وما بعدها.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 136.

⁵ - ابن سريج: أحمد بن عمر يكنى بأبي العباس، ولد ونشأ ببغداد، تتلمذ على المزني، وأبي القاسم الأنماطي، والحسن بن محمد الزعفراني، وغيرهم، كان شيخ الشافعية في عصره وانتهت إليه الرحلة وقصده الناس لطلب العلم وممن أخذ عنه: سليمان بن أحمد الطبري، وأبو أحمد الغطري، وأبو الوليد حسان بن محمد الفقيه. من مصنفاته: الرد على ابن دواد في إبطال القياس، التقريب بين المزني والشافعي، وغيرها. توفي سنة 306هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه، ج: 1، ص: 115.

- الفتح المبين، ج: 1، ص: 165.

⁶ - القفال: محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي، ولد بشاش، ثم رحل في طلب العلم إلى العراق والشام وخرسان والحجاز، أخذ عن: ابن خزيمة ومحمد بن جرير، وعبد الله المدائني، وغيرهم، وعنه أخذ: أبو عبد الله الحاكم وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو عبد الله الحلبي وغيرهم، من مؤلفاته: شرح رسالة الشافعي، دلائل النبوة، محاسن الشريعة وغيرها، توفي سنة: 365هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه، ج: 1، ص: 187.

- الفتح المبين، ج: 1، ص: 201.

- أبجد العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، دار ابن حزم، ط: 1 (1423هـ - 2002م)، ص: 628.

⁷ - الشاشي: محمد بن المظفر بن بكران الحموي، يكنى بأبي بكر، ولد بشاش، ثم خرج إلى الحج، ثم طوف في طلب العلم، حتى استقر ببغداد، تفقه على: أبي الطيب الطبري، وغيره، لازم المسجد 55 سنة يقرئ الناس ويفقههم، كان ورعاً، تقياً، منقطعاً، للعلم، والتعليم، تولى القضاء زمن الخليفة المقتدى فكان من أنزه الناس وأعظمهم، لم يقبل من السلطان عطية، ولا من صاحب هدية، ولم يأخذ على القضاء أجراً، توفي 488هـ. انظر ترجمته في:

- الفتح المبين، ج: 1، ص: 201.

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه، ج: 1، ص: 187.

- 1- إن تقييد الحكم بالصفة لو دل على نفيه عند نفيها، إما أن يعرف ذلك بالعقل أو النقل، والعقل لا مجال له في اللغات، والنقل إما متواتر أو آحاد، ولا سبيل إلى التواتر، والآحاد لا تفيد إلا الظن، وهو غير معتبر في إثبات اللغات، لأن الحكم على لغة ينزل عليها كلام الله تبارك وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بقول الآحاد مع جواز الخطأ والغلط عليه يكون ممتنعاً.
 - 2- لو كان تقييد الحكم بالصفة يدل على نفيه عند عدمها لما حسن الاستفهام عن الحكم في حال نفيها لا عن نفيه ولا عن إثباته، لكونه استفهاماً عما دل عليه اللفظ، كما لو قال: أد الزكاة عن غنمك السائمة، فإنه يحسن أن يقال: وهل أؤديها عن المعلوفة؟
 - 3- لو كان تعليق الحكم على الصفة يدل على نفيه عن غير المتصف بها لكان في الخبر كذلك ضرورة اشتراك الأمر والخبر في التخصيص بالصفة، واللازم ممتنع، ولهذا فإنه لو قال: رأيت الغنم السائمة ترعى، فإنه لا يدل على عدم رؤية المعلوفة منها.
 - 4- تعليق الحكم بالصفة لا يدل على نفيه عن غير الموصوف بها، لأنه يصح أن يقال: في الغنم السائمة زكاة، ولا زكاة في المعلوفة منها، ولو كان قوله: في الغنم السائمة زكاة، يدل على نفيها عن المعلوفة، لما احتيج إلى العبارات الأخرى لعدم فائدتها.
 - 5- لو كان تعليق الحكم على الصفة موجبا لنفيه عن عدمها لما كان ثابتاً عن عدمها، لما يلزمه من مخالفة الدليل وهو على خلاف الأصل، لكنه ثابت مع عدمها، ومن ذلك:
- أ- قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ... (31)﴾ الإسراء. فإن النهي عن قتل الأولاد وقع معلقاً بخشية الإملاق، وهو منهي عنه أيضاً في حالة عدم خشية الإملاق.
- ب- قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً... (130)﴾ آل عمران، النهي هنا يشمل كلا من المنطوق والمفهوم، وله في القرآن نظائر.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

احتج القرافي بمفهوم المخالفة في بضعة مواضع، منها:

1- طهارة الدم غير المسفوح

¹ - انظر هذه الأدلة في: الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 89 وما بعدها.

قال القرافي: « والدم المسفوح نجس إجماعاً، وغير المسفوح طاهر على الأصح لقوله تعالى: ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا... (145) ﴾ الأنعام. فمفهومه: أن ما ليس بمسفوح مباح الأكل فيكون طاهراً »¹.

2- لا شفعة في غير العقار

الشفعة تكون في العقار وما يتبعه من الدور والنخل والشجر، وما يتصل بذلك من بناء أو ثمرة، فعن جابر بن عبد الله² - رضي الله عنه - : «قضى النبي - صلى الله عليه وسلم- بالشفعة في كل مالم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»³.

قال القرافي: « وهو يدل بالمفهوم على عدم الشفعة في المنقولات لتعذر الحدود والطرق فيها »⁴.

¹- الذخيرة، ج: 1، ص: 185.

²- سبقت ترجمته انظر: ص: 26.

³- رواه البخاري، كتاب الشفعة، باب الشفعة فيما لم يقسم، حديث: 2257، ص: 449.

⁴- الذخيرة، ج: 7، ص: 288.

المبحث الثاني: مفهوم الغاية حجة

تمهيد:

مفهوم الغاية أحد أنواع مفهوم المخالفة وقد أخذ به القرافي وخرج عليه فرعا فقهيا، وسنتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مفهوم الغاية.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تعريف مفهوم الغاية

هو دلالة اللفظ الدال على حكم مقيد بغاية على ثبوت نقيض الحكم في المسكوت عنه بعد هذه الغاية.¹

والغاية لها أداتان: إلى، وحتى. وقد جمعنا في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ... ﴾ (187) البقرة. فدللت الآية بمنطوقها في جزئها الأول على إباحة الأكل والشرب حتى طلوع الفجر، ودلت بمفهومها على منع ذلك بعد طلوعه.

أما جزؤها الثاني فدل بمنطوقه على حرمة الأكل والشرب بعد الفجر إلى غروب الشمس، ودل بمفهومه على إباحته بعد ذلك.²

¹ - معجم مصطلحات أصول الفقه، ص: 428. وانظر:

- شرح تنقيح الفصول، ص: 49.

- التقريب والإرشاد، ج: 1، ص: 414 و 418.

- الإحكام، للأمدي، ص: 101.

- نهاية السؤل مع شرح البدخشي، ج: 1، ص: 423.

² - انظر:

- تفسير القرطبي، ج: 2، ص: 213، 214.

- الإكليل في استنباط التنزيل، للسيوطي، تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:

1 (1401هـ - 1981م)، ص: 41، 42.

ومن السنة قوله - صلى الله عليه وسلم- : « لا تتباعوا الثمر حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة »¹.

فالحديث دل بمنطوقه على تحريم بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، ودل بمفهومه على جواز البيع بعد بدو الصلاح والذي أفاد ذلك هو مفهوم الغاية بواسطة الأداة (حتى).

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم

سبق وأن أشرنا إلى أن مفهوم المخالفة بعمومه اختلف فيه الأصوليون بين قائل بحجيته، وبين مانع لحجيته.² ومن ثمة فإن مفهوم الغاية يجري عليه ما يجري على أصله باعتباره أحد أنواعه إلى أن الغريب أن مفهوم الغاية قال به من أنكر العمل بالمفهوم كالقاضي أبي بكر الباقلاني³،⁴ ونقل الشوكاني⁵ عن ابن القشيري⁶ قوله: وإليه ذهب معظم نفاة المفهوم⁷. ونسب الآمدي⁸ القول به إلى القاضي عبد الجبار⁹ وأبي الحسين البصري¹⁰.

¹ - رواه مسلم، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع، حديث: 3756، ص: 745.

² - انظر: المبحث السابق، ص: .

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 136.

⁴ - انظر: التقريب والإرشاد، ج: 3، ص: 331، ص: 358.

⁵ - الشوكاني: محمد بن علي بن محمد، ولد سنة 1172هـ، تعلم على والده، ولازم الإمام أحمد بن محمد الحيرازي، وأخذ الحديث عن الحافظ علي بن إبراهيم بن عامر، وغيرهم، من مؤلفاته: فتح القدير في التفسير، ونيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار، وإرشاد الفحول في الأصول، وغيرها. توفي سنة: 1250هـ. انظر ترجمته في:

- أبجد العلوم، ص: 683.

- الفتح المبين، ج: 3، ص: 144.

- معجم الأصوليين، ص: 490.

⁶ - ابن القشيري: عبد الرحمان عبد الكريم القشيري، كنيته أبو نصر، تتلمذ على أبيه، حتى برع في الأصول والتفسير والنظم والنثر، وغيرها، بعد وفاة والده لازم إمام الحرمين حتى حصل طريقته في المذهب والخلاف، في طريقه إلى الحج مر ببغداد وعقد بها مجلس وعظ فظهر له من القبول ما لم يعهد لأحد قبله، ذهب إلى الحج وعاد فأقام ببغداد، ومنها رجع إلى بلاده نيسابور فلازم التدريس والإفتاء والوعظ والإملاء، توفي سنة: 514هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهاب، ج: 2، ص: 79.

- البداية والنهاية، ج: 12، ص: 161.

- شذرات الذهب، ج: 4، ص: 184.

⁷ - انظر: إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 529.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 94.

⁹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 126.

¹⁰ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 106.

أولاً- ذهب أكثر الفقهاء والمتكلمين إلى العمل بمفهوم الغاية وأنه حجة يجب العمل بها، واستدلوا بما يلي:

1- إن معنى قول القائل: صوموا إلى أن تغيب الشمس، معناه: صوموا صوماً آخره غيبوبة الشمس، فلو قدر وجوب بعد غيبوبة الشمس لم تكن الغيبوبة آخراً بل وسطاً.²

2- اتفاق أهل اللغة على أن قوله تبارك وتعالى: ﴿ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ... (230) ﴾ البقرة. وقوله تبارك وتعالى: ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ... (222) ﴾ البقرة. كلام غير تام ولا مستقل بنفسه، وأنه لا بد فيه من إضمار، وأن المضمّر في الكلام الثاني هو المظهر في الأول المتقدم، وهو قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ... (230) ﴾ البقرة. وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ... (222) ﴾ البقرة. فتقديره والمتضمن فيه: حتى تنكح زوجاً غيره فتحل له، وحتى يطهرن فاقربوهن. ولو لم يقدر هذا الكلام الإضمار في الكلام لصار قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ... (222) ﴾ لغوا لا فائدة فيه، اللهم إلا أن يقول: ولا تقربوهن حتى يطهرن، وحتى يتطهرن أو يقمن أو يصلين، ونحو ذلك، فيجعل (حتى) الأول إحدى الغايتين، والثاني غاية أخرى ومتى لم يأت بغاية أخرى ولم يضمّر (فتحل له)، (وحتى يطهرن فاقربوهن) بطلت فائدة الكلام وخرج عن حد الاستعمال.³

ثانياً- ذهب أصحاب أبي حنيفة⁴ وجماعة من الفقهاء والمتكلمين إلى القول بعدم حجية مفهوم الغاية، وهو الذي اختاره الأمدى⁵ في الأحكام⁶، واستدلوا بما يلي:

لو دل تقيد الحكم بالغاية المحدودة على نفي الحكم بعد الغاية، لم يخل: إما أن يدل عليه بصريح لفظه أو بأنه لو لم يكن دالا على نفي الحكم فيما بعد الغاية، لما كان التقيد بالغاية مفيداً، أو من جهة أخرى.

الأول: محال، لأن اللفظ بصريحه لم يدل على نفي الحكم بعد الغاية.

والثاني: إنما يلزم لو لم يكن للتقيد فائدة سوى ما ذكره، وليس كذلك، بل يجوز أن تكون فائدة التقيد تعريف بقاء ما بعد الغاية على ما كان قبل الخطاب.

¹ - انظر: الأحكام، للأمدى، ج: 3، ص: 101.

² - انظر: بيان المختصر، ج: 2، ص: 642.

³ - انظر: التقریب والإرشاد، ج: 3، ص: 359.

⁴ - سبقت ترجمته انظر: ص: 19.

⁵ - سبقت ترجمته انظر: ص: 94.

⁶ - انظر: الأحكام، للأمدى، ج: 3، ص: 101.

أما الثالث: فالأصل عدمه وعلى مدعيه بيانه.¹

ونوقش هذا الاستدلال: بأن أداتي الغاية وهما (حتى) و(إلى) وضعتا لانتهاء الغاية، وتصور شمول الحكم لما بعد الأداة يجعلها وسطا لا غاية، وهذا محال.²

ومما سبق يتبين أن المذهب الحق هو ما ذهب إليه الجمهور من القول بالعمل بمفهوم الغاية لضعف دليل النافين، لذلك قال الشوكاني³ فيهم: « ولم يتمسكوا بشيء يصلح للتمسك به قط، بل صمموا على منعه طردا لباب المنع من العمل بالمفاهيم، وليس ذلك بشيء »⁴.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

الطلاق الثلاث يمنع النكاح

الزوج يملك الرجعة في الطلقة الأولى والثانية، لقوله تبارك وتعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ..(229)﴾ البقرة. أي: الطلاق الرجعي.⁵ ثم قال تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا... (230)﴾ البقرة. قال القرافي: «وهذه ثلاثة لذكرها بعد اثنتين»⁶.

فالآية جعلت للتحريم بعد الطلقة الثالثة غاية وهي نكاح زوج آخر، فإذا حدث أن طلقها الزوج الثاني أو توفي عنها حلت لزوجها الأول بعد انتهاء عدتها. قال القرافي: « حتى للغاية، فيثبت بعدها نقيض ما قبلها، والمرأة لا تحل بوطء الثاني، بل حتى تطلق وتعتد ويعقد الأول »⁷.

وهذا مجمع عليه لا خلاف فيه.⁸

وعليه فإن القرافي اعتمد مفهوم الغاية و احتج به.

¹ - انظر: نفسه، ص: 102.

² - انظر: نفسه.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 151.

⁴ - إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 529.

⁵ - الذخيرة، ج: 4، ص: 316. وانظر:

- تفسير القرطبي، ج: 3، ص: 83.

- أحكام القرآن، للجصاص، ج: 1، ص: 516.

- الإكليل، ص: 55.

⁶ - الذخيرة، ج: 4، ص: 316. وانظر: تفسير القرطبي، ج: 3، ص: 97.

⁷ - الذخيرة، ج: 4، ص: 316، وانظر: الذخيرة، ج: 1، ص: 353.

⁸ - انظر: تفسير القرطبي، ج: 3، ص: 97.

المبحث الثالث:

ما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له

تمهيد:

هذه القاعدة ذكرها القرافي كثيرا وخرج عليها جملة من التطبيقات الفقهية¹، ذلك لأن المنطوق قد يخرج بناء على الأعم والأغلب فلا يترتب على ذلك حكم للمسكوت عنه عند الجمهور القائلين بمفهوم المخالفة، بل إنهم وضعوا للمفهوم شروطا حتى يصح الاحتجاج به، ومنها: ألا يكون قد خرج مخرج الأغلب²، ومن أمثله قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ... (31)﴾ الإسراء. فقوله: (خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ) حكاية عن حال العرب قبل الإسلام الذين كانوا يئدون بناتهم مخافة الفقر، والوَاد منهى عنه على كل حال، فالصفة هنا خرجت مخرج الغالب فليس لها مفهوم.

ونتناول في هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: الدليل على أنه لا مفهوم للغالب.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: الدليل على أنه لا مفهوم للغالب

استدل الأصوليون على أنه لا مفهوم للغالب بما يلي:

1- الإجماع: قال القرافي: «إن المفهوم متى خرج مخرج الغالب فليس بحجة إجماعا»³.

2- قالوا: إن مفهوم الصفة إذا خرجت مخرج الغالب لا يكون حجة ولا دالا على انتفاء الحكم عن المسكوت عنه بسبب أن الصفة الغالبة على الحقيقة تكون

¹ - انظر: الذخيرة، ج: 1، ص: 291، ج: 2، ص: 437، 402، ج: 3، ص: 323، 177، ج: 4، ص: 263، 292، ج: 11، ص: 248.

² - هذه الشروط سنتعرض لها- إن شاء الله - مستقبلا ، انظر: ص: .

³ - شرح التنقيح، ص: 214.

لازمة لها في الذهن بسبب الغلبة، فإذا استحضرها المتكلم ليحكم عليها حضرت معها تلك الصفة، فنطق بها المتكلم لحضورها في الذهن مع المحكوم عليه، لا أنه استحضرها ليفيد بها انتفاء الحكم عن المسكوت عنه، أما إذا لم تكن غالبية لا تكون لازمة للحقيقة في الذهن، فيكون المتكلم قد قصد حضورها في ذهنه ليفيد بها سلب الحكم عن المسكوت عنه، فلذلك لا تكون الصفة الغالبة دالة على نفي الحكم، وغير الغالبة دالة على نفي الحكم عن المسكوت عنه.¹

3- كل حكم ظهر سبب تخصيصه بالذكر كسؤال سائل؛ أو حدوث حادثة فلا يكون له مفهوم، ومن ذلك:

- قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا... (35)﴾ النساء.

- وقوله - صلى الله عليه وسلم- : « أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل،... »².

فإن تخصيصه بالذكر لمحل النطق في هذه الصور، إنما كان لأنه الغالب، إذ الغالب أن الخلع لا يكون إلا مع الشقاق، وأن المرأة لا تزوج نفسها إلا عند عدم إذن الولي لها وإبائه من تزويجها.³

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

1- الريبة من المحرمات

الريبية يحرم نكاحها بالدخول بأمها، ولا يشترط وجودها في حجره، لأن قوله تبارك وتعالى: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ... (23)﴾ النساء. خرج مخرج الغالب، فلا يكون له مفهوم إجماعاً حينئذ، ولم يخرج مخرج الشرط.⁴

¹ - نفسه. وانظر: ترتيب الفروق، ص: 171.

² - رواه الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، وقال: هذا حديث حسن، حديث: 1104، ص: 333.

³ - انظر:

- الإحكام، للأمدى، ج: 3، ص: 109.

- الفروق، ج: 3، ص: 919.

- ترتيب الفروق، ص: 172.

⁴ - انظر: الذخيرة، ج: 4، ص: 263.

واتفق الفقهاء على أن الربيبة تحرم على زوج أمها إذا دخل بالأُم، وإن لم تكن الربيبة في حجره، ولا يلتفت إلى قول من شذَّ عن ذلك لأنه مردود بقوله - صلى الله عليه وسلم- لأم حبيبة¹: «فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن»²، وهو عام.³

2- استواء العمد والخطأ في الصيد حال الإحرام

ذهب جماهير أهل العلم إلى أن العمد والخطأ في صيد البر حال الإحرام يستويان، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا...﴾ (95) المائدة. خرج مخرج الغالب فمفهومه ليس بحجة.⁴

قال ابن بكير⁵: «قوله - سبحانه - : (متعمدا) لم يرد به التجاوز عن الخطأ، وإنما أراد (متعمدا) ليبين أنه ليس كابن آدم الذي لم يجعل في قتله متعمدا كفارة، وأن الصيد فيه كفارة، ولم يرد به إسقاط الجزاء في قتل الخطأ»⁶

¹- أم حبيبة: رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية، زوج النبي - صلى الله عليه وسلم-، كانت تحت عبد الله بن جحش الأسدي، هاجرا إلى الحبشة، افتتن زوجها وتنصر، وثبتها الله على الإسلام، حتى قدمت المدينة وتزوجها - رسول الله صلى الله عليه وسلم-، روي أنه قيل لأبي سفيان - وهو يومئذ مشرك-: إن محمدا قد نكح ابنتك. فقال: ذلك الفحل لا يقدح أنفه. توفيت -رضي الله عنها- سنة: 44هـ انظر ترجمتها في:

- صفة الصفوة، ج: 2، ص: 20.

- الاستيعاب، ج: 2، ص: 521.

- سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 111.

²- رواه البخاري، كتاب النفقات، باب المراضع من المواليات وغيرهن، حديث: 5372، ص: 1130.

³- انظر: تفسير القرطبي، ج: 5، ص: 74.

⁴- انظر: الذخيرة، ج: 3، ص: 323.

⁵- ابن بكير: القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير التميمي البغدادي، تفقه بالقاضي إسماعيل وهو من كبار أصحابه، وروى عنه القراءات، وعنه أخذ: ابن الجهم، والتستري، من كتبه: أحكام القرآن، الرضاع، مسائل الخلاف. توفي سنة 305هـ. انظر ترجمته في:

- الديباج، ج: 2، ص: 169.

- شجرة النور، ص: 78.

- جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، لقاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، دبي، ط: 1(1423هـ-2002م)، ج: 2، ص: 1000.

⁶- تفسير القرطبي، ج: 6، ص: 199.

المبحث الرابع:

لا حجة في مفهوم اللقب

تمهيد:

مفهوم اللقب أحد أنواع مفهوم المخالفة، وقبل أن نتعرض لرأي العلماء في الأخذ به وعدمه نتوقف عند تعريفه.

تعريف مفهوم اللقب: من تعاريفه ما يلي:

- 1- عرفه القرافي بقوله: « هو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات »¹. ومثل له بقوله، نحو: في الغنم الزكاة.²
- 2- تعليق الحكم بالاسم العلم أو اسم الجنس.³
مثال الأول: قام بكر.

مثال الثاني: حديث الأصناف الستة في تحريم الربا، وهو قوله - صلى الله عليه وسلم- : « الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد »⁴.

ونعالج هذه القاعدة من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

أولاً- ذهب الجمهور من الأصوليين إلى أن مفهوم اللقب ليس بحجة واستدلوا بما يلي:

¹- شرح التنقيح، ص: 49.

²- نفسه.

³- انظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 104.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 530.

⁴- رواه مسلم، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، حديث: 3954، ص: 778.

- 1- قالوا: لو كان مفهوم اللقب حجة لبطل القياس وذلك ممتنع.
 - 2- وقالوا: لو كان مفهوم اللقب حجة ودليلاً لكان القائل إذا قال: (عيسى رسول الله) فكأنه قال: (محمد ليس برسول الله) وهذا كفر صراح لم يقل به أحد.¹
 - 3- واستدل القرافي ببطلانه لأن صيغته جامدة لا راحة للتعليل فيها، بخلاف الصفة والشرط فإنهما يشعران به.²
- ثانياً- ذهب بعض الحنابلة وأبو بكر الدقاق³ من الشافعية إلى اعتباره⁴، واستدلوا على ذلك بما يلي:**

1- إن الصفة وضعت للتمييز بين الموصوف وغيره، كما أن الاسم وضع لتمييز المسمى من غيره، فإذا قال: ادفع هذا إلى عمرو، واشتر لي شاة، لم يجز العدول عنه، وكانت التسمية للتمييز والمخالفة بينه وبين ما عداه كالصفة سواء، ثم لو علق الحكم على صفة دل على أن ما عداه بخلافه، كذلك إذا علقه بالاسم.⁵

ورد هذا الدليل بأن الصفة تكون علة للحكم بخلاف الاسم.

2- إن التخصيص بالشخص لا بد له من فائدة، فلو كان الحكم ثابتاً له ولغيره وتخصص هو بالذكر لزم الترجيح من غير مرجح.⁶

ورد هذا الدليل باعتبار الوضع اللغوي كما هو معروف بالضرورة من لغة العرب، فالحاجة داعية إلى الإخبار عن الواحد كما هي داعية إلى الإخبار بأكثر من الواحد.⁷

والخلاصة أن مفهوم اللقب لم تقم له حجة لغوية ولا شرعية ولا عقلية، ومعلوم من لسان العرب أن من قال: رأيت زيدا لم يقتض أنه لم ير غيره قطعاً، ولذلك قال

¹- انظر: الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 104، 105.
 - روضة الناظر، ص: 145.
²- انظر: شرح التنقيح، ص: 213، 51.
 - ترتيب الفروق، ص: 171.
³- سبقت ترجمته، انظر: ص: 117.
⁴- انظر: العدة، ج: 1، ص: 305، 289.
 - إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 530.
⁵- انظر: العدة، ج: 1، ص: 305.
 - انظر: شرح التنقيح، ص: 213.
⁷- انظر: إحكام الفصول، ج: 2، ص: 524.

الغزالي¹: وقد أقر ببطلانه كل محصل من القائلين بالمفهوم، وأما إذا دلت القرينة على العمل به في بعض الصور فمرد ذلك إلى القرينة، وهو أمر خارج عن محل النزاع.²

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

حكم من حلف لا يأكل إداما

من حلف لا يأكل إداما فإنه يحنث بما يسمى إداما عرفا وهذا قول المالكية والشافعية والحنابلة.

وقال أبو حنيفة³: الإدام كل ما يصطبغ به مع الخبز عادة كاللبن والزيت والمرق والخل والعسل ونحو ذلك، وما لا يصطبغ به فليس بإدام، مثل: اللحم والشواء والجبن والبيض، واستدل بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «نعم الإدام الخل»⁴.

وأجاب القرافي عن الحديث بأنه مفهوم لقب لا حجة فيه.⁵

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 21 .

² - انظر:

- المستصفى، ج: 2، ص: 204.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 530.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁴ - رواه مسلم، كتاب الأطعمة والأشربة، باب فضيلة الخل والتأدم به، حديث: 4244، ص: 302.

⁵ - انظر:

- الذخيرة، ج: 4، ص: 47.

- روضة الطالبين، ج: 4، ص: 488.

- الكافي، لابن قدامة، ج: 2، ص: 467.

- بدائع الصنائع، ج: 3، ص: 83.

- شرح منلا مسكين، ج: 1، ص: 236.

- الميزان، ص: 251.

المبحث الخامس:

مفهوم الشرط هل هو حجة؟

تمهيد:

من أنواع مفهوم المخالفة (مفهوم الشرط) وهو: ما علق من الحكم على شيء بأداة شرط مثل: (إن) و(إذا)، وهو المسمى بالشرط اللغوي.¹

ومثاله من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾ (6) الطلاق. فالآية تدل بمنطوقها على وجوب النفقة للمطلقة البائن الحامل، وتدل بمفهومها على عدم وجوب النفقة للمعتدة البائن غير الحامل.² وكون الآية مراداً بها البائن طلاقاً لأنه انعقد الإجماع على وجوب النفقة للرجعية سواء أكانت حاملاً أم حائلاً.³

ومثاله من السنة قوله - صلى الله عليه وسلم - : « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه ».⁴ فمفهوم هذا الحديث أن من وهب له طعام جاز له بيعه قبل استقائه.⁵ وهو قول مالك⁶،⁷ - رحمه الله - وفي هذا المبحث نعالج ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحرير محل النزاع.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم.

¹ - شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 505. وانظر:

- الغيث الهامع، ج: 1، ص: 126.

- شرح البدخشي مع نهاية السؤل، ج: 1، ص: 433.

² - انظر:

- الجواهر الثمينة، ص: 139.

- نثر الورد، ص: 102، 114.

³ - انظر:

- الإجماع، لابن المنذر، ص: 99.

- مراتب الإجماع، لابن حزم، ص: 83.

⁴ - رواه البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض، حديث: 2136، ص: 427.

⁵ - انظر:

- إيصال السالك إلى أصول مذهب مالك، لمحمد يحيى بن محمد المختار الولاتي، دار ابن حزم، ط: 1 (1427هـ).

2006م)، ص: 137.

- الجواهر الثمينة، ص: 177.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁷ - انظر: المعونة، ج: 2، ص: 705.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تحرير محل النزاع

صيغة الشرط في مثل إذا قال: أنت طالق إن دخلت الدار. تتعلق بها أربعة أمور:

أولها: ارتباط الطلاق بالدخول.

وثانيها: ارتباط عدم الطلاق بعدم الدخول.

وثالثها: دلالة لفظ التعليق على ارتباط الطلاق بالدخول.

ورابعها: دلالة لفظ التعليق على ارتباط عدم الطلاق بعدم الدخول.

والثلاثة الأولى متفق عليها، ومحل النزاع هو الرابع، وهو أنها لا تطلق إذا لم تدخل الدار، لكن ذلك هل يعود إلى استصحاب العصمة السابقة، أو إلى الاستصحاب ودلالة لفظ التعليق معاً.¹

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم

للأصوليين في مفهوم الشرط رأيان:

أولاً- ذهب جمهور الأصوليين إلى القول بحجية مفهوم الشرط، وهو قول الشافعي² وأصحابه وأبي الحسين البصري³ من المعتزلة، وأبي الحسن الكرخي⁴ من الحنفية، ونقله إمام الحرمين⁵ عن أكثر العلماء، ونسب ابن القصار⁶ القول به

¹ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 213.

- نفائس الأصول، ج: 3، ص: 1388.

- نهاية السؤل مع شرح البخشى، ج: 1، ص: 435.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 106.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 32.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 128.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 22.

إلى مالك¹. وعليه أكثر المالكية، وهو قول الحنابلة، واختاره البيضاوي²، وابن الحاجب³.⁴ واستدلوا بما يلي:

1- ما روي أن يعلى بن أمية⁵ قال لعمر بن الخطاب⁶ - رضي الله عنه - : ما بالنا نقصر وقد أمانا؟ وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ (101) النساء. فقال عمر: «عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله - صلى عليه وسلم- فقال: صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»⁷.

فالذي فهمه عمر رضي الله عنه ويعلى أن قصر الصلاة متعلق بالخوف، أما وقد حدث الأمن فلم القصر؟ وهذا مبعث العجب عندهما، وقد أقر رسول الله تبارك وتعالى عمر على هذا الفهم الذي تقتضيه اللغة، ولو كان مفهوم الشرط غير معمول به لبين رسول الله - صلى عليه وسلم- له ذلك، إنما دفع تعجبه بقوله - صلى عليه وسلم- : «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»⁸.

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

² - البيضاوي: عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشافعي، ولد في المدينة البيضاء بفارس وإليها نسب، كان إماما مبرزاً، نظاراً، خيراً، صالحاً، فقيهاً، أصولياً، متكلماً، مفسراً، محدثاً، أديباً، نحويًا، مفتياً، قاضياً عادلاً. رحل إلى شيراز وتولى قضاءها مدة ثم صرف عنه لشدة في الحق، فرحل إلى تبريز وأقام بها مدة نشر خلالها العلوم والمعارف وتعلم عليه الكثيرون. من مصنفاته: منهاج الوصول إلى علم الأصول، طوالع الأنوار في أصول الدين، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي. توفي سنة 685هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاض شعبة، ج: 2، ص: 172.

- الفتح المبين، ج: 2، ص: 88.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 9.

⁴ - انظر:

- البحر المحيط، ج: 4، ص: 37.

- المعتمد، ج: 1، ص: 141.

- البرهان، ج: 1، ص: 300.

- مقدمة، ابن القصار، ص: 232 وما بعدها.

- مذكرة أصول الفقه، ص: 240.

- العدة في أصول الفقه، ج: 1، ص: 292 وما بعدها.

- منهاج الوصول إلى علم الأصول، ص: 106 وما بعدها.

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 641.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

⁷ - رواه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، حديث: 1458، ص: 316.

⁸ - انظر:

- التبصرة، ص: 219.

- العدة، ج: 1، ص: 295.

ونوقش هذا الدليل بأنه عند انعدام الشرط يستصحب الأصل، وهو هنا إتمام الصلاة.¹

ورُد بكون يعلى بن أمية تعلق بموجب النطق، ولم يقل والأصل هو الإتمام.
2- الأدوات (إن، وإذا) وأخواتها موضوعة للشرط، والشرط يقتضي توقف الحكم عليه، وانعدامه بانعدامه.

فإذا قيل: (أكرمه إن كان عالما) فالعبارة تدل بمنطوقها على أن شرط الإكرام كونه عالما ومفهومه يدل على انتفاء الإكرام بانتفاء العلم.²
ونوقش هذا الدليل بأنه اصطلاح كغيره من مصطلحات النحاة كتسميتهم الحركات المخصوصة بالرفع والنصب والجر، وليس ذلك مدلولاً لغوياً، فلا يلزم من انتفائه انتفاء الحكم.³
وأجيب بأن المراد هنا هو الاستعمال اللغوي، وإن لم تكن كذلك لأدى ذلك إلى النقل عن الدلالة الأصلية، والأصل عدم النقل.⁴

ثانياً- ذهب أكثر المعتزلة إلى عدم حجية مفهوم الشرط، ورجحه المحققون من الحنفية، ونقل عن أبي حنيفة⁵ ومالك⁶، وهو قول أبي بكر الباقلاني⁷، والباجي⁸، واختاره الغزالي⁹ والآمدي¹⁰.¹¹ واستدلوا بما يلي:

-
- =- المحصول، لابن العربي، ص: 105.
1- انظر:
- الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 98.
2- انظر:
- المعتمد، ج: 1، ص: 142.
- نهاية السؤل، مع شرح البدخشي، ج: 1، ص: 435.
3- انظر:
- المحصول، ج: 2، ص: 123.
- نهاية السؤل، مع شرح البدخشي، ج: 1، ص: 435.
4- انظر:
- المحصول، ج: 2، ص: 124.
- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، لكamal الدين محمد المعروف بابن إمام الكاملية، تحقيق: عبد الفتاح أحمد قطب، الفروق الحديثة، القاهرة، ط: 1 (1423هـ - 2002م)، ج: 3، ص: 116.
5- سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.
6- سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.
7- سبقت ترجمته، انظر: ص: 136.
8- سبقت ترجمته، انظر: ص: 121.
9- سبقت ترجمته، انظر: ص: 21.
10- سبقت ترجمته، انظر: ص: 94.
11- انظر:
- المحصول، ج: 2، ص: 122.
- البحر المحيط، ج: 4، ص: 37.
- المستصفى، ج: 2، ص: 205.

=

1- قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قَتْلَاتِكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا...﴾ (33) النور. يدل بمنطوقه على حرمة إكراه الفتيات على البغاء عند إرادتهن التحصن، ولو كان مفهوم الشرط حجة لانتفى التحريم عند عدم إرادتهن التحصن وهذا مردود باتفاق.¹

ورد هذا بما يلي:

- أن هذا جرى على الأغلب في واقع الحال، فقد كانوا يُكرهون إماءهم على البغاء، وهن يردن التحصن، والإكراه لا يتصور إلا مع ذلك، فلو لم يردن التحصن لامتنع الإكراه.

- مفهوم الآية وإن دل على عدم التحريم عند عدم إرادة التحصن فقد عارضه الإجماع، فلم يتحقق مفهوم الشرط.²

2- تعليق الحكم بالشرط لا يمنع تعليقه بشرطين أو أكثر، وإذا جاز ذلك لم يلزم من انتفاء أحدهما انتفاء الحكم، لوجود الشرط الآخر. ومثاله: احكم بالمال إن شهد به شاهدان، أو شاهد واحد مع يمين المدعي، أو أقر به المدعى عليه، فلا يلزم من انتفاء الشاهدين، أو شاهد ويمين انتفاء الحكم بالمال، لجواز ثبوته بالإقرار وكذا بالعكس.³

ورد هذا الدليل بأن الأصل عدم الشرط الثاني، ومن ثم فلا يعتبر تقريره، فإن ثبت تعليقه على شرط آخر أو أكثر كان معتبرا، ولا يقضى بانتفاء الحكم إلا بانتفاء جميع شروطه، كانتفائه بانتفاء البينة والإقرار.⁴

=- الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 96.

- أحكام الفصول، ج: 2، ص: 528.

- التقريب والإرشاد، ج: 3، ص: 363.

¹- انظر:

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 642.

- المعتمد، ج: 1، ص: 144.

- الإبهاج، ج: 3، ص: 971.

²- انظر: المصادر نفسها.

³- انظر: شرح مختصر الروضة، ج: 2، ص: 762.

⁴- انظر:

- المعتمد، ج: 1، ص: 145، 144.

- شرح مختصر الروضة، ج: 2، ص: 762.

والقول بحجية مفهوم الشرط هو الراجح لأن ذلك معلوم من لغة العرب والشرع.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

حكم زواج الأمة مع وجود طول الحرية

- ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز للمسلم الحر أن يتزوج الأمة المسلمة وهو يجد طول الحرية²، ولمالك³ في ذلك رويتان إحداهما بالجواز وهي التي ذكرها القرافي⁴، والثانية بالمنع وهي رواية المدونة وبها قال ابن القاسم^{5،6}.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ... (25)﴾ النساء.

قال القرافي: «ومنشأ الخلاف: مفهوم الشرط الذي في الآية، هل هو ليس بحجة فينتأى قول مالك، لأن الآية لم تدل على المنع بمنطوقها بل بالمفهوم؟ أو حجة فيأتي قول ابن القاسم⁷».

¹ - انظر:

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 528.

- البرهان، ج: 1، ص: 308.

² - انظر:

- المعونة، ج: 2، ص: 580.

- مفتاح الأصول، ص: 117.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 73.

- الميزان، ص: 237.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁴ - انظر:

- الذخيرة، ج: 4، ص: 344.

- تفسير القرطبي، ج: 5، ص: 91.

⁵ - ابن القاسم: عبد الرحمان بن القاسم بن خالد، يكنى بأبي عبد الله، لازم مالكا وتفقه على مذهبه، وفرع على أصوله، كان فقيها صالحا مقلا صابرا، أثنى عليه كثير من الأئمة، روى عن مالك، والليث وابن المجاشون، وروى عنه أسبغ وسحنون، وعيسى بن دينار، وغيرهم، توفي بمصر سنة 191 هـ. انظر ترجمته في:

- الديباج، ج: 1، ص: 409.

⁶ - انظر: المدونة، ج: 2، ص: 137.

⁷ - الذخيرة، ج: 4، ص: 344.

والطول: السعة والغنى الذي يمكنه من صداق الحرة.¹

والصحيح أن الحر المسلم لا يجوز له أن ينكح الأمة المسلمة إلا بالشرطين المنصوص عليهما في الآية الكريمة، وهما: عدم السعة في المال، وخشية العنت، والعنت: الزنا، وأصله التضييق والمشقة، ولما كان الزنا يؤدي إلى عذاب الله تعالى وكفى به حرجا سمي عنتا.²

- وذهب الحنفية إلى جواز نكاح الأمة المسلمة بإطلاق لعدم نهوض حجية مفهوم المخالفة عندهم، ومنها مفهوم الشرط.³

¹ - انظر:

- نفسه.

- المدونة، ج: 2، ص: 137.

- تفسير القرطبي، ج: 5، ص: 90.

- عقد الجواهر الثمينة، ج: 1، ص: 386.

² - انظر: المصادر نفسها.

³ - انظر:

- طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف، ص: 87.

- أحكام القرآن، للجصاص، ج: 2، ص: 223.

- تفسير القرطبي، ج: 5، ص: 90-91.

- الميزان، ص: 237.

الفصل الخامس:

القواعد المتعلقة بحروف المعاني

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأصل في العطف بـ (الواو) التسوية.

المبحث الثاني: الأصل في العطف بـ (أو) التشريك.

المبحث الثالث: (من) لبيان الجنس.

المبحث الأول:

الأصل في العطف بـ (الواو) التسوية

تمهيد:

هذه القاعدة تتعلق بحروف المعاني ومنها (واو) العطف التي تدل على الجمع والتسوية في إفادة الحكم، ولهذه الحروف دور كبير في استنباط الأحكام ولذلك اهتم بها الأصوليون وأفردوا لها بابا في كتبهم.¹

وهذه القاعدة مرادفة للقاعدة التي يذكرها الأصوليون وهي: (الواو لمطلق الجمع دون الترتيب)، وقد أشار إلى دلالة الواو على الجمع والتسوية أبو البقاء الكفوي² في كتابه (الكليات).³

وستعرض لهذه القاعدة من خلال مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

أولاً- ذهب الجمهور من المالكية والحنفية والحنابلة وبعض الشافعية إلى أن الواو العاطفة تأتي للجمع المطلق والتسوية في الفعل دون الترتيب⁴، واستدلوا بما يلي:

¹ - انظر - مثلاً:-

- شرح التنقيح، ص: 84.

- التقريب والإرشاد، ج: 1، ص: 409.

² - أبو البقاء الكفوي: أيوب بن موسى الحسيني الكوفي الحنفي، ولد في كفا بالقرم، وتوفي وهو قاض بالقدس، من آثاره: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. توفي سنة 1094هـ. انظر ترجمته في:

- معجم المؤلفين، ج: 1، ص: 418.

³ - انظر: الكليات، ص: 920.

⁴ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 84.

- التمهيد، للإسنوي، ص: 171.

- القواعد والفوائد الأصولية، ص: 179.

1- قوله تبارك وتعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً... (58)﴾ البقرة. مع قوله تبارك وتعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا... (161)﴾ الأعراف. والقصة واحدة فلو كانت (الواو) للترتيب للزم التناقض، وهو محال.¹

2- قوله تبارك وتعالى - حكاية عن كفار العرب -: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ (24)﴾ الجاثية. لو كانت (الواو) في الآية للترتيب لكان ذلك اعترافاً منهم بالحياة بعد الموت، وهم لا يؤمنون بذلك.²

3- استعمال (الواو) فيما لا يدخله الترتيب، مثل: تضارب خالد وعمرو، ولا ترتيب في ذلك.³

4- لو كانت (الواو) دالة على الترتيب لكان قولنا: جاء عمرو وخالد بعده تكراراً، وقولنا: جاء خالد وعمرو قبله تناقضاً، وليس كذلك.⁴

ونوقشت هذه الأدلة بأن (الواو) في أصل الوضع للترتيب واستعملت هنا للجمع مجازاً.

ورد هذا لأن الأصل عدم المجاز ولا يصار إليه إلا بدليل ولا يوجد.⁵

¹ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 84.
- بيان المختصر، ج: 1، ص: 178.
- فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 230.
- البرهان في متشابه القرآن، لمحمود بن حمزة الكرمانى، دار الوفاء، مصر، ط: 2 (1418هـ - 1998م)، ص: 110.

² - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 84.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، دار الفكر، ط: 3 (1400هـ - 1980م)، ج: 4، ص: 436.

³ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 84.
- الإحكام، للأمدى، ج: 1، ص: 97.
- بيان المختصر، ج: 1، ص: 179.
- فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 230.
⁴ - انظر:

- فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 230.
- بيان المختصر، ج: 1، ص: 179.
- تهذيب شرح الإسني على منهاج الوصول، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (د-ت)، ج: 1، ص: 310.

⁵ - انظر: فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 230.

ثانيا- ذهب أصحاب الشافعي إلى أن حرف (الواو) الناسقة للترتيب¹، واستدلوا بما يلي:

1- لما نزل قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ الصَّافَّاءَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ... (158) ﴾ البقرة. قالت الصحابة رضي الله عنهم: بأيهما نبدأ يا رسول الله؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- : « نبدأ بما بدأ الله به »². فجوابه - صلى الله عليه وسلم - فيه دلالة على أن (الواو) للترتيب.

ونوقش هذا بأنه لو كانت للترتيب لما خفي ذلك عنهم وهم أهل اللسان، فهذا الدليل حجة للخصم لا لهم.³

2- أن رجلا خطب عند النبي - صلى الله عليه وسلم- فقال: « من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى ». فقال رسول - صلى الله عليه وسلم- : «بئس الخطيب أنت، قل ومن يعص الله ورسوله »⁴. ولولا أن (الواو) للترتيب لما كان بين اللفظين فرق.⁵

3- لما سمع عمر⁶ - رضي الله عنه- الشاعر⁷ يقول:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

قال له: لو قدمت الإسلام عن الشيب لأجزتك، ولولا أن (الواو) للترتيب لما كان بينهما فرق، كما أنه يدل على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في الرتبة.⁸

ورد الدليل الثاني والثالث بأن الترتيب له سببان:

-
- ¹- انظر:
- تخريج الفروع على الأصول، ص: 60.
- التمهيد للإسنوي، ص: 171.
- ²- رواه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، حديث: 2839، ص: 574.
- ³- انظر:
- ترتيب الفروع، ص: 86.
- بيان المختصر، ج: 1، ص: 180.
- فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 232.
- ⁴- رواه مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، حديث: 1894، ص: 395.
- ⁵- شرح التنقيح، ص: 84.
- ⁶- سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.
- ⁷- هو سحيم عبد بني الحسحاس، كنيته أبو عبد الله، زنجي أسود فصيح مخضرم، ليس له صحبة، توفي مقتولا في خلافة عثمان - رضي الله عنه-، وقيل: في حدود 40هـ. انظر ترجمته في:
- فوات الوفيات، للكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط: (د-ت)، ج: 2، ص: 42.
- الوافي بالوفيات، ج: 10، ص: 231.
- ⁸- انظر:
- شرح التنقيح، ص: 84.
- تخريج الفروع على الأصول، ص: 61.

- أداة لفظية.

- حقيقة زمنية.

أما الأداة اللفظية فمثل: الفاء، وثم.

وأما الحقيقة الزمنية هي أن أجزاء الزمان مرتبة بذاتها، فلا يقع الحال قبل الماضي، ولا المستقبل قبل الحال، ولا حين إلا قبل حين بعده، وبعد حين قبله، واجتماع الأزمان محال.

فإذا كانت أجزاء الزمان مرتبة هكذا بعضها قبل بعض والواقع في المرتب مرتب، والسابق سابق على الواقع في اللاحق، فالمنطوق به أولاً متقدم لتقدم زمانه على المنطوق به آخرًا لتأخر زمانه، ولذلك نقدم المفعول به على الفاعل لشرفه بالحقيقة الزمانية فقط، فنقول: أنشد النبي صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت، ولا لفظ مرتب هنا، بل للزمان فقط، إذا تقرر هذا فنقول إذا قال الخطيب: (ومن يعص الله ورسوله) فقد حصل الترتيب بالحقيقة الزمانية عندنا، واتجه عتب الخطيب عند عدمها، فلم قلتم: إن الترتيب لأداة لفظية؟ بل لما ذكرنا، وهو مجمع عليه، وما ذكرتموه مختلف فيه، وإضافة كلام الشارع للمتفق عليه أولى.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

حكم إيتاء المال للعبد المكاتب

- ذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن وضع جزء من المال على العبد المكاتب مندوب في حق سيده الذي كاتبه، واستدلوا بما يأتي:

- 1- الإيتاء من باب الإبراء من الديون وهو غير واجب.
- 2- قوله - صلى الله عليه وسلم-: « المكاتب عبد ما بقي عليه شيء »².
- 3- القياس على إذا ما أعتق على مال، وسائر عقود المعاوضات.
- 4- كونه عقداً فيشترط فيه رضا المالك، وهو لم يرض بخروج العبد من ملكه بغير الكتابة.

¹ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 84،

- الفروق، ج: 1، ص: 232.

- ترتيب الفروق، ص: 85.

² - رواه أبو داود، كتاب العتق، باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت، حديث: 3926، ج: 3، ص: 405.

- وذهب الشافعي إلى أنه واجب محتجا بما يلي:

1- قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ... ﴾ (33) ﴿ النور. والأمر للوجوب.

2- إجماع الصحابة: أمر به جماعة منهم، وفعلوه من غير مخالفة.

وأجاب القرافي على الدليلين بما يلي:

1- مال الله تعالى ظاهر فيما يتقرب به إليه، والتصدق بالمال غير واجب، ولم يقل في الآية: أسقطوا من الكتابة، بل قال: ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ ﴾ وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: « ليس في المال حق غير الزكاة »¹.

2- الصحابة أجمعوا لكن على الندب، فلم قلتم: إنهم أجمعوا على الوجوب؟ ولأنه عطف على الكتابة ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ... ﴾ (33) ﴿ وهي غير واجبة، والأصل في العطف (أي بالواو) التسوية.²

¹ - رواه ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب ما أدي زكاته فليس بكنز، حديث: 1789، ج: 2، ص: 198.

² - انظر: الذخيرة، ج: 11، ص: 273، ج: 4، ص: 115.

المبحث الثاني:

الأصل في العطف بـ (أو) التشريك

تمهيد:

(أو) من حروف المعاني التي تعرض الأصوليون لدلالاتها اللغوية لما لها من تأثير في فهم النصوص واستنباط الأحكام.

وستعرض لهذا المبحث من خلال مطلبين:

المطلب الأول: معاني (أو) اللغوية.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: معاني (أو) اللغوية.

يأتي الحرف (أو) في اللغة لدلالة على معان متعددة، وهي:

1- **التخيير:** وذلك مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا... ﴾ (95) المائدة.

2- **الإباحة:** مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً... ﴾ (74) البقرة. والمعنى: إن شبّهت قلوبهم بالحجارة فصواب؛ أو بما هو أشدّ فصواب.¹

والفرق بين التخيير والإباحة: أن التخيير فيما أصله المنع؛ ثم يرد الأمر بأحدهما؛ لا على التعيين، ويمتنع الجمع بينهما.

وأما الإباحة فيكون كل منهما مباحا ويطلب الإتيان بأحدهما؛ ولا يمتنع الجمع بينهما.²

¹ - انظر: البرهان في علوم القرآن، ج: 4، ص: 210.

² - انظر:

- نفسه، ص: 211.

- أوضح المسالك، لابن هشام، ج: 3، ص: 52.

- الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1408هـ-1988م)، ج: 2، ص: 176.

- 3- **الشك:** مثل: جاءني بكر أو عمرو.
- 4- **الإبهام:** وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به، كقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (24)﴾ سبأ.

والفرق بين الشك والإبهام: أن المتكلم في حال الشك لا يعلم الآتي منهما، أما في حال الإبهام فإنه يعلم أي الفريقين على ضلال أو على الهدى، لكنه أراد التلبيس على السامع.¹

- 5- **التنوع:** مثل: العدد إما زوج أو مفرد، أي: هو متنوع إلى هذين النوعين.²
- 6- **مطلق الجمع:** تأتي (أو) بمعنى (الواو) أي: مطلق الجمع، وذلك لأنه لما كثر استعمالها في الإباحة التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كـ (الواو)، وبهذا المعنى تكون (أو) للتشريك.³

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي:

العفو عن الصداق، ومن يملكه؟

للمرأة الحق في نصف الصداق إذا طلقت قبل الدخول وقد سمي لها المهر لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ... (237)﴾ البقرة. وللمرأة أن تسقط حقها وتعفو، لقوله: تبارك وتعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ... (237)﴾ البقرة. أي: يعفو النساء الرشيدات عن نصف الصداق فيسقط. قال القرافي: «وهو متفق عليه»⁴، ثم قال تبارك وتعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ... (237)﴾ البقرة. فمن الذي بيده عقدة النكاح؟

=- البحر المحيط، للزركشي، ج: 2، ص: 281.

¹- انظر:

- شرح التنقيح، ص: 88.

- البرهان، للزركشي، ج: 4، ص: 209.

- البحر المحيط، ج: 2، ص: 280.

- الكليات، ص: 206.

²- انظر:

- شرح التنقيح، ص: 88.

- البرهان، للزركشي، ص: 210.

³- انظر:

- الكليات، ص: 206.

- الإتيان، ج: 2، ص: 177.

⁴- الذخيرة، ج: 4، ص: 371.

- ذهب مالك إلى أنه الأب في ابنته، والسيد في أمته.

- وقال الأئمة: هو الزوج، واستدلوا بما يلي:

1- قوله - صلى الله عليه وسلم- : « ولي عقدة النكاح الزوج »¹.

2- إسقاط الولي مال المولية خلاف الأصل.

وأجاب القرافي على الدليلين بما يلي:

1- الحديث ضعيف، ولو سلمنا صحته فلا نسلم أنه تفسير للآية، بل إخبار عن حال الزوج قبل الطلاق.

2- الولي يتصرف بما هو أحسن للمولى عليه، وقد يكون العفو أحسن.²

ثم ذكر القرافي أوجه للآية الكريمة استند إليها على كونها تدل على أن المراد بالذي بيده عقدة النكاح هو الولي لا الزوج، ومن هذه الأوجه قوله: « الأصل في العطف ب (أو) التشريك في المعنى، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ...﴾ (237) البقرة. معناه: الإسقاط، وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ...﴾ (237) البقرة. على رأينا للإسقاط، فيحصل التشريك، وعلى رأيهم لا يكون، فيكون قولنا أرجح، ثم أن المفهوم من قولنا: إلا أن يكون كذا وكذا، تنويع لذلك الكائن إلى شيئين، والتنويع فرع الاشتراك في المعنى، ولا مشترك بين الإسقاط والإعطاء فحسن تنويعه، وعلى رأينا المتنوع الإسقاط إلى إسقاط المرأة أو الولي³.

¹ - رواه الدارقطني، كتاب النكاح، باب المهر، حديث: 3676، ص: 613.

² - انظر: الذخيرة، ج: 4، ص: 34.

³ - الذخيرة، ج: 4، ص: 372. وانظر:

- مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول، للتلمساني، تحقيق: أحمد عز الدين عبد الله، المكتبة الأزهرية للتراث، (د-ت)، ص: 69.

- أحكام القرآن، للشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (1400هـ-1980م)، ج: 1، ص: 200.

المبحث الثالث:

(من) لبيان الجنس

تمهيد:

الحرف (من) من حروف الجر وله معان لها تأثير في استنباط الأحكام من النصوص و سنتناولها من خلال مطلبين:

المطلب الأول: معاني (من) اللغوية.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: معاني (من) اللغوية

ترد (من) لعدة معان منها:

- 1- **ابتداء الغاية:** غالبا في المكان باتفاق، مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى... (1) ﴾ الإسراء.
وفي الزمان عند الكوفيين، مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِذَا تُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ... (9) ﴾ الجمعة. والصحيح أنها للمكان والزمان.¹
- 2- **التبعية:** مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ... (253) ﴾ البقرة.
- 3- **البدل:** مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ (60) ﴾ الزخرف. أي: بدلا منكم. قال القرافي: « وفي التحقيق هي لابتداء غاية البدل »².
- 4- **تأتي بمعنى (عند):** مثل قوله - صلى الله عليه وسلم- : «... ولا ينفع ذا الجد منك الجد »³.
- 5- **بيان الجنس:** وهي أن تذكر شيئا تحته أجناس والمراد أحدها، مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ... (30) ﴾ الحج. فلو اقتصر

¹ - انظر:

- شرح الكوكب المنير، ج: 1، ص: 241.

- فواتح الرحموت، ج: 1، ص: 244.

² - نفائس الأصول، ج: 3، ص: 166.

³ - رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، حديث: 1958، ص: 230. وانظر: شرح صحيح مسلم للنوي، ج: 4، ص: 441.

على كلمة (الرجس) لم يعلم المراد، فلما صرح بذكر (الأوثان) علم أنها المراد من الجنس، وقرنت بـ (من) للبيان، ولذلك قيل: إنها لبيان الجنس.¹

ولـ (من) التي لبيان الجنس علامتان:

أ- أن يصح وضع (الذي) موضعها.

ب- أن يصح وقوعها صفة لما قبلها.

فتقدير الآية السابقة: اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، أي: اجتنبوا الرجس الوثني، فهي راجعة إلى معنى الصفة.²

وأشهر معانيها ثلاثة: (التبويض، والتبيين، وابتداء الغاية).³

وقد اجتمعت المعاني الثلاثة في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ...﴾ (43) ﴿النور.﴾

فـ (من) الأولى لابتداء الغاية، أي: ابتداء الإنزال من السماء، والثانية للتبويض؛ أي: بعض جبال منها، والثالثة لبيان الجنس؛ لأن الجبال تكون بردا وغير برد.⁴

قال القاضي البيضاوي⁵: «وهي حقيقة في التبيين دفعا للاشتراك»⁶. فقوله: (دفعا للاشتراك) استدلال على أنها حقيقة في التبيين لأن التبيين مشترك بين المعاني الثلاثة: الابتداء، والتبيين، والتبويض. إذ تبيين في الأول في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾ (1) الإسراء. ابتداء الخروج، وفي الثاني في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ...﴾ (30) الحج. تبيين المجتنب،

¹ - انظر: البرهان في علوم القرآن، ج: 4، ص: 417.

² - انظر:

- نفسه.

- شرح البدخشى مع نهاية السؤل، ج: 1، ص: 403.

³ - انظر:

- المحصول، ج: 1، ص: 377.

- الإبهاج، ج: 3، ص: 895.

- القواعد والفوائد الأصولية، ص: 207.

⁴ - انظر:

- البرهان في علوم القرآن، ج: 4، ص: 417.

- الكشف، للزمخشري، دار الفكر، بيروت، (د-ت)، ج: 3، ص: 171.

- البحر المحيط، ج: 2، ص: 292.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: 162.

- معجم الأصوليين، ص: 305.

⁶ - منهاج الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي، تحقيق: شعبان محمد اسماعيل، دار بن حزم، بيروت، ط: 1

1429هـ - 2008م)، ص: 101.

وفي الثالث، في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ... (253) ﴾ البقرة. تبين المتكلم معه؛ فيكون متواطئاً حقيقة في القدر المشترك، وإلا فإن كان حقيقة في كل واحد منهما يلزم الاشتراك أو في البعض دون البعض يلزم المجاز، فليكن حقيقة في القدر المشترك دفعا للاشتراك ودفعا للمجاز.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

جزاء صيد المحرم

الأصل فيه قوله تبارك وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا... (95) ﴾ المائدة.

- ذهب الجمهور - ومنهم المالكية- إلى أن جزاء قتل الصيد في حال الإحرام بحج أو عمرة المثل في النعم كما جاء في الآية الكريمة.

- وذهب أبو حنيفة² إلى القول بالقيمة، ومما استدل به أن الآية تسلم من التخصيص، وعلى القول بالمثل من النعم يخرج ما لا مثل له كالعصافير والنمل والقمل، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ﴾ عام فيه.

وأجاب القرافي على هذا الدليل بأن القاعدة الأصولية: (أن الضمير الخاص لا يوجب تخصيص عامه) فالضمير في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ ﴾ خاص بما له مثل ولا يخصص عمومه.

سلمنا التخصيص، لكن التخصيص أولى من إلغاء قوله تبارك وتعالى: ﴿ مِنْ النَّعْمِ ﴾، ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ و(من) لبيان جنس الجزاء، والهدي إنما يكون من النعم أيضاً، وإلغاء الظواهر كلها للتخصيص تعسف.³

¹ - انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، ج: 3، ص: 900.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19 .

³ - انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 329 وما بعدها.

- الإكليل، ص: 114.

- تفسير آيات الأحكام، للسايس، مكتبة الصفا، القاهرة، ط: 1 (1422هـ - 2001م)، ج: 2، ص: 195 وما بعدها.

الفصل السادس:

قواعد أخرى في الدلالات

- المبحث الأول: المطلق يحمل على المقيد.
- المبحث الثاني: الكلام إذا سيق لمعنى لا يحتج به في غيره.
- المبحث الثالث: استعمال المشترك في جميع مسمياته وغير المشترك في
في مجازاته المستوية ومجازه وحقيقته.
- المبحث الرابع: الأصل في الكلام الحقيقة.
- المبحث الخامس: المشهور تقديم العرف الشرعي على العرف اللغوي.

المبحث الأول:

المطلق يحمل على المقيد

تمهيد:

المستقرئ لنصوص القرآن والسنة يقف على جملة من الألفاظ بعضها مطلق وبعضها مقيد بشيء ما، وهذا الأمر يجعل من الضروري الوقوف على علاقة المطلق بالمقيد والحالات التي يصح حمل المطلق فيها على المقيد وغيرها مما لا يصح فيها ذلك، وآراء الأصوليين في ذلك كله، ولا شك أن في ذلك أثرا على الفروع الفقهية- كما سنبين لاحقا إن شاء الله - ومما نمهد به لدراسة هذه القاعدة تعريف كل من المطلق والمقيد.

1- تعريف المطلق: هو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه.¹

2- تعريف المقيد: هو المتناول لمعين أو لغير معين موصوف بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه.²

وسنتناول هذه القاعدة من خلال مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

النص الشرعي إذا ورد مطلقا ولم يرد ما يقيده فإن الحكم هو العمل به على إطلاقه بإجماع، وكذلك إذا ورد النص مقيدا فإنه يعمل به بذلك القيد.³

لكن اللفظ قد يرد في نص مطلقا، ويورد في نص آخر مقيدا، فهل يحمل المطلق على المقيد، أم يعمل بكل منهما في سياقه؟

¹ - الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 5.

² - روضة الناظر، ص: 136.

³ - انظر:

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 478.

- الآراء الأصولية للإمام القرطبي من خلال تفسيره، لأحمد عيسى يوسف العيسى، دار الكتب العلمية، ط: 1 (1426هـ - 2005م)، ص: 118، 121.

هناك حالات لإيراد المطلق والمقيد، منها ما اتحد عنده نظر الأصوليين، ومنها ما تعدد النظر فيها.

الحالة الأولى: اتفاق الحكم والسبب في المطلق والمقيد

عند اتفاق المطلق والمقيد في الحكم وسببه في النصين الواردين من الكتاب أو السنة، فقد أجمع العلماء على حمل المطلق على المقيد، نقل ذلك كل من أبي بكر الباقلاني¹، والقاضي عبد الوهاب²، وابن فورك³، وألكيا الطبري⁴، وغيرهم.⁵

ومثاله: قوله تبارك وتعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ... (3) ﴾ المائدة. مع قوله تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ... (145) ﴾ الأنعام.

فالآية الأولى أوردت لفظ (الدم) مطلقاً، والثانية أوردته مقيداً بكونه مسفوحاً، والسبب في الموضوعيين واحد هو ما في الدم من الضرر والأذى، والحكم واحد وهو التحريم.

¹ - سبق تـرجمته انظر: ص: 136.

² - سبق تـرجمته انظر: ص: 18.

³ - ابن فورك: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، فقيه، أصولي، متكلم، أديب، واعظ، عرف بالمهابة والجلال والورع، أقام بالعراق وأخذ عن علماء منهم: أبو الحسن الباهلي، ثم توجه إلى نيسابور ونشر بها علومه ومعارفه، تتلمذ عليه: الحافظ البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو بكر بن خلف، ألف في أصول الدين، وفي أصول الفقه، ومعاني القرآن، نقل آراءه الأصولية الإسنوي في شرحه على منهاج البيضاوي، والأمدي في أحكامه، وابن السبكي في جمع الجوامع، وغيرهم. توفي سنة 406هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شعبة، ج: 1، ص: 190.

- الفتح المبين، ج: 1، ص: 226.

- معجم الأصوليين، ص: 443.

⁴ - ألكيا الطبري: أبو الحسن الطبري علي بن محمد بن علي المعروف بـ (إلكيا الهراسي) فقيه شافعي، إمام في أصول الفقه، لازم إمام الحرمين حتى برع في الفقه وأصوله، قدم بغداد وتولى التدريس بها، تولى القضاء أيام دولة السلجوقيين، من مؤلفاته: شفاء المسترشدين، أحكام القرآن، وغيرها. توفي سنة 504هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شعبة، ج: 1، ص: 288.

- البداية والنهاية، ج: 12، ص: 148.

- الفتح المبين، ج: 2، ص: 6.

⁵ - انظر:

- شرح التتقيح، ص: 209.

- الذخيرة، ج: 1، ص: 353.

- روضة الناظر، ص: 136.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 478.

وفي هذه الحالة يحمل المطلق على المقيد فيكون المقصود بالدم الحرام هو الدم المسفوح.¹

الحالة الثانية: اختلاف الحكم والسبب

هذه الحالة نقيض الحالة السابقة بحيث يختلف فيها الحكم والسبب المرتبطين باللفظ الوارد مطلقا في موضع ومقيدا في موضع. وفي هذه الحالة لا يحمل المطلق على المقيد بإجماع.²

ومثاله: قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ...﴾ (6) المائدة. مع قوله تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (38) المائدة.

لفظ (اليدين) في الآية الأولى ورد مقيدا إلى المرافق، والسبب الحدث، والحكم وجوب الغسل، وفي الآية الثانية ورد مطلقا، والسبب الاعتداء على المال، والحكم وجوب قطع اليد.

ففي هذه الحالة لا يحمل المطلق على المقيد باتفاق.³

الحالة الثالثة: اختلاف الحكم واتحاد السبب

هذه الحالة يكون فيها الحكم مختلفا في النصين وسببهما متحدا.

ومثاله: الوضوء مع التيمم، فقد ورد لفظ (اليدين) مقيدا في الوضوء إلى المرافق، وورد مطلقا في التيمم، والحكم في الأول الغسل، وفي الثاني المسح، أما السبب فمتحد وهو الحدث فيهما، وذلك في قوله - تبارك وتعالى في الوضوء -: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ...﴾ (6) المائدة. وقوله تبارك وتعالى - في التيمم -: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ...﴾ (6) المائدة.

¹ - انظر: الذخيرة، ج: 4، ص: 106.

² - انظر:

- الذخيرة، ج: 1، ص: 353.

- شرح التنقيح، ص: 209.

³ - انظر:

- روضة الناظر، ص: 137.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 478.

- الإحكام، للأمدى، ج: 3، ص: 6.

قال القرافي: « يمنع ههنا حمل المطلق على المقيد لاختلاف الحكم لأن أحدهما وضوء، والآخر تيمم »¹.

وهذا هو رأي جمهور الأصوليين.²

الحالة الرابعة: اتحاد الحكم واختلاف السبب

هذه الحالة يتحد الحكم في النصين ويختلف السبب فيهما. ومثاله قوله تبارك وتعالى- في آية الدين:- ﴿وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ...﴾ (282) البقرة. مع قوله تبارك وتعالى - في شأن الطلاق والرجعة:- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ...﴾ (2) الطلاق.

فالآية الأولى فيها إطلاق والثانية فيها قيد بالعدالة، والحكم فيهما متحد وهو الأمر بالإشهاد، والسبب مختلف، ففي الأولى: توثيق الدين، وفي الثانية: الرجعة أو الطلاق.

ذهب كافة الحنفية في هذه الحالة إلى عدم حمل المطلق على المقيد، ويعمل بكل منهما في موضعه، ولذلك لم يشترطوا الإيمان في الرقبة في كفارة الظهار.³

أما المالكية فقد قال القرافي: « الذي حكاه القاضي عبد الوهاب⁴ عن المذهب عدم الحمل إلا القليل من أصحابنا »⁵.

وذهب الشافعية إلى حمل المطلق على المقيد وقال بعضهم بعدم الحمل إلا لعللة جامعة بينهما، قال الرازي⁶: وهو القول المعتدل.⁷

وذهب الكثير من الحنابلة إلى القول بحمل المطلق على المقيد.⁸

¹ - الذخيرة، ج: 1، ص: 353.

² - انظر:

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 588.

- شرح الجلال مع حاشية البناني، ج: 2، ص: 78.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 481.

³ - انظر: إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 479.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 18.

⁵ - شرح التنقيح، ص: 210، وانظر: الإشارات، للباجي، ص: 68.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 31.

⁷ - انظر:

- المحصول، ج: 3، ص: 145.

- الإحكام، للأمدى، ج: 3، ص: 8.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 479.

⁸ - انظر: شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 402.

أدلة القائلين بالحمل:

استدلوا بما يلي:

1- العمل بالمقيد عمل بالمطلق وزيادة، فهو جمع بين الدليلين وعمل بهما فيكون أرجح.

وأجيب بأنه ليس كذلك لاختلاف السبب وقاعدة الشرع اختلاف الآثار باختلاف المؤثرات، فالقتل لعظم مفسدته اشترط الإيمان في الرقبة بخلاف الظهر لخفة مفسدته لم يشترط فيه ذلك.¹

2- القرآن كالكلمة الواحدة فيحمل المطلق على المقيد؛ لأن القيد كالمنطوق به مع المطلق.²

وأجيب بأن القرآن كالكلمة الواحدة باعتبار عدم التناقض، لا باعتبار الأحكام، بل هو مختلف قطعاً، فبعضه خبر، وبعضه نهي وبعضه أمر، وبعضه حكم، إلى غير ذلك.³

أدلة القائلين بعدم الحمل:

واستدلوا بما يلي:

1- إن عمل المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده ما أمكن ذلك أمر مطلوب لأنه لو حمل المطلق على المقيد لأدى إلى إبطال المطلق لدلالته على إجزاء المقيد وغير المقيد، وفي الحمل على المقيد إبطال لغير المقيد.⁴

¹ - انظر: شرح التنقيح، ص: 210.

² - انظر:

- نفسه.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 289.

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 589.

³ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 211.

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 479.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 289.

- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام، ج: 2، ص: 419.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 480.

⁴ - انظر: التلويح على التوضيح، ج: 1، ص: 142.

2- المطلق والمقيد إذا وردا في حكمين متعلقين بسببين مختلفين بمنزلة خبرين أحدهما خاص والآخر عام وردا في حكمين مختلفين، فيجب حمل كل واحد منهما على عمومه أو خصوصه ولا يعتبر أحدهما بالآخر.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

اشتراط العدالة في الشهود

ذهب الجمهور إلى أن العدالة حق لله تعالى في الشهود، وخالف أبو حنيفة²، وقال: العدالة حق للخصم، واستدل بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ...﴾ (282) البقرة. ولم يشترط العدالة.

وأجيب: بأن هذا النص مطلق فيقدم عليه النص المقيد، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ...﴾ (2) الطلاق.

وسبب الخلاف: تردد العلماء في مفهوم اسم العدالة المقابلة للفسق.

قال الجمهور: هي صفة زائدة على الإسلام، وهو أن يكون ملتزماً بواجبات الشرع ومستحباته، مجتنباً للمحرمات والمكروهات.

وقال أبو حنيفة: يكفي في العدالة ظاهر الإسلام، وأن لا تعلم منه جرحه.³

¹ - انظر:

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 288.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19 .

³ - انظر:

- الذخيرة، ج: 10، ص: 199، 200.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 825.

المبحث الثاني:

الكلام إذا سيق لمعنى لا يحتج به في غيره

تمهيد:

سياق الكلام عون على فهم المراد منه، بل إن دلالة الكلمة الواحدة يختلف بسبب اختلاف السياقات الواردة فيها، ومن ثمة فإن النص الشرعي إذا سيق لدلالة على معنى ما، فإنه لا يكون دليلاً يحتج به في غير الموضع الذي سيق له.

والقرافي ذكر هذه القاعدة وخرج عليها عدة تطبيقات فقهية، وسنتناول هذا المبحث من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الصيغ التي صاغ بها القرافي القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: الصيغ التي صاغ بها القرافي القاعدة

صاغ القرافي القاعدة بالصيغ التالية:

- 1- الكلام إذا سيق لمعنى لا يحتج به في غيره.¹
- 2- اللفظ إذا سيق لأجل معنى حمل على الذي سيق له لا على غيره.²
- 3- النصوص إذا وردت لمعنى لا يستدل بها في غيره لأن المتكلم لم يقصده.³
- 4- اللفظ إذا سيق لأجل معنى لا يحتج به في غيره.⁴
- 5- اللفظ إذا ورد لمعنى لا يحتج به في غيره، لأن المتكلم معرض عن ذلك الغير.⁵

¹ - الذخيرة، ج: 3، ص: 77.

² - نفسه، ج: 7، ص: 251.

³ - نفسه، ج: 7، ص: 334.

⁴ - نفسه، ج: 8، ص: 221.

⁵ - نفسه، ج: 11، ص: 46، وانظر: الفروق، ج: 3، ص: 906.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

1- الاختلاف في النصاب في الزروع والثمار

- ذهب أبو حنيفة¹ إلى أن الزكاة في الزروع والثمار تجب في القليل والكثير ولم يجعل لذلك حداً أو نصاباً يكون الوجوب به، واستدل بما يلي:

1- قوله - صلى الله عليه وسلم - : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر »².

2- زكاة الثمار والزروع لا يشترط فيها الحول فلا يشترط فيها النصاب.

- ذهب الجمهور من غير الحنفية إلى أن لزكاة الزروع والثمار نصاباً محدداً شرعاً، وهو خمسة أوسق، واستدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : « ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة »³. فهذا الحديث مخصص للحديث الذي استدل به الحنفية.

ورد القرافي استدلال الحنفية بالقاعدة الأصولية: الكلام إذا سيق لمعنى لا يحتج به في غيره، فمقصود الحديث بيان الجزء الواجب، لا ما تجب فيه الزكاة.

قال القرافي: « وهي قاعدة جلية لا ينبغي للفقهاء أن يهملها »⁴.

2- الشفعة على قدر الأنصبة دون عدد الرؤوس

- ذهب أبو حنيفة⁵ إلى أن الشفعة للشركاء تكون على عدد رؤوسهم لا على قدر قدر أنصبتهم، واستدل بما يلي:

1- قوله - صلى الله عليه وسلم - : « الجار أحق بسقبه »⁶. هذا الحديث يقتضي التسوية بين المتجاورين.

2- قوله - صلى الله عليه وسلم - : « الشفعة للشريك ما لم يقاسم »⁷ يقتضي التسوية لاستوائهم في هذا الوصف¹.

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

² - رواه البخاري، كتاب الزكاة، باب العشر في ما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري، حديث: 1483، ص: 301.

³ - نفسه، كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، حديث: 1484، ص: 301.

⁴ - الذخيرة، ج: 7، ص: 535. وانظر: بداية المجتهد، ج: 1، ص: 488.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ - رواه البخاري، كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، حديث: 1258، ص: 449.

⁷ - رواه مسلم - بنحوه - بلفظ: « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم تقسم: ربيعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به »، كتاب المساقاة، باب الشفعة، حديث: 4019، ص: 790.

وأجاب القرافي عن الحديثين بأنهما وردا في معرض بيان من له الشفعة لا بيان أحوال الشفعة، والقاعدة: أن النصوص إذا وردت لمعنى لا يستدل بها في غيره، لأن المتكلم لم يقصده.²

- وذهب مالك³ والشافعي⁴ وابن حنبل⁵ إلى أن الشفعة على قدر الأنصاء دون العدد.⁶

¹ - الذخيرة، ج: 7، ص: 333.

² - نفسه، ص: 334.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ - الذخيرة، ج: 7، ص: 333. وانظر:

- شرح منلا مسكين، ج: 2، ص: 176.

- التحرير في فروع الفقه الشافعي، ج: 1، ص: 369.

- الروض المربع، ص: 392.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 461.

المبحث الثالث:

استعمال المشترك في جميع مسمياته

وغير المشترك في مجازاته المستوية ومجازه وحقيقته

تمهيد:

قبل التعرض لآراء الأصوليين في استعمال اللفظ المشترك في معنييه أو معانيه نتعرض إلى تعريفه:

تعريف اللفظ المشترك: عرفه الشوكاني¹ بقوله: « هو اللفظة الموضوعية لحقيقتين مختلفتين أو أكثر، وضعا أولا من حيث هما كذلك »².

ومن أمثله:

1- قوله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ... (228)﴾

البقرة. فلفظ القرء يطلق على الطهر والحيض.³

2- قوله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا عَسَّسَ (17)﴾ التكوين. فلفظ (عسس)

بمعنى: أقبل وأدبر.⁴

والقرافي ذكر هذه القاعدة في ذخيرته وخرج عليها فرعا فقها، وسنتناولها في مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين في استعمال اللفظ المشترك.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 151.

² - إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 89، وانظر:

- الإحكام، للأمدى، ج: 1، ص: 41.

- الكليات، ص: 846.

³ - انظر: المفردات في غريب القرآن، ص: 606.

⁴ - انظر: نفسه، ص: 500.

المطلب الأول: آراء الأصوليين في استعمال اللفظ المشترك.

القرآن الكريم نزل بلغة العرب، وهي لغة واسعة الانتشار تكلمت بها القبائل العربية كلها، وقد تطلق الكلمة للدلالة على معنى ما في قبيلة، وتطلق الكلمة نفسها على معنى آخر في قبيلة أخرى، ومن ثم ينشأ الاشتراك ولعل من حكمة وجود المشترك في القرآن والسنة وضوح الخطاب للناس وإفهامهم على قدر ما تيسر لهم مما ألفوا من المعاني، وقد تصحب النص المشتغل على اللفظ المشترك قرينة أو أكثر تدل على أن المراد أحد المعنيين أو المعاني، ولا خلاف بين العلماء في الأخذ بما دلت عليه القرينة حينئذ.

لكن إن لم تكن هناك قرينة تعين المراد من اللفظ المشترك فما الحكم هل يكون اللفظ المشترك دالا على سائر المعاني بحيث يكون الحكم صالحا للجميع، أم غير ذلك؟

للعلماء رأيان في المسألة:

أولاً- ذهب الشافعي¹ والقاضي أبو بكر² وجماعة من الشافعية وبعض مشايخ المعتزلة إلى جواز أن يراد من المشترك جميع معانيه سواء أكان واردا في النفي أم في الإثبات بشرط ألا يمتنع الجمع بين المعاني وذلك مثل استعمال لفظ (العين) في الشمس والباصرة، أما عند الامتناع فلا، كلفظ (القرء) في الحيض والطهر، ونسب القرافي هذا الرأي لمالك وجماعة من أصحابه، قال ابن النجار³: وهو الصحيح.⁴

واستدلوا بما يلي:

1- دلالة اللفظ على جميع معانيه مستوية، وليست دلالاته على بعضها بأولى من الأخرى، فحملة على الجميع أحوط.⁵

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19 .

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 136 .

³ - ابن النجار: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى المصرى الحنبلى، الشهير ب(ابن النجار) فقيه من القضاة، ولد بالقاهرة ونشأ بها، من آثاره: منتهى الإيرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات في فروع الفقه الحنبلى وشرحه، شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، توفي سنة: 972هـ. انظر ترجمته في:

- معجم المؤلفين، ج: 3، ص: 73.

⁴ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 94.

- الإحكام، للأمدى، ج: 2، ص: 261.

- شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 189.

⁵ - انظر:

- التبصرة، ص: 185.

- التمهيد، للإسنوي، ص: 146.

2- قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (56) ﴾ الأحزاب. والصلاة من الله الرحمة أو الإحسان، ومن الملائكة الدعاء والاستغفار، فقد استعمل لفظ (الصلاة) في المعنيين وهما مختلفان.¹

3- قوله تبارك وتعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ... (18) ﴾ الحج. وسجود الناس وضع الجبين على الأرض ذلة وخضوعاً، وسجود غيرهم الانقياد والخضوع، وقد أريداً بلفظ واحد.²

ثانياً- ذهب أصحاب أبي حنيفة³ وبعض الشافعية وجماعة من المعتزلة كأبي هاشم⁴ وأبي عبد الله البصري⁵ إلى أنه لا يجوز أن يراد باللفظ الواحد معنيين مختلفان، سواء أكان وارداً في النفي أم في الإثبات⁶، واستدلوا بما يلي:

1- إن اللفظ المشترك لم يوضع لما يدل عليه من معان بوضع واحد، وإنما وضع لكل واحد منها بوضع خاص، وإطلاقه على الجميع في نص واحد مخالف للوضع العربي في اللغة، ومخالفته لا تجوز لما يترتب عن ذلك من

-
- = أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، ص: 231.
- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، لمحمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، ط: 4 (1413هـ- 1993م)، ج: 2، ص: 142.
- ¹- انظر:
- شرح التنقيح، ص: 95.
- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 262.
- تخريج الفروع على الأصول، ص: 272.
- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 92.
- ²- انظر:
- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 262.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام، ج: 1، ص: 63.
- إرشاد الفحول، ص: 93.
- ³- سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.
- ⁴- سبقت ترجمته، انظر: ص: 95.
- ⁵- أبو عبد الله البصري: الحسن بن علي بن إبراهيم المكنى بأبي عبد الله، البصري الملقب ب(جعل) فقيه حنفي من شيوخ الاعتزال، اشتغل في الفروع، بأبي الحسن الكرخي، كان رفيع القدر، انتشرت شهرته في الأصقاع انتهت إليه رئاسة علم الكلام في عصره، انتشرت آراؤه الأصولية في كتب الأصول خاصة في (المعتمد) لأبي الحسين البصري وغيره. توفي سنة 369هـ. انظر ترجمته في:
- الفهرست، ص: 248.
- شذرات الذهب، ج: 3، ص: 180.
- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيد، تحقيق: أحمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، ط: 1 (1430هـ- 2009م)، ص: 109.
- ⁶- انظر:
- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 261.
- التبصرة، ص: 184.

الجمع بين المتنافيين، إذ كل واحد من المعاني - مثلا - يكون مرادا وغير مراد بآن واحد.¹

2- لو جاز أن يراد بلفظ واحد معنيان مختلفان، لجاز أن يراد باللفظ الواحد مدح الرجل وقدحه، ولما لم يجر ذلك لم يجر هذا.²

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

حكم من قال: الأيمان تلزمني

حقيقة اليمين: الحلف لغة، وإطلاقه على الطلاق والعناق والنذر مجاز، لأنه ليس بحلف، فلو حلف بالطلاق أو العناق لا يلزمه شيء، لأنه حلف محدث، والعلاقة في هذا المجاز أن الحالف ملتزم لحكم على تقدير هو الكفارة على تقدير الحنث، والمعلق من الطلاق وغيره قياسا على تقدير وجوب الشرط، ثم هذا المجاز منه خفي لم يترجح على الحقيقة ولا سواها نحو: لله علي هدي، أو بناء مسجد، أو الغزو ومنه راجح على الحقيقة أو مساو، وهو ما ذكره المتأخرون فيما يتعلق بحكم قول القائل: الأيمان تلزمني، حيث أجمعوا على لزوم الطلاق في جميع النساء والعناق في جميع العبيد والمشى إلى مكة في الحج، والتصدق بجميع أمواله، وصيام شهرين متتابعين، ويدل على الشهرة قديما وحديثا، قوله - صلى الله عليه وسلم - : « الطلاق والعناق يمينان »³ فسامهما أيمانان.

قال القرافي: « ومن قواعد المذهب: استعمال اللفظ المشترك في جميع مسمياته وغير المشترك في مجازاته المستوية ومجازه وحقيقته ».⁴

ولذلك حمل المتأخرون اللفظ على ما ذكروه دون غيره من التعاليق.⁵

¹ - انظر:

- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام، ج: 1، ص: 64.

- التبصرة، ص: 185.

² - التبصرة، ص: 185.

³ - هذا الحديث لم يثبت، قال السخاوي: لم أفق عليه. انظر: المقاصد الحسنة، للسخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 4 (1422هـ - 2002م)، ص: 324.

⁴ - الذخيرة، ج: 4، ص: 10.

⁵ - انظر:

- الذخيرة، ج: 4، ص: 10.

- القوانين الفقهية، ص: 107.

المبحث الرابع:

الأصل في الكلام الحقيقة

تمهيد:

القرآن الكريم نزل بلغة العرب، ومحمد - صلى الله عليه وسلم- نطق ببيانه لما أنزل إليه بهذه اللغة، وقد عرف العرب في لغتهم الحقيقة، كما عرفوا فيها المجاز، واستعملوا ذلك في شعرهم ونثرهم¹، ولذلك تعرض إلى البحث في هذا الموضوع الأصوليون في كتبهم² كما تعرض له من بحثوا في علوم القرآن وإعجازه³.

وفي هذا المبحث ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: تعريف وشرح للقاعدة.

المطلب الثاني: دليل القاعدة.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تعريف وشرح للقاعدة

أولاً- تعريف الحقيقة:

1- لغة: مشتقة من الحق الذي هو الثابت لأنه يقابل الباطل، فهو مرادف للموجود.⁴

¹ - من ذلك قول عمرو بن كلثوم: ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

² - انظر - مثلاً:-

- العدة، ج: 1، ص: 104 وما بعدها.

- المحصول، ج: 1، ص: 285 وما بعدها.

- زبدة الوصول إلى عمدة الأصول، ليويسف بن حسين الكرماستي، تحقيق: عبد الرحمان حجة لي، دار صادر، بيروت، ط: 1 (1428هـ - 2008م)، ص: 33 وما بعدها.

- فصول البدائع في أصول الشرائع، لشمس الدين محمد بن حمزة بن محمد الفناري الرومي، تحقيق محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1427هـ - 2006م)، ج: 1، ص: 110 وما بعدها.

³ - انظر - مثلاً:-

- البرهان، للزركشي، ج: 2، ص: 254.

- الإتيان في علوم القرآن، ج: 3، ص: 109.

⁴ - شرح التنقيح، ص: 40. وانظر: الكليات، ص: 362.

2- اصطلاحاً: استعمال اللفظ فيما وضع له لغة، أو شرعاً، أو عرفاً.¹ والحقيقة تقابل المجاز.

ثانياً- تعريف المجاز:

- 1- لغة: أصله اسم مكان العبور أو زمانه أو مصدره.²
- 2- اصطلاحاً: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينهما.³

ثالثاً- شرح القاعدة:

معنى هذه القاعدة: أن اللفظ متى ورد وجب حمله على الحقيقة في بابيه لغة أو شرعاً أو عرفاً، ولا يحمل على المجاز إلا بدليل يمنع حمله على الحقيقة، من معارض قاطع، أو عرف مشهور.⁴

وهذه القاعدة ذكرها القرافي بالصيغتين التاليتين:

- 1- الأصل في الكلام الحقيقة.⁵
- 2- الأصل في الاستعمال الحقيقة.⁶

المطلب الثاني: دليل القاعدة

الدليل على أن الأصل في الكلام الحقيقة ما يلي:

- 1- لو لم يكن اللفظ دالاً على الحقيقة بالإصالة فإما أن يحمل على المجاز وأما أن يكون مجملاً لتردده بين احتمال الحقيقة والمجاز، والأول لا يصح باتفاق ولم يقل به أحد، والثاني يوجب اختلال مقصود الوضع - وهو التفاهم - وذلك لأن الحكمة في وضع الألفاظ إنما هو إفهام معانيها، ودلالاتها عليها، فلو

¹ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 24، 40.

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 95.

- شرح جمع الجوامع مع حاشية البناني، ج: 1، ص: 475.

- الكليات، ص: 361 وما بعدها.

² - شرح التنقيح، ص: 41.

³ - نفسه، ص: 24، 42. وانظر:

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 95.

- معجم التعريفات، ص: 170.

⁴ - شرح مختصر الروضة، ج: 1، ص: 503.

⁵ - الذخيرة، ج: 3، ص: 326.

⁶ - نفسه، ج: 4، ص: 259، ج: 8، ص: 285.

جعلت مترددة بين حقائقها ومجازاتها وكانت مجملة، والمجمل شأنه أن يبقى معطلا موقوفا على ما يبينه، ولو عطلت جميع الألفاظ ووقفت على ما يبينها ويعين المراد منها، لاختل مقصود الإفهام منها، وهو عكس مقصود حكمة الوضع.¹

2- لو لم يكن الأصل في الكلام الحقيقة لم فهم أحد المراد بلفظ عند إطلاقه حتى ينظر في الدليل الخارج المبين، لكن ذلك باطل قطعاً فإن أهل اللغة والشرع تتبادر أفهامهم عند إطلاق غالب الألفاظ إلى معانيها، وليست تلك المعاني مجازاً باتفاق، فتعين أنها حقيقة.²

3- إذا كانت الحقيقة هي المستعملة دون المجاز أو كانت هي الغالبة في الاستعمال، فالعبرة بالحقيقة بالاتفاق، لأنها الأصل ولم يوجد ما يعارضه فوجب العمل به.³

4- تقدم الحقيقة على المجاز لأنها أسبق للذهن منه، قال القرافي: « وهذا السبق هو معنى قولنا: الأصل في الكلام الحقيقة، أي: الراجح ».⁴
قال القرافي هذا رداً على الحنفية القائلين بأنه إذا استوى الحقيقة والمجاز تقدم الحقيقة لأن الأصل تقديمها، وهذا غير متجه وتعين أن يكون الحق الإجمال والتوقف حينئذ.⁵

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

ضمان الغاصب للعقار

ذهب مالك¹ والشافعي² وابن حنبل³ إلى أن العقار يضمن بالغصب وخالف وخالف أبو حنيفة⁴ لعدم إمكانية النقل للعقار وهو شرط للضمان عنده.

¹ - انظر:

- شرح مختصر الروضة، ج: 1، ص: 503، 504.

- كشف الأسرار، للنسفي، ج: 1، ص: 270.

² - انظر: المصدرين نفسهما.

³ - انظر:

- شرح الجلال مع حاشية البناني، ج: 1، ص: 493.

- البحر المحيط، ج: 2، ص: 227.

⁴ - شرح التنقيح، ص: 99.

⁵ - انظر:

- نفسه.

- شرح مختصر المنار، ص: 216.

- شرح مختصر الروضة، ج: 1، ص: 517.

واستدل القرافي على ذلك بقوله - صلى الله عليه وسلم- : « من غصب شبرا من الأرض طوقه من سبع أرضين»⁵.

قال القرافي: «فسماه غاصبا، ولأن العادة أن يقول القائل: غصبني أرضي، والأصل في الاستعمال الحقيقة»⁶.

-
- ¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.
 - ² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.
 - ³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.
 - ⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.
 - ⁵ - رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين، حديث: 3195، ص: 668.
 - ⁶ - الذخيرة، ج: 8، ص: 285. وانظر:
- نفسه، ج: 3، ص: 326. ج: 4، ص: 259.
- شرح منلا مسكين، ج: 2، ص: 168.
- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 569.

المبحث الخامس:

المشهور تقديم العرف الشرعي على العرف اللغوي

تمهيد:

المراد بالعرف في القاعدة هو الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية، وإنما أثرت أن أنقل نص الذخيرة.

وتحرير محل النزاع؛ أن اللفظ الوارد في النص الشرعي وصحبته قرائن تدل على المراد منه فلا إشكال، أما إذا أطلق ولا يدرى المراد هل هو المعنى اللغوي أو المعنى الشرعي، فعلى أيهما يحمل؟ على الحقيقة اللغوية أو الحقيقة الشرعية.

ونتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

اختلفت أنظار الأصوليين في هذه القاعدة، وأهم الآراء هي:

أولاً- ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن اللفظ إذا كان له محمل شرعي، وآخر لغوي، وليست هناك قرينة تبين أيهما المراد فإنه يحمل على الحقيقة الشرعية لا اللغوية.¹ واستدلوا بما يلي:

¹ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 94.

- مفتاح الأصول، ص: 80.

- تخريج الفروع على الأصول، ص: 238.

- شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 433.

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 96.

1- أن اللفظ محمول على عرف المخاطب أبداً، فإن كان الخطاب من الشارع حمل على الحقيقة الشرعية؛ لأنه - صلى الله عليه وسلم- بعث لبيان الشريعة لا اللغة.¹

2- الألفاظ الموضوعية لدلالات شرعية معينة لا تستقيم إلا بالحقائق الشرعية المقصودة، ولو أنها فهمت بدلالاتها اللغوية لما استقامت، فمثلاً قوله - صلى الله عليه وسلم- : «لا يقبل الله صلاة بغير طهور»² إن حمل على الحقيقة اللغوية وهو الدعاء لزم أن لا يتقبل الله دعاء بغير طهارة ولم يقل به أحد، فيحمل على الصلاة الشرعية وهي العبادة المخصوصة فيستقيم.³

ثانياً- ذهب أصحاب أبي حنيفة⁴ إلى أن اللفظ يحمل على الحقيقة اللغوية إلى أن يدل دليل على إرادة الشرعي، وهو اختيار صاحب المحصول.⁵ واستدلوا بما يلي:

1- إن الدلالة الشرعية مجاز، والدلالة اللغوية حقيقة والأصل في الكلام الحقيقة حتى يدل دليل على المجاز.⁶

وأجيب: بأنه بالنسبة إلى الشرع حقيقة، وإلى اللغة مجاز، وبذلك يكون الدليل عليهم لا لهم.⁷

2- احتجوا أيضاً بأن إفادة هذه الألفاظ لهذه المعاني لو لم تكن لغوية، لما كان القرآن كله عربياً، وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

¹- انظر:

- مفتاح الأصول، ص: 78.

- التمهيد، للإسنوي، ص: 187.

- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة أحمد العراقي، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط: 1 (1420هـ- 2000م)، ج: 1، ص: 197.

²- رواه مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، حديث: 423، ص: 134.

³- انظر:

- شرح التنقيح، ص: 94.

- الذخيرة، ج: 2، ص: 178.

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 97.

⁴- سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵- انظر:

- شرح مختصر المنار، ص: 201.

- ميزان الأصول، ص: 380.

- المحصول، ج: 1، ص: 299.

⁶- انظر:

- تخريج الفروع على الأصول، ص: 238.

- مفتاح الأصول، ص: 80.

- شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 435.

⁷- انظر: شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 35.

وأجيب: بأن إفادة هذه الألفاظ لهذه المعاني، وإن لم تكن عربية لكنها في الجملة ألفاظ عربية فإنهم كانوا يتكلمون بها في الجملة، وإن كانوا يعنون بها غير هذه المعاني، وإذا كانوا كذلك كانت هذه الألفاظ عربية، فالملازمة ممنوعة.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

من مصارف الزكاة (الرقاب)

المقصود بـ (الرقاب) العبيد يشترون من مال الزكاة ويعتقون. قال القرافي: « قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَفِي الرِّقَابِ... (60) ﴾ التوبة. اجتمع العرف الشرعي واللغة، أما العرف فلأنه تعالى أطلق الرقبة في الظهر والقتل ولم يرد بها إلا الرقيق الكامل الرق والذات، وأما اللغة فإن الرقبة تصدق لغة على الأحرار والعبيد ومن كمل رقه ومن نقص، فالمشهور تقديم العرف الشرعي، وهو المشهور في أصول الفقه بأنه ناسخ للغة، ومن لاحظ اللغة لكونها الحقيقة وغيرها مجاز أجاز المكاتب والمدير والمعيب والأسير وعتق الإنسان عن نفسه، وإن كان الولاء له دون المسلمين، فلأن مقصود الزكاة إنما هو شكر النعمة وسد الخلة وهذا حاصل»².

¹ - انظر:

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 97.
- المحصول، ج: 1، ص: 299.
- التحصيل من المحصول، لسراج الدين الأرموي، تحقيق: عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط: 1 (1408هـ - 1988)، ج: 1، ص: 224.
- ² - الذخيرة، ج: 3، ص: 147. وانظر:
- نفائس الأصول، ج: 2، ص: 873.
- القوانين الفقهية، ص: 75.
- الميزان، ص: 165.
- التحرير في فروع الشافعية، ج: 1، ص: 130.
- شرح منلا مسكين، ج: 1، ص: 104.
- الروض المربع، ص: 211.
- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 510.
- فقه الزكاة، ج: 2، ص: 663.

الباب الثالث:

القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة النقلية.

الفصل الثاني: القواعد الأصولية المتعلقة بالنسخ.

الفصل الثالث: القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة غير النقلية.

الفصل الأول:

القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة النقلية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: القرآن لا يثبت إلا بالتواتر.

المبحث الثاني: البيان منه صلى الله عليه وسلم يأخذ حكم المجمل.

المبحث الثالث: تصرفه - صلى الله عليه وسلم - يقع بالإمامة وبالقضاء وبالفتيا.

المبحث الرابع: شرع من قبلنا شرع لنا حتى ينسخ.

المبحث الأول:

القرآن لا يثبت إلا بالتواتر

تمهيد:

تعرض علماء الأصول إلى تعريف القرآن الكريم، وكانت لهم عدة تعريفات، منها:

- 1- ما نقل إلينا بين دفتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً.¹
- 2- هو القرآن المنزل على الرسول - صلى الله عليه وسلم-، المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا نقلاً متواتراً بلا شبهة.²
- 3- هو القرآن المنزل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، المكتوب في دفات المصاحف، المنقول إلينا على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً.³
- 4- الكلام المنزل على الرسول - صلى الله عليه وسلم-، المكتوب في المصاحف المنقول إلينا نقلاً متواتراً.⁴

هذه التعاريف كلها تتضمن النقل المتواتر للقرآن الكريم، فما هو التواتر؟

التواتر هو: خبر جماعة يستحيل اتفاقهم على الكذب.⁵

هذا التواتر هو الذي يورث العلم القطعي لصحة النقل، والذي فقد شرط التواتر لا يسمى قرآناً، لأنه لم تنتقله الكافة ولذلك يسمى (القراءة الشاذة) فما هو حكم حجية القراءة الشاذة؟

ولهذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

¹ - الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 211.

² - شرح التلويح على التوضيح، ج: 1، ص: 60.

³ - أصول السرخسي، ج: 1، ص: 279.

⁴ - إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 119.

⁵ - مفتاح الأصول، ص: 21.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

اتقف أهل العلم من الأصوليين على أن ما نقل من القرآن نقلا متواترا فهو حجة يجب العمل به، أما ما نقل عن طريق الأحاد فلا أصوليين فيه رأيان:

أولاً- ذهب المالكية والشافعية، وفي رواية لأحمد¹ إلى أن القراءة الشاذة لا يحتج بها، واختاره الآمدي².³ واستدلوا بما يلي:

1- النبي - صلى الله عليه وسلم- كان مكلفا بإلقاء ما أنزل عليه من القرآن على طائفة تقوم الحجة القاطعة بقولهم، ومن تقوم الحجة القاطعة بقولهم لا يتصور عليهم التوافق على عدم نقل ما سمعوه منه، فالراوي له إذا كان واحداً؛ إن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ، وإن لم يذكره على أنه قرآن، فقد تردد بين أن يكون خبراً عن - النبي صلى الله عليه وسلم- وبين أن يكون مذهبا له، فلا يكون حجة.⁴

2- العادة تقضي بأن مثل هذا الكتاب الهادي للخلق المعجز على وجه لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بسورة من مثله لم يقدرُوا عليه يمتنع ألا يتواتر في تفاصيله، أي: في أصله وأجزائه، ووضعه وترتيبه ومحلّه، إذ الدواعي تتوفر على نقله إلى أن يصير شائعا مستقيضا متواترا، فما لم يبلغ إلى حد التواتر نقطع بأنه ليس من القرآن.⁵

ثانياً- ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن القراءة الشاذة حجة يحتج بها.⁶ واستدلوا بما يلي:

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19 .

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 94.

³ - انظر:

- بيان المختصر، ج: 1، ص: 269.

- التمهيد، للإسنوي، ص: 118.

- القواعد والفوائد الأصولية، ص: 214.

- الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 213.

⁴ - انظر:

- روضة الناظر، ص: 34.

- الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 213.

⁵ - انظر: بيان المختصر، ج: 1، ص: 269.

⁶ - انظر:

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 16.

- القواعد والفوائد الأصولية، ص: 214.

- 1- أن الصحابي سمع الخبر من النبي - صلى الله عليه وسلم- ، والصحابي عدل، وهو إما قرآن، أو خبر، وسواء كان هذا أو ذاك فهو حجة.¹
- 2- عدالة الصحابي تقضي بكون ما نقله إنما هو قرآن وليس مذهبا له، إذ لا يتصور إقدامه على هذا الأمر الشنيع.²

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

البسمة ليست آية من الفاتحة

- ذهب مالك³ إلى أن البسمة ليست آية من الفاتحة، وقال: بکراهة قراءتها في المكتوبة، والمصلي على الخيار في النافلة.⁴ واستدل القرافي على ذلك بأدلة منها:
- 1- قال أنس⁵ - رضي الله عنه-: «صليت خلف النبي - صلى الله عليه وسلم- وأبي بكر⁶ وعمر⁷ وعثمان⁸ - رضي الله عنهم- فكانوا يستفتحون بالحمد لله

¹ - انظر:

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 16.

- روضة الناظر، ص: 34.

² - فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 16.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁴ - انظر:

- المدونة، ج: 1، ص: 103.

- الذخيرة، ج: 2، ص: 176.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 84.

⁶ - أبو بكر الصديق: عبد الله بن أبي قحافة، أول الرجال إسلاما، صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ أسلم حتى توفي، لم يفارقه سفرا ولا حضرا، وشهد معه المشاهد كلها، وكان رفيقه في الغار، كان أشجع الصحابة، كثير الإنفاق، أتى فراصة وفطنة وعلما، كان أقرأ الصحابة للقرآن لأنه صلى الله عليه وسلم قدمه إماما للصلاة بهم، كما كان أعلمهم بالسنة لملازمته رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم، بويع بالخلافة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وأقام عليها ثلاث سنين، قضى فيها على الردة، وجمع القرآن، توفي رضي الله عنه سنة 13هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 577.

- سير أعلام النبلاء، ج: 2، ص: 3.

- تاريخ الخلفاء، للسيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: (1428هـ-2007م)، ص: 33.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

⁸ - عثمان بن عفان: يكنى بأبي عبد الله ابن أبي العاص، أسلم قديما، زوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتين من بناته ولذلك لقب بذي النورين، وعنه بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده في بيعة الرضوان، وهو من العشرة المبشرين بالجنة، وثالث الخلفاء الراشدين، في خلافته جمع القرآن الكريم، توفي رضي الله عنه سنة 35هـ. انظر ترجمته في:

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 116.

- سير أعلام النبلاء، ج: 2، ص: 115.

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 11.

الله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمان الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها»¹.

2- إجماع أهل المدينة، فإن الصلاة تقام بينهم من عهده عليه الصلاة والسلام إلى زمن مالك مع الجمع العظيم الذي يستحيل تواطؤهم على الكذب فنقلهم لذلك بالفعل كنقلهم له بالقول. فيحصل العلم، فلا يعارضه شيء من أخبار الأحاد.²

3- القاعدة الأصولية، قال القرافي: «جمهور الأصحاب يعتمدون على أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، والبسمة ليست متواترة فلا تكون قرآناً»³. والقرافي لم يعتمد القاعدة كدليل وإنما نبه إليها، ولذلك ناقش أصحابه من المالكية فقال: «ويعتقدون - أي الأصحاب - أنه دليل قاطع وهو باطل، لأن قولهم القرآن لا يثبت إلا بالتواتر إن أخذوه كلية، اندرجت سورة النزاع؛ فالخصم يمنع الكلية، لاشتغالها على صورة النزاع أو جزئية لم تفد شيئاً، إذ لعل صورة النزاع فيما بقي غير الجزئية؛ ومما يوضح لك فسادها: أن من زاد في القرآن ما ليس منه فهو كافر إجماعاً، وكذلك من نقص منه ما هو منه؛ فكان يلزم تكفيرنا أو تكفير خصمنا، وهو خلاف الإجماع؛ فدل على أن القرآن ليس ملزوماً للتواتر، بل عند الخصم يثبت بالتواتر وبغير التواتر، فمصادرتة على ذلك لا تجوز لأنه يقول: إن البسمة ليست متواترة، وهي قرآن، ونحن أيضاً نقول هي غير متواترة ولا يكفر مثبتتها من القرآن؛ فدل ذلك على أننا غير جازمين بأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر»⁴.

- وذهب الشافعي⁵ إلى أنها آية من الفاتحة تجب قراءتها سرّاً في الصلاة السرية، وجهرها في الجهرية⁶.

ومن أدلة الشافعية على ذلك ما رواه نعيم المجرم¹ قال: «صليت وراء أبي هريرة² - رضي الله عنه - فقرأ بسم الله الرحمان الرحيم ثم قرأ بأمر القرآن، وقال: والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول - صلى الله عليه وسلم -»³.

¹ - رواه البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، حديث: 743، ص: 151.

² - الذخيرة، ج: 2، ص: 179، وانظر: المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة، لمحمد المدني بوساق، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط: 2 (1423هـ-2002م)، ج: 1، ص: 229.

³ - الذخيرة، ج: 2، ص: 180.

⁴ - نفسه.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ - انظر: الأم، للشافعي، ص: 244.

- وذهب الحنفية والحنابلة إلى ندب قراءتها سرًّا⁴، ومن أدلتهم حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يقول: «قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبي ما سأل، فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: الرحمن الرحيم، قال الله تعالى: أثني عليّ عبدي، وإذا قال: مالك يوم الدين، قال: مجدني عبدي، فإذا قال: إياك نعبد وإياك نستعين، قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبي ما سأل، فإذا قال: اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، قال: هذا لعبدي ولعبي ما سأل»⁵.

¹- نعيم المجرم المدني الفقيه، مولى آل عمر بن الخطاب، كان يبخر مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، جالس أبا هريرة مدة، وسمع من ابن عمر وجابر وجماعة، وكان من بقايا العلماء، وثقه أبو حاتم وغيره، حدث عنه العلاء بن عبد الرحمن، وسعيد بن أبي هلال، ومالك بن أنس، وغيرهم، توفي سنة 120هـ. انظر ترجمته في:

- سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 463.

²- سبقت ترجمته، انظر: ص: 77.

³- رواه النسائي، كتاب الافتتاح، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، حديث: 904، ج: 1، ص: 603.

⁴- نظر:

- بدائع الصنائع، ج: 1، ص: 301.

- المغني، لابن قدامة، ج: 2، ص: 26.

⁵- رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، حديث: 764، ص: 195.

المبحث الثاني:

البيان منه صلى الله عليه وسلم يأخذ حكم المجمل

تمهيد:

مما أمر الله به رسوله - صلى الله عليه وسلم- بيان ما أنزل إليه، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ... ﴾ (44) النحل. وبيانه - صلى الله عليه وسلم- يكون بالقول كما يكون بالفعل، وهذا البيان يأخذ حكم المجمل الذي بيّنه إن كان واجبا فواجب، وإن كان مندوبا فمندوب، وإن كان مباحا فمباح.¹

وسنتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

قال القرافي - مستدلا على هذه القاعدة -: « البيان يعدّ كأنه منطوق به في ذلك المبيّن فبيانه صلى الله عليه وسلم الحج الوارد في كتاب الله تعالى يعد منطوقا به في آية الحج، كأن الله تعالى قال: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا... ﴾ (97) آل عمران. على هذه الصفة، وكذلك بيانه عليه الصلاة والسلام لآية الجمعة فعلها بخطبة وجماعة وجامع وغير ذلك، فصار معنى الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ... ﴾ (9) الجمعة. التي هذا شأنها: ﴿ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ... ﴾ (9) الجمعة. وإذا كان البيان يعد منطوقا به في المبيّن كان حكمه حكم ذلك المبيّن، إن واجبا فواجب، أو مندوبا فمندوب، أو مباحا فمباح »².

¹ - انظر:

- الذخيرة، ج: 2، ص: 336.

- شرح التنقيح، ص: 226.

- المحصول في أصول الفقه، لابن العربي، دار البيارق، الأردن، ط: 1 (1420هـ - 1999م)، ص: 110.

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 141.

- أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالاتها على الأحكام الشرعية، لمحمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 6 (1424هـ - 2003م)، ج: 1، ص: 286، 291.

² - شرح التنقيح، ص: 226.

وهذا الذي ذكره القرافي في شرح تنقيح الفصول تفصيل لما أجزه في الذخيرة، حيث قال: « لأن البيان مراد للمتكلم حالة التخاطب فهو موجود في الكلام الأول »¹.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

من شروط الجمعة (المسجد)

استدل القرافي على ذلك بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ... ﴾ (9) الجمعة. قال: والنداء إنما يكون عادة في المساجد للعمل.

ثم ذكر القاعدة الأصولية: متى كان فعله عليه الصلاة والسلام بياناً لمجمل، كان حكمه حكم ذلك المجمل إن واجبا فواجب، وإن مباحا فمباح، وآية الجمعة مجملة لم تدل على خصوص صلاة، فيحتمل الصبح والظهر والعصر والسر والجهر وغير ذلك، فبين عليه الصلاة والسلام جميع ذلك؛ فجميع بيانه يكون واجبا إلا ما دل الدليل على خلافه، فبهذه القاعدة يستدل على وجوب المسجد والخطبة وسائر الفروض.²

¹ - الذخيرة، ج: 2، ص: 336.

² - نفسه. وانظر:

- الفروق، ج: 3، ص: 961.

- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 296.

المبحث الثالث:

تصرفه صلى الله عليه وسلم يقع بالإمامة والقضاء والفتيا

تمهيد:

بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قدوة للعالمين في كل شيء مما يصح صدوره من الإنسان مما تعلق بشؤون الدين وشؤون الدنيا، ولأنه - صلى الله عليه وسلم- حمل أمانة الرسالة فهو قدوة للداعية، ولأنه الحاكم فهو قدوة للإمام، ولأنه القاضي فهو قدوة للقاضي، ولأنه المرجع في الفتيا فهو قدوة للمفتي، كما أنه - صلى الله عليه وسلم- قدوة للقائد العسكري، وللمعلم، وللزوج، وللأب، وللتاجر،...الخ.¹

وذلك كله وغيره مما يدخل في معنى قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (21) الأحزاب.

وهذا المبحث نعالجه في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التمييز بين تصرفاته - صلى الله عليه وسلم-.

المطلب الثاني: موقف العلماء من تصرفاته - صلى الله عليه وسلم-.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: التمييز بين تصرفاته صلى الله عليه وسلم

يقول القرافي: «اعلم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- هو الإمام الأعظم، والقاضي الأحكم والمفتي الأعلم، فهو - صلى الله عليه وسلم- إمام الأئمة، وقاضي القضاة، وعالم العلماء، فجميع المناصب الدينية فوضها الله تعالى إليه في رسالته، وهو أعظم من كل من تولى منصبا منها في ذلك المنصب إلى يوم القيامة، فما من منصب ديني إلا وهو متصف به في أعلى رتبة غير أن غالب تصرفاته - صلى الله عليه وسلم- بالتبليغ؛ لأن وصف الرسالة غالب عليه ثم إن تصرفاته -

¹ - انظر:

- أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم، ج: 1، ص: 435.

- فقه السيرة، لمحمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، ط: 11 (1412هـ - 1991م)، ص: 15.

صلى الله عليه وسلم- منها ما يكون بالتبليغ والفتوى إجماعاً، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالقضاء، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالإمامة، ومنها ما يختلف العلماء فيه لتردده بين رتبتين فصاعداً، فمنهم من يغلب عليه رتبة، ومنه من يغلب عليه أخرى¹.

والتمييز بين تصرفاته - صلى الله عليه وسلم- هذه يكون من جهتين:

أولاً- جهة التعريف: من المعلوم أن التعريفات أو الحدود تميز الأشياء بعضها عن بعض، ولذلك فإننا سنعرف هذه الأمور الثلاثة كلا على حدة.

1- تعريف التصرف بمقتضى الإمامة:

ما فوض له - صلى الله عليه وسلم- من أمر السياسية العامة في الخلق وضبط معاهد المصالح ودرء المفساد².
وذلك مثل: قتال من تعين قتاله، وصرف أموال بيت مال مسلمين في جهاتها، وجمعها من محالها، وتولية القضاة والولاة العامة، وقسمة الغنائم، وعقد العهود للكفار ذمةً وصلحاً، هذا هو شأن الخليفة والإمام الأعظم، فمتى فعل رسول - صلى الله عليه وسلم- شيئاً من ذلك علمنا أنه تصرف فيه - صلى الله عليه وسلم- بطريق الإمامة³.

2- تعريف التصرف بمقتضى القضاء:

هو إنشاء حكم وإلزام به من قبله - صلى الله عليه وسلم- بحسب ما نتج من الأسباب والحجاج وقوة اللحن بها⁴.
وذلك مثل: الفصل في دعاوى الأموال بالبيّنات، أو الأيمان والنكولات، ومتى فصل - صلى الله عليه وسلم- في مثل ذلك، فنعلم أنه - صلى الله عليه وسلم- تصرف في ذلك بالقضاء، لأن هذا شأن القضاء والقضاة⁵.

3- تعريف التصرف بمقتضى الفتوى:

¹- الفروق، ج: 1، ص: 346. وانظر: التمهيد، للإسنوي، ص: 416.
²-انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، للقرافي، تحقيق: محمود عرنوس، المكتبة الأزهرية، للتراث، القاهرة، (د-ت)، ص: 48.
³-انظر:

- نفسه، ص: 49.

- الفروق، ج: 1، ص: 347.

⁴- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، ص: 46. وانظر: الفتيا وأحكامها في الشريعة الإسلامية، لعبد الرزاق حسين عبد السلام أحمد، (رسالة ماجستير)، إشراف: سعيد سالم القاندي، (2001-2002م)، جامعة السابع من أبريل، بالزاوية، ليبيا، ص: 26 وما بعدها.

⁵- انظر:

- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، ص: 46.

- الفروق، ج: 1، ص: 347.

هو إخباره - صلى الله عليه وسلم- عن الله تعالى بما يجده في الأدلة من حكم الله تبارك وتعالى.¹

وذلك مثل: أنواع العبادات كالصلاة والزكاة، وتحصيل الأملاك بالعقود من البيوع والهبات.²

ثانيا- جهة الأثر أو الثمرة: تبين أن تصرفه - صلى الله عليه وسلم- يقع على ثلاث نواح، ولكل منها أثره كما يلي:

1- أما تصرفه عليه الصلاة والسلام بمقتضى الإمامة فإنه لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بإذن الإمام اقتداء به - صلى الله عليه وسلم- ولأن سبب تصرفه فيه بوصف الإمامة، وما استبيح إلا بإذنه فكان ذلك شرعا مقررًا.³ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (158)﴾ الأعراف.

2- وأما ما فعله رسول الله - صلى الله عليه وسلم- بطريق القضاء فلا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم اقتداء به - صلى الله عليه وسلم- ولأن السبب الذي لأجله تصرف فيه صلى الله عليه وسلم بوصف القضاء يقتضي ذلك.⁴

3- وأما تصرفه عليه الصلاة والسلام بالفتيا أو الرسالة أو التبليغ فذلك شرع يتقرر على الخلائق إلى يوم الدين يتبع كل حكم مما بلغه إلينا عن ربه بسببه من غير اعتبار حكم حاكم، ولا إذن إمام، لأنه - صلى الله عليه وسلم- مبلغ لنا ارتباط ذلك الحكم بذلك السبب، وخلى بين الخلائق وبين ربهم، فإن كان مأمورا به أقدم عليه كل أحد بنفسه، وكذلك المباح، وإن كان منهيًا عنه اجتنبه كل أحد بنفسه.⁵

المطلب الثاني: موقف العلماء من تصرفاته صلى الله عليه وسلم

تصرفاته - صلى الله عليه وسلم- على أربعة أقسام:

¹ - الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، ص: 45.

² - انظر:

- نفسه، ص: 50.

- الفروق، ج: 1، ص: 347.

³ - انظر: المصدرين السابقين، ص: 49، ص: 346. على الترتيب.

⁴ - انظر: المصدرين السابقين، ص: 50، ص: 346. على الترتيب.

⁵ - انظر:

- المصدرين السابقين، ص: 49، ص: 346. على الترتيب.

- ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، لمحمد سعيد رمضان البوطي، مكتبة رحاب، الجزائر، (د-ت)، ص: 148.

- 1- قسم اتفق العلماء على أن تصرفه - صلى الله عليه وسلم- فيه كان بمقتضى الإمامة، كإقامة الحدود، وإرسال الجيوش، ونحوها.
- 2- قسم اتفق العلماء على أنه تصرف بالقضاء، كالإزام أداء الديون، وتسليم السلع، ونقد الأثمان، وفسخ الأنكحة، ونحو ذلك.
- 3- قسم اتفق العلماء على أنه تصرف بالفتيا، كإبلاغ الصلاة وإقامتها، وإقامة المناسك، وما شابهها.
- 4- قسم اختلف فيه العلماء لتردده بين هذه الأقسام¹، وذلك مثل قوله - صلى الله عليه وسلم- : «من قتل قتيلا فله سلبه»²، اختلف أهل العلم هنا، هل تصرفه - صلى الله عليه وسلم- هذا وقع بصفة الإمامة فلا يصح أخذ السلب إلا بإذن الإمام، أم أنه وقع بالفتيا فهو حق له يأخذه بغير إذن الإمام. ذهب مالك³ وأبو حنيفة⁴ إلى القول الأول، وذهب الشافعي⁵ وأحمد⁶ إلى القول الثاني⁷.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

إحياء الأرض الموات، هل تفتقر إلى إذن الإمام أم لا؟

الأصل في هذه المسألة هو قوله - صلى الله عليه وسلم-: «من أحيا أرضا ميتة فهي له»⁸.

- ذهب مالك إلى أن إحياء الأرض الموات الذي لا يفتقر إلى إذن الإمام هو ما كان في الفلاة، وأما ما قرب من المعمورة ويتشاح الناس فيه لا يحيا إلا بقطيعة من الإمام نفيا للتشاجر بتزاحم الدواخل، وهذا هو معنى الحديث عنده⁹.

¹ - انظر:

- الذخيرة، ج: 9، ص: 160.

- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، ص: 50.

² - رواه البخاري، كتاب المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾، حديث: 4321، ص: 883.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁷ - انظر:

- الذخيرة، ج: 9، ص: 160، ج: 3، ص: 421، ج: 6، ص: 157.

- الفروق، ج: 1، ص: 349.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 738.

⁸ - رواه مالك في الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء في عمارة الموات، حديث: 1489، ج: 2، ص: 264.

⁹ - انظر:

- وذهب أبو حنيفة إلى أن إحياء الأرض الموات يحتاج إلى إذن الإمام سواء أكان قريبا أم بعيدا من العمران.¹

- وذهب الشافعي وأحمد إلى جواز إحياء الأرض الموات بغير إذن الإمام القريب منها والبعيد.²

قال القرافي: «والمسألة مبنية على قاعدة: وهو أنه عليه الصلاة والسلام له أن يتصرف بطريق الإمامة، لأنه الإمام الأعظم، وبطريق القضاء لأنه القاضي الأحكم، وطريق الفتيا لأنه المفتي الأعلم، ويتفق العلماء في بعض التصرفات وإضافته إلى أحد هذه العبارات، ويختلفون في بعضها»³ ومنه حديث إحياء الأرض الموات، هل هو تصرف بالفتيا فلا يحتاج الإحياء إلى إذن الإمام، أو أنه تصرف بالإمامة فيحتاج إلى الإذن، وكل بنى اجتهاده على تفسيره لتصرفه - صلى الله عليه وسلم - فالذي رآه تصرفا بالفتيا ذهب إلى أنه لا حاجة إلى إذن الإمام، ومن رآه تصرفا بالإمامة ذهب إلى الحاجة إلى الإذن، ثم أن مالكا⁴ راعى قواعد المصلحة ففرق بين ما فيه ضرر، وبين ما لا ضرر فيه، وهذا هو فقه المسألة.⁵

=- المدونة، ج: 4، ص: 550.

- الذخيرة، ج: 6، ص: 156.

- القوانين الفقهية، ص: 222.

- الميزان، ص: 226.

¹- انظر:

- شرح منلا مسكين، ج: 2، ص: 211.

- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ص: 290.

- الذخيرة، ج: 6، ص: 157.

²- انظر:

- الأم، ج: 5، ص: 77.

- التمهيد، للإسنوي، ص: 416.

- الروض المربع، ص: 400.

³- الذخيرة، ج: 6، ص: 157.

⁴- سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁵- انظر:

- الذخيرة، ج: 6، ص: 157، ج: 2، ص: 74، ج: 3، ص: 421، ج: 4، ص: 399، ج: 8، ص: 213، ج:

9، ص: 160، ج: 10، ص: 93، 12.

- الميزان، ص: 226.

المبحث الرابع:

شرع من قبلنا شرع لنا حتى ينسخ

تمهيد:

من المعلوم أن الله تعالى بعث إلى الناس الرسل مبشرين ومنذرين، ومواكب المرسلين هذه غطت تاريخ البشرية كله إقامة للحجة، وهداية للناس ورحمة بهم، قال سبحانه وتعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (165)﴾ النساء.

وهذه الرسائل تضمنت هداية الناس عقائديا إذ كانت الدعوات قائمة على الدعوة إلى عبادة الله وحده، كما تضمنت هدايتهم تشريعيًا، وذلك بتنظيم شؤون الحياة وما يباح لهم فيأتونه، وما يحرم عليهم فيتركونه، هذه التشريعات التي سبقت رسالة محمد صلى الله عليه وسلم هل هي ملزمة لأمته ومصدر من مصادر شريعته أم لا؟ هذه القاعدة جواب عن هذا السؤال، والذي سنعالجه من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحرير محل النزاع.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تحرير محل النزاع

شرع من قبلنا يراد به ما شرعه الله على لسان رسله السابقين لأقوامهم الذين بعثوا فيهم، ويشمل ما يلي:

1- ما ورد في شرع من قبلنا وشرع لنا أيضا في كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم كأنواع العبادات قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (183)﴾ البقرة. وهذا شرع لنا باتفاق.¹

¹ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 234.

- أصول الفقه، للخضري، ص: 300.

2- ما شرع للأمام السابقة، لكنه نسخ في شريعتنا كقطع موقع النجاسة أو قتل النفس عند التوبة، وحرمة السبت، و غير ذلك، وهذا ليس من شريعتنا باتفاق.¹

3- ما تناقلوه في كتبهم أو رواياتهم من أحكام وتشريعات، فإنه لا يكون حجة لعدم صحته وإخبار الله لنا بأنهم حرفوا كتبهم²، قال سبحانه وتعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ... (46)﴾ النساء.

هذه الأنواع الثلاثة لا خلاف فيها بين أهل العلم.

4- ما حكاه القرآن أو السنة على أنه من شرائع من قبلنا، ولم يرد دليل على أنه مشروع لنا أو منسوخ، هذا الذي سكت عليه الوحي هو موضع الخلاف ومحل النزاع.³

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم

للأصوليين رأيان في هذه القاعدة.

أولاً- ذهب المالكية وكثير من الحنفية وبعض أصحاب الشافعي⁴ وجمهور الحنابلة إلى أن شرع من قبلنا شرع لنا مالم يقم دليل على نسخه.⁵ واستدلوا بما يلي:

1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبْهَتَاهُمْ اقْتَدِهِ... (90)﴾ الأنعام. قال القرافي: «هو عام لأنه اسم جنس أضيف»⁶ أي: أنه مأمور بالاقْتَدَاءَ بهم في كل ما أتوا ما لم يرد ما يبطله.

1 - انظر: أصول الفقه، للخضري، ص: 300

2 - انظر: شرح التنقيح، ص: 234.

3 - انظر:

- نفسه.

- أصول الفقه، للخضري، ص: 300.

4 - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19 .

5 - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 233.

- الإحكام، للآمدي، ج: 4، ص: 147.

- أصول السرخسي، ج: 2، ص: 99.

- شرح مختصر الروضة، ج: 3، ص: 17.

6 - شرح التنقيح، ص: 233. وانظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 4، ص: 49.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 401.

- تقويم الأدلة في أصول الفقه، لأبي زيد الدبوسي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1426هـ - 2006م)، ص: 270.

2- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ... (13) ﴾ الشورى. وكلمة (ما) عامة في جملة ما وصى به نوحا، ووصى به إبراهيم وموسى وعيسى.¹

3- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ... (78) ﴾ الحج. والمعنى: على تقدير اتباعوا ملة أبيكم إبراهيم.²

4- قوله - صلى الله عليه وسلم- : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها »³، فإن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي (14) ﴾ طه. فرسول - صلى الله عليه وسلم- احتج بذلك وأرانا تعلق الحكم اللازم لنا بهذه الآية؛ وإنما خوطب بها موسى عليه الصلاة والسلام.⁴

ثانيا- وذهب بعض أصحاب أبي حنيفة⁵، وأصحاب مالك⁶، منهم القاضي أبو بكر⁷، وأصحاب الشافعي⁸، وابن حزم⁹، وغيرهم. إلى أن شرع من قبلنا ليس شرعا شرعا لنا ولم نتعبد به.¹⁰ ومما استدلوا به ما يلي:

1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا... (48) ﴾ المائدة. وفيه دلالة على أن لكل نبي شرعة خاصة به وبقومه.

¹ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 234.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 402.

- تقويم الأدلة، ص: 270.

² - انظر: شرح التنقيح، ص: 234.

³ - رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها، حديث: 435، ج: 1، ص: 178. ورواه

مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب النوم عن الصلاة، حديث: 25، ج: 1، ص: 40.

⁴ - انظر:

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 402.

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 799.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 136.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 139.

¹⁰ - انظر:

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 400.

- الإحكام، للأمدى، ج: 4، ص: 140.

- تخريج الفروع على الأصول، ص: 316.

- الإحكام، ابن حزم، ص: 160.

وأجيب: بأن مشاركتهم في بعض الأحكام لا تمنع من أن يكون لكل واحد منهم شرعة تخالف شرعة غيره، كما أن مشاركتهم في التوحيد لا تمنع انفراد كل واحد منهم بشرعية تخالف شريعة غيره.¹

2- حديث: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن قال: « كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم- ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم- صدره، فقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله »².
قال النافون: لو كان شرع من قبلنا شرعاً لنا لذكره معاذ³ - رضي الله عنه- لكنه لم يذكره، وصوبه رسول الله - صلى الله عليه وسلم- على ذلك.
وأجيب: بأنه من جملة الكتاب دلالاته على اتباع الشرائع المتقدمة⁴.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

استدل القرافي بشرع من قبلنا في بضع مواضع وخرج عليها أحكاماً فرعية⁵، ومنها:

1- مشروعية الإجارة

استدل القرافي على مشروعية الإجارة بقوله سبحانه وتعالى- حكاية عن ابنة شعيب عليه الصلاة والسلام -: «قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ... (26)» القصص. فقال لموسى عليه الصلاة والسلام: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّ... (27)» القصص.

قال القرافي - عقب الآية -: « وشرع من قبلنا شرع لنا »⁶.

¹ - انظر: إحكام الفصول، ج: 1، ص: 403.

² - رواه أبو داود، كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في القضاء، حديث: 3592، ج: 3، ص: 295.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 87.

⁴ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 235.

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 185.

⁵ - انظر: الذخيرة، ج: 5، ص: 125، 371، ج: 9، ص: 191، ج: 11، ص: 47.

⁶ - الذخيرة، ج: 5، ص: 371، وانظر: شرح التنقيح، ص: 234.

2- مشروعية الحملالة (الضمان)

استدل على مشروعية الحملالة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ (72)﴾ يوسف. ثم قال: «وشرع من قبلنا شرع لنا حتى ينسخ»¹.

3- أجرة الكيل على البائع

- ذهب مالك² وغيره من العلماء إلى أن أجرة الكيل على البائع، لأن إخوة يوسف عليه الصلاة والسلام قالوا له: ﴿فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ... (88)﴾ يوسف. فدل على أن الكيل عليه، و «لأن شرع من قبلنا شرع لنا حتى يدل الدليل على نسخه»³، وكان يوسف عليه الصلاة والسلام هو الذي يكيل، وكذلك الوزن والعداد وغيرهم، لأن الرجل إذا باع عدة معلومة من طعامه، وأوجب العقد عليه وجب عليه أن يبرزها ويميز حق المشتري من حقه، وقال بذلك الشافعي⁴ وجعل أجر الثمن على المشتري، وهو مقتضى المشهور عند المالكية⁵.

- وذهب أبو حنيفة إلى أن أجرة ملء الكيل على البائع وتفرغ على المشتري بناء على أن الملاء كاف في القبض دون التفريغ، وفي اشتراط التفريغ قولان عند المالكية يتخرج عليهما الخلاف في أجرة وزان الثمن.⁶

¹ - الذخيرة، ج: 9، ص: 191، وانظر: شرح التنقيح، ص: 234.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

³ - الذخيرة، ج: 5، ص: 125.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - انظر:

- الذخيرة، ج: 5، ص: 167.

- مغني المحتاج، للشربيني، ج: 2، ص: 97.

- الإكليل، للسيوطي، ص: 156.

- تفسير القرطبي، ج: 9، ص: 167.

⁶ - انظر:

- الذخيرة، ج: 5، ص: 125.

- أحكام القرآن، للجصاص، ج: 3، ص: 260.

- البحر الزخار، ج: 4، ص: 589.

الفصل الثاني:

القواعد الأصولية المتعلقة بالنسخ

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: النسخ في الشرع هل حين النزول أو البلوغ؟

المبحث الثاني: الزيادة على النص ليست نسخاً.

المبحث الثالث: تجدد الأحكام لتعدد عللها في المحال بعده صلى الله عليه وسلم ليست نسخاً

المبحث الأول:

النسخ في الشرع هل حين النزول أو البلوغ؟

تمهيد:

من الطاف الله تعالى بعباده أنه أخذهم بالتكاليف تدريجياً، وهذا من أسرار نزول القرآن منجماً، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً (32) وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا (33)﴾ الفرقان.

والنسخ في الشريعة صورة من صور اللطف والرحمة الإلهية بالخلق¹، لكن يطرح سؤال له علاقة بالتكليف، وهو إذا نزل النسخ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فهل يثبت بمجرد النزول في حق الأمة أو أنه يفترق إلى التبليغ أولاً؟

مناقشة هذه القاعدة جواب على هذا السؤال، وسنتناولها من خلال مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

انعقد الإجماع على أن التكليف بالناسخ لا يكون قبل وصوله إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أما بعد بلوغه إليه - صلى الله عليه وسلم- ولم يبلغ الأمة، فهل يثبت في حقها؟²

للأصوليين رأيان في ذلك:

أولاً- ذهب المالكية والحنفية والحنابلة وأكثر الشافعية إلى أن الحكم لا يثبت في حق الأمة مالم يبلغها¹، واستدلوا على ذلك بما يلي:

¹ - انظر:

- البحر المحيط، ج: 4، ص: 77.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 538.

² - انظر: الإحكام، للأمدي، ج: 2، ص: 182.

- 1- لو ثبت ذلك للزم وجوب الشيء وتحريمه في وقت واحد، لأنه لو نسخ واجب بمحرم أثم المكلف بترك الواجب اتفاقاً، كما أنه يَأْثُمُ بفعل المحرم اتفاقاً.²
- 2- لو ثبت حكم النسخ قبل بلوغه إلى الأمة لثبت قبل تبليغ جبريل -عليه الصلاة والسلام- إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- لاتحادهما في عدم علم المكلف، ولم يكن المانع إلا ذلك.³

ثانياً- ذهب بعض الشافعية إلى أن الحكم النسخ مكلف به بعد إبلاغه - صلى الله عليه وسلم- وقبل وصول البلاغ إلى الأمة⁴، واستدلوا بما يلي:

- 1- أنه إسقاط حق لا يعتبر فيه رضى من يسقط عنه، فلا يعتبر فيه علمه كالطلاق، والعق، والإبراء، ولأنه إباحة لمحظور عليه فجاز أن يثبت حكمه قبل العلم.⁵

وأجيب: بأنه لا مانع من اشتراط العلم في النسخ لتضمنه رفع حكم خطاب سابق بخلاف ما ذكر لأنه ليس فيه رفع حكم خطاب سابق، فكان العلم في النسخ شرطاً بخلافه هنا.⁶

- 2- إن حكم النسخ حكم متجدد ولا يتوقف ثبوته على علم المكلف كسائر الأحكام المتجددة.⁷

¹ - انظر:

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 89.
 - مختصر منتهى السؤل، ج: 2، ص: 1017.
 - المستصفى، ج: 1، ص: 120.
 - شرح المحلي مع حاشية البناني، ج: 2، ص: 137.
 - المحصول، لابن العربي، دار البيارق، الأردن، ط: 1 (1420هـ - 1999م)، ص: 148.

² - انظر:

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 676.
 - شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 581.
 - فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 90.

³ - انظر:

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 90.
 - تقرير الشربيني على شرح الجلال مع حاشية البناني، ج: 2، ص: 138.

⁴ - انظر:

- التبصرة، ص: 282.
 - فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 89.
⁵ - انظر: التبصرة، ص: 282.
⁶ - انظر: الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 184.
⁷ - انظر: بيان المختصر، ج: 2، ص: 676.

وأجيب بأن المراد بثبوت الحكم تعلقه بالمكلف في الخارج فيتوقف الامتثال له على علم المكلف إذ لا بد من اعتبار التمكن من الامتثال، وهو منتف عند جهل المكلف بثبوت الحكم.¹

ورأي الجمهور هو الصحيح وهو اختيار ابن الحاجب²، والآمدي³، والسبكي⁴،

والإسنوي⁵، وقد نصر القول الثاني أبو إسحاق الشيرازي⁶ في التبصرة، لكنه رجع إلى رأي الجمهور في اللمع.⁷

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

حكم عزل الوكيل بعد موت الموكل

تنفسخ الوكالة بعزل الموكل وكيله حال الحياة، أما إذا مات الموكل فمتى يكون الوكيل معزولا، والوكالة منفسخة في حق من عامله؟

1- نفسه.

2- سبقت ترجمته، انظر: ص: 9.

3- سبقت ترجمته، انظر: ص: 93.

4- السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين السبكي، الشافعي، الفقيه، الأصولي، المؤرخ، ولد ونشأ بالقاهرة، وسمع من علمائها، ثم رحل مع والده إلى دمشق، وتلقى من كبار شيوخها، ومنهم: الحافظ المزي، والذهبي، وشمس الدين بن النقيب، وغيرهم اشتغل بالقضاء وامتحن فيه فمبر، وعاد إليه معززا مكرما، قام بالتدريس في عدة مدارس ومساجد، من تصانيفه: شرح مختصر ابن الحاجب، شرح منهاج البيضاوي، جمع الجوامع، وغيرها توفي سنة 771هـ. انظر ترجمته في:

- حسن المحاضرة، ج: 1، ص: 253.

- شذرات الذهب، ج: 6، ص: 419.

- الفتح المبين، ج: 2، ص: 184.

5- الإسنوي: عبد الرحيم ابن الحسن بن علي الإسنوي، الشافعي، الفقيه، الأصولي، أخذ الفقه عن الزنكلوني، والسنباطي، والسبكي، وغيرهم وسمع الحديث من حفاظ زمنه كالذبوسي والصابوني، وغيرهما، وأخذ العربية عن أبي الحسن النحوي، وأبي حيان، انتهت إليه رئاسة الشافعية في عهده وقام بالتدريس في عدد من مدارس القاهرة ومساجدها، كما تولى الحسبة ووكالة بيت المال، ثم تفرغ للعلم تدريسا وتأليفا من تلاميذه: جمال بن ظهيرة، الحافظ أبو الفضل العراقي، ومن مؤلفاته: المبهفات على الروضة، الهداية إلى أوهام الكفاية، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، توفي سنة 772هـ. انظر ترجمته في:

- الدرر الكامنة، ج: 2، ص: 354.

- شذرات الذهب، ج: 6، ص: 422.

- الفتح المبين، ج: 2، ص: 186.

6- سبقت ترجمته، انظر: ص: 78.

7- انظر:

- التبصرة، ص: 282.

- اللمع، ص: 80.

للمالكية ثلاثة أقوال:

- 1- أنها تنفسخ في حق الجميع بالموت.
- 2- أنها تنفسخ في حق كل واحد منهم بالعلم فمن علم انتسخ في حقه دون من لم يعلم.
- قال القرافي: « والقولان بناء على النسخ في الشرع هل هو حين النزول أو البلوغ؟ قولان للأصوليين، فالموت كالنزول »¹.
- 3- أنها تنفسخ بعلم الوكيل خاصة، لا بعلم الذي يعامله، لكن من دفع إليه شيئاً بعد العلم لعزله ضمنه لأنه دفع إلى من يعلم أنه ليس بوكيل.²

¹ - الذخيرة، ج: 8، ص: 9.

² - انظر:

- نفسه.

- نفائس الأصول، ج: 6، ص: 2651.

- التمهيد، للإسنوي، ص: 354.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 541.

المبحث الثاني:

الزيادة على النص ليست نسخا

تمهيد:

قد يرد في القرآن نص يتضمن حكما شرعيا، ثم يرد نص آخر في السنة يشتمل على الحكم الذي ورد به القرآن وزيادة في الحكم، وذلك مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ... (2)﴾ النور. مع قوله - صلى الله عليه وسلم- : « البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة »¹.

فهل هذه الزيادة الواردة في الحديث على ما ورد في الآية تعتبر نسخا أولا؟ وفي هذه القاعدة نعالج ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحرير محل النزاع.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تحرير محل النزاع.

الزيادة على النص لها صورتان فالزائد إما أن يكون مستقلا بنفسه أو لا يكون.

أولا- المستقل بنفسه: وهو على نوعين:

- 1- أن يكون من غير جنس الأول، كزيادة وجوب الزكاة على وجوب الصلاة، وهذا ليس بناسخ لما سبقه من العبادات باتفاق، قال الرازي²: « اتفق العلماء على أن زيادة عبادة على العبادات لا يكون نسخا للعبادات »³. وقال الشوكاني⁴: « ومعلوم أنه لا يخالف في مثل هذا أحد من أهل الإسلام؛ لعدم التنافي »¹. ومن شرط النسخ التنافي².

¹ - رواه مسلم، كتاب الحدود، باب حد الزنى، حديث: 4305، ص: 849.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 31.

³ - المحصول، ج: 3، ص: 363.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 151.

2- أن يكون من جنس الأول كزيادة صلاة على الصلوات الخمس، وهذا أيضا ليس بناسخ على قول الجمهور.

وقال بعض أهل العراق بالنسخ لتصورهم أن ذلك يجعل الصلاة الوسطى المنصوص على الحث بالمحافظة عليها غير وسطى لأن الوسطى متصورة

في العدد الفرد غير متصورة في العدد الزوج إذا لا توسط فيه.³
وهذا قول مردود لا دليل عليه ولا شبهة دليل، وقد ردها العلماء.⁴

ثانيا- غير المستقل بنفسه: وذلك كالزيادة على العبادة الواحدة، وزيادة وصف الرقبة بالإيمان، وكزيادة التغريب بالجلد، والقضاء بالشاهد واليمين، وهذا محل النزاع.⁵

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم.

للأصوليين رأيان في هذه القاعدة، وهما:

أولا- ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الزيادة على النص ليست نسخا.⁶ واستدلوا بما يلي:

1- حقيقة النسخ أنه خطاب دال على ارتفاع حكم ثابت بخطاب متقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه.⁷ هذه الحقيقة لا توجد مع الزيادة على النص، بل هي تقرير للحكم الشرعي الثابت من قبل مع زيادة شيء آخر ضم

¹ - إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 567.

² - شرح التنقيح، ص: 248.

³ - نفسه، وانظر: نفائس الأصول، ج: 6، ص: 2632.

⁴ - انظر:

- نفائس الأصول، ج: 6، ص: 2632.

- المحصول، ج: 3، ص: 363.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 567.

⁵ - انظر:

- نثر الورود، ص: 354.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 567.

⁶ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 249.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 416.

- تخريج الفروع على الأصول، ص: 57.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 567.

⁷ - انظر: شرح التنقيح، ص: 236.

إليه، فالحاق التغريب بالجلد مثلاً لا يخرج الجلد عن كونه واجباً، بل هو واجب بعده كما كان واجباً قبله، فالتغريب لم يرفع الجلد بل ضم إليه فلا يكون نسخاً.¹

2- احتج القرافي لهذه القاعدة بأن الله تعالى إذا أوجب الصلاة ركعتين ركعتين ثم جعلها أربعاً فإن هذه الزيادة لم تبطل وجوب الركعتين الأوليين ولا تنافيهما، وما لا ينافي لا يكون نسخاً.²

ثانياً- ذهب الحنفية إلى أن الزيادة على النص نسخ³، واحتجوا بما يلي:

1- إن حقوق الله تعالى من عبادة أو عقوبة أو كفارة لا يتجزأ ثبوتها ولا أدائها، ومتى عدم شيء منها لم يكن للباقي حكم الجواز بحال، كالركعة من الفجر، والركعتين من الظهر، إذا فصلت عما بقيت لم يكن ظهراً ولا بعضها، وكذلك صوم نصف يوم، وكذلك من صام شهراً عن كفارة القتل ثم مرض فأراد أن يتمه بالإطعام لم يجز، لأن المشروع كفارة صوم شهرين، فلا يكون لأحد الشهرين قبل الإتمام لما بقي حكم الأداء، كما أن الآية جعلت حد الزنى مائة جلدة، ومتى كان الجلد حداً مع النفي لم يكن المذكور في الآية حداً بنفسه.⁴

2- زيادة الجزء تكون بأحد ثلاثة أمور:

الأول بالتخيير في اثنين بعدما كان الواجب واحداً، فالزيادة هنا ترفع حرمة ترك ذلك الواجب الواحد.

والثاني بالتخيير في الثلاثة بعدما كان الواجب أحد اثنين فالزيادة هنا ترفع حرمة ترك أحد هذين الاثنين.

والثالث بإيجاب شيء زائد فالزيادة هنا ترفع أجزاء الأصل.⁵

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

القضاء بالشاهد واليمين في الأموال

¹ - انظر:

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 420.

- روضة الناظر، ص: 41.

- أصول السرخسي، ج: 2، ص: 82.

² - انظر: شرح التنقيح، ص: 249.

³ - انظر: أصول السرخسي، ج: 2، ص: 82.

⁴ - انظر:

- تقويم الأدلة، ص: 248.

- أصول السرخسي، ج: 2، ص: 82.

⁵ - انظر: التوضيح لمتن التنقيح مع شرح التلويح، ج: 2، ص: 89.

- ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة إلى صحة القضاء بالشاهد واليمين، واستدلوا على ذلك بما يلي:

- 1- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قضى باليمين مع الشاهد.¹
- 2- إجماع الصحابة - رضي الله عنهم- على ذلك.
- 3- اليمين شرع في حق من ظهر صدقه وقوي جانبه وقد ظهر ذلك في حقه بشاهده.
- 4- ولأنه أحد المتداعيين فشرع اليمين في حقه إذ رجع جانبه كالمدعى عليه.
- 5- وقياس للشاهد على اليد.
- 6- ولأن اليمين أقوى من المرأتين؛ لدخولها في اللعان دون المرأتين، وقد حكم بالمرأتين مع الشاهد، فيحكم باليمين.
- 7- ولقوله - صلى الله عليه وسلم-: « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر »² والبينة مشتقة من البيان، والشاهد واليمين يبين الحق.
- 8- ولقوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا... (6) ﴾ الحجرات. وهذا ليس بفاسق؛ فوجب أن يقبل قوله مع الشاهد لأنه لا قائل بالفرق.³

- وذهب الحنفية إلى منع القضاء بالشاهد واليمين واحتجوا بما يلي:

- 1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ... (282) ﴾ البقرة. فحصر المشروع عند عدم الشاهدين في الرجل والمرأتين، والشاهد واليمين زيادة على النص، والزيادة نسخ، وهو لا يقبل في الكتاب بخبر الواحد.
- 2- وقوله صلى الله عليه وسلم - لحضرمي ادعى على كندي -: « شاهدك أو يمينه »⁴ ولم يقل شاهد ويمينك.
- 3- وقوله - صلى الله عليه وسلم- : « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر »⁵ فحصر البينة في المدعي واليمين في جهة المنكر، لأن المبتدأ محصور في خبره، واللام للعموم فلم يبق يمين في جهة المدعي.
- 4- ولأنه لما تعذر نقل البينة للمنكر تعذر نقل اليمين للمدعي.
- 5- القياس على أحكام الأبدان.

¹ - رواه مالك، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين مع الشاهد، حديث: 1468، ج: 2، ص: 245.

² - رواه الدارقطني، كتاب في الأقضية والأحكام، في المرأة تقتل إذا ارتدت، حديث: 4461، ص: 738.

³ - الذخيرة، ج: 11، ص: 51، 52.

⁴ - رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، حديث: 253، ص: 86.

⁵ - تقدم تخريجه.

6- اليمين لو كان كالشاهد لجاز تقديمه عليه كأحد الشاهدين مع الآخر.

وأجاب القرافي على الدليل الأول بقوله: « نسلم أنه زيادة لكن نمنع أنه نسخ، لأن النسخ الرفع، ولم يرتفع شيء، وارتفاع الحصر يرجع إلى أن غير المذكور غير مشروع، وكونه غير مشروع يرجع إلى البراءة الأصلية، والبراءة الأصلية ترتفع بخبر الواحد اتفاقاً¹ ».

¹ - الذخيرة، ج: 11، ص: 52. وانظر:
- مختصر منتهى السؤل، ج: 2، ص: 1021.
- التحصيل من المحصول، ج: 2، ص: 31.
- المستصفى، ج: 1، ص: 117 وما بعدها.

المبحث الثالث:

تجدد الأحكام لتعدد عللها في المحالّ بعده صلى الله عليه وسلم

ليس نسخا

تمهيد:

هذه الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع إلى يوم الدين، ولأن النصوص منتهية ومحدودة والحياة متجددة تزدهم بالأحداث فإنها تضمنت قواعد عامة، هذه القواعد هي التي منحت هذه الشريعة صفة الديمومة والاستمرار، ويبقى عمل المجتهدين يواكب نشاط الحياة وينزل تلك القواعد على المناسبات والمستجدات.

وفي هذه القاعدة نعالج مطلبين:

المطلب الأول: شروط النسخ.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: شروط النسخ

هذه القاعدة تتعلق بتخلف أحد شروط النسخ التي ذكرها الأصوليون، هذه الشروط هي:

- 1- أن يكون الحكم المنسوخ شرعيا لا عقليا، أي ثبت بالشرع ثم رفع.
- 2- أن يكون الناسخ منفصلا عن المنسوخ، متأخرا عنه، فإن كان مقترنا كالشرط والصفة والاستثناء فلا يسمى نسخا، بل تخصيصا مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ... (187)﴾ البقرة. فليس ذلك ناسخا للصوم نهارا.
- 3- ألا يكون الحكم المرفوع مقيدا بوقت، فإن كان كذلك فلا يكون انقضاء وقته الذي قيد به نسخا له.
- 4- أن يكون الناسخ كالمنسوخ في القوة، أو أقوى منه، فإن كان أضعف منه لم ينسخه، لأن الضعيف لا يزيل القوي.

- 5- أن يكون المنسوخ مما يجوز نسخه، فإن النسخ لا يدخل أصل التوحيد؛ لأن الله تعالى بأسمائه وصفاته لم يزل ولا يزال، ومثله ما علم بالنص أنه يتأبد ولا يتأقت فلا يدخله نسخ كشريعتنا شريعة الإسلام التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم ومن ثم يعلم أنه لا نسخ في الأخبار، لأنه لا يتصور وقوعها على خلاف ما أخبر به الصادق.
- 6- أن يكون النسخ بخطاب شرعي، والخطاب الشرعي إنما يكون زمن النبوة أما بعدها فلا. ولذلك لا نسخ بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، وهذا الشرط الأخير هو المتعلق بهذه القاعدة.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

الديوان يعقل

قبل التعرض لآراء الفقهاء في هذه المسألة نعرف: الديوان، والعاقلة.

- 1- **تعريف الديوان:** هو الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء وأول من دون الديوان عمر² - رضي الله عنه- واللفظ فارسي معرب.³
- 2- **تعريف العاقلة:** جاء في غريب الحديث: «أما العقل فهو الدية، وأصله: أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً جمع الدية من الإبل فعقلها بفناء أولياء المقتول، أي شدها في عقلها ليسلمها إليهم ويقبضوها منه، فسميت الدية عقلاً بالمصدر... والعاقلة: هي العصابة والأقارب من قبل الأب الذي يعطون دية قاتل الخطأ».⁴

أما أقوال الفقهاء فهي كالتالي:

¹ - انظر هذه الشروط في:
- البحر المحيط، ج: 4، ص: 78.
- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 539.
² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.
³ - انظر:
- لسان العرب، ج: 1، ص: 139.
- التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 344.
- كشف المغطى، لابن عاشور، ص: 338.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط:
(1429هـ-2008م)، ج: 2، ص: 129.
⁴ - النهاية في غريب الحديث والأثر، ج: 3، ص: 233.

- ذهب المالكية والحنفية إلى أن الديوان يعقل، واحتجوا: بأن عمر¹ - رضي الله عنه - أول من دون الدواوين، وجعل أهل كل ديوان يحملون جناية من معهم في الديوان، ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعاً.

قال القرافي: « ونكتة المسألة: أن التعاقل مبني على التناصر، ولذلك اختص العاقلة العصبية وسقطت عن النساء والصبيان والمجانين؛ لعدم النصره مع وجود القرابة فيهم فقد دار العقل مع النصره وجوداً وعدماً، وأهل ديوانه ينصرونه أشد من العصبية والديوان أخص من النسب؛ لأنه يجمع أهله في موضع واحد، وعطاء واحد، وتكون مودتهم منسجمة وحميتهم لبعضهم متوفرة². »

- وذهب الشافعي³ وأحمد⁴ إلى أن الديوان لا يعقل، واحتجوا بما يلي:

- 1- قضاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على العاقلة⁵، وإذا استقر حكم في زمانه - عليه الصلاة والسلام - لا يبطل بعده؛ لتعذر النسخ.
- 2- لأنه حكم يتعلق بالعصبية عند عدم الديوان، فيتعلق عند وجوده كالميراث.
- 3- لأنه حكم لا يثبت إلا بين المتواليين في الدين، فلا يثبت بالديوان كولاية النكاح.

4- مطلق التناصر لا يكفي؛ لأن أهل السكة الواحدة، والبلدة الواحدة في أرض الغربية ينصر بعضهم بعضاً، والصدقات والشركاء⁶.

وأجاب القرافي على الدليل الأول بأن تجدد الأحكام؛ لتعدد عللها في المحال بعده عليه الصلاة والسلام ليس نسخاً، وإنما النسخ تجديد حكم مطلقاً لا ترتبه على علة لم تكن موجودة في زمانه - صلى الله عليه وسلم -⁷.

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

² - الذخيرة، ج: 12، ص: 393. وانظر: شرح منلا مسكين، ج: 2، ص: 264.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - رواه البخاري، كتاب الديات، باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبه الوالد لا على الولد، حديث:

6909، ص: 1403.

⁶ - الذخيرة، ج: 12، ص: 393.

⁷ - نفسه. وانظر:

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 733 وما بعدها.

- العرف والعادة في رأي الفقهاء، لأحمد فهمي أبو سنة، المطبعة الأزهرية القاهرة، ط: 2 (1412هـ -

1992م)، ص: 242.

- الاجتهاد والعرف، لمحمد بن إبراهيم، دار السلام، القاهرة، ط: 1 (1430هـ - 2009م)، ص: 261.

الفصل الثالث:

القواعد المرتبطة بالأدلة غير النقلية

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: الإجماع حجة.

المبحث الثاني: عمل أهل المدينة حجة.

المبحث الثالث: الأصل اعتبار الأوصاف المشتملة على الحكم، فإذا تعذر اعتبارها أقيمت مظنتها مقامها.

المبحث الرابع: إذا رتب الحكم عقب أوصاف مناسبة جعل مجموعها علة وإن كان بعضها غير مناسب اعتبر المناسب.

المبحث الخامس: متى كان الفرع مختصاً بأصل أجري عليه من غير خلاف، ومتى دار بين أصليين وأصول يقع الخلاف فيه.

المبحث السادس: عدم التعليل بالحكمة.

المبحث السابع: الرخص هل يقاس عليها أم لا؟

المبحث الثامن: قول الصحابي حجة.

المبحث التاسع: الاستصحاب حجة.

المبحث العاشر: العرف حجة.

المبحث الأول:

الإجماع حجة

تمهيد:

من أدلة الشريعة المتفق عليها الإجماع وخاصة إجماع الصحابة لتوفر دواعي اجتماعهم وتلاقيهم فقد كانوا كلهم - رضي الله عنهم- أو على الأقل أكثرهم بالمدينة، ولذلك فإن بعض العلماء نفوا أن يحصل إجماع من غيرهم¹، وهذا الرأي اختاره الشوكاني² فقال: « فإن قيل فما تقولون في إجماع من بعدهم؟ قلنا: هذا لا يجوز لأمرين:

- 1- أن النبي صلى الله عليه وسلم أنبأ عن ذلك فقال: « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين »³.
- 2- أن سعة أقطار الأرض وكثرة العدد لا تمكن من ضبط أقوالهم، ومن ادعى هذا لا يخفى على أحد كذبه »⁴.

لكننا نجد للقرافي رأياً آخر، فيقول: « إن اتفاقهم في زمن الصحابة ممكن ولا يكاد يوجد إجماع اليوم إلا وهو واقع في عصر الصحابة رضي الله عنهم وإجماعهم حينئذ ممكن لعدم انتشار الإسلام في أقطار الأرض، ولأن مقصودنا أنه حجة إذا وقع ولم يتعرض للوقوع، فإن لم يقع فلا كلام، وإن وقع كان حجة، هذا هو المقصود »⁵.

ونعالج هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صياغة القرافي للقاعدة.

المطلب الثاني: دليل القاعدة.

¹ - انظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 256.

- كشف الأسرار، للبخاري، ج: 3، ص: 356.

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 258.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 151.

³ - رواه مسلم، كتاب الإمامة (الجهاد)، باب قوله صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم »، حديث: 3843، ص: 969.

⁴ - إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 258.

⁵ - شرح التتقيح، ص: 255، وانظر: كشف الأسرار، للبخاري، ج: 3، ص: 58.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: صياغة القرافي للقاعدة

ذكر القرافي رحمه الله عدة صيغ لهذه القاعدة، ومنها:

- 1- وهو إجماع الصحابة - رضي الله عنهم.¹
 - 2- لأنه إجماع الصحابة.²
 - 3- وهو قول منتشر في الصحابة من غير مخالف، فكان إجماعاً.³
 - 4- إجماع الصحابة - رضي الله عنهم.⁴
 - 5- أن عمر⁵ وعثمان⁶ وعلياً⁷ وابن عمر⁸ - رضي الله عنهم - قضوا بذلك من من غير مخالف، فكان إجماعاً.⁹
 - 6- أن عمر دون الدواوين... ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعاً.¹⁰
 - 7- يدل على أنه لا يزداد لهم (أي الغرماء) على ذلك، لأنه لو زاد (أي عمر) لنقل ولم يظهر مخالف، وكان إجماعاً.¹¹
 - 8- فنقل عمر - رضي الله عنه - اليمين إلى المدعى عليه ولم يختلف في ذلك عثمان والمقداد¹²، ولم يخالفهم غيرهم، فكان إجماعاً.¹³
- والقرافي مع هذه الصيغ كلها يقرر الحكم أولاً، ثم يتبعه بأدلتها التي منها الإجماع.

¹ - الذخيرة، ج: 12، ص: 15.

² - نفسه، ص: 40.

³ - نفسه، ص: 60.

⁴ - نفسه، ص: 319.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 204.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 81.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 40.

⁹ - الذخيرة، ج: 12، ص: 379.

¹⁰ - نفسه، ص: 393.

¹¹ - نفسه، ج: 8، ص: 159.

¹² - المقداد بن عمر بن ثعلبة بن مالك، شهد بدرًا والمشاهد كلها، كان من الفضلاء النجباء الكبار الخيار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، شهد فتح مصر، روى عنه من كبار التابعين: طارق بن شهاب، وعبيد الله بن عدي بن الخيار، وعبد الرحمن بن أبي ليلى توفي رضي الله عنه سنة: 33 هـ وصلى عليه عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 2، ص: 282.

- سير أعلام النبلاء، ج: 2، ص: 149.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 162.

¹³ - الذخيرة، ج: 11، ص: 77، 46.

والصبيغ التي صاغها - كما ترى - على نوعين:

- 1- ذكر إجماع الصحابة بإطلاق.
- 2- ذكر فعل أحد الصحابة أو أكثر مع عدم المخالفة له.

المطلب الثاني: دليل القاعدة

من أدلة حجية الإجماع ما يلي:

1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (115)﴾ النساء.

وثبت الوعيد على المخالفة يدل على وجوب المتابعة.¹

2- قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا... (143)﴾ البقرة.

قال أئمة اللغة والمفسرون: الوسط الخيار، سمي الخيار وسطا لتوسطه بين طرفي الإفراط والتفريط، وإنما يحسن المدح إذا كانوا على الصواب.²

3- قوله سبحانه وتعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ... (110)﴾ آل عمران.

وجه التمسك به ذكرهم في سياق المدح يدل على أنهم على الصواب، والصواب يجب اتباعه، فيجب اتباعهم، ولأنه تعالى وصفهم بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، واللام للعموم، فيأمرون بكل معروف فلا يفوتهم حق لأنه من جملة المعروف، ولقوله تعالى: ﴿وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ والمنكر باللام يفيد أنهم ينهون عن كل منكر فلا يقع الخطأ بينهم ويوافقون عليه لأنه منكر.³

¹ - شرح التنقيح، ص: 254. وانظر:

- شرح الكوكب المنير، ج: 2، ص: 215.

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 443.

² - شرح التنقيح، ص: 254. وانظر:

- شرح الروضة، ج: 3، ص: 16.

- المحصول، ج: 4، ص: 66 وما بعدها.

- الإحكام، للأمدى، ج: 1، ص: 270.

³ - شرح التنقيح، ص: 254، 255. وانظر:

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 452.

- شرح الكوكب المنير، ج: 2، ص: 217.

4- دلت أحاديث كثيرة بلغت درجة التواتر المعنوي على أن الأمة تجتمع على الصواب ولا تجتمع على الخطأ، ومنها:

- أ- قوله - صلى الله عليه وسلم-: « إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله على الجماعة، ومن شذ شذ إلى النار »¹.
- والجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم والحديث.²
- ب- قوله - صلى الله عليه وسلم-: « ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله ومناصحة أئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن الدعوة تحيط من ورائهم »³.
- ت- قوله - صلى الله عليه وسلم-: « من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات، مات ميتة جاهلية »⁴.
- قال القرافي: « والعمدة الكبرى: أن كل نص من هذه النصوص مضموم للاستقراء التام من نصوص القرآن والسنة وأحوال الصحابة وذلك يفيد القطع عند المطلع عليه، وأن هذه الأمة معصومة من الخطأ وأن الحق لا يفوتها فيما بينته شرعاً، فالحق واجب الاتباع، فقولهم واجب الاتباع »⁵

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

1- قتل الجماعة بالواحد

ذكر القرافي لهذه المسألة ثلاثة مذاهب، وهي:

أولاً- ذهب المالكية والشافعية والحنفية وهو مشهور أحمد⁶ إلى أن الجماعة تقتل بالواحد، واحتج القرافي لهذا الرأي بما يلي:

- 1- إجماع الصحابة رضي الله عنهم - على أن عمر⁷ - رضي الله عنه - قتل تسعة من أهل صنعاء برجل، وقال: لو تملاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم، وقتل

¹ - رواه الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، حديث: 2173، ص: 633. قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

² - نفسه.

³ - رواه الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديث: 2667، ص: 764.

⁴ - رواه مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة، حديث: 4679، ص: 941.

⁵ - شرح التنقيح، ص: 255.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

- علي¹ - رضي الله عنه- ثلاثة، ولم يعرف لهم مخالف.
- 2- لأن القصاص من الجماعة بالواحد عقوبة كحد القذف.
- 3- الشركة في القتل لو أسقطت القصاص لكانت ذريعة للقتل.

ثانيا- وذهب أحمد في رواية عنه وجماعة من التابعين والصحابه رضي الله عنهم إلى أن عليهم الدية.

ثالثا- وذهب الزهري² وجماعة إلى أنه يقتل منهم واحد وعلى الباقي حصصهم من الدية.³ ويظهر هنا تساهله في نقله الإجماع مع أنه ينقل رأي المخالفين من الصحابة رضي الله عنهم.

2- الدية كاملة في عين الأعور

للفقهاء في إصابة عين الأعور مذهبان:

- ذهب المالكية والحنابلة إلى أن فيها الدية كاملة، واحتج القرافي لذلك بما يلي:

- 1- ما روي أن عمر⁴ وعثمان⁵ وعلياً وابن عمر⁶ رضي الله عنهم قضوا بذلك من غير مخالف، فكان إجماعاً.⁷
- 2- إن العين الذاهبة يرجع ضوءها للباقية فهي في معنى العين.
- وذهب الشافعية والحنفية إلى أن فيها نصف الدية، واحتجوا بما يلي:

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 81.

² - الزهري: صفوان بن سليم أبو الحارث، المدني، الفقيه، روى عن ابن عمر وجابر وأنس، وغيرهم، وروى عنه ابن المنكر وزيد بن أسلم ومالك، وغيرهم، كان ثقة كثير الحديث، توفي رحمه الله سنة: 132هـ. انظر ترجمته في:

- صفة الصفوة، ج: 2، ص: 78.

- الوافي بالوفيات، ج: 10، ص: 216.

- سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 547.

³ - انظر:

- الذخيرة، ج: 12، ص: 319.

- المغني، ج: 11، ص: 338.

- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ص: 368.

- الإشراف، ج: 2، ص: 815.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 145.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 204.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 40.

⁷ - رواه ابن أبي شيبة، كتاب الديات، الأعور وفقاً عينه، ج: 6، ص: 307.

- 1- قوله صلى الله عليه وسلم: « في العين خمسون من الإبل »¹.
- 2- ما ضمن بنصف الدية ومعه نظيره، ضمن بنصفها منفردا كالأذن واليد.
- 3- لو صح القول بانتقال الزوج الضامن لم يجب على الأول نصف الدية، لأنه لم يذهب نصف المنفعة.

وأجاب القرافي على هذه الأدلة بما يلي:

- 1- الحديث محمول على العين غير العوراء لأنهما عمومان مطلقان في الأحوال فيقيدان بما ذكرنا من الأدلة.
- 2- الفرق بانتقال قوة الأول بخلاف الأذن، ولو انتقل التزامه.
- 3- لا يلزم اطراح الأول، لأنه لو جنى عليهما فأحولتا أو أعمشتا، أو نقص ضوءهما، فإنه يجب عليه العقل لما نقص، ولا تنقص الدية على ما جنى ثانيا على قول غيرنا.²

¹ - رواه مالك، كتاب العقول، باب ذكر العقول، حديث: 1626، ج: 2، ص: 357.

² - الذخيرة، ج: 12، ص: 379. وانظر:

- المغني، لابن قدامة، ج: 11، ص: 574.

- الأم، للشافعي، ج: 7، ص: 301.

- شرح منلا مسكين، ج: 2، ص: 246.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 751.

- التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، لعبد القادر عودة، مكتبة دار التراث، القاهرة،

ط(1424هـ- 2003م)، ج: 2، ص: 236.

المبحث الثاني:

عمل أهل المدينة حجة

تمهيد:

مما انفرد به مالك¹ - رحمه الله - اعتماده على عمل أهل المدينة في الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية باعتبار أنه الواقع والعرف العملي لما كان عليه العهد زمن النبوة والصحابة رضي الله عنهم والتابعين.

وفقهاء المالكية يختلفون في المراد بعمل أهل المدينة، فالباجي² - مثلاً - يرى بأن مراد مالك بإجماع أهل المدينة ما كان طريقه النقل المستفيض كالأذان، وترك الجهر بالبسملة، ومسألة الصاع، وعدم أخذ الزكاة من الخضروات، وغيرها من المسائل التي طريقها النقل، واتصل العمل بها في المدينة على وجه لا يخفى مثله، ونقل نقلاً يحج ويقطع العذر.³

ومن أصحاب مالك من يرى أنه أراد بذلك ترجيح روايتهم على رواية غيرهم.

ومنهم من قال: إنه أراد به أن إجماعهم أولى، ولا مانع من مخالفته.

ومنهم من رأى أنه أراد إجماع أهل المدينة من الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين.

ومنهم من يرى أنه أراد به إجماع الفقهاء السبعة.⁴

وسنتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 121.

³ - انظر:

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 486.

- الإشارات، ص: 90.

⁴ - انظر:

- نفائس الأصول، ج: 6، ص: 2815.

- الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 303.

- بيان المختصر، ج: 1، ص: 315.

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 259.

- اللمع، ص: 111، 112.

المطلب الأول: تحرير محل النزاع.

المطلب الثاني: آراء الأصوليون وأدلتهم.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تحرير محل النزاع

من فقهاء المالكية من فصل القول في المراد بعمل أهل المدينة ومنهم القاضي عياض¹ إذ بين أن إجماع أهل المدينة على نوعين:

الأول - إجماع من طريق النقل والحكاية الذي تؤثره الكافة عن الكافة وعملت به عملا لا يخفى ونقله الجمهور عن الجمهور عن زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا النوع على ثلاثة أقسام:

- 1- نقل شرع من جهة النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل كالصاع، والمد؛ وأنه - صلى الله عليه وسلم - كان يأخذ به منهم الصدقة وزكاة الفطر، وكالأذان والإقامة، وترك الجهر ب (بسم الله الرحمن الرحيم) في الصلاة، وكالأحباس، وأشباه ذلك.
- 2- نقل إقراره - صلى الله عليه وسلم - لما شاهده منهم ولم ينقل عنه إنكاره، كنقل عهدة الرقيق، وشبه ذلك.
- 3- نقل تركه لأمر وأحكام لم يلزمهم إياها مع شهرتها لديهم، وظهورها فيهم، كترك أخذ الزكاة من الخضروات مع علمه - صلى الله عليه وسلم - كونها عندهم كثيرة.

هذا النوع من إجماع أهل المدينة حجة يجب المصير إليها ويترك ما خالفه من خبر واحد أو قياس، فإن هذا النقل محقق معلوم موجب للعلم القطعي، فلا يترك لما تفيدته غلبة الظنون وهذا الذي قصده مالك عند أكثر شيوخ المذهب ولا يصح

¹ - القاضي عياض: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض، كان إمام وقته في الحديث وعلومه، عالما بالتفسير، فقيها أصوليا، حافظا لمذهب مالك، رحل إلى الأندلس طلبا للعلم، فأخذ عن: محمد بن علي بن حمدين، وغيره، ورحل إلى المشرق وأخذ عن جملة من العلماء منهم: أبو بكر الطرطوشي، وغيره تولى القضاء بسبنة وغرناطة، من مصنفاته: إكمال المعلم في شرح مسلم، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، وغيرها، توفي بمراكش - رحمه الله - سنة: 544هـ. انظر ترجمته في:

- الديباج، ج: 2، ص: 43

- كتاب الصلة، ج: 2، ص: 359.

الاختلاف في كونه حجة عند العقلاء لبلوغه مرتبة العلم الضروري، ومن خالف فيه من غير أهل المدينة فإن ذلك يعود إلى عدم بلوغه النقل بها.¹

قال القاضي عبد الوهاب²: « ولا خلاف بين أصحابنا في هذا ووافق عليه الصيرفي³، وغيره من أصحاب الشافعي كما حكاه الآمدي⁴، وقد خالف بعض الشافعية عنادا⁵. وعد ابن القيم⁶ هذا النوع حجة يجب قبولها، فقال: « وهذا العمل حجة يجب اتباعها، وسنة متلقاة بالقبول على الرأس والعينين، وإذا ظفر العالم بذلك قرت عينه، واطمأنت إليه نفسه »⁷.

وهذا النوع من العمل هو الذي يقول فيه ربيعة الرأي⁸: « ألف عن ألف أحب إلي من واحد عن واحد، لأن واحدا واحدا ينتزع السنة من أيديكم »⁹.

¹ - انظر:

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق: أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د-ت)، ج: 1، ص: 68، 69.

- الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة، لحسن بن محمد المشاط، تحقيق: عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، دار الغرب الإسلامي، ط: 2 (1411هـ - 1990م)، ص: 208 وما بعدها.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 18.

³ - الصيرفي: أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي، كان منقطعا إلى أبي الحسن علي بن عيسى وصاحباً له في جلة الشافعيين ومكلمهم، من مصنفاته: كتاب البيان في دلائل الأعلام، توفي بمصر سنة: 330 هـ انظر ترجمته في:

- الفهرست، ص: 300.

- الفتح المبين، ج: 1، ص: 180.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: .

⁵ - ترتيب المدارك، ج: 1، ص: 69.

⁶ - ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب الملقب بشمس الدين، الفقيه الحنبلي، الأصولي المحدث، قرأ الأصول على الصفي الهندي وابن تيمية، كان جريئاً في الحق وتعرض بسبب ذلك إلى الاضطهاد مع شيخه، من مصنفاته: إعلام الموقعين، حادي الأرواح، زاد المعاد في هدي خير العباد، وغيرها كثير. توفي بدمشق سنة: 751 هـ. انظر ترجمته في:

- البداية والنهاية، ج: 14، ص: 198.

- شذرات الذهب، ج: 6، ص: 352.

- الفتح المبين، ج: 2، ص: 159.

⁷ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، دار الجيل، بيروت، (د-ت)، ج: 2، ص: 291.

⁸ - ربيعة الرأي: بن أبي عبد الرحمان فروخ، أبو عثمان المدني، عالم المدينة، أخذ عنه مالك وغيره، أدرك جماعة من الصحابة، وهو من الثقات قال فيه مالك - يوم مات - : ذهب حلاوة الفقه، توفي سنة 136 هـ. انظر ترجمته في:

- سير أعلام النبلاء، ج: 5، ص: 54.

- شذرات الذهب، ج: 1، ص: 326.

- وفيات الأعيان، ص: 288.

⁹ - ترتيب المدارك، ج: 1، ص: 66.

يقول القرافي: «وإجماع أهل المدينة عند مالك فيما طريقه التوقيف حجة»¹. وهذا القول منه - رحمه الله - يدل على أن إجماع أهل المدينة المعتبر هو ما ما كان طريقه النقل.

الثاني - إجماعهم على عمل من طريق الاستدلال والاجتهاد، وهذا النوع اختلف فيه أصحاب مالك إلى ثلاثة آراء:

- 1- ذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة، ولا فيه ترجيح، وأنكروا كونه مذهبا لمالك، كالقاضي أبي بكر²، وأبي يعقوب الرازي³ و الأبهري⁴ وغيرهم.
- 2- وذهب بعضهم إلى أنه يرجح به على اجتهاد غيرهم، وبه قال بعض أصحاب الشافعي⁵.
- 3- وذهب آخرون إلى أنه حجة ولا يحرم خلافه، وحكوه عن مالك⁶ وإليه ذهب ذهب قاضي القضاة أبو الحسين بن أبي عمر⁷ من البغداديين، وجماعة من المغاربة⁸.

¹ - شرح التنقيح، ص: 262.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 136.

³ - أبو يعقوب الرازي: يوسف بن الحسين بن موسى، كان جامعا بين العلم والصلاح، صاحب ذا النون المصري، وأبا تراب النخشي، وأحمد بن حنبل، له: كتاب مسائل، توفي سنة: 304هـ. انظر ترجمته في: - الفهرست، ص: 283.

- صفة الصفوة، ج: 4، ص: 80.

- شذرات الذهب، ج: 2، ص: 428.

⁴ - الأبهري: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهري، نسبة إلى أبهر من أرض الجبل، فقيه، مقرئ، حافظ، انتهت إليه الرئاسة ببغداد، أخذ عن: أبي الفرج، وغيره، وعنه أخذ: إبراهيم بن مخلد وغيره، من تصانيفه: كتاب إجماع أهل المدينة، وغيره، توفي سنة: 395هـ. انظر ترجمته في:

- الفهرست، ص: 283.

- الديباج، ج: 2، ص: 190.

- شجرة النور، ص: 91.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 51.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁷ - أبو الحسين بن أبي عمر: عمر بن محمد بن يوسف بن يعقوب، كان حافظا للقرآن والحديث والفقه على مذهب مالك، تفقه على أبيه، وكبار أصحاب إسماعيل، وعنه أخذ الأبهري، تولى القضاء بعد وفاة أبيه، من مصنفاته: كتاب الرد على من أنكر إجماع أهل المدينة، - توفي رحمه الله - سنة 328هـ، انظر ترجمته في:

- الديباج، ج: 2، ص: 69.

- البداية والنهاية، ج: 11، ص: 167.

- شذرات الذهب، ج: 3، ص: 13.

⁸ - انظر:

- ترتيب المدارك، ج: 1، ص: 70.

- الجواهر الثمينة، ص: 211.

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 260.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم

ذهب إلى حجية عمل أهل المدينة المالكية، ونفى حجيته غيرهم، فما هي أدلة كل منهما؟

أولاً- أدلة من ذهب إلى حجيته:

استدل المثبتون لحجية عمل أهل المدينة بما يلي:

1- قوله - صلى الله عليه وسلم-: « إن المدينة لتنفى خبثها كما ينفي الكير خبث الحديد »¹. والخطأ خبث فوجب نفيه.²

ونوقش هذا الدليل بأن الخطأ ليس خبثاً، ولو كان كذلك لما أجز المجتهد المخطئ، كما أن أهل المدينة ليسوا بمعصومين كغيرهم.³

2- قوله - صلى الله عليه وسلم-: « لا تقوم الساعة حتى يأرز الإيمان إلى المدينة، كما تأرز الحية إلى جحرها »⁴. فالحديث إخبار بأن المدينة موطن الحق، وهذه تزكية لتمسك أهلها بالحق في القرون الخيرة.⁵

ونوقش هذا الدليل بأن المراد به بيان فضل المدينة وشرفها لا أن إجماع أهلها حجة شرعية، كما أنه يقتضي جميع الإسلام، وإذا حصل فيها جميع الإسلام صار إجماع أهلها حجة لكونهم كل المؤمنين.⁶

ثانياً- أدلة القائلين بعدم حجيته:

استدل القائلون بعدم حجية عمل أهل المدينة بما يلي:

¹ - رواه البخاري، كتاب فضائل المدينة، باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس، حديث: 1871، ص: 373.

² - شرح تنقيح، ص: 262. وانظر:

- الجواهر الثمينة، ص: 213.

- كشف الأسرار، للبخاري، ج: 3، ص: 357.

³ - انظر:

- إحكام الفصول، ج: 1، ص: 488.

- المستصفى، ج: 1، ص: 187.

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 232.

- الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 304.

⁴ - رواه البخاري، كتاب فضائل المدينة، باب الإيمان يأرز إلى المدينة، حديث: 1876، ص: 374.

⁵ - انظر:

- بيان المختصر، ج: 1، ص: 317.

- كشف الأسرار، للبخاري، ج: 3، ص: 357.

⁶ - انظر: التبصرة، ص: 366.

1- قوله - صلى الله عليه وسلم-: « لا تجتمع أمتي على خطأ »¹. ومفهومه أن بعض الأمة يجوز عليه الخطأ، وأهل المدينة بعض الأمة.

وأجيب بأن منطوق الحديث المثبت أقوى من مفهوم الحديث النافي.²

2- لو كان إجماع أهل المدينة حجة لوجب أن يكون حجة في جميع الأزمنة، ولا خلاف في أن قولهم لا يعتد به في زماننا، فضلا عن أن يكون إجماعا.³

وأجيب بأن مراد مالك إنما هو زمان رسول الله - صلى الله عليه وسلم- والصحابة رضي الله عنهم من بعده إلى زمان مالك⁴.⁵

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

خرج القرافي على هذه القاعدة واستدل بها في عدة فروع فقهية⁶، ومنها:

1- تعجيل صلاة المغرب أول الوقت

صلاة المغرب يدخل وقتها بغروب الشمس باتفاق، لكن هل يمتد إلى دخول وقت العشاء بغياب الشفق أما أن وقتها لا يمتد؟

المشهور من مذهب مالك أن وقت المغرب واحد هو الوقت الأول، وهو الذي ذكره القرافي واستدل له بعمل أهل المدينة، ولأن فيه تحصيلا للمبادرة إلى طاعة الله، قال القرافي: « وأما المغرب فيتعجل أول وقتها للعمل، ولأن الأصل المبادرة إلى طاعة الله تعالى »⁷.

2- قطع التلبية بالحج بالطواف

¹ - رواه ابن ماجه بلفظ: « إن أمتي لا تجتمع على ضلالة »، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، حديث: 3950، ج: 4، ص: 168. ورواه الترمذي بلفظ: « إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة »، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، حديث: 2173، ص: 633. قال عقبه: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

² - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 266.

- الجواهر الثمينة، ص: 213.

³ - روضة الناظر، ص: 72.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁵ - انظر: الإبهاج، ج: 5، ص: 2060.

⁶ - انظر: الذخيرة، ج: 2، ص: 28، 179، 200، ج: 3، ص: 194، 234، ج: 11، ص: 46، 68.

⁷ - الذخيرة، ج: 2، ص: 28.

الحاج القارن أو المفرد إذا دخل البيت الحرام وابتدأ الطواف فإنه يقطع التلبية، فإذا أتم الطواف والسعي عاد إليها، ومما احتج القرافي به على ذلك عمل أهل المدينة.¹

قال مالك²: «والمحرم بالحج لا يقطع التلبية حتى يروح إلى الصلاة يوم عرفة، إلا أنه إذا دخل المسجد الحرام أول ما يدخل فطاف بالبيت يقطع التلبية حتى يسعى بين الصفا والمروة، ثم يرجع إلى تلبيته حتى يروح يوم عرفة إلى الصلاة»³.
الصلاة»³.

¹ - انظر: الذخيرة، ج: 3، ص: 234.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

³ - المدونة، ج: 1، ص: 420. وانظر: الذخيرة، ج: 3، ص: 234.

المبحث الثالث:

الأصل اعتبار الأوصاف المشتملة على الحكم

فإذا تعذر اعتبارها أقيمت مظنتها مقامها

تمهيد:

القياس أحد الأدلة الشرعية التي يعود إليها المجتهد لمعرفة الحكم الشرعي في النازلة، وهو: إثبات حكم معلوم لمعلوم آخر لأجل اشتباههما في علة الحكم عند المثبت.¹

وقد ذكر الأصوليون للقياس أربعة أركان وهي:

- 1- **الأصل:** وهو النص الدال على الحكم.²
- 2- **الفرع:** وهو المحل الذي يراد معرفة حكمه.³
- 3- **الحكم:** وهو قضاء الشرع المستفاد من خطابه أو إخباره الوضعي.⁴
- 4- **العلة:** هي الوصف المشترك بين الأصل والفرع الذي باعتباره صحت تعدية الحكم.⁵

وهذه القاعدة تتعلق بشروط العلة في القياس، وسنعالج ذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: شروط العلة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

¹ - شرح التنقيح، ص: 298، وانظر:

- نفائس الأصول، ج: 7، ص: 3216.

- المحصول، ج: 5، ص: 11.

² - انظر:

- شرح مختصر الروضة، ج: 3، ص: 229.

- المحصول، ج: 5، ص: 11.

³ - انظر:

- المعتمد، ج: 2، ص: 199.

- الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 211.

⁴ - شرح مختصر الروضة، ج: 3، ص: 231.

⁵ - نفسه. وانظر: الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 224.

المطلب الأول: شروط العلة

العلة أهم أركان القياس، ولولاها لما كان القياس ولما انتقل الحكم من الأصل إلى الفرع، هذه العلة حتى تكون معتبرة أحيطت بجملة من الشروط، أهمها:

1- أن تكون العلة وصفا ظاهرا:

الأوصاف منها ما يكون ظاهرا ومنها ما يكون خفيا، ومثال الوصف الظاهر أن يقال علة ثبوت القصاص القتل العمد العدوان، وعلة ثبوت الولاية المالية على الغير الصغر. فكل من القتل العمد العدوان، والصغر وصف ظاهر. ومثال الوصف الخفي الرضا في إجراءات العقود لأنه أمر قلبي، قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ...﴾ (29) النساء. ولأن الرضى وصف خفي جعلت العلة الصيغة، وهي الإيجاب والقبول لدلالاتها عليه.¹

2- أن تكون وصفا منضبطا:

العلة المنضبطة هي التي لا تختلف باختلاف الأفراد والأزمان والأمكنة، لكون الناس متساوين أمام أحكام الشريعة، لا فرق بين غني أو فقير أو أسود أو أبيض أو ساكن في بيئة حارة أو باردة. فإن كانت العلة مضطربة مختلفة فإنها لا تصح أن تكون علة لأن أساس القياس مساواة الفرع للأصل في علة الحكم التي يترتب عليها المساواة في نفس الحكم، فإذا لم تكن العلة محددة لا يمكن الحكم بمساواة الفرع للأصل فيها. ولذلك أناط الشارع الفطر والقصر بالسفر لا بالمشقة، لانضباط السفر، وعدم انضباط المشقة لأنها تختلف باختلاف الأشخاص.²

¹ - انظر:

- الذخيرة، ج: 2، ص: 360.

- مفتاح الأصول، ص: 166.

- البحر المحيط، ج: 5، ص: 134.

- التقرير والتحرير، لأمر الحاج الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1419هـ - 1999م)، ج: 3، ص: 212.

² - انظر:

- الذخيرة، ج: 2، ص: 360.

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 695.

- مفتاح الأصول، ص: 167.

- الوجيز في أصول الفقه، ص: 205.

- أصول الفقه الإسلامي، ج: 1، ص: 234.

- المصنف في أصول الفقه، ص: 355.

3- أن تكون وصفا مناسباً للحكم:

كون العلة وصفاً مناسباً للحكم أن يغلب على ظن المجتهد أن الحكم حاصل عن ثبوتها، وأن مقصود الشارع من تشريع الحكم يتحقق بارتباطه بهذا الوصف جلباً للمصلحة أو دفعاً للمفسدة.

وذلك مثل: كون الإسكار علة في تحريم الخمر فهو وصف مناسب للحكم لأن ارتباطه به يحقق دفع مفسدة وهي الاعتداء على العقل الذي أمر الشارع بحفظه.¹

4- ألا تكون وصفاً دلّ الشرع على إلغائه:

هناك أوصاف دلّ الشرع على إلغائها فلا يصح التعليل بها، ومثال ذلك أن الشرع جعل الإرث بين البنين والبنات للذكر ضعف نصيب الأنثى فلا يصح أن يسوى بينهما لاشتراكهما في وصف البنوة، لأن هذا الوصف ملغى شرعاً في هذا الحكم.²

والشرط الأول والثاني هما صلب القاعدة الأصولية التي بين أيدينا.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

السفر علة قصر الصلاة

اتفق العلماء على مشروعية قصر الصلاة في السفر، فعن عائشة³ - رضي الله عنها- أنها قالت: « فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر »⁴.

هذا التيسير على المسافر دفعاً للمشقة التي ترتبط بالسفر، ولكون المشقة غير منضبطة فهي تختلف باختلاف الناس من قوة وضعف، وكبر وصغر، وغنى وفقر، كما أنها تختلف باختلاف الأزمنة والفصول الأربعة ليست على درجة واحدة من

¹ - انظر:

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 694.

- أصول الفقه الإسلامي، ج: 1، ص: 234.

- التوضيح على التلويح، ج: 2، ص: 147.

² - انظر:

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 266.

- تهذيب شرح الإسني، ج: 3، ص: 60.

³ - سبقت ترجمتها، انظر: ص: 35.

⁴ - رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء، حديث: 350، ص: 80.

الحرارة، كما أنها تختلف باختلاف الأقاليم لاختلاف مناخها، كما أنها تختلف باختلاف المسالك بين حزن وسهل.

لذلك فإن هذا الحكم وهو قصر الصلاة ارتبط بالسفر لظهوره وانضباطه، قال القرافي- بعد تقريره لمشروعية قصر الصلاة في السفر:- « الأصل اعتبار الأوصاف المشتملة على الحكم، فإذا تعذر اعتبارها: إما لعدم انضباطها، أو لخفائها، أقيمت مظنتها مقامها؛ فكان الأصل إناطة الأحكام بالعقل حالة وجوده، لكنه لم ينضبط زمانه، أقيم البلوغ مقامه لكونه مظنة له؛ وموجب انتقال الأملاك الرضى، ولما لم يعلم، أقيم الإيجاب والقبول مقامه؛ والمشقة سبب الترخص بالقصر، فلما لم تنضبط أقيمت المسافة مقامها لكونها مظنة لها ¹ ».

¹ - الذخيرة، ج: 2، ص: 360.

المبحث الرابع:

إذا رتب الحكم عقب أوصاف مناسبة جعل مجموعها علة

وإن كان بعضها غير مناسب اعتبر المناسب

تمهيد:

مما يقوم به المجتهد وهو يبحث في العلة ما يسمى ب(تنقيح المناط) ليصل بواسطة ذلك إلى العلة المناسبة، لأن النص الشرعي المتضمن للحكم قد يشتمل على جملة أوصاف ليست بالضرورة كلها علة، فالمجتهد يطرح من الأوصاف ما لا علاقة له بالحكم ويبقى الوصف المناسب للحكم فيجعله علة له.

ونعالج في هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: تعريف تنقيح المناط.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تعريف تنقيح المناط

1- التعريف اللغوي:

عندنا كلمتان (تنقيح، مناط)

- أ- **تنقيح**: نقح العظم: استخرج مخه، ونقح الشيء: قشره، وتنقيح الشعر وإنقاحه: تهذيبه، ونقح الكلام: فتشّه وأصلح النظر فيه، وقيل: أصلحه وأزال عيوبه، والمنقّح: الكلام الذي فعل به ذلك.¹
- ب- **مناط**: ناط الشيء ينوطه نوطاً: علقه، والنوط: ما علق سمي بالمصدر، وقالوا: هو مني مناط الثريا، أي في البعد، وقيل: أي بتلك المنزلة، وانتاط

¹ - انظر:

- لسان العرب، ج: 3، ص: 699.

- القاموس المحيط، ص: 271.

به: تعلق، ويقال: نيط عليه الشيء: علق عليه، ونيط به الشيء أيضا وصل به، يقال: نطت هذا الأمر به أنوطه وقد ينط به فهو منوط، أي: معلق.¹

2- التعريف الاصطلاحي:

له عند الأصوليين عدة تعريفات، منها:

- أ- هو النظر والاجتهاد في تعيين ما دل النص على كونه علة من غير تعيين بحذف ما لا مدخل له في الاعتبار مما اقترن به من الأوصاف، كل واحد بطريقة.²
- ب- إلحاق الفرع بالأصل بإلغاء الفارق، بأن يقال: لا فرق بين الأصل والفرع إلا كذا، وذلك لا مدخل له في الحكم البتة.³
- وإلغاء الفارق معناه طرح ما لا دخل له في العلية.
- ت- تهذيب العلة وتخليصها مما اقترن بها من الأوصاف التي لا مدخل لها في العلية.⁴

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

كفارة رمضان

حرّم على المسلم في نهار رمضان تناول ما يفسد صومه عمداً، كإتيانه أهله فإذا حدث منه ذلك وجبت عليه كفارة، والأصل في ذلك حديث أبي هريرة⁵ - رضي الله عنه - قال: جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: هلكت يارسول الله، قال: « وما أهلكك؟ » قال: وقعت على امرأتي في رمضان، قال: « هل تجد ما تعنق رقبة؟ » قال: لا، قال: « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ » قال: لا، قال: « فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ » قال: لا، قال: ثم جلس، فأتي النبي - صلى الله عليه وسلم - بعرق فيه تمر، فقال: « تصدق بهذا » قال: أفقر منا؟ فما بين

¹ - المصدران السابقان: ص: 743، 712 على الترتيب.

² - الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 236. وانظر: نفائس الأصول، ج: 7، ص: 3230.

³ - إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 641. وانظر: البحر المحيط، ج: 5، ص: 255.

⁴ - أصول الفقه الإسلامي، ج: 1، ص: 250. وانظر:

- البحر المحيط، ج: 5، ص: 255.

- مفتاح الأصول، ص: 174.

- معجم مصطلحات أصول الفقه، ص: 150.

- معجم مصطلح الأصول، ص: 101.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 77.

لا بتيها أهل بيت أحوج إليه منا، فضحك النبي - صلى الله عليه وسلم- حتى بدت أنيابها، ثم قال: « اذهب فأطعمه أهلك »¹.

هذا الحديث ذكر أن الرجل وقع على أهله في نهار رمضان، وهناك روايات أخرى ذكرت أوصافا أخرى، منها ما جاء في الموطأ فعن سعيد بن المسيب² أنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يضرب نحره، وينتف شعره ويقول: هلك الأبعد، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: « وما ذاك؟ » فقال: أصبت أهلي، وأنا صائم في رمضان، فقال له رسول - صلى الله عليه وسلم-: « هل تستطيع أن تعتق رقبة؟ » فقال: لا، فقال: « هل تستطيع أن تهدي بدنة؟ » قال: لا، قال: « فاجلس » فأتى رسول - صلى الله عليه وسلم- بعرق تمر، فقال: « خذ هذا فتصدق به » فقال: ما أحد أحوج مني، فقال: « كله، وصم يوما مكان ما أصبت »³

هذه الرواية ذكرت كونه أعرابيا، وجاء يضرب نحره، وينتف شعره، فعندنا إذن جملة أوصاف منها ما هو مناسب فهو العلة، ومنها ما هو غير مناسب فيلغى.

قال القرافي: « إذا رتب الحكم عقب أوصاف مناسبة جعل مجموعها علة، وإن كان بعضها ليس بمناسب اعتبر المناسب؛ وقد رتبت الكفارة عقب أوصاف غير مناسبة نحو: كونه أعرابيا، ومناسبة وهو إفساد الصوم بالجماع »⁴.

فالجماع في نهار رمضان هو علة الكفارة، لأنه الوصف المناسب أما غيره من الأوصاف فتطرح.

¹ - رواه مسلم، كتاب الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، حديث: 3484، ص: 508.

² - سعيد بن المسيب: بن حزن ولد في خلافة عمر، كان رجلا إماما، عالما، تهابه الملوك فضلا عن غيرهم، أخذ عن عمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم، توفي بالمدينة وهو ابن أربعة ثمانين سنة. انظر ترجمته في: - صفة الصفوة، ج: 2، ص: 41.

- سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 116.

³ - رواه مالك، كتاب الصيام، باب ما جاء في كفارة من أفطر في رمضان، حديث: 674، ج: 1، ص: 374.

⁴ - الذخيرة، ج: 2، ص: 518. وانظر:

- الفروق، ج: 1، ص: 217.

- شرح التنقيح، ص: 302، 309.

- نثر البنود، ص: 522.

- مفتاح الأصول، ص: 174.

- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي، المكتبة العصرية، بيروت، ط:

1(1428هـ - 2008م)، ص: 189.

المبحث الخامس:

متى كان الفرع مختصاً بأصل أجري عليه من غير خلاف

ومتى دار بين أصليين وأصول يقع الخلاف فيه

تمهيد:

هذه القاعدة تعني قياس الشبه، وهو أحد أنواع القياس وقد عرف قياس الشبه بأنه: تردد الفرع بين أصليين له شبه بكل واحد منهما فيلحق بأكثرهما شبهاً.¹

وهناك تعريفات أخرى لقياس الشبه، واخترت هذا التعريف من بينها لموافقة القاعدة المذكورة.²

وسنعالج هذه القاعدة من خلال مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

للأصوليين في هذه القاعدة رأيان:

أولاً- ذهب أكثر المالكية وجمهور الحنابلة والشافعية، وهو رواية عن الشافعي³

¹ - انظر:

- مفتاح الأصول، ص: 178.

- الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 325.

- اللمع، ص: 121.

- روضة الناظر، ص: 164.

- شرح مختصر الروضة، ج: 3، ص: 430.

- شرح الكوكب المنير، ج: 4، ص: 187.

² - انظر - مثلاً:-

- شرح التنقيح، ص: 306.

- روضة الناظر، ص: 165.

- معجم مصطلحات أصول الفقه، ص: 352.

- معجم مصطلح الأصول، ص: 258.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

وأحمد¹ إلى صحة قياس الشبه² واستدلوا بما يلي:

- 1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ... (95)﴾ المائدة. والمثل من النعم ليس شبيها بالصيد في جميع أوصافه، ولا منافيا له في جميعها، فاعتبر في الجزاء أقرب الشبه في الصيد.³
- 2- قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ (2)﴾ الحشر. فالآية عامة تشمل هذا النوع من القياس، فهي مثبتة له.⁴
- 3- ما ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - استسلف بكرا وردّ رباعيا.⁵ فالبكر والرباعية مع اختلافهما في أشياء، بينهما شبه في غيرها.⁶
- 4- رسالة عمر⁷ - رضي الله عنه - إلى أبي موسى الأشعري⁸ - رضي الله عنه - التي هي أصل في إثبات القياس لتقلي الناس لها بالقبول وإجماعهم على صحة العمل بها: «الفهم الفهم في ما تلجلج في نفسك مما ليس في كتاب ولا سنة! ثم اعرّف الأشباه والأمثال، فقس عند ذلك على أشبهها بالحق».⁹
- 5- قياس الشبه يثير ظنا غالبا بثبوت حكم الأصل في الفرع، وكل ما أثار ظنا غالبا فهو متبع في العمليات.¹⁰

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19 .

² - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 306.

- إحكام الفصول، ج: 2، ص: 635.

- التمهيد، للإسنوي، ص: 389.

- اللمع، ص: 121.

³ - انظر:

- البحر المحيط، ج: 5، ص: 44.

- نثر الورود، ص: 514.

⁴ - انظر: المحصول، ج: 5، ص: 205.

⁵ - رواه مسلم، كتاب المساقاة، باب من استسلف شيئا ف قضى خيرا منه، حديث: 3999، ص: 787.

⁶ - انظر: نثر الورود، ص: 514.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146 .

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 97 .

⁹ - انظر:

- أعلام الموقعين، ج: 1، ص: 86.

- مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، لابن الجوزي، تحقيق: زينب إبراهيم القاروط، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت)، ص: 133.

¹⁰ - انظر:

- روضة الناظر، ص: 165.

- شرح مختصر الروضة، ج: 3، ص: 431.

ثانيا- ذهب الحنفية والقاضي أبو بكر¹، وبعض أصحاب الشافعي، وبعض أصحاب أحمد وهي إحدى الروايتين عن الشافعي وأحمد إلى أن قياس الشبه ليس بحجة² واستدلوا بما يلي:

1- إن الشبه ليس بحجة لأن الدليل ينفي العمل بالظن، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا (28)﴾ النجم.

وأجيب بأنه معارض بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ (2)﴾ الحشر. ولأنه مندرج في عموم قول معاذ³ - رضي الله عنه - : «أجتهد رأيي»⁴ وهذا نوع من الاجتهاد.⁵

2- ما من فرع إلا ويشبه الأصل من جهة ويخالفه من وجه آخر؛ وليس الجمع بينهما لأجل اشتباههما بأولى من التفريق بينهما لاختلافهما، وهذا يؤدي إلى أن تثبت فيه الأحكام المتضادة.⁶

وأجيب بأنه ليس بمجرد الشبه يحكم له بحكم الأصل، وإنما يجب ذلك إذا دل الدليل على أن الجمع بينهما لأجل الشبه أولى من التفريق بينهما لأجل الاختلاف بناء على غلبة الظن فلا يكون هناك أحكام متضادة.⁷

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

زكاة عامل القراض

العامل في شركة القراض دائر بين أن يكون شريكا بعمله، ورب المال شريك بماله ويقوي هذا تساويهما في زيادة الربح ونقصه، وهذا هو حال الشركاء؛ ويقويه - أيضا - أن الذي يستحقه العامل ليس في ذمة رب المال وهذا هو شأن الشريك وبين أن يكون أجيرا، ويقويه اختصاص رب المال بضياح ماله وغرامته،

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 136 .

² - انظر:

- البحر المحيط، ج: 5، ص: 44.

- إحكام الفصول، ج: 2، ص: 635.

- تقويم الأدلة، ص: 321.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 87 .

⁴ - رواه أبو داود، كتاب القضاء، باب اجتهاد الرأي في القضاء، حديث: 3592، ج: 3، ص: 295.

⁵ - انظر: شرح التنقيح، ص: 307.

⁶ - إحكام الفصول، ج: 2، ص: 637.

⁷ - نفسه.

فلا يكون على العامل منه شيء، وهذا هو حال الأجراء، ويقويه - أيضا- أن ما يأخذه معاوضة على عمله، وهذا هو شأن الأجراء، ومقتضى الشركة أن تملك بالظهور، ومقتضى الإجارة ألا تملك إلا بالقسمة والقبض.

- من العلماء من غلب وصف الشركة، وجعل الزكاة في نصيب العامل بمعزل عن رأس المال ونصيب ربه من الربح، فاشتراط في ذلك ما يشترط في مال الزكاة من النصاب والحول وغير ذلك.

- ومنهم من غلب وصف الإجارة فجعل المال وربحه لربه فلا يعتبر العامل أصلا في الزكاة بمعنى أن المال يزكى بجملة ما دام نصابا سواء كان حظ العامل منه يبلغ النصاب أم لا يبلغه.

هذا الاختلاف يعود إلى قاعدة: متى كان الفرع يختص بأصل أجري عليه من غير خلاف، ومتى دار بين أصليين وأصول يقع الخلاف.¹

¹ - انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 25. ج: 11، ص: 313.

- الفروق، ج: 2، ص: 644 وما بعدها.

- التفريع، ج: 2، ص: 198.

- المعونة، ج: 2، ص: 818.

- المغني، لابن قدامة، ج: 4، ص: 17.

- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 477.

- المدونة، ج: 1، ص: 338.

- مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، لأبي الحسن الرجراجي، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1428هـ- 2007م)، ج: 2، ص: 250.

المبحث السادس:

عدم التعليل بالحكمة

تمهيد:

مما يثره الأصوليون عند تعرضهم لدراسة القياس مسألة: هل يجوز التعليل بالحكمة؟ قبل التعرض للجواب على هذا السؤال و بيان رأي الأصوليين نعرف مصطلح الحكمة.

1- لغة: الحكمة وضع الشيء في موضعه، وتطلق على: العلم والعدل والحكم والنبوة، لأنها جميعها تهدف إلى الصواب والسداد.¹

2- اصطلاحاً: هي الوصف الذي من أجله كانت العلة علة، وذلك مثل ذهاب العقل الموجب لجعل الإسكار علة.²

ونتعرض لهذه القاعدة من خلال مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

الحكمة قد تكون ظاهرة منضبطة، وقد تكون خفية مضطربة، فمن الأصوليين من منع التعليل بها مطلقاً وهم الأكثرون، ومنهم من جوزها وهم الأقلون ومنهم من فصل فأجاز الظاهرة المنضبطة، ومنع الخفية المضطربة³، لدي إذن ثلاثة آراء:

¹ - انظر:

- الكليات، ص: 382.

- معجم التعريفات، ص: 81.

- التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 291.

² - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 316.

- نثر الورود، ص: 463.

³ - انظر:

أولاً- ذهب أكثر الأصوليين إلى منع التعليل بالحكمة، وصحح القرافي هذا الرأي¹، واستدلوا بما يلي:

1- لو كان التعليل بالحكمة جائزاً لما جاز التعليل بالوصف لأن الأصل لا يعدل عنه إلى فرعه إلا عند تعذره، والحكمة ليست متعذرة، فلا يجوز العدول عنها فيعلل بها، ومتى علل بها سقط التعليل بالوصف، فظهر أنه لو صح التعليل بالحكمة لامتنع التعليل بالوصف، لكن المنع من الوصف خلاف إجماع القائسين.²

2- لو كان التعليل بالحكمة جائزاً للزم تخلف الحكم عن علته وهو خلاف الأصل.³

ثانياً- ذهب بعض الأصوليين إلى جواز التعليل بالحكمة، وجعله صاحب المحصول الأقرب.⁴ واستدلوا بما يلي:

1- إذا جاز التعليل بالوصف فبالحكمة أولى، لأنها أصله وأصل الشيء لا يقصر عنه.⁵

2- لأن الحكمة هي نفس المصلحة والمفسدة وحاجة الخلق التي جاءت الشرائع من أجلها فالاعتماد عليها أولى من الاعتماد على الفرع.⁶

ثالثاً- ذهب بعض الأصوليين إلى التفصيل فقالوا بصحة العلية بالحكمة الظاهرة

= شرح التنقيح، ص: 316.

- الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 224.

- المحصول، ص: 287.

- تهذيب شرح الإسندوي، ج: 3، ص: 98.

¹ - انظر: الذخيرة، ج: 8، ص: 283.

² - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 316.

- المحصول، ج: 5، ص: 288.

- الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 225.

³ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 316.

- المحصول، ج: 5، ص: 290.

⁴ - انظر: الحصول، ج: 5، ص: 287.

⁵ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 316.

- المحصول، ج: 5، ص: 292، 293.

⁶ - انظر: المصدرين نفسيهما.

المنضبطة وعدم صحة العلية بالحكمة الخفية المضطربة وهو اختيار الأمدي¹،
ورجحه بعض المعاصرين²، واستدلوا بما يلي:

بأن الإجماع منعقد على أن الحكم إذ اقترن بوصف ظاهر منضبط مشتمل على
حكمة غير منضبطة بنفسها صح التعليل به، وإن لم يكن هو المقصود من شرع
الحكم، بل ما اشتمل عليه من الحكمة الخفية، فإذا كانت الحكمة وهي المقصود من
تشريع الحكم مساوية للوصف في الظهور والانضباط كان التعليل بها أولى³.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

هل على الغاصب ضمان منافع الأعيان؟

اختلف الفقهاء في ضمان الغاصب لمنافع الأعيان التي غصبها، وأصل
المسألة هل أن المنافع مال في نفسها فتضمن بالفوات، أو لا تكون مالا إلا بعقد أو
شبهة عقد؟

أولاً- ذهب المالكية والحنفية إلى أن الغاصب لا يضمن منافع الأعيان التي
غصبها بناء على أنها ليست مالا⁴، واستدلوا بما يلي:

1- قوله - صلى الله عليه وسلم-: « الخراج بالضمان »⁵ والأعيان مضمونة
فتكون منافعها للضامن فلا يضمنها⁶.

2- القياس على فوات منافع المبيع الذي رد بالعيب فللمشتري ما استغله، لأن
المبيع لو تلف في يده لضمنه فيلحق به ما في يد الغاصب لأنه ضامن
للمغصوب⁷.

¹ - انظر: الإحكام، للأمدي، ج: 3، ص: 224.

² - انظر: تعليل الأحكام، لمحمد مصطفى شلبي، مطبعة الأزهر، ط: (1947م)، ص: 140.

³ - انظر: الإحكام، للأمدي، ج: 3، ص: 224.

⁴ - الذخيرة، ج: 8، ص: 281. واستدل القرافي على أن المنافع ليست مالا بما يلي:

- أنها لا تقوم على المفلس.

- لا تجب فيها الزكاة.

- أن الوصي لو توانى في عقار اليتامى لم يؤجره لم يضمن، ولو تسبب أو أهمل شيئاً من ماله ضمنه.

- أن المريض إذا أهمل ثوره في مرض موته، لا يقوم ذلك في الثلث.

⁵ - رواه الترميذي، كتاب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، حديث: 1289، ص: 394، قال الترميذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث من غير الوجه، والعمل به عند أهل العلم.

⁶ - الذخيرة، ج: 8، ص: 281.

⁷ - نفسه، وانظر: طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف، لمحمد بن عبد الحميد الأسمندي، تحقيق: محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: 2 (1428هـ-2007م)، ص: 259.

ثانيا- ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الغاصب ضامن للمنافع كما هو ضامن للأعيان، واحتجوا على أن المنافع أموال بما يلي:

- 1- أنها تملك بالإرث والوصية.
- 2- لأن الوصي يجوز له بذل مال اليتيم فيها.
- 3- لأن المنافع أموال بالعقد، والعقد لا يصير ما ليس بمال مالا، بل صحته متوقفة على المالية.
- 4- لأنها يدخلها الإذن والإباحة كسائر الأموال.
- 5- قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ...﴾ (194) البقرة. والقيمة مثل في المالية فيجب توفية بالنص بحسب الإمكان.
- 6- لأن المنافع تضمن بالعقد وشبهة العقد، فتضمن بالإتلاف كالأعيان.
- 7- لأن العين إنما تضمن لتضمنها المنافع، لأن ما لا منفعة فيه لا يضمن، فإذا كانت هي أصل الضمان فهي أولى به.

قال القرافي في جوابه عن الدليل السابع - وهو الشاهد عندنا: « إن المنافع هي سبب صيرورة الأعيان سبب الضمان عند الإتلاف، وسبب السبب للشيء لا يلزم أن يكون سبب الشيء، لأن الأعضاء سبب الطاعة والطاعة سبب دخول الجنة، والأعضاء ليست سبب الجزاء بالجنة، لأنها ليست من كسب العبد، وما ليس من كسبه لا يجازى عليه، وكذلك العقل سبب الإيمان والمعارف والعلوم وهي سبب الجزاء بالسعادة الدائمة، وهو لا يكون سبب الجزاء، لكونه ليس من كسبه، والصحيح من أصول الفقه: عدم التعليل بالحكمة مع أنها سبب عليّة العلة»¹

¹ - الذخيرة، جد: 8، ص: 283. وانظر:

- المغني، لابن قدامة، ج: 7، ص: 53.

- الميزان، ج: 2، ص: 220.

- البحر الزخار، ج: 5، ص: 270.

المبحث السابع:

الرخص هل يقاس عليها أم لا؟

تمهيد:

سبق أن تعرضنا لتعريف الرخصة والحكمة من مشروعيتها¹، وهذه القاعدة أوردتها القرافي في موضعين على الصيغتين التاليتين:

- 1- الرخص إذا وقعت على خلاف الأصل، هل يلحق بها ما في معناها للعلة الجامعة بينهما، أو يغلب بالدليل الثاني للمترخص؟²
- 2- الرخص هل يقاس عليها أم لا؟³

ونعالج هذه القاعدة في مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

للأصوليين رأيان في القياس على الرخص.

أولاً- ذهب الشافعي⁴ وأحمد⁵ إلى جواز القياس على الرخص وهو رواية عن مالك⁶،⁷ واستدلوا بما يلي:

-
- ¹ - انظر: ص: .
 - ² - الذخيرة، ج: 1، ص: 332.
 - ³ - نفسه، ج: 8، ص: 22.
 - ⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.
 - ⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.
 - ⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.
 - ⁷ - انظر:
 - شرح التنقيح، ص: 327.
 - مقدمة في أصول الفقه، لابن القصار، ص: 283.
 - الإشارات في أصول الفقه المالكي، ص: 99.
 - شرح الكوكب المنير، ج: 4، ص: 220.
 - البرهان في أصول الفقه، ج: 2، ص: 584.

1- العموم الوارد في أدلة حجية القياس، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ (2)﴾ الحشر.

2- ما ورد به الأثر قد صار أصلاً بنفسه فصح القياس عليه كسائر الأصول، وليس رد هذا الأصل لمخالفة تلك الأصول بأولى من رد الأصول لمخالفة هذا الأصل، فالصواب إعمال كل واحد منهما في مقتضاه وإجراؤه على حكمه.¹

ثانياً- ذهب أبو حنيفة² وكثير من أصحابه إلى أنه لا يصح القياس على الرخص³، واستدلوا على ذلك: بأن الرخص مخالفة للدليل، فالقول بالقياس عليها يؤدي إلى كثرة مخالفة الدليل فوجب ألا يجوز.

ورد القرافي احتجاجهم بقوله: «الدليل إنما يخالفه صاحب الشرع لمصلحة تزيد على مصلحة ذلك الدليل عملاً بالاستقراء، وتقديم الأرجح هو شأن صاحب الشرع وهو مقتضى الدليل، فإذا وجدنا تلك المصلحة التي خولف الدليل لأجلها في صورة وجب أن يخالف الدليل بها أيضاً عملاً برجحانها، فنحن حينئذ أكثرنا موافقة الدليل لا مخالفته»⁴.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

1- المسح على غير الخفين في طهارة الحدث

ورد النص على إباحة المسح على الخفين في طهارة الحدث الأصغر، فعن المغيرة بن شعبة⁵ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداة فيها ماء، فصب عليه حين فرغ من حاجته، فتوضأ ومسح الخفين.⁶

¹ - العدة في أصول الفقه، ج: 2، ص: 340، 341.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - شرح الكوكب المنير، ج: 4، ص: 220.

⁴ - شرح التنقيح، ص: 342.

⁵ - المغيرة بن شعبة: ابن أبي عامر بن مسعود، من ثقيف، أسلم عام الخندق وقدم مهاجراً، وأول مشاهده الحديبية، كان رجلاً طويلاً ذا هيبة، من رجال الدهر، حزماء، وعزماء، ورأياء، ودهاء، أصيبت يمينه يوم اليرموك، تولى لعمر رضي الله عنه البصرة ثم الكوفة وبقي عليها أيام عثمان رضي الله عنه، اعتزل صفين، ولاه معاوية رضي الله عنه الكوفة حتى توفي بها رضي الله عنه سنة 50 هـ. انظر ترجمته:

- الاستيعاب، ج: 2، ص: 59.

- سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 326.

- شذرات الذهب، ج: 1، ص: 98.

⁶ - رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين، حديث: 203، ص: 50.

هذا الحديث نص في المسح على الخفين، وهو بدل عن غسلهما، فهل يقاس عليها غيرها، كالجرموقين؟¹

- ذهب الإمام أحمد² إلى جواز المسح على الجرموقين وإن لم يكونا مجلدين، واستدل بما رواه أبو داود³ عن أبي عبد الرحمن أنه شهد عبد الرحمن بن عوف⁴ يسأل بلالا⁵ عن وضوء رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فقال: كان يخرج يقضي حاجته فأتته بالماء فيتوضأ أو يمسخ على عمامته وموقيه.⁶ كما روي ذلك عن عمر⁷ و ابن عباس⁸ وجماعة من السلف.⁹

- وذهب الأئمة أبو حنيفة والشافعي¹⁰ وهو رواية عن مالك¹¹ إلى صحة المسح عليهما إذا كانا مجلدين، فإن لم يكونا مجلدين فلا.¹ واستدلوا بأن القرآن

¹ - الجرْموق: ما يلبس فوق الخف لحفظه من الطين وغيره، وقيل: الجوربان المجلدان. انظر:

- الذخيرة، ج: 1، ص: 332.

- الكليات، ص: 354.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني، من جلة المحدثين وفقهائهم، ثقة، من تصانيفه:

كتاب التفسير، السنن، نظم القرآن وغيرها، توفي سنة 310 هـ، انظر ترجمته في:

- الفهرست، ص: 324.

- سير أعلام النبلاء، ج: 8، 448.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 96.

⁵ - بلال بن رباح، المؤذن، مولى أبي بكر، اشتراه وأعتقه، وكان له خازنا، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنا، كان من أوائل من أظهر الإسلام، وناله من ذلك ألوان من العذاب، إلا أنه صبر، وكان يردد: أحد، أحد، شهد بدرا وأحدا، والمشاهد كلها مع رسول صلى الله عليه وسلم، وأخى رسول صلى الله عليه وسلم بينه وبين عبيدة بن الحارث، امتنع عن الأذان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكنه أذن لعمر بعد فتح الشام مرة فبكى عمر وغيره من المسلمين، توفي بدمشق رضي الله عنه سنة 20 هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 112.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 166.

- سير أعلام النبلاء، ج: 2، ص: 90.

⁶ - رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، حديث: 153، ج: 1، ص: 68. والموق: نوع من

الخفاف كالجرموق. انظر:

- القاموس المحيط، ص: 938، 886.

- المصباح المنير، ص: 302، 54.

أما ذكره القرافي من أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجرموقين والنعلين، ونسبه إلى الترمذي، فلم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي عند الترمذي هو عن المغيرة بن شعبة قال: «توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الجوربين والنعلين» كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين،

حديث: 99، ص: 43. وانظر: الذخيرة، ج: 1، ص: 332.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 87.

⁹ - انظر:

- الذخيرة، ج: 1، ص: 332.

- تفسير القرطبي، ج: 6، ص: 68.

¹⁰ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

¹¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

اقتضى الغسل فلا يخرج عنه إلا بمتواتر مثله كأحاديث المسح على الخفين، أما المسح على غيرها كالجرموقين فلم يخرج أحاديثها أحد ممن اشترط الصحة وقد أشار أبو داود إلى ضعفها، وحملوا الأحاديث الواردة وعمل السلف على الجرموقين المجلدين.²

قال القرافي - عقب ذلك - : « ويتخرج هذا الخلاف أيضا في القاعدة الأصولية، وهي: أن الرخص إذا وقعت على خلاف الأصل هل يلحق بها ما في معناها للعللة الجامعة بينهما، أو يغلب بالدليل الثاني للمترخص، قولان »³.

2- الاختلاف في رأس مال الشركة

أجمع الأئمة الأربعة على جواز الشركة بالدرهم والدنانير أو ما يقوم مقامهما -الآن- من العملات الرائجة في التعامل في الأسواق.

ثم يختلف العلماء بعد ذلك في غيرها، فمن أجاز القياس على الرخص أجاز أن يكون رأس المال عروضاً مثلياً أو قيمياً أو طعاماً، على تفصيل في المذاهب الفقهية، ومن لم يجز القياس على الرخص منع ذلك.⁴

بعد أن لخص القرافي آراء الفقهاء في هذه المسألة، قال: « منشأ اختلاف العلماء ملاحظة قواعد، وذكر منها: الرخص هل يقاس عليها أم لا؟ وهي مسألة على قولين في الأصول، فمن منع لم يلحق بالنقدين غيرهما »⁵.

¹ - انظر:

- المدونة، ج: 1، ص: 78.

- المغني، لابن قدامة، ج: 1، ص: 204.

- بدائع الصنائع، ج: 1، ص: 16.

² - انظر:

- الذخيرة، ج: 1، ص: 332،

- نيل الأوطار، ج: 1، ص: 258

- نصب الراية، ج: 1، ص: 183

³ - الذخيرة، ج: 1، ص: 332. وانظر: المعونة، ج: 1، ص: 98.

⁴ - انظر تفصيل أقوال المذاهب في:

- الذخيرة، ج: 8، ص: 21.

- المغني، لابن قدامة، ج: 6، ص: 372.

- البحر الزخار، ج: 5، ص: 142.

- الإجماع، لمحمد بن إبراهيم بن المنذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: 1 (1414هـ - 1993م)، ص: 82.

⁵ - الذخيرة، ج: 8، ص: 21، 22.

المبحث الثامن:

قول الصحابي حجة

تمهيد:

استدل القرافي بأقوال الصحابة - رضي الله عنهم- في ذخيرته، وقبل التعرض للقاعدة نعرف من هو الصحابي عند الأصوليين.

تعريف الصحابي عند الأصوليين:

هو من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم- وأسلم ولازمه مدة ومات على الإسلام.¹

وهذا التعريف يختلف عن تعريف المحدثين، وهو عندهم: من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم- مسلماً ومات على الإسلام.²

فاشترط الملازمة عند الأصوليين يعنون بها الأخذ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- والتفقه في الدين، وهذا لا يحدث إلا بالملازمة مدة من الزمن.

وهذه القاعدة نتناولها في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحرير محل النزاع.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

¹ - انظر:

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 158.

- شرح الكوكب المنير، ج: 2، ص: 465.

- الإحكام، للآمدي، ج: 2، ص: 103.

² - انظر:

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 158.

- صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، ص: 754.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط: 1 (1424هـ-2003م)، ص: 288.

- مقدمة ابن الصلاح، مع محاسن الاصطلاح، لسراج الدين عمر البلقيني، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة، (د-ت)، ص: 486.

المطلب الأول: تحرير محل النزاع

- اتفق الأصوليون على أن قول الصحابي في مسائل الاجتهاد لا يكون حجة على غيره من الصحابة، إماما كان، أو حاكما، أو مفتيا.¹
- اتفقوا - أيضا - على أن قول الصحابي الذي اشتهر وذاع، ولم يعارضه أحد، فإنه إجماع سكوتي يأخذ حكم الإجماع.²
- اتفقوا - كذلك - على أنه لا يكون حجة إذا كان فيما تعم به البلوى، وورد قول الصحابي مخالفا لعمل المبتلين.³
- كما اتفقوا على أن قول الصحابي ليس بحجة إذا ظهر رجوعه عن ذلك القول، أو خالفه فيه غيره من الصحابة.⁴
- ومحل الخلاف هو إذا ورد عن الصحابي قول في حادثة شرعية لم تشتهر بين الصحابة لكونه مما لا تعم به البلوى، ولم ينكر عليه، ثم نقل ذلك القول في التابعين ومن بعدهم من المجتهدين، هل يكون قوله هذا حجة أو لا؟⁵

المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم

-
- ¹ - انظر: - الإحكام، للآمدي، ج: 4، ص: 155.
 - فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 185.
 - إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 694.
 - ² - انظر: - فوات الرحموت، ج: 2، ص: 186.
 - كشف الأسرار، للنسفي، ج: 2، ص: 177.
 - حاشية العطار على جمع الجوامع، دار البصائر، القاهرة، ط: 1 (1430هـ - 2009م)، ج: 2، ص: 396.
 - ³ - انظر: فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 186.
 - ⁴ - انظر: - أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، لمصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ط: 4 (1428هـ - 2007م)، ص: 339.
 - قول الصحابي وأثره في الفقه الإسلامي، لشعبان محمد إسماعيل، دار السلام القاهرة، ط: 1 (1408هـ - 1988م)، ص: 55.
 - ⁵ - انظر: - كشف الأسرار، للبخاري، ج: 3، ص: 334.
 - إعلام الموقعين، ج: 4، ص: 120.

تعددت آراء الأصوليين ومذاهبهم في الأخذ بقول الصحابي واعتباره حجة، أو عدم اعتباره، وبيان ذلك في الآتي:

أولاً- ذهب مالك¹ وجمهور الحنفية وظاهر الروايتين عن أحمد² وهو رأي الشافعي³ في القديم إلى أن قول الصحابي حجة⁴ واستدلوا على ذلك بما يلي:

1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ... (110) ﴾ آل عمران.

الآية شهادة من الله لهم بالخيرية والأمر بالمعروف، فما يقولونه يكون معروفًا، والمعروف يجب قبوله واتباعه.⁵

2- قوله - صلى الله عليه وسلم-: « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم »⁶ هذا الحديث يقتضي الشهادة لهم بإصابة الحق، كشهادته صلى الله عليه وسلم لمجموع الأمة، فكما أن العمل وسائر الأدلة المنصوبة ليست تقليداً، فكذلك هاهنا.⁷

كما أن الحديث مطلق يتناول كل واحد من الصحابة إذا لم يكن له مخالف فيه والكلام فيه واقع.⁸

3- استدلو بالمعقول، وقالوا: إن الصحابة - رضي الله عنهم- بحكم الصحبة وتربية الرسول - صلى الله عليه وسلم- لهم ومستوى ما يلقوه من حسن الفهم للكتاب والسنة ومقاصد التشريع وحضورهم للتطبيقات العملية بإنزال النصوص منازلها إلى غير ذلك مما انفردوا به دون غيرهم مما يجعل قولهم حجة على من بعدهم.

ويرى ابن القيم⁹ أن قول الصحابي وفتواه لا تتجاوز ستة احتمالات:

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁴ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 350.

- الإحكام، للأمدى، ج: 4، ص: 155.

- كشف الأسرار، للبخاري، ج: 3، ص: 323.

⁵ - انظر: الإحكام، للأمدى، ج: 4، ص: 158.

⁶ - رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، العلمية، بيروت، ط: 1 (1421هـ-2000م)، ص: 351. ورواه ابن عساكر عن عمر رضي الله عنه، انظر:

فيض القدير، شرح الجامع الصغير، للمناوي، دار المعرفة، بيروت، ط: 2 (1391هـ-1972م)، ج: 4، ص: 76، ونقل عن ابن الجوزي قوله: هذا لا يصح، وعن الذهبي: هذا الحديث باطل.

⁷ - انظر: نفائس الأصول، ج: 9، ص: 426.

⁸ - انظر:

- ميزان الأصول، ص: 485.

⁹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 241.

- أ- أن يكون ذلك سمعا من النبي - صلى الله عليه وسلم - .
- ب- أن يسمع ذلك ممن سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - .
- ت- أن يكون ذلك فهما له من آية من كتاب الله خفي علينا .
- ث- أن يكون أمرا متفقاً عليه بينهم، ولم ينقل إلينا إلا قول المفتي بها وحده .
- ج- أن يكون ذلك لكمال علمه باللغة ودلالة الألفاظ على الوجه الذي انفرد به عنا، أو لقرائن حالية اقترنت بالخطاب، أو لمجموع أمور فهموها على طول الزمان من رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - ومشاهدة أفعاله وأحواله وسيرته وسماع كلامه والعلم بمقاصده، وشهود تنزيل الوحي ومشاهدة تأويله بالفعل، فيكون فهم ما لم نفهمه نحن، وعلى هذه الاحتمالات الخمسة، تكون فتواه حجة يجب اتباعها .
- ح- أن يكون فهم ما لم يردده الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأخطأ في فهمه، والمراد غير ما فهمه، وعلى هذا الاحتمال لا يكون قوله حجة، ومعلوم قطعاً أن وقوع احتمال من خمسة أغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين، هذا ما لا يشك فيه عاقل، وذلك يفيد ظناً غالباً قوياً على أن الصواب في قوله دون ما خالفه من أقوال من بعده، وليس المطلوب إلا الظن الغالب، والعمل به متعين.¹

ثانياً- ذهب الشافعي² في الجديد³، وأحمد⁴ في الرواية الثانية عنه إلى أن قول قول الصحابي ليس بحجة⁵، وهو اختيار ابن الحاجب⁶ والآمدي⁷ والشوكاني⁸ .⁹ والشوكاني⁸ .⁹ واستدلوا بما يلي:

1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ (2) ﴾ الحشر. الآية تضمنت الأمر بالاعتبار وهو الاجتهاد الذي ينافي التقليد، لأن الاجتهاد بحث

¹ - انظر: إعلام الموقعين، ج: 4، ص: 148.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - هذه النسبة للشافعي يردّها كثير من العلماء، انظر - مثلاً -:

- الشافعي، لأبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: (1416هـ- 1996م)، ص: 276.

- إعلام الموقعين، ج: 4، ص: 120.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - انظر: تخريج الفروع على الأصول، ص: 161.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 9.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 94.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 151.

⁹ - انظر:

- بيان المختصر، ج: 2، ص: 800.

- الإحكام، ج: 4، ص: 155.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 696.

عن الدليل والتقليد الأخذ من غير دليل، والعمل بقول الصحابي إبطال للاجتهاد فلا يصح.¹

2- أن الصحابة - رضي الله عنهم- غير معصومين عن الخطأ كشأن غيرهم من المجتهدين، ولذلك اختلفوا في مسائل كثيرة كميراث الجد مع الأخوة، وكالمسألة المشتركة، وعدة الحامل المتوفي عنها زوجها، فلو كان قول الصحابي حجة لكانت حجج الله تعالى متناقضة مختلفة، وهي ليس كذلك.²

ثالثاً- من الأصوليين من ذهب إلى قول الصحابي حجة إن خالف القياس.³ واستدلوا بما يلي: بأن المخالفة للقياس تقتضي أن الصحابي إنما عمل لنص، فأما إذا لم يخالف القياس فأمكن أن يكون عن اجتهاد فيكون كقول غير الصحابي، فيصير دليلاً لدلالته على الدليل لا لكونه دليلاً لذاته.⁴

رابعاً- ومنهم من ذهب إلى أن الحجة في قول أبي بكر⁵ وعمر⁶ - رضي الله عنهما- دون غيرهما، واستدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم-: « اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر »⁷ ومفهومه: يقتضي أن غيرهما ليس كذلك.⁸

خامساً- ومنهم من ذهب إلى أن الحجة في قول الخلفاء الأربعة - رضي الله عنهم- واحتجوا بقوله - صلى الله عليه وسلم-: « عليكم بستني وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ »⁹ ومفهوم الحديث: أن غيرهم ليس كذلك.¹⁰

¹ - انظر: المحصول، ج: 6، ص: 129.

² - انظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 4، ص: 157.

- كشف الأسرار، للبخاري، ج: 3، ص: 327.

³ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 350.

- شرح المحلي على جمع الجوامع، ج: 2، ص: 548.

- الإحكام، للآمدي، ج: 4، ص: 155.

⁴ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 350.

- نهاية السؤل مع شرح البد خشي، ج: 3، ص: 197.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 204.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

⁷ - رواه الترمذي، كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر كليهما، حديث: 3682، ص: 1048. وقال:

هذا حديث حسن. وقال الهيثمي - في مجمع الزوائد -: رواه الطبراني وفيهم من لم أعرفهم. ج: 9، ص: 40

⁸ - شرح التنقيح، ص: 350.

⁹ - رواه أبو داود، كتاب السنة، باب لزوم السنة، حديث: 4607، ج: 4، ص: 205.

¹⁰ - انظر: شرح التنقيح، ص: 350.

وأحسن ما يلخص به هذا الموضوع هو قول صاحب¹ (فواتح الرحموت): «ولك
«ولك أن تقرر الجواب بأن بركة الصحبة والتخلق بالأخلاق النبوية توجب ظن
إصابة الحق وعدم الخطأ في رأيهم فيكون مذهبهم حجة لكونه حقا مطابقا لما عند
الله من الحكم وهذا ليس ببعيد»².

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

1- حكم شهادة الصبيان بعضهم لبعض في القتل والجراح

- ذهب المالكية إلى جواز قبول شهادة الصبيان بعضهم لبعض في القتل
والجراح، وهذا الجواز لعة الاضطرار، إذ لو أهملوا لأدى ذلك إلى ضرر كبير،
وهدر جنيات تعظم، واستدل القرافي على جواز ذلك بما يلي:

- 1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ...﴾ (60) الأنفال.
والصبيان ممن يطلب تدريبهم القتال وأدواته وقد يحدث منهم ما يسبب القتل
أو الجرح فلا يجوز هدر دمائهم فتدعو الضرورة لقبول شهادتهم على
الشروط المعتبرة، والغالب مع تلك الشروط الصدق وندرة الكذب.³
- 2- أقوال الصحابة رضي الله عنهم منهم : علي، وعمر، وابن الزبير⁴،

¹ - محمد (عبد العلي) ابن محمد نظام الدين أبو العباس، بحر العلوم، السهالوي، الأنصاري، اللكنوي، الهندي،
عالم بالحكمة، والمنطق، أصولي حنفي، من مؤلفاته: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه،
وتتوير المنار في الفقه، وغيرها. انظر ترجمته في:

- معجم الأصوليين، ص: 529.

- معج المؤلفين، ج: 4، ص: 31.

² - فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 186.

³ - انظر:

- الذخيرة، ج: 10، ص: 210.

- المعونة، ج: 3، ص: 1082.

- تبصرة الحكماء، لابن فرحون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (1422هـ-2001م)، ج: 2، ص: 39.

⁴ - ابن الزبير: عبد الله بن الزبير بن العوام أول مولود للمهاجرين بالمدينة، حنكة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ودعا له وبرك عليه، كان شهما شرسا ذا أنفة، فصيحاً، كثير الصلاة والصيام، شديد البأس ببيع له
بالخلافة سنة 65هـ، واجتمع على طاعته أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان، وحج بالناس ثماني حجج،
قتل رضي الله عنه في أيام عبد الملك بن مروان سنة 73هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 541.

- سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 513.

- شذرات الذهب، ج: 1، ص: 146.

ومعاوية¹، وخالف ابن عباس² - رضي الله عنه -³.

- ذهب الجمهور من غير المالكية إلى عدم صحة جواز شهادة الصبيان في القتل والجراح لفقدان العدالة، واستدلوا بما يأتي:

1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ... (282)﴾ البقرة. وهو منع لشهادة غير البالغ.

2- قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ... (2)﴾ الطلاق. والصبي ليس بعدل.

3- قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا... (282)﴾ البقرة. وهو نهى، والنهي لا يتناول الصبي لأنه تكليف، فدل ذلك على أنه ليس من الشهداء.

4- الصبي لا يلزمه إقراره فلا تعتبر شهادته كالمجنون، يحقق هذا أن الإقرار أوسع لأنه يقبل من الكافر والفاسق والمرأة بخلاف الشهادة.⁴

2- حكم إمرار الموسى على رأس من لا شعر له في الحج

- ذهب أكثر أهل العلم إلى أن إمرار الموسى على رأس من لا شعر له في الحج مشروع ولا يجب، واستدل القرافي على ذلك بما يأتي:

1- فعل ابن عمر⁵ - رضي الله عنه -⁶.

2- الحلق عبادة تتعلق بالشعر فتنتقل إلى البشرة عند تعذره كالمسح في الوضوء.

¹ - معاوية بن سفيان: يكنى بأبي عبد الرحمان، أسلم عام الفتح، وهو أحد الذين كتبوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وولد عمر على الشام وكان على يده فتح قيسارية، وأقره عثمان عليها حتى كانت الفتنة فحارب علياً رضي الله عنه خمس سنين، ثم كان عام الجماعة حين بايعه الحسن رضي الله عنه ومن معه، روى عنه من الصحابة طائفة وجماعة من التابعين. توفي رضي الله عنه سنة: 60هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 2، ص: 243.

- سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 379.

- شذرات الذهب، ج: 1، ص: 119.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 87.

³ - الذخيرة، ج: 10، ص: 210. وانظر: نفسه، ج: 3، ص: 270، ج: 11، ص: 98.

⁴ - انظر:

- الذخيرة، ج: 10، ص: 210.

- المغني، لابن قدامة، ج: 14، ص: 34.

- النوادر والزيادات، ج: 8، ص: 426.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 40.

⁶ - رواه ابن أبي شيبة، كتاب الحج، في الرجل يعتمر بعد الحج من قال: يجري على رأسه الموسى، ج: 4، ص: 302.

- وذهب أبو حنيفة¹ إلى وجوب ذلك مستدلاً بما يأتي:

- 1- قوله - صلى الله عليه وسلم-: « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »².
- 2- الواجب شيئان: إجراؤه مع إزالة الشعر، فما عجز عنه سقط دون مالم يعجز عنه³.

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

² - رواه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث: 7288، ص: 1480.

³ - انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 269.
- المدونة، ج: 1، ص: 475.
- المغني، لابن قدامة، ج: 5، ص: 53.
- التحرير في فروع الفقه الشافعي، ج: 1، ص: 180.
- شرح فتح القدير، ج: 2، ص: 501.
- المبسوط، ج: 4، ص: 64.
- البحر الزخار، ج: 3، ص: 547.
- الفقه الإسلامي وأدلته، ج: 3، ص: 207.

المبحث التاسع:

الاستصحاب حجة

تمهيد:

هذه القاعدة تتعلق بالاستصحاب في أصول الفقه، وقبل التعرض لها نعرف الاستصحاب.

تعريف الاستصحاب:

- 1- لغة: الاستصحاب من الصحبة، وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه، واستصحب الكتاب وغيره حملته صحبتي، ومنها قيل: استصحب الحال إذا تمسكت بما كان ثابتاً كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة.¹
- 2- اصطلاحاً: عرفه القرافي بقوله: «اعتقاد كون الشيء في الماضي أو الحاضر يوجب ظن ثبوته في الحال أو الاستقبال»².

ونتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

قال أبو زهرة¹: «هذا أصل فقهي، قد أجمع الأئمة الأربعة ومن تبعهم على الأخذ به، ولكنهم اختلفوا في مقدار الأخذ، فأقلهم أخذاً به الحنفية، وأكثرهم أخذاً به الحنابلة ثم الشافعية، وبين الفرقين المالكية»².

¹ - انظر: المصباح المنير، ص: 174.

² - شرح التنقيح، ص: 351. وانظر:

- نفائس الأصول، ج: 9، ص: 4198.

- تخریج الفروع على الأصول، ص: 156.

- المستصفی، ج: 1، ص: 217.

- إعلام الموقعين، ج: 1، ص: 339.

- شرح الكوكب المنير، ج: 4، ص: 403.

أولاً- ذهب الحنابلة وأكثر المالكية والشافعية إلى أن الاستصحاب حجة مطلقاً في النفي والإثبات.

قال في شرح الكوكب المنير: « وكون الاستصحاب دليلاً هو الصحيح »³ وقال القرافي: « وقد اختلفوا فيه (أي الاستصحاب)، والصحيح أنه حجة، وهو حجة عند الإمام مالك⁴ »⁵، وقال صاحب المحصول: « المختار - عندنا - أنه حجة، وهو قول المزني⁶ وأبي بكر الصيرفي⁷ من فقهاءنا »⁸، واحتج هؤلاء بما يلي:

1- من القرآن: قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ... (145) ﴾ الأنعام. وهذا احتجاج بعدم الدليل، وهو البراءة الأصلية.⁹

2- من السنة: قوله - صلى الله عليه وسلم -: « إن الشيطان يأتي أحدكم، فيقول: أحدثت، فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً »¹⁰. الطهارة لما كانت يقينية، ثم طراً عليها شك فإننا نستصحب اليقين ونرفع به الشك، وهو عين الاستصحاب.¹¹

3- من الإجماع: انعقد الإجماع على أن الإنسان لو شك في وجود الطهارة ابتداء لا تجوز له الصلاة ولو شك في بقائها جازت له الصلاة، ولو لم يكن الأصل

¹- أبو زهرة: محمد بن أحمد من علماء مصر المعاصرين، تعلم بمدرسة القضاء الشرعي، ثم تقلد التدريس مدة، وظهر اتجاهه إلى البحث العلمي في كلية أصول الدين سنة 1933، وعين أستاذاً محاضراً للدراسات العليا في الجامعة سنة 1935، وعضواً بالمجلس الأعلى للبحوث العلمية، وكان وكيلاً لكلية الحقوق بجامعة القاهرة، ووكيلاً لمعهد الدراسات الإسلامية، من مؤلفاته: أصول الفقه، تاريخ الجدل في الإسلام، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، وغيرها، توفي - رحمه الله - سنة 1394هـ. انظر ترجمته في:

- معجم الأصوليين، ص: 427.

- معجم المؤلفين، ج: 3، ص: 43.

²- ابن حنبل، لأبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: (1418هـ - 1997م)، ص: 225.

³- شرح الكوكب المنير، ج: 4، ص: 403.

⁴- سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁵- شرح التنقيح، ص: 351.

⁶- سبقت ترجمته، انظر: ص: 117.

⁷- سبقت ترجمته، انظر: ص: 241.

⁸- المحصول، ج: 6، ص: 109.

⁹- غاية المأمول، ص: 545.

¹⁰- رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، حديث: 137، ص: 37.

¹¹- انظر:

- غاية المأمول، ص: 445.

- القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية عند ابن قدامة في كتابه المغني، للجيلالي المريني، دار ابن عفان

القاهرة، ط: 1(1425هـ - 2004م)، ج: 1، ص: 273.

في كل متحققا دوامه للزم إما جواز الصلاة في الصورة الأولى، أو عدم جوازها في الصورة الثانية، وهو خلاف الإجماع.¹

4- من المعقول: إن الحكم الذي ثبت بدليل ولم يقم له معارض فإن العقل يقتضي ظن بقاءه في الحال أو الاستقبال والعمل بالظن واجب، ولا معنى لكون الاستصحاب حجة إلا ذلك.²

ثانيا- ذهب جمهور الحنفية وبعض أصحاب الشافعي وجماعة من المتكلمين كأبي الحسين البصري³ إلى أن الاستصحاب ليس حجة⁴، واستدلوا بما يلي:

1- أن الاستصحاب أمر عام يشمل كل شيء، وإذا كثر عموم الشيء كثرت مخصصاته، وما كثر مخصصاته ضعفت دلالاته فلا يكون حجة.

وأجاب القرافي: بأن الظن الضعيف يجب اتباعه حتى يوجد معارضة الراجح عليه كالبراءة الأصلية، فإن شمولها يمنع من التمسك بها حتى يوجد رافعها.⁵

2- ثبوت الحكم في الزمن الثاني لا دليل يدل عليه، وثبوت الحكم بغير دليل باطل، فالاستصحاب باطل وليس حجة.

وأجيب: بأن الحكم إذا ثبت بدليل شرعي ولم يثبت المعارض فإنه يحكم ببقائه بموجب الأدلة الشرعية وبمقتضى العقل أيضا.⁶

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

الوقف هل هو نقل للملكية أو للمنفعة؟

¹ - أثر الأدلة المختلف فيها، ص: 192.

² - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 351.

- المحصول، ج: 6، ص: 109.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 106.

⁴ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 351.

- الإحكام، للأمدى، ج: 4، ص: 132.

- المعتمد ج: 2، ص: 325.

⁵ - شرح التنقيح، ص: 351.

⁶ - انظر:

- غاية المأمول، ص: 446، 447.

- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، ص: 544.

- ذهب مالك¹ إلى أن الوقف نقل لمنفعة الموقوف من الواقف للموقوف عليه، وثبات أهلية التصرف في الرقبة بالإتلاف والنقل للغير والرقبة على ملك الواقف.
- وذهب الشافعي² وأحمد³ إلى أن الوقف يبطل ملكية الواقف، إلا أن الشافعي قال: ينقله الله تعالى لأنه قرينة كالعق. وقال أحمد: ينقله للموقوف كالهبة.
- وذهب أبو حنيفة⁴ إلى أن الوقف حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية إلا أن يحكم به الحاكم أو يعلقه بموته.
- واحتج القرافي لمذهب إمامه مالك بالقاعدة: إذا ثبت الملك في عين، فالأصل استصحابه بحسب الإمكان؛ وإذا اقتضى سبب نقل ملك أو إسقاطه وأمكن قصر ذلك على أدنى الرتب لا نرقيه إلى أعلاها... فالوقف يقتضي الإسقاط فاقتصر به على المرتبة الدنيا وهي المنافع دون الرقبة توفية بالسبب والقاعدة معاً.⁵

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16 .

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - الذخيرة، ج: 6، ص: 327، 328. وانظر:

- نفسه، ج: 9، ص: 93.

- الفروق، ج: 2، ص: 549.

- مغني المحتاج، ج: 2، ص: 502.

- المغني، لابن قدامة، ج: 7، ص: 489.

- شرح فتح القدير، ج: 6، ص: 216.

- محاضرات في الفقه المقارن، للبوطي، دار الفكر، دمشق، ط: (1422هـ-2001م)، ص: 69، 70.

- الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، لسليم هاني منصور، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:

1(1425هـ-2004م)، ص: 18، 19.

المبحث العاشر:

العرف حجة

تمهيد:

الشريعة الإسلامية شريعة كل زمان ومكان، ولتحقيق هذا الغرض تضمنت ما يكفل هذه الغاية الكبيرة، وراعت أحوال الناس وظروفهم الزمانية والمكانية وعاداتهم، وهذه كلها تتغير من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر، ومرجعها إلى العرف مما له علاقة بأساليب الخطاب، وما يجري بين الناس من تصرفات وأعمال مما لا يتعارض مع نصوص الشريعة ومبادئها العامة.

والقرافي - رحمه الله - ضمن ذخيرته قواعد تتعلق بالاستناد إلى العرف في تنزيل الأحكام على الوقائع، وإليك هذه القواعد:

- 1- كل متكلم له عرف يحمل لفظه على عرفه.¹
- 2- كل حكم مرتب على عرف وعادة، يبطل عند زوال تلك العادة.²
- 3- كل ما لا ينص على ضبطه يرجع فيه للعادة.³

ونتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: شروط اعتبار العرف.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

الفقهاء كلهم ذهبوا إلى اعتبار العرف في الجملة⁴، واستدلوا على ذلك بما يلي:

¹ - الذخيرة، ج: 2، ص: 178، ج: 4، ص: 320، 105، 64، 22.

² - نفسه، ج: 12، ص: 58.

³ - نفسه، ج: 12، ص: 164.

⁴ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 352، 353.

- المصنف، ص: 414.

1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ (199)﴾ الأعراف. قال القرافي - عقب استدلاله بالآية -: « فكل ما شهدت به العادة قضى به لظاهر هذه الآية »¹.

2- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَھُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (58)﴾ النور. فأمر بالاستئذان في الأوقات التي جرت العادة فيها بالابتدال ووضع الثياب، فابتنى الحكم على ما كانوا يعتادونه.²

3- قوله - صلى الله عليه وسلم- لحمنة بنت جحش³: « تحيضي في علم الله تعالى ستا أو سبعا، كما تحيض النساء، وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرن »⁴. فرسول الله - صلى الله عليه وسلم- رد مدة الحيض إلى عادة النساء وهذا ملاحظ في قوله: « كما تحيض النساء، وكما يطهرن »⁵.

4- ما ورد أن ناقة البراء بن عازب⁶ رضي الله عنه دخلت حائطا فأفسدت فيه، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الحيطان حفظها بالنهار، وعلى أهل المواشي حفظها بالليل.⁷ فرسول الله - صلى الله عليه وسلم- بنى حكمه على العادة إذ أن الإبل ترعى نهارا، فعلى أهل البساتين حفظها، وتأوي إلى المراح ليلا، فعلى أهلها حفظها، فالضمان بني على ما جرت به العادة.⁸

¹ - الفروق، ج: 3، ص: 940.

² - شرح الكوكب المنير، ج: 4، ص: 450.

³ - حمنة بنت جحش: الأسدية، أخت أم المؤمنين زينب بنت جحش، كانت عند مصعب بن عمير، وقتل عنها يوم أحد، فتزوجها طلحة بن عبيد الله، فولدت له محمدا وعمران، وكانت تستحاض، روى عنها ابنها عمران. انظر ترجمتها في:

- الاستيعاب، ج: 2، ص: 502.

⁴ - رواه الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة، حديث: 128، ص: 52.

⁵ - انظر: غاية المأمول، ص: 459.

⁶ - البراء بن عازب بن حارث الأنصاري الخزرجي، كنيته أبو عمارة، شهد الخندق وما بعدها من المشاهد، افتتح الري سنة: 24هـ، وشهد مع عليّ الجمل وصفين والنهروان، ثم نزل الكوفة، ومات بها رضي الله عنه سنة 72هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 99.

- سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 419.

⁷ - رواه أبو داود، كتاب الإجارة، باب المواشي تفسد زرع قوم، حديث: 3569، ج: 3، ص: 287. ورواه مالك في الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء في الضواري والحريسة، حديث: 1500، ج: 2، ص: 267.

⁸ - انظر:

- شرح الكوكب المنير، ج: 4، ص: 452.

المطلب الثاني: شروط اعتبار العرف

العرف المعتبر له شروط، وهي:

- 1- أن يكون العرف مطردا أو غالبا عند المتعاملين به، فإن تخلف فلا يعتبر.
قال السيوطي¹: « إنما تعتبر العادة إذا اطردت، فإن اضطربت فلا، وإن تعارضت الظنون في اعتبارها فخلافاً »².
- 2- أن يكون موجودا عند إنشاء التصرف، فالعرف الذي يحمل عليه التصرف يجب أن يكون موجودا قبله ويستمر إلى زمن حدوثه، فالعرف الذي تحمل عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق دون المتأخر³.
- 3- ألا يعارض العرف تصريح بخلافه، فالعرف الجاري يعمل به ما لم يكن عند إنشاء التصرف ما يخالفه من شرط ونحوه.
يقول ابن عبد السلام⁴: « كل ما يثبت في العرف إذا صرح المتعاقدان بخلافه مما يوافق مقصود العقد صح »⁵، لأن إثبات الحكم بناء على العرف إنما هو من قبيل الدلالة، فإذا صرح بخلافه بطلت هذه الدلالة إذ من القواعد الفقهية المقررة أنه: (لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح)⁶.
- 4- ألا يخالف العرف دليلا من أدلة الشرع: العرف المعتبر هو الذي لا يصطدم بنصوص الشرع أو أصل من أصوله القطعية، وإلا فلا اعتبار له، إذ ليست للعرف قوة النص الشرعي، وإلا لعطلت الأعراف الشريعة وهي ملزمة

=- غاية المأمول، ص: 460.

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 12.

² - الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق: عبد الكريم الفضيل، المكتبة العصرية، بيروت، ط: (1424هـ-).

2003م)، ص: 123.

³ - انظر:

- نفسه، ص: 128.

- شرح التنقيح، ص: 166.

- المدخل الفقهي العام، لمصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ص: 1 (1418هـ- 1998م)، ج: 2، ص: 899.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 11.

⁵ - قواعد الأحكام، لعز الدين بن عبد السلام، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1424هـ- 2003م)، ص: 460.

⁶ - انظر:

- المدخل الفقهي العام، ج: 2، ص: 901.

- شرح المجلة، لسليم رستم باز، دار العلم للجميع، بيروت، ط: 3 (1418هـ- 1998م)، ص: 21.

التنفيذ على المكلفين، وفي الأشباه والنظائر لابن نجيم¹: (وإنما العرف غير معتبر في المنصوص عليه)².

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

1- الكسوة التي تجزئ في كفارة اليمين

- ذهب المالكية والحنابلة إلى أن الكسوة التي يصح أدائها في كفارة اليمين ما تصح به الصلاة: ثوب للرجل، ودرع وخمار للمرأة.

استدل القرافي بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَوْ كِسْوَتُهُمْ... (89) ﴾ المائدة. وقال: « إن الكسوة أطلقت في الآية على الكسوة الشرعية، وهي ما يجزئ في الصلاة، لأن القاعدة: حمل كلام كل متكلم على عرفه، ولقوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَوْ كِسْوَتُهُمْ... (89) ﴾ المائدة. فأضاف الكسوة إليهم، فيعتبر حالهم³ ».

- و ذهب الشافعية والحنفية إلى أنه يجزئ أقل ما يسمى كسوة: منديل، أو عمامة، أو غيرها لأن الكسوة أطلقت في الآية⁴.

2- ما يندرج من الأحكام في ولاية الحسبة وما لا يندرج

ضابط ما يدخل في ولاية الحسبة من الأحكام مما لا يدخلها مبني على العوائد فيما يعرض لمتوليها، فيقال: هذا للمحتسب دون القاضي، وهذا للقاضي دون المحتسب، فلو اختلفت العوائد اختلفت هذه الاختصاصات.

¹ - ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم، فقيه من أئمة الحنفية، من أهل مصر ومن علمائها، أخذ العلم عن: البرهان الكركي، والأمين بن عبد العال، وشرف الدين البلقيني، درس وأفتى وانتفع به خلق كثير، من مصنفاته: لب الأصول وهو مختصر (تحرير الأصول) لان الهمام، والأشباه والنظائر في قواعد الفقه الحنفي، توفي سنة 790هـ. انظر ترجمته في:

- معجم الأصوليين، ص: 216.

- الفتح المبين، ج: 3، ص: 78.

² - الأشباه والنظائر، لابن نجيم، مع حاشية نزهة النواظر، لابن عابدين، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، ط: (1426هـ- 2005م)، ص: 102.

³ - الذخيرة، ج: 4، ص: 63.

⁴ - انظر:

- نفسه، ص: 64.

- الفروق، ج: 1، ص: 176، ج: 3، ص: 885.

- شرح التنقيح، ص: 165.

- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 776.

والقاعدة: كل حكم مرتب على عرف وعادة يبطل عند زوال تلك العادة.¹

3- الحرز في السرقة

من شروط المسروق أن يكون محرزا عند جمهور العلماء، والحرز ما شأنه أن تحفظ به الأموال كي يعسر أخذها كالأغلاق والحظائر وما أشبه ذلك.

وفي الموطأ أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال: «لا قطع في ثمر معلق، ولا في حريسة جبل، فإذا أواه المراح أو الجرين فالقطع فيما يبلغ ثمن المجن»².

قال الطرطوشي³: أشار - عليه الصلاة والسلام - إلى اعتبار الحرز في حديث الجرين، ولم يبين صفته، ووكله إلى اجتهد العلماء ليعظم أجرهم.

قال القرافي: «والقاعدة: أن كل مالا ينص على ضبطه يرجع فيه للعادة كالنفقات وغيرها، فحرز كل شيء على حسبه عادة»⁴.

¹ - انظر:

- الذخيرة، ج: 10، ص: 58.

- الفروق، ج: 1، ص: 314، ج: 4، ص: 1261.

² - رواه مالك في الموطأ، كتاب الحدود، باب ما يجب فيه القطع، حديث: 1599، ج: 2، ص: 341. قال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة فيما علمت في إرسال هذا الحديث في الموطأ. انظر: التمهيد، لابن عبد البر، تحقيق: أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط: 3 (1425هـ - 2004م)، ج: 14، ص: 1200.

³ - الطرطوشي: محمد بن الوليد بن محمد الفهري المعروف بالطرطوشي، نشأ بالأندلس، بلبده طرطوشة، ثم تحول إلى غيرها صحب أبا الوليد الباجي، وعنه أخذ مسائل الخلاف، ثم رحل إلى المشرق فحج، ثم دخل بغداد والبصرة، وتفقه بأبي بكر الشاشي وغيره من أئمة الشافعية، ثم رحل إلى الشام ودرس بها، وأخذ عنه الناس علما كثيرا، ومنها إلى الإسكندرية وأقام بها، ومن أخذ عنه القاضي أبو الفضل عياض، وأبو عبد الله محمد بن عد الرحمان التجيبي، وسند صاحب الطراز. من مؤلفاته: تعليقة في مسائل الخلاف، أصول الفقه، البدع والمحدثات، وغيرها. توفي رحمه الله سنة 520هـ. انظر ترجمته في:

- الديباج، ج: 2، ص: 225.

- شجرة النور، ص: 124.

- الفكر السامي، ص: 554.

⁴ - الذخيرة، ج: 12، ص: 164. وانظر:

- نيل الأوطار، ج: 5، ص: 311.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 789 وما بعدها.

الباب الرابع:

قواعد أصولية تتعلق بالوسائل والمقاصد والترجيحات

وفيه فصلان:

الفصل الأول: قواعد الوسائل والمقاصد.

الفصل الثاني: قواعد الترجيحات.

الفصل الأول: قواعد الوسائل والمقاصد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الوسائل تتبع المقاصد في الأحكام.

المبحث الثاني: المصالح ثلاثة أقسام: ضرورية، وحاجية، وتامة.

المبحث الأول:

الوسائل تتبع المقاصد في الأحكام

تمهيد:

لا شك أن للتشريع الإسلامي مقاصد يراد تحقيقها من وراء العمل بالأحكام التي أمر المكلف بها أو نهى عنها، فالأوامر ترتبط بمشروعية التنفيذ لما يترتب عن ذلك من مصالح تتحقق للمكلف أو لمجموع المكلفين، وأما النواهي فإنها ترتبط بعدم المشروعية لما نهى المكلف عن إتيانه لما تؤدي إليه من مفسد تضرر بالمكلف أو بسائر المكلفين.

يقول عز الدين بن عبد السلام¹: «والشريعة كلها نصائح؛ إما بدرء مفسد أو بجلب مصالح، فإذا سمعت الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فتأمل وصيته بعد ندائه، فلا تجد إلا خيرا يحثك عليه، أو شرا يزجرك عنه، أو جمعا بين الحث والزجر، وقد أبان في كتابه ما في بعض الأحكام من المفسد، حثا على اجتناب المفسد، وما في بعض الأحكام من المصالح، حث على إتيان المصالح»².

هذان الشقان: الأمر، والنهي، وهما يمثلان عمدة أحكام الشارع، ما حكم الوسائل المؤدية إليهما؟ هذه القاعدة جواب على هذا السؤال، ونعالجها في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الوسائل والمقاصد.

المطلب الثاني: دليل القاعدة.

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تعريف الوسائل والمقاصد

أولا- تعريف الوسائل:

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 11 .

² - قواعد الأحكام، ص: 14.

- 1- لغة: الوسائل، ج: وسيلة وهي ما يُتقرب به إلى الغير¹.
والوسيلة: التوصل إلى الشيء برغبة، وهي أخص من الوسيلة لتضمنها معنى الرغبة، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ... (35)﴾ المائدة.
وحقيقة الوسيلة إلى الله تعالى مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتحري مكارم الشريعة، وهي كالقربة، والواصل: الراغب إلى الله تعالى².
2- اصطلاحاً: الطريق المفضية إلى المقصد، أو هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود³

ثانياً- تعريف المقاصد:

- 1- لغة: المقاصد، ج: مقصد من قصد يقصد قصداً، وللقصد عدة معانٍ، منها:
- استقامة الطريق ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ... (9)﴾ النحل.
- الوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم -:
«الْقَصْدُ الْقَصْدُ تَبْلَغُوا»⁴.
- الاعتماد والام، قصده، وله، وإليه، يقصده⁵.
2- اصطلاحاً: عرفت مقاصد الشريعة بعدة تعريفات، منها:
- المراد بمقاصد الشريعة: الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها⁶.
- المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغاياتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً معانٍ من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها⁷.

¹ - انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 726.

² - المفردات، للراغب الأصبهاني، ص: 821. وانظر: الكليات، ص: 946.

³ - انظر:

- الفروق، ج: 2، ص: 451.

- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ج: 2، ص: 563.

⁴ - رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، حديث: 6463، ص: 1321.

⁵ - انظر:

- لسان العرب، ج: 3، ص: 96.

- القاموس المحيط، ص: 334.

⁶ - مقاصد الشريعة الإسلامية، لعلال الفاسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 5 (1993م)، ص: 07.

⁷ - مقاصد الشريعة، لابن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، الأردن، ط: 2 (1421هـ-2001م)، ص: 251.

- مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها، لمصلحة العباد.¹

- المقاصد: هي المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية والمترتبة عليها، سواء أكانت تلك المعاني حكما جزئية أم مصالح كلية، أم سمات إجمالية، وهي تتجمع ضمن هدف واحد هو تقرير عبودية الله ومصلحة الإنسان في الدارين.²

المطلب الثاني: دليل القاعدة

هناك جملة أدلة لهذه القاعدة، ومنها:

1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْنُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (120) ﴾ التوبة. قال القرافي -عقب استشهاده بالآية- : « فأثابهم الله على الظمأ والنصب، وإن لم يكونا من فعلهم، بسبب أنهما حصلا لهم بسبب التوسل إلى الجهاد الذي هو وسيلة لإعزاز الدين، وصون المسلمين، فيكون الاستعداد وسيلة الوسيلة »³.

2- هناك كثير من الأحاديث التي دلت على فضل التوسل إلى الطاعات وصالح الأعمال، ومنها:

- قوله - صلى الله عليه وسلم- : « من تطهر في بيته، ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ليقضي فريضة من فرائض الله كانت خطواته إحداها تحط خطيئة والأخرى ترفع درجة »⁴.

- قوله - صلى الله عليه وسلم- : « من سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهل الله له به طريقا إلى الجنة »⁵.

فهذان الحديثان وغيرهما كثير يدل على أهمية الوسائل المؤدية إلى المقاصد المشروعة.⁶

¹ - نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، لأحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ط: 4 (1416هـ - 1995م)، ص: 19.

² - الاجتهاد المقاصدي، حجيته، ضوابطه، مجالاته، لنور الدين الخادمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1 (1426هـ - 2005م)، ص: 38.

³ - الفروق، ج: 2، ص: 451. شرح التنقيح، ص: 353.

⁴ - رواه مسلم، كتاب المساجد، باب المشي إلى الصلاة، حديث: 1406، ص: 306.

⁵ - رواه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، حديث: 6747، ص: 1326.

⁶ - انظر: قواعد الأحكام، ص: 120.

- 3- القرآن الكريم منع كثيرا من الوسائل التي تفضي إلى الحرام، ومنها:
- قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ (104)﴾ البقرة. نهى - سبحانه - المؤمنين أن يقولوا هذه الكلمة (راعنا) مع قصدهم الخير، لئلا يكون قولهم وسيلة إلى التشبه باليهود والمنافقين في أقوالهم وخطابهم؛ فإنهم كانوا يخاطبون بها النبي صلى الله عليه وسلم ويقصدون بها السب.¹
- قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ... (108)﴾ الأنعام. فالله تعالى حرم سب آلهة المشركين مع كونه غيظا وحمية لله وإهانة آلهتهم، لكونه وسيلة إلى سبهم لله تعالى، وكانت مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سب آلهتهم، وهذا كالتنبيه بل كالتصريح على المنع من الجائر لئلا يؤدي إلى فعل ما لا يجوز.²
- 4- لو لم تكن الوسائل تابعة للمقاصد في أحكامها لأدى ذلك إلى التناقض، وهذا ممنوع، لأنه لا يعقل أن يحرم الله شيئا - مثلا - ثم يبيح الطرق المؤدية إليه، وإذا كان هذا مرفوضا عند العقلاء فكيف بالشرعية الربانية الكاملة التي راعت مصالح الإنسان فأمرت بها، وأما المفاصد فنهت عنها.³

المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

تحريم الجمع بين ذوي القرابة القريبة خشية العقوق

من مسائل الإجماع تحريم عقوق ذوي المحارم بعضهم لبعض، ولذلك منع من الجمع بين ذوي القرابة القريبة تحت عصمة الرجل خشية العقوق⁴، قال

¹ - انظر:

- إعلام الموقعين، ج: 3، ص: 137.

- تفسير القرطبي، ج: 2، ص: 40.

² - انظر:

- إعلام الموقعين، ج: 3، ص: 137.

- تفسير القرطبي، ج: 7، ص: 41.

- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي دمشق، ط: 1 (1384هـ - 1964م)، ج: 3، ص: 102.

³ - انظر:

- الفروق، ج: 2، ص: 451.

- الموافقات، ج: 1، ص: 192.

- إعلام الموقعين، ج: 3، ص: 135.

⁴ - انظر:

- الإجماع، لابن المنذر، ص: 90، 91.

القرافي- مبينا المقصد من ذلك- : « قاعدة: الوسائل تتبع المقاصد في أحكامها، فوسيلة المحرم محرمة، وكذلك سائر الأحكام، ووسيلة أقبح المحرمات أقبح الوسائل، ووسيلة أفضل الواجبات أفضل الوسائل، ومضاربة المرأة بأخرى يجمعها معها في عصمة الزوجية وسيلة الشحناء في العادة، ومقتضى ذلك: التحريم مطلقا، وقد فعل ذلك في شريعة عيسى عليه السلام فلا يتزوج الرجل إلا المرأة الواحدة تقديمًا لمصلحة النساء، ودفعًا للشحناء، وعكس ذلك في التوراة فجواز الجمع غير محصور في عدد تغليبًا لمصلحة الرجال على مصلحة النساء، وجمع بين المصلحتين في شريعتنا المفضلة على سائر الشرائع بين مصلحة الرجال فشرع لهم أربع حرائر مع التسري، ومصالح النساء، فلا تضارّ زوجة منهن بأكثر من ثلاث، لما كانت الثلاث مغفرات في مواطن كثيرة اغتفرت هاهنا، فتجوز هجرة المسلم ثلاثًا، والإحداد على غير الزوج ثلاث، والخيار ثلاث، ونحو ذلك، هذا في الأجنيبات، والبعيد من القرابات، وحافظ الشرع على القرابة القريبة وصونها عن العقوق والشحناء، فلا يجمع بين الأم وابنتها، وهما أعظم القرابات حفظًا لبر الأمهات والبنات، ويلى ذلك: الجمع بين الأختين، ويلى ذلك الجمع بين المرأة وخالتها لكونها من جهة الأم وبرها أكد من الأب، ويلى المرأة وعمتها، ثم خالة أمها، ثم خالة أبيها، ثم عمة أمها، ثم عمة أبيها، فهذا من باب تحريم الوسائل لا من باب تحريم المقاصد، ولما كانت الأم أشد برا بابنتها من الابنة بأمها، لم يكن العقد عليها كافيًا في بغضتها لابنتها إذا عقد عليها لضعف ميلها للزوج بمجرد العقد، وعدم مخالطته، فاشتراط في التحريم: إضافة الدخول، وكان ذلك كافيًا في بغضة البنت لضعف ودها، فتحرم بالعقد ليلا تعق أمها»¹.

=- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، لسعدي أبي جيب، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: 3 (1419هـ-1999م)، ج: 2، ص: 458، ج: 3، ص: 1196 وما بعدها.

¹ - الذخيرة، ج: 4، ص: 260. بتصرف بسيط. وانظر:

- نفسه، ج: 2، ص: 129.

- الفروق، ج: 3، ص: 875.

- قواعد الأحكام، ص: 57.

- ترتيب الفروق، للبقرى، تحقيق: الميلاوي بن جمعة، الحبيب بن طاهر، مؤسسة المعارف، بيروت، ط:

1 (1424هـ-2003م)، ص: 208.

المبحث الثاني:

المصالح ثلاثة أقسام: ضرورية، وحاجية، وتامة

تمهيد:

حملت هذه الرسالة الخاتمة للخلق كلهم الرحمة قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ (107) ﴾ الأنبياء. والهداية للإنسان المخلوق المكلف، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ (89) ﴾ النحل. والتكليف وإن تضمن معنى المشقة وتحمل الأمانة فإنه - بداية وختاماً - رحمة بهذا الإنسان، وذلك لأنه يراعي مصالحه العاجلة والآجلة، حتى قيل: « حيث وجدت المصلحة فثم شرع الله »¹.

هذه المصالح الشرعية على ثلاثة أقسام: منها ما هو واقع في محل الضرورة، ومنها ما هو واقع في محل الحاجة، ومنها ما هو واقع في محل التتمة.²

وهذا المبحث نعالجه من خلال أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريفات.

المطلب الثاني: صياغة القرافي للقاعدة.

المطلب الثالث: دليل القاعدة.

المطلب الرابع: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تعريفات.

نتعرض في هذا المطلب لتعريف المصالح الشرعية الثلاثة: الضروريات، الحاجيات، التتيمات (التحسينيات).

¹ - الإسلام عقيدة وشريعة، لمحمود شلتوت، دار الشروق، القاهرة، ط: 10 (1400هـ - 1980م)، ص: 546.

² - انظر: قواعد الأحكام، ص: 341.

أولاً- تعريف الضروريات.

1- لغة: ج: ضرورة، من الضر ضد النفع، اسم لمصدر الاضطرار، تقول: حملتني الضرورة على كذا وكذا، وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا.¹

2- اصطلاحاً:

- عرفها الشاطبي² بقوله: « فأما الضرورية فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين »³.

- وعرفها ابن عاشور⁴ بقوله: « فالمصالح الضرورية فهي التي تكون الأمة بمجموعها وأحاديها في ضرورة إلى تحصيلها، بحيث لا يستقيم النظام باختلالها، فإذا انخرمت تؤول حالة الأمة إلى فساد وتلاش »⁵.

ثانياً- تعريف الحاجيات:

1- لغة: ج: حاجة. وهي الفقر إلى الشيء مع محبته.⁶

2- اصطلاحاً:

- عرفها الشاطبي بقوله: « وأما الحاجيات فمعناها: أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراعى دخل على المكلفين - على الجملة- الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة »⁷.

¹ - انظر:

- لسان العرب، ج: 2، ص: 524.

- القاموس المحيط، ص: 453.

- الكليات، ص: 576، 136.

- المصباح المنير، ص: 186.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 28.

³ - الموافقات، ج: 2، ص: 6.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 76.

⁵ - مقاصد الشريعة، ص: 300.

⁶ - انظر:

- القاموس المحيط، ص: 210.

- التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 263.

⁷ - الموافقات، ج: 2، ص: 8.

- وعرفها ابن عاشور¹ بقوله: « وهو ما تحتاج الأمة إليه لاقتناء مصالحها وانتظام أمورها على وجه حسن، بحيث لولا مراعاته لما فسد النظام، ولكنه كان على حالة غير منتظمة، فلذلك كان لا يبلغ مرتبة الضروري² ».

ثالث- تعريف التتمات (التحسينيات):

1- لغة: التحسيني من الحسن، وهو عبارة عن كل مبهج مرغوب فيه، وما حسن من كل شيء.

وقيل: الحسن كون الشيء ملائماً للطبع كالفرح، وكون الشيء صفة كمال كالعلم، وكون الشيء يتعلق به المدح كالعبادة.³

2- اصطلاحاً:

- عرفها القرافي بقوله: « ما كان حثاً على مكارم الأخلاق؛ كتحريم تناول القاذورات... »⁴.

- وعرفها الشاطبي⁵ بقوله: « وأما التحسينات فمعناها: الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المندسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق »⁶.

- وعرفها ابن عاشور بقوله: « ما كان بها كمال حال الأمة في نظامها حتى تعيش آمنة مطمئنة ولها بهجة منظر المجتمع في مرأى بقية الأمم، حتى تكون الأمة الإسلامية مرغوباً في الاندماج فيها أو في التقرب منها، فإن لمحاسن العادات مدخلا في ذلك »⁷.

المطلب الثاني: صياغة القرافي للقاعدة

صاغ القرافي هذه القاعدة بالصيغ الآتية:

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 76.

² - مقاصد الشريعة، ص: 306.

³ - انظر:

- القاموس المحيط، ص: 1199.

- الكليات، ص: 402.

- التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 279.

⁴ - شرح التنقيح، ص: 304.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 28.

⁶ - الموافقات، ج: 2، ص: 9.

⁷ - مقاصد الشريعة، ص: 307.

- 1- المصالح الشرعية ثلاثة أقسام: ضرورة كنفقة الإنسان، وحاجية كنفقة الزوجات، وتمامية كنفقة الأقارب، والرتبة الأولى مقدمة عن الثانية، والثانية على الثالثة عند التعارض.¹
- 2- المصالح الشرعية ثلاثة أقسام: ما هو في محل الضرورات، وما هو محل الحاجات، وما هو في محل التتمات.²
- 3- المصالح ثلاثة: واقع في مواقع الضرورات، وفي الحاجات، وفي التتمات.³
- 4- خمس اجتمعت الأمة المحمدية على حفظها، ووافقها في ذلك جميع الملل التي شرعها الله تعالى: النفس، والعقل...، والأعراض...، والأنساب،... والأموال.⁴

ونلاحظ في الصيغ الثلاثة الأولى ذكره للمقاصد الشرعية بأنواعها الثلاثة: الضرورية، والحاجية، والتحسينية (التي أطلق عليها القرافي مصطلح تمامية).

أما الصيغة الرابعة فهي خاصة بالمقاصد الضرورية، لكنه لم يذكر من بينها (الدين) إلا أنه صرح به في شرح تنقيح الفصول.⁵ فقال: « واختلف العلماء في عددها، فبعضهم يقول: الأديان عوض الأعراض، وبعضهم يذكر الأعراض ولا يذكر الأديان، وفي التحقيق الكل متفق على تحريمه فما أباح الله تعالى العرض بالقذف والسباب قط، وكذلك لم يبيح الأموال بالسرقة والغصب، ولا الأنساب بإباحة الزنا قط ولا العقول بإباحة المسكرات، ولا النفوس والأعضاء بإباحة القطع والقتل، ولا الأديان بإباحة الكفر وانتهاك حرم المحرمات »⁶

المطلب الثالث: دليل القاعدة

دليل هذه القاعدة التي تضمنت مقاصد الشريعة بمراتبها الثلاثة ليس منحصرًا في دليل واحد أو عدة أدلة إنما هو ثمرة استقراء أدلة الشرع وتتبعها في أحكامها الكلية والجزئية.

¹ - الذخيرة، ج: 5، ص: 224. وانظر: الفروق، ج: 3، ص: 1075.

² - نفسه، ج: 7، ص: 56. وانظر:

- الفروق، ج: 4، ص: 1157.

- شرح التنقيح، ص: 303.

³ - الذخيرة، ج: 10، ص: 42.

⁴ - نفسه، ج: 9، ص: 90. وانظر:

- شرح التنقيح، ص: 304. وذكر من ضمنها (الأديان).

- الفروق، ج: 4، ص: 1155.

⁵ - انظر: شرح التنقيح، ص: 304.

⁶ - نفسه.

يقول الشاطبي¹: « ودليل ذلك استقراء الشريعة والنظر في أدلتها الكلية والجزئية، وما انطوت عنه من هذه الأمور العامة، على حد الاستقراء المعنوي الذي لا يثبت بدليل خاص، بل بأدلة منضاف بعضها إلى بعض، مختلفة الأغراض، بحيث ينتظم من مجموعها أمر واحد تجتمع عليه تلك الأدلة؛ على حد ما ثبت عند العامة جود حاتم²، وشجاعة علي³ - رضي الله عنه - وما أشبه ذلك، فلم يعتمد الناس في إثبات قصد الشارع في هذه القواعد على دليل مخصوص، ولا على وجه مخصوص، بل حصل لهم ذلك من الظواهر والعمومات، والمطلقات والمقيدات، والجزئيات الخاصة، في أعيان مختلفة، ووقائع مختلفة، في كل باب من أبواب الفقه، وكل نوع من أنواعه، حتى ألفوا أدلة الشريعة كلها دائرة على الحفظ على تلك القواعد، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من قرائن أحوال منقولة وغير منقولة⁴. »

ويقول ابن عاشور⁵: « واستقراء أدلة كثيرة من القرآن والسنة الصحيحة يوجب لنا اليقين بأن أحكام الشريعة الإسلامية منوطة بحكم وعلل راجعة للصالح العام للمجتمع والأفراد⁶. »

وجاء في التقرير والتحبير: « وحصر المقاصد في هذه ثابت بالنظر إلى الواقع وعادات الملل والشرائع بالاستقراء⁷. »

المطلب الرابع: التطبيق الفقهي

1- اشتراط العدالة

اشتراط العدالة يختلف حسب نوع التصرف المطلوب إقامته فقد ترقى إلى مستوى الضروري، وقد تكون في مستوى الحاجي، وقد تنخفض إلى مستوى التتمات (التحسينات).

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 28.

² - حاتم: بن عبد الله بن سعد الطائي، فارس وشاعر جاهلي، يضرب به المثل في الجود والكرم، توفي بعد مولد النبي صلى الله عليه وسلم بثمانية أعوام. انظر ترجمته:

- البداية والنهاية، ج: 2، ص: 79.

- مقدمة ديوان حاتم الطائي، إعداد: محمد عبد الرحيم، دار الراتب الجامعية، بيروت، ط: 1 (2008م)، ص: 8 وما بعدها.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 81.

⁴ - الموافقات، ج: 2، ص: 42.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 76.

⁶ - مقاصد الشريعة، ص: 180.

⁷ - التقرير والتحبير، ج: 3، ص: 183.

قال القرافي: « المصالح الشرعية ثلاثة أقسام: ما هو في محل الضرورات وما هو في محل الحاجات، وما هو في محل التتمات، فالعدالة ضرورية في الشهادات لعموم البلوى وعظم مفسدة شهادة الزور، وفي محل الحاجات الوصية كحاجة الإنسان لوثوقه بوصية بعد موته، والفاسق خائن لربه لفساده، فلعباده أولى، وفي محل التتمات في ولاية النكاح وهو أخفض رتبة، لأن وازع القرابة يقوم مقام العدالة في دفع العار، والسعي في الأضرار، لكن العدالة مع القرابة أتم على الخلاف في ذلك، ولا يشترط في الإقرار إجماعاً لأن الإقرار على خلاف الوازع الطبيعي، فاكثفي بالطبع عن العدالة، فإن الإنسان محمول على جلب النفع لنفسه ودفع الضرر عنها، فلا يعدل عن ذلك إلا لما هو حق في ظاهر الحال »¹.

2- حكم أخذ لقطة المال

إذا كانت اللقطة بين قوم مأمونين والإمام عدل فإن العلماء اختلفوا في حكم أخذها وتركها.

- ذهب أبو حنيفة² والشافعي³ إلى أفضلية أخذها لأنه من الواجب على المسلم أن يحفظ مال أخيه المسلم، وهو رواية عن مالك⁴.

- وذهب أحمد⁵ إلى كراهية الالتقاط، وهو الرواية الأخرى عن مالك، وذلك لأمرين.

1- قوله - صلى الله عليه وسلم- : « ضالة المسلم حرق النار »⁶.

2- ما يخشى من التقصير بما يجلب لها من التعريف وترك التعدي عليها.

أما إذا كانت اللقطة بين قوم خونة، ولا يخشى من الإمام إذا عرفت فالأخذ واجب اتفاقاً، فإذا كان يخشى من الإمام خيّر الملتقط بين أخذها وتركها بحسب ما

¹ - الذخيرة، ج: 7، ص: 159. وانظر:

- نفسه، ج: 10، ص: 42.

- الفروق، ج: 4، ص: 1157.

- ترتيب الفروق، ص: 470

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ - رواه الترمذي، كتاب الأشربة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً،

حديث: 1888، ص: 561. وصححه الألباني. انظر: صحيح الجامع الصغير، للألباني، المكتب الإسلامي،

بيروت، ط: 2 (1399هـ - 1979م)، ج: 4، ص: 3.

يغلب على ظنه أي الخوفين أشد.¹

وهذه الأحكام تجري في غير لقطة الحاج، لأن لقطة الحاج لا يجوز التقاطها
لنهييه - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك.²

قال القرافي - عقب إيراد آراء الفقهاء - : « قاعدة: خمس اجتمعت الأمة
المحمدية على حفظها، ووافقها في ذلك جميع الملل التي شرعها الله تعالى : النفس،
والعقل فتحرم المسكرات بجميع الشرائع، وإنما اختلفت الشرائع في اليسير الذي لا
يفسد العقل، فحرماه تحريم الوسائل، وأباحه غيرنا لعدم المفسدة، والأعراض فيحرم
القذف والسباب، والأنساب، فيحرم الزنا، والأموال، فتحرم إضاعتها، والسعي في
ذلك بفعل أو ترك »³.

¹ - انظر:

- الذخيرة، ج: 9، ص: 39.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 546.

² - رواه مسلم، كتاب اللقطة، باب في لقطة الحاج، حديث: 4400، ص: 871.

³ - الذخيرة، ج: 9، ص: 90.

الفصل الثاني:

قواعد الترجيحات

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: يقع التعارض بين الدليلين والبينتين والأصلين والظاهرين والأصل والظاهر.

المبحث الثاني: الكتاب والقياس مقدمان على قول الصحابي.

المبحث الثالث: القول مقدم على الفعل.

المبحث الرابع: المثبت مقدم على النافي.

المبحث الخامس: الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة لأحد الخبرين.

المبحث السادس: عمل أهل المدينة مقدم على خبر الواحد.

المبحث السابع: تقديم الخاص على العام.

المبحث الثامن: المنطوق أقوى من المفهوم إجماعاً.

المبحث التاسع: التخصيص أولى من المجاز.

المبحث الأول:

يقع التعارض بين الدليلين والبينتين والأصلين والظاهرين والأصل والظاهر

تمهيد:

من المباحث المهمة التي يتعرض لها الأصوليون في كتبهم ما يتعلق بموضوع (التعارض والترجيح) وقد تناولها بعض الباحثين المعاصرين في دراسات متخصصة موسعة.¹ وقبل تناول القاعدة نعرف كلا من هذين المصطلحين:

أولاً- تعريف التعارض:

1- لغة: له عدة معان، منها:

- المنع، تقول: عرضت له، وأعرض، أي منعته من بلوغ مراده.²
- ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ... (224)﴾ البقرة. والمعنى: « لا تجعلوا الحلف بالله سبباً مانعاً عن فعل الخير فتتعللوا باليمين»³.
- المقابلة، تقول: عارض الشيء بالشيء معارضة: قابله.⁴
- المساواة، تقول: عارضته بمثل ما صنع، أي: أتيت إليه بمثل ما أتى، وفعلت مثل ما فعل.⁵

وهذه المعاني الثلاثة لها علاقة بالمعنى الاصطلاحي.⁶

2- اصطلاحاً: تقابل الدليلين على سبيل الممانعة.⁷

والمقصود بالتعارض بين الأدلة الشرعية بحسب بما يظهر للمجتهد، لا في نفس

¹ - انظر - مثلاً - التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، لعبد اللطيف عبد الله عزيز البنزرجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (1417هـ - 1996م).

² - انظر: المصباح المنير، ص: 209.

³ - صفوة التفاسير، لمحمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط: 1 (1401هـ - 1981م)، ج: 1، ص: 128.

⁴ - انظر: المصباح المنير، ص: 209.

⁵ - انظر: لسان العرب، ج: 2، ص: 745.

⁶ - انظر: فصول البدائع، ج: 2، ص: 447.

⁷ - البحر المحيط، للزركشي، ج: 6، ص: 109. وانظر: إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 778.

الأمر، ومن ثمة يلجأ المجتهد إلى الترجيح.¹

ثانيا- تعريف الترجيح:

1- لغة: تدور كلمة (الترجيح) في اللغة على معنيين: الميلان والثقل، تقول:

رجح، أي: مال واهتز، ورحى مرجحة: ثقيلة، ورجحت الميزان: ثقلت كفته بالموزون حتى مال.²

والمعنيان ملاحظان في التعريف الاصطلاحي.

2- اصطلاحاً: تقوية أحد الدليلين المتعارضين بإحدى المرجحات.³

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: تعريفات.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: تعريفات.

أولاً- تعريف الدليل:

1- لغة: الدليل ما يستدل به ويهتدى ويرشد إلى المطلوب ودلت بهذا الطريق:

عرفته، والدليّة: المحجة البيضاء.⁴

2- اصطلاحاً: الذي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري.⁵

¹ - انظر:

- أصول السرخسي، ج: 2، ص: 12.

- نثر الورود، ص: 582، 583.

- الكليات، ص: 850

² - انظر:

- لسان العرب، ج: 1، ص: 1125.

- القاموس المحيط، ص: 1209.

- أساس البلاغة، ص: 155.

- التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 170.

³ - انظر:

- نثر الورود، ص: 587.

- المحصول، ج: 5، ص: 367.

- نفائس الأصول، ج: 8، ص: 3832.

- الكليات، 315

- التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 170

⁴ - انظر:

- لسان العرب، ج: 1، ص: 1006.

- الكليات، ص: 439.

⁵ - الإحكام، للأمدى، ج: 1، ص: 27. وانظر: معجم مصطلح الأصول، ص: 150.

ومثال تعارض الدليلين قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ... (24)﴾ النساء. وهو يتناول الجمع بين الأختين في الملك، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ... (23)﴾ النساء. يقتضي تحريم الجمع مطلقاً، ولذلك قال علي¹ - رضي الله عنه: « حرمتها آية، وحللتها آية² ».

ثانياً- تعريف البينة:

1- لغة: الحجة، تقول: بينته، وأبنته، وتبينته، وجاء ببيان ذلك وببينته، أي: بحجته.³

وفي القرآن الكريم قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ (4)﴾ سورة البينة. أي: الدلالة الواضحة، والحجة الظاهرة.⁴

2- اصطلاحاً: كل ما يظهر الحق ويبينه من الشاهد واليمين والإقرار والمستندات الخطية المقطوع بصحتها.⁵

ومثال تعارض البينتين: شهادة بينة على أن هذه الدار لبكر، وشهادة أخرى على أنها لعمر.⁶

ثالثاً- تعريف الأصل:

1- لغة: أسفل كل شيء، وجمعه أصول، يقال: استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها.⁷ ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (24)﴾ إبراهيم.

¹ - سبق ت ترجمته انظر: ص: 81.

² - الذخيرة، ج: 5 ص: 328. وانظر: شرح التنقيح، ص: 356، 357.

³ - انظر:

- القاموس المحيط، ص: 1192.

- أساس البلاغة، ص: 35.

⁴ - انظر:

- المفردات، ص: 89.

- طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لأبي حفص عمر بن محمد النسفي، دار النفائس، الأردن، ط:

2(1420هـ - 1999م)، ص: 278.

⁵ - انظر:

- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، لابن فرحون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (1422هـ -

2001م)، ج: 1، ص: 172.

- مصطلح أصول الفقه، ص: 61.

⁶ - انظر: شرح التنقيح، ص: 357.

⁷ - انظر:

- لسان العرب، ج: 1، ص: 68.

2- اصطلاحاً: ما يستند تحقيق ذلك الشيء إليه.¹

ومثال تعارض أصلين: رجل قطع رجلاً ملفوفاً نصفين، ثم تنازع أولياؤه بأنه كان حياً حالة القطع، فالأصل براءة الذمة من القصاص، والأصل بقاء الحياة.²

رابعاً- تعريف الظاهر:

1- لغة: البارز، تقول: ظهر الشيء يظهر ظهوراً، أي: برز³، ومنه حديث عائشة⁴- رضي الله عنها- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- كان يصلي العصر والشمس في حجرتها، قبل أن تظهر.⁵
ومن معاني الظهور: الوضوح والانكشاف والبيان للأمر الخفي، والاطلاع عليه، والظفر به.⁶

2- اصطلاحاً: عبارة عما يترجح وقوعه، فهو مساو للغالب.⁷

ومثال تعارض ظاهرين: اختلاف الزوجين في متاع البيت، ولكل واحد منهما يد ظاهرة في الملك.⁸
ومثال تعارض الأصل والظاهر: المقبرة القديمة الظاهر تنجيسها فتحرم الصلاة فيها للنجاسة، والأصل عدم النجاسة.⁹

=- أساس البلاغة، ص: 7.

1- الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 23. وانظر:

- معجم مصطلح الأصول، ص: 33.

- معجم مصطلحات أصول الفقه، ص: 69.

2- شرح التتقيح، ص: 357. وانظر:

- الذخيرة، ج: 5، ص: 328، 505.

- نفسه، ج: 10، ص: 278.

3- انظر:

- المصباح المنير، ص: 200.

- لسان العرب، ج: 2، ص: 657.

4- سبقت ترجمتها، انظر: ص: 35.

5- رواه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، حديث: 1267، ص: 282.

6- انظر: لسان العرب، ج: 2، ص: 658.

7- المنشور في القواعد، للزركشي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1421هـ-2000م)، ج: 1، ص: 84. وانظر: القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية، لمحمد عثمان

شبيب، دار النفائس، الأردن، ط: 2 (1428هـ-2007م)، ص: 138.

8- انظر:

- الذخيرة، ج: 5، ص: 329، 506، ج: 10، ص: 278.

- شرح التتقيح، ص: 357.

9- انظر:

- المصدرين السابقين.

- القواعد في الفقه الإسلامي، لابن رجب الحنبلي، المكتبة العصرية ببيروت، ط: 1 (1425هـ-2005م)، ص:

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

1- شهادة المدين للدائن

هذه المسألة تعارض فيها ظاهران: ظاهر عدالة العدل الصدق، وظاهر كونه مديونا للمشهود له التهمة، ويختلف العلماء أي الظاهرين يقدم.¹

ذهب كثير من الفقهاء إلى تقديم ظاهر التهمة للمديونية ولم يجيزوا شهادة المدين للدائن في حال الإعسار، أما إذا كان مليا فتجوز.²

قال القرافي - بعد ذكره للقاعدة والتمثيل لها - : « فهذه القاعدة تخرج عليها فروع كثيرة في الشريعة، فتأملها في مواطنها، وعليها تخرج مسائل موانع الشهادة»³.

2- اختلاف المتابعين في المبيع

- إذا اختلف المتبايعان في جنس المبيع، كأن يدعي أحدهما أنه ثوب، ويدعي الآخر أنه شعير، فهنا تعارض أصلا، فيتحالفان، ويتفاسخان، إذ ليس أحدهما أولى من الآخر، و لأن كلا منهما مدع ومدعى عليه.⁴

- وإن أتيا بما لا يشبه، فهنا تعارض ظاهران، فيتحالفان ويفسخ العقد بينهما.⁵

¹ - انظر: الذخيرة، ج: 10، ص: 278.

² - انظر:

- نفسه، ص: 277.

- عقد الجواهر الثمينة، ج: 2، ص: 313.

- البيان والتحصيل، ج: 10، ص: 226، 218.

- التحرير في فروع الشافعية، ج: 2، ص: 387.

- الروض المربع، ص: 647.

- شرح المجلة، ص: 874.

³ - الذخيرة، ج: 10، ص: 278.

⁴ - انظر:

- نفسه، ج: 5، ص: 229.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 334.

- بلغة السالك، ج: 2، ص: 89.

⁵ - انظر:

- الذخيرة، ج: 5، ص: 229.

- بلغة السالك، ج: 2، ص: 89.

- وإن ادعى أحدهما البت في العقد، وادعى الآخر الخيار، فهنا تعارض أصل وظاهر، والقول لمدعي البت لأنه الأصل.¹

¹- انظر: المصدرين السابقين.

المبحث الثاني:

الكتاب والقياس مقدمان على قول الصحابي

تمهيد:

هذه القاعدة اعتمدها القرافي في مناقشة المخالفين في حكم المسألة الفقهية التي هي مثال تطبيق هذه القاعدة، وهي مبنية على أساس الترتيب بين الأدلة، فيقدم الأول فالذي يليه، وهكذا.

فالمجتهد يجب عليه في كل مسألة أن يرد نظره إلى النفي الأصلي قبل ورود الشرع، ثم يبحث عن الأدلة السمعية المغيرة، فينظر أول شيء في الإجماع فإن وجد في المسألة إجماعاً ترك النظر في الكتاب والسنة، ثم ينظر في الكتاب والسنة المتواترة على رتبة واحدة، ثم ينظر بعد ذلك إلى عمومات الكتاب وظواهره، ثم ينظر في مخصصات العموم من أخبار الأحاد ومن الأقيسة، فإن تعارض قياسان أو خبران أو عمومان طلب الترجيح.¹

ونعالج في هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

هذه القاعدة دلت عليها أدلة كثيرة، و منها:

- 1- اتفاق عامة الفقهاء والأصوليين على أن أدلة الشرع على قسمين:
- متفق عليه وهو على الترتيب: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.²
يقول الشافعي³: « وجه العلم الخبر في الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو

¹ - انظر: المستصفى، ج: 1، ص: 392.

² - انظر: قواطع الأدلة في الأصول، لأبي مظفر السمعاني، تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط:

1(1417هـ - 1996م)، ص: 35.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

القياس»¹.

ويقول السرخسي²: « ثم اعلم بأن الأصول في الحجج الشرعية ثلاثة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والأصل الرابع وهو القياس هو المعنى المستنبط من هذه الأصول الثلاثة »³.

ويقول الغزالي⁴: « القطب الثاني في أدلة الأحكام، وهي أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل المقرر على النفي الأصلي، فأما قول الصحابي، وشرعية من قبلنا، فمختلف فيه »⁵.

وفي فواتح الرحموت: « أما الأصول فأربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، لأن الدليل الشرعي إما وحي أو لا، والوحي منحصر في الأولين، لأن الوحي متلو، أي: واجب مراعاة نظمه وهو (الكتاب) أولاً وهو (السنة) وغيره، أي: غير الوحي إما قول كل الأمة الكاملة من أهل الاجتهاد وهو (الإجماع) أو الاعتبار بحكم آخر لأجل المشاركة في العلة وهو (القياس) »⁶.

ومما يستأنس به كدليل على هذه الأصول الأربعة قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ... (59)﴾ النساء.

فالأمر بطاعة الله تعالى امتثال أمر القرآن و تطبيق أحكامه، والأمر بطاعة الرسول - صلى الله عليه وسلم- العمل بسنته، وطاعة أولي الأمر إجماع العلماء واتفاقهم والرد إلى الله والرسول - صلى الله عليه وسلم- في المتنازع فيه، عرض النوازل على أشباهها مما في كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم-⁷.

- مختلف فيه وهو سائر الأدلة الأخرى كالمصالح المرسلة والاستصحاب، والاستحسان، والعرف، وسد الذرائع، وقول الصحابي، ..إلخ.
وفيما نقلناه - من قبل - عن الغزالي إشارة إلى هذا النوع من الأدلة.

¹ - الرسالة، للشافعي، تحقيق: خالد السبع العلمي، زهير شفيق الكبي، دار الكتاب العربي، ط: 1 (1420هـ-1999م)، ص: 60.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 131.

³ - أصول السرخسي، ج: 1، ص: 279.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 21.

⁵ - المستصفى، ج: 1، ص: 100.

⁶ - فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 2.

⁷ - انظر:

- تفسير المنار، ج: 5، ص: 187.

- تفسير آيات الأحكام، للسايس، ج: 2، ص: 109 وما بعدها.

2- حديث معاذ بن جبل¹ - رضي الله عنه- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن، قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال فبسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم- ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد برأيي ولا آلو، فضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم- صدره، قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله.²

فالحديث دل على أن الأدلة الشرعية هي: القرآن والسنة، والقياس.³

قال في النهاية - في قوله -: « أجتهد رأيي » والمراد به: « رد القضية التي تعرض للحاكم من طريق القياس إلى الكتاب والسنة ».⁴

والحديث لم يذكر فيه معاذ - رضي الله عنه- الإجماع، وذلك لأنه لا إجماع في عصر النبوة، إنما ينعقد الإجماع بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم-.⁵

3- ما جاء في رسالة عمر⁶ - رضي الله عنه- إلى أبي موسى الأشعري⁷- رضي الله عنه-، وفيها قوله: « ثم الفهم الفهم فيما أدلي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قايس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق ».⁸

4- ما كان عليه أبو بكر⁹ وعمر وابن مسعود¹⁰، وغيرهم - رضي الله عنهم- من سلف هذه الأمة حيث كانوا يبحثون عن حكم النازلة في كتاب الله، ثم في

1- سبقت ترجمته، انظر: ص: 87.

2- سبق تخرجه، انظر: ص: 216. ورواه الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي

، حديث: 1332، ص: 406.

2- انظر: مرآة الأصول، ج: 1، ص: 282.

3- انظر: مرآة الأصول، ج: 1، ص: 282.

4- النهاية في غريب الحديث، ج: 1، ص: 291. وانظر: تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمبار كفوري،

دار الفكر، بيروت، ط: (1424 هـ/2003 م)، ج: 4، ص: 462.

5- انظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 268.

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 217.

6- سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

7- سبقت ترجمته، انظر: ص: 97.

8- إعلام الموقعين، ج: 1، ص: 86.

9- سبقت ترجمته، انظر: ص: 204.

10- ابن مسعود: عبد الله بن مسعود، بن غافل، بن حبيب المخزومي، أسلم قديماً، شهد بدراً والحديبية وغيرها،

كان من القراء توفي بالمدينة سنة 32 هـ. انظر ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 1، ص: 592.

- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 153.

سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فإن أعيانهم ذلك استشاروا الناس، فإن اجتمعوا على أمر أخذوا به ¹.

وفائدة معرفة ما اتفق عليه من الأدلة وما اختلف فيه أن ما اتفق عليه يقدم على ما اختلف فيه.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

الدية لا تغلظ للشهر الحرام

- ذهب أبو حنيفة ² ومالك ³ إلى أن الدية في قتل الخطأ لا تغلظ للشهر الحرام ⁴، الحرام ⁴، واستدلوا بما يلي:

- 1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ... (92) ﴾ النساء. ولم يفرق بين كونها في الشهر الحرام أو في غيره. ⁵
- 2- الحدود لا تغلظ بالبقاع، فكذلك الدية. ⁶

- ذهب الشافعي ⁷ وأحمد ⁸ إلى تغليظها في الأشهر الحرم. ⁹ واحتج بأنه مروي مروي عن عمر ¹⁰ وعثمان ¹¹ وابن عباس ¹ - رضي الله عنهم- ².

¹ - انظر:

- سنن النسائي، ج: 4، ص: 614، 615.

- إلام الموقعين، ج: 1، ص: 62.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁴ - انظر:

- الذخيرة، ج: 12، ص: 399.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 742.

- الميزان، ص: 260.

⁵ - الذخيرة، ج: 12، ص: 399. وانظر:

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 742.

- أحكام القرآن، للجصاص، ج: 2، ص: 333، 334.

⁶ - انظر: الذخيرة، ج: 12، ص: 399.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁹ - انظر:

- الأم، ج: 7، ص: 278.

- المغني، لابن قدامة، ج: 11، ص: 473.

¹⁰ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

¹¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 204.

وأجاب القرافي عن هذا الاستدلال: بأن الكتاب والقياس مقدمان على قول
الصحابي.³

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 87.

² - انظر:

- المصنف، لابن أبي شيبة، كتاب الديات، الرجل يقتل في الحرم، ج: 6، ص: 381.

- الذخيرة، ج: 12، ص: 399.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 742.

- المغني، لابن قدامة، ج: 11، ص: 473.

- أحكام القرآن، للجصاص، ج: 2، ص: 333.

³ - انظر: الذخيرة، ج: 12، ص: 399.

المبحث الثالث:

القول مقدم على الفعل

تمهيد:

هذه القاعدة تمثل إحدى طرق الترجيح بين الأخبار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد ينقل بعض الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً يتضمن حكماً، وينقل غيره عنه عليه الصلاة والسلام فعلاً في نفس المسألة يتضمن حكماً مخالفاً ويكون التاريخ مجهولاً، فما على المجتهد أن يفعل؟ هذه القاعدة جواب على هذا السؤال، ونتعرض لها من خلال مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم

أولاً- ذهب الجمهور إلى تقديم القول على الفعل - لم يذكر القرافي إلا هذا الرأي-¹ واستدلوا بأن: دلالة القول أقوى لأنها بالوضع فلا تفتقر إلى دليل يدل على أنه حجة بخلاف الفعل، لولا قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا... (7) ﴾ سورة الحشر. ولأن الفعل يحتمل الاختصاص به صلى الله عليه وسلم، ولأن القول صيغة والفعل لا صيغة له، ولأنه أدل من الفعل على خصوص المراد وأعم فأفراد مدلولاته أكثر إذ يدل على الموجود والمعدوم والمعقول والمحسوس بخلاف الفعل فيختص بالموجود والمحسوس.² وهذا الرأي

¹ - انظر: شرح التنقيح ، ص: 230. وربما كان ذلك إشارة منه إلى قوته.

² - انظر:

- نفسه.

- نفائس الأصول، ج: 5، ص: 2330.

- البحر المحيط، للزركشي، ج: 6، ص: 177.

- التقرير والتحبير، ج: 3، ص: 18.

- شرح الكوكب المنير، ج: 4، ص: 656.

- إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 53.

هو اختيار الرازي¹، والآمدي²، وابن الحاجب³.

ثانيا- ذهب بعض العلماء إلى تقديم الفعل على القول، واختاره البديخي⁵ في شرحه على المنهاج⁶، واستدلوا بأن: الفعل أكد في الدلالة فإنه يُبين به القول، والمبين للشيء أكد في الدلالة منه، وأيضا فإن من قصد تعليم غيره استعان في ذلك بالإشارة بيده، والتخطيط وتشكيل الأشكال، ولولا أن الفعل أدل لما كان ذلك⁷.

ثالثا- التوقف، حتى يوجد دليل يرجح أحدهما على الآخر⁸ وحكاه ابن القشيري⁹ عن القاضي أبي بكر¹⁰، واختاره ابن السمعاني¹¹.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

القارن يطوف طوفا واحدا

- ذهب مالك¹³ والشافعي¹ وابن حنبل² إلى أن القارن يجزئه طواف واحد³.

واحد³.

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 31.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 94.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 9.

⁴ - انظر:

- المحصول، ج: 3، ص: 182.

- الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 250، ج: 4، ص: 266.

- بيان المختصر، ج: 1، ص: 290.

⁵ - البديخي: محمد بن الحسن، أصولي منطقي، من آثاره: مناهج العقول وهو شرح على منهاج البيضاوي، توفي سنة 922هـ. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين، ج: 3، ص: 159. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، ط(1410هـ-1990م)، ج: 2، ص: 1063.

⁶ - انظر: شرح البديخي مع شرح الإسني، ج: 2، ص: 290.

⁷ - انظر: الإحكام، للآمدي، ج: 1، ص: 250.

⁸ - البحر المحيط، الزركشي، ج: 4، ص: 198.

⁹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 151.

¹⁰ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 136.

¹¹ - ابن السمعاني: منصور بن محمد ابن عبد الجبار أبو المظفر، نشأ في أسرة عريقة في العلم أخذ العلم عن أبيه، ثم رحل إلى بغداد، والتقى بأبي إسحاق الشيرازي، وأبي نصر بن الصباغ، وذهب إلى مكة وجاور، ثم عاد إلى مرو مسقط رأسه. من مؤلفاته: قواطع الأدلة في الأصول، البرهان في الخلاف، تفسير القرآن الكريم، وغيرها. توفي سنة: 489هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية الكبرى، ج: 5، ص: 535.

- وفيات الأعيان، ج: 3، ص: 209.

- شذرات الذهب، ج: 4، ص: 101.

¹² - انظر: قواطع الأدلة، ص: 332.

¹³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

واستدلوا بقوله ﷺ: « من أحرم بحج أو عمرة أجزأه طواف واحد »⁴.

- ذهب أبو حنيفة⁵ إلى القول بأن عليه طوافين وسعيين.⁶ لما رُوي أن علياً⁷
- رضي الله عنه- حج قارنا وطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين، ثم قال: هكذا
رأيت عليه الصلاة والسلام فعل.⁸

قال القرافي: «وجوابه أنه ضعيف، سلمنا صحته، لكن القول مقدم على الفعل
لما تقرر في علم الأصول».⁹

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 273.

- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 642.

⁴ - رواه الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء أن القارن يطوف طوافاً واحداً، حديث: 949، ص: 290. وقال
الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وانظر: نصب الراية، ج: 3، ص: 108.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ - انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 273.

- شرح منلا مسكين، ج: 1، ص: 129.

⁷ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 81.

⁸ - رواه الدارقطني، كتاب الحج، حديث: 2606، ص: 438. وقال: عيسى بن عبد الله، يقال له: مبارك وهو
متروك الحديث.

⁹ - الذخيرة، ج: 3، ص: 273.

المبحث الرابع:

المثبت مقدم على النافي

تمهيد:

هذه قاعدة أصولية لها علاقة - أيضا - بترجيح الأخبار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة المتن، وذلك لأنه قد يرد خبر مثبتا لحكم من الأحكام الشرعية، ويرد آخر نافيا لذلك الحكم، فما الذي يفعله المجتهد هل يقدم الخبر المثبت للحكم أو الخبر النافي له؟

وفي هذا المبحث نعالج مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم.

أولا- ذهب الجمهور إلى أنه إذا تعارض الخبر المثبت مع الخبر النافي فإنه يرجح الخبر المثبت¹ وقاله الكرخي²،³ وصححه الزركشي⁴ في البحر¹، واستدلوا واستدلوا بما يلي:

¹ - انظر:

- نثر الورود، ص: 607.

- العدة، ج: 2، ص: 171.

- شرح الكوكب المنير، ج: 4، ص: 682.

- مفتاح الأصول، ص: 149.

- البرهان، ج: 2، ص: 780.

- روضة الناظر، ص: 209.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 32.

³ - انظر: ميزان الأصول، ص: 734.

⁴ - الزركشي: محمد بن بهادر بن عبد الله، فقيه أصولي شافعي، له اشتغال بعلم الحديث، أخذ عن: جمال الدين الإسني، وسراج الدين البلقيني بمصر، ورحل إلى دمشق، وبها تصدر للتدريس، والإفتاء، وانقطع للعلم، من مصنفاته: البحر المحيط في أصول الفقه، والمنثور في القواعد، وغيرها. توفي - رحمه الله - بالقاهرة سنة 794هـ. انظر ترجمته في:

- الدرر الكامنة، ج: 3، ص: 397.

- شذرات الذهب، ج: 7، ص: 85.

1- أن في تقديم المثبت زيادة علم، وهو إثبات حكم ليس موجودا في الأصل بخلاف غيره.²

2- أن فيه تحقيقا لمقصود بعثة الرسل - عليهم السلام -.³

ثانيا- وذهب بعض أهل العلم إلى تقديم الخبر النافي للحكم على الخبر المثبت له وهو اختيار الآمدي⁴،⁵ واستدلوا بما يلي:

1- إنا لو قدرنا تقدم النافي على المثبت كانت فائدته التأكيد، ولو قدرنا تأخره كانت فائدته التأسيس، وفائدة التأسيس أولى فكان القضاء بتأخيره أولى.⁶

2- إن النافي معه تقوية بالأصل، أي: بالبراءة الأصلية.⁷

ثالثا- وذهب البعض إلى أن الخبرين - المثبت والنافي - متساويان، وقاله عيسى بن أبان⁸ والقاضي عبد الجبار⁹،¹⁰ واختاره الغزالي¹¹ في المستصفى¹، واستدلوا:

=- معجم الأصوليين، ص: 442.

¹ - انظر: البحر المحيط، ج: 6، ص: 172.

² - انظر:

- نفسه.

- نثر الورود، ص: 607.

- روضة الناظر، ص: 209.

³ - انظر: شرح التنقيح، ص: 332.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 94.

⁵ - انظر:

- الإحكام، للآمدي، ج: 4، ص: 270.

- المحصول، ج: 5، ص: 433.

- نثر الورود، ص: 607.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 793.

⁶ - انظر: الإحكام، للآمدي، ج: 4، ص: 271.

⁷ - انظر:

- نثر الورود، ص: 607.

- شرح الجلال على جمع الجوامع مع حاشية البناني، ج: 2، ص: 568.

⁸ - عيسى بن أبان بن صدقة، يكنى بأبي موسى، من كبار فقهاء الحنفية، أخذ الحديث عن أهله، ثم تفقه بمحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، عمل بالقضاء نحو عشر سنين، وكان سريع البديهة عفيفا، من مصنفاته: إثبات القياس، واجتهاد الرأي، وآراؤه الأصولية مبنوثة في كتب الأصول، توفي سنة: 221هـ. انظر ترجمته في:

- الفهرست، ص: 289.

- الفوائد البهية، ص: 246.

- معجم الأصوليين، ص: 387.

⁹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 126.

¹⁰ - انظر:

- ميزان الأصول، ص: 734.

- مختصر شرح المنار، ص: 354.

- التقرير والتحبير، ج: 3، ص: 30.

- الإحكام، للآمدي، ص: 271.

¹¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 21.

بأن ما يستدل به على صدق الراوي في المثبت من العدالة والضبط وغيرها موجود في النافي فيتعارضان، فيطلب الترجيح بوجه آخر.²

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

ما يسهم لفرس الفارس

- ذهب مالك³ والشافعي⁴ وأحمد⁵ إلى أنه يسهم للفرس سهمان، ولل فارس سهم، ولل راجل سهم.⁶ واستدلوا بأنه - عليه الصلاة والسلام - جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهمًا.⁷

- وذهب أبو حنيفة⁸ إلى أن له سهمين فقط، سهم له وسهم لفرسه.⁹ واستدل بأنه عليه الصلاة والسلام فرض للفارس سهمين ولل راجل سهمًا.¹⁰

وأجاب القرافي عن الحديث بعدم الصحة.¹¹ ثم قال: «سلمنا - أي الصحة - لكن خبرنا مثبت، بلفظه وخبركم ناف بمفهومه، والمثبت مقدم على النافي»¹²

¹ - انظر: المستصفى، ج: 2، ص: 392.

² - انظر: مختصر شرح المنار، ص: 354.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 424.

- المدونة، ج: 1، ص: 573.

- الأم، ج: 5، ص: 316.

- الروض المربع، ص: 283.

⁷ - رواه البخاري، كتاب الجهاد، باب سهام الفرس، حديث: 2863، ص: 597.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁹ - انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 425.

- شرح منلا مسكين، ج: 1، ص: 271.

¹⁰ - رواه الدارقطني، كتاب السير، حديث: 4136، ص: 682. وانظر:

- نصب الراية، ج: 3، ص: 416.

- اللباب في الجمع بين السنة الكتاب، ص: 405.

¹¹ - انظر: نصب الراية، ج: 3، ص: 416.

¹² - الذخيرة، ج: 3، ص: 425. وانظر: نفسه، ج: 2، ص: 470.

المبحث الخامس:

الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة لأحد الخبرين

تمهيد:

قد يتعارض خبران وردا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، لكن أحدهما يعضده عمل أهل المدينة، فأيهما يرجح؟ وذلك مثل قوله - صلى الله عليه وسلم-: « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل »¹ مع قوله - صلى الله عليه وسلم-: « الغسل واجب على كل محتلم »² فالحديث الأول يدل على أن الغسل على الاختيار، أما الحديث الثاني فيوجب، لكننا نجد الصحابة ترك بعضهم الغسل وتوضأ للجمعة فقط ولم ينكر عليه³، ففهم من ذلك أن الغسل يوم الجمعة سنة وليس بفرض، ورُجِح الخبر الأول على الثاني للعمل به.⁴

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

ذهب جمهور الأصوليين والفقهاء إلى أن مما ترجح به الأخبار عمل أهل المدينة، يقول القاضي عياض⁵: « وإن كان (أي عمل أهل المدينة) مطابقا لخبر يعارضه خبر آخر كان عملهم مرجحا لخبرهم، وهو أقوى ما ترجح به الأخبار إذا

¹ - رواه ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، حديث: 191، ج: 2، ص: 7.

² - رواه مسلم، كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به، حديث: 1841، ص: 386.

³ - انظر: الموطأ، كتاب الجمعة، باب العمل في غسل يوم الجمعة، حديث: 282، ج: 1، ص: 110.

⁴ - انظر: الرسالة، للشافعي، ص: 213 وما بعدها.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 239.

تعارضت، وإليه ذهب الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني¹ ومن تابعه من المحققين الأصوليين والفقهاء من المالكية وغيرهم².

ويقول الباجي³ - في الترجيح من جهة الإسناد - : « والثامن: إطباق أهل المدينة على العمل بموجب أحد الخبرين، فيكون أولى من خبر من يخالف عمل أهل المدينة، نحو ما روي عن أبي محذورة⁴ في الأذان أنه « الله أكبر! الله أكبر! أشهد أن لا إله إلا الله »⁵ وروي عنه من طريق أخرى: « الله أكبر! الله أكبر! الله أكبر! الله أكبر! »⁶ فكان الأول أولى لأنه العمل المتصل بالمدينة »⁷

ويقول القرافي - في ترجيحات الأخبار - : « وإجماع أهل المدينة مرجح لأنه مهبط الوحي ومعدن الرسالة، وإذا وقع شرع كان ظاهرا فيهم وعنهم يأخذ غيرهم وإذا لم يوجد شيء بين أظهرهم دل ذلك على بطلانه أو نسخه »⁸.

ومن غير المالكية يقول الغزالي⁹ - فيما ترجح به الأخبار - : « الحادي عشر: أن يكون أحدهما على وفق عمل أهل المدينة فهو أقوى لأن ما رآه مالك¹⁰ - رحمه الله - حجة وإجماعا إن لم يصلح حجة فيصلح للترجيح، لأن المدينة دار الهجرة ومهبط الوحي الناسخ فيبعد أن ينطوي عليهم »¹¹.

وذهب إلى القول بذلك بعض الحنابلة، وهو رواية عن أحمد¹²،¹ وخالف في ذلك الحنفية.²

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 78.

² - ترتيب المدارك، ج: 1، ص: 70، 71.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 121.

⁴ - أبو محذورة: المؤذن الجمحي القرشي، واسمه: أوس بن معير بن لوذان، كان مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة، أمره بالأذان بها منصرفه من حنين، فلم يزل يؤذن بها هو وولده، كان أحسن الناس أذانا وأنداهم صوتا، توفي بمكة سنة: 59 هـ. انظر: ترجمته في:

- الاستيعاب، ج: 2، ص: 463.

- سير أعلام النبلاء، ج: 3، ص: 387.

- العبر في خبر من غير، ج: 1، ص: 46.

⁵ - رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، حديث: 728، ص: 189.

⁶ - رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، حديث: 502، ج: 1، ص: 201.

⁷ - إحكام الفصول، ج: 2، ص: 748. وانظر: كتاب المناهج في ترتيب الحاج، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 3 (2001م)، ص: 226.

⁸ - شرح التنقيح، ص: 331.

⁹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 21.

¹⁰ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

¹¹ - المستصفي، ج: 2، ص: 396. وانظر:

- الإحكام، للآمدني، ج: 4، ص: 274.

- شرح الجلال مع حاشية البناني، ج: 2، ص: 571.

¹² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

ومن أدلة الجمهور على العمل بهذه القاعدة ما يلي:

- 1- كون أهل المدينة من الصحابة - رضي الله عنهم- والتابعين، شاهدوا التنزيل وسمعوا التأويل فترجح روايتهم على رواية غيرهم.³
- 2- لأن أهل المدينة رأوا أفعال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وسننه التي مات عليها، فهم أعرف بذلك من غيرهم.⁴
- 3- لأنهم أعرف بالتنزيل وأخبر بمواقع الوحي والتأويل.⁵
- 4- العمل المتصل بأحد الخبرين فيه دلالة على أنه السنة المتبعة والطريق السابلة وإدامة الأولين على مخالفة الخبر الآخر إنما كانت لمعنى شرعي تحروا العمل به، وقد كانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم-.⁶

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

الخروج من الصلاة بتسليمة واحدة

الخروج من الصلاة بالسلام فرض من فرائضها، لقوله صلى الله عليه وسلم: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»⁷.

وهل يسلم تسليمة واحدة أو تسليمتين؟

المشهور من مذهب مالك⁸ أن المصلي يسلم تسليمة واحدة، سئل مالك - رحمه الله- عن التسليمة الواحدة في الصلاة، فقال: على ذلك كان الأمر، ما كانت الأئمة ولا غيرهم يسلمون إلا واحدة، وإنما أحدث تسليمتان منذ كانت بنو هاشم.⁹

¹ - انظر: المسودة، ج: 1، ص: 612.

² - انظر:

- التقرير والتحبير، ج: 3، ص: 39.

- فواتح الرحموت، ج: 2، ص: 206.

³ - الإبهاج، ج: 5، ص: 2060.

⁴ - انظر: اللمع، ص: 103.

⁵ - انظر: الإحكام، للأمدي، ج: 4، ص: 274.

⁶ - انظر: الموافقات، ج: 3، ص: 44.

⁷ - رواه الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها، حديث: 238، ص: 89. وقال

الترمذي: هذا حديث حسن.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁹ - انظر:

- البيان والتحصيل، ج: 1، ص: 494.

وفي الحديث: أنه -عليه الصلاة والسلام- كان يسلم من الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه.¹

وعن سعد بن أبي وقاص² - رضي الله عنه- قال: « كنت أراه عليه الصلاة والسلام يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يُرى بياض خده »³.

قال القرافي: «والأول أرجح للعمل منه عليه الصلاة والسلام والخلفاء الأربعة من بعده، وأهل المدينة بعدهم»⁴

-
- الذخيرة، ج: 2، ص: 200.
- ¹ - رواه الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التسليم في الصلاة، حديث: 296، ص: 105. وقال الترمذي: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه.
- ² - سعد بن أبي وقاص: مالك بن أهييب، كان سابع سبعة في الإسلام، شهد المشاهد كلها، وأحد السنة الذين جعل عمر فيهم الشورى، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وكان مجاب الدعوة، وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله، كان أحد الفرسان الشجعان، وقاد فتح فارس في القادسية، تولى إمارة الكوفة أكثر من مرة، كان ممن قعد ولزم بيته في الفتنة، توفي رضي الله عنه سنة 55هـ. انظر ترجمته في:
- الاستيعاب، ج: 1، ص: 364.
- صفة الصفوة، ج: 1، ص: 139.
- ³ - رواه ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب التسليم، حديث: 915، ص: 268.
- ⁴ - الذخيرة، ج: 2، ص: 200. وانظر:
- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 247.
- المغني، لابن قدامة، ج: 2، ص: 104.
- الاستذكار، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2 (1423هـ - 2002م)، ج: 1، ص: 491.

المبحث السادس:

عمل أهل المدينة مقدم على خبر الواحد

تمهيد:

من المسائل الأصولية التي دار حولها الجدل كثيرا من قديم ما اصطلح المالكية على تسميته بـ (عمل أهل المدينة) فهو عندهم دليل معتبر شرعا باعتبار أنه نقل لما كان عليه العهد زمن النبوة، ولا يُتصور أن يحدث تغيير ولا يلقى بالإنكار، فالأذان - مثلا - هو من زمن النبوة إلى الصحابة إلى التابعين إلى تابعيهم، وكذلك في صيغ العقود التي كانوا يجرونها وما يتبعها، إلى غير ذلك.

وكنا قد تطرقنا - من قبل - إلى أدلة المالكية القائلين بحجيته، وأدلة الجمهور الذين قالوا بعدم حجيته¹، لكن هل يرقى ذلك إلى أن ترد به الأخبار؟ هذه القاعدة جواب على ذلك. وفي هذا المبحث نعالج مطلبين:

المطلب الأول: حالات مخالفة الخبر للعمل.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: حالات مخالفة الخبر للعمل وموقف الأصوليين

هناك حالتان تعودان إلى نوعي عمل أهل المدينة فإنه يكون نقليا، ويكون اجتهاديا.

الحالة الأولى: إذا كان عمل أهل المدينة نقليا فإنه يقدم على خبر الواحد عند المالكية من غير خلاف، وهو رأي المحققين من أهل العلم من غيرهم.²

يقول ابن قيم الجوزية³: « وأما نقل العمل المستمر فكنقل الوقوف، والمزارعة، والأذان على المكان المرتفع، والأذان للصبح قبل الفجر، وتثنية الأذان

¹ - انظر: ص: .

² - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 262.

- الجواهر الثمينة، ص: 208.

- إيصال السالك إلى أصول مذهب مالك، ص: 163.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 241.

وإفراد الإقامة، والخطبة بالقرآن وبالسنن دون الخطبة الصناعية بالتسجيع والترجيع التي لا تسمن ولا تغني من جوع؛ فهذا النقل وهذا العمل حجة يجب اتباعها، وسنة متلقاة بالقبول على الرأس والعينين، وإذا ظفر العالم بذلك قرت عينه»¹.

وتقديم العمل على الخبر في هذه الحالة مبني على أنه من قبيل النقل المتواتر المفيد لليقين فيقدم على خبر الآحاد الذي يفيد الظن.²

يقول ابن القصار³: «وكانت حاله -صلى الله عليه وسلم- إلى أن قبض- على أوجه: إما أن يأمرهم بالأمر فيفعلونه، أو يفعل الأمر فيتبعونه، أو يشاهدهم على أمر فيقرهم عليه، فلما كانت لهم هذه المنزلة منه عليه الصلاة والسلام حتى انقطع التنزيل، وقبض بينهم -صلى الله عليه وسلم- فمحال أن يذهب عليهم - وهم مع هذه الصفة- ما سيدركه غيرهم ممن ظعن منهم إلى المواضع هم الأقل، فالأخبار عنهم أخبار آحاد، لأن عددهم مضبوط، وأخبار أهل المدينة أخبار تواتر، فكانت أولى من أخبار الآحاد»⁴.

الحالة الثانية: أن يكون عمل أهل المدينة اجتهديا، وهذا ليس بحجة عند المحققين من أتباع مالك، فضلا عن أن يرد به خبر الآحاد، وذهب بعضهم إلى أنه حجة ويقدم على خبر الآحاد.⁵

قال في بيان المختصر: «وإذا عمل أكثر الأمة بخلاف خبر الواحد فالعمل بخبر الواحد لا بعمل أكثر الأمة لما علمت أن قول الأكثر لا يكون حجة فضلا عن أن يكون راجحا على خبر الواحد إلا إذا كان عمل الأكثر عمل أهل المدينة فإنه تعين العمل بعمل أهل المدينة؛ لأنه ثبت أن اتفاق أهل المدينة حجة إجماع، والإجماع يقدم على خبر الواحد»⁶.

¹ - إعلام الموقعين، ج: 2، ص: 391.

² - انظر:

- الجواهر الثمينة، ص: 208.

- إحكام الفصول، ج: 2، ص: 488، 490.

- البيان والتحصيل، ج: 17، ص: 331.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 22.

⁴ - مقدمة في أصول الفقه، لابن القصار، ص: 229.

⁵ - انظر:

- إحكام الفصول، ص: 488.

- بيان المختصر، ج: 1، ص: 315، 418.

⁶ - بيان المختصر، ج: 1، ص: 419.

ومعلوم أن ابن الحاجب¹ صاحب المختصر يذهب إلى العمل بإجماع أهل المدينة سواء أكان طريقه النقل أم الاجتهاد.²

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

خيار المجلس في عقد البيع

- ذهب مالك³ وأتباعه إلى أن عقد البيع لازم بمجرد العقد، سواء تفرق العاقدان، أم لم يتفرقا، ولا يقولون بخيار المجلس.⁴

وخيار المجلس وإن ثبت بالخبر الصحيح، فعن ابن عمر⁵ رضي الله عنه أن أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه، مالم يتفرقا إلا بيع الخيار»⁶ فإن مالكا يرى أن هذا خبر آحاد وهو مدفوع بعمل أهل المدينة، ولذلك قال- بعد روايته الحديث - : « وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به فيه »⁷.

قال القرافي- محتجا لمذهب إمامه- : « عمل أهل المدينة، وهو مقدم على خبر الواحد، فإن تكرر البيع عندهم مع الأنفاس، فعدم خيار المجلس من بين أظهرهم يدل على مشروعيته دلالة قاطعة، والقطع مقدم على الظن »⁸.

وقال أبو حنيفة⁹ بما قال به مالك.¹⁰

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 9.

² - انظر: مختصر منتهى السؤل والأمل ، ج: 1، ص: 459، 461، 630.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁴ - انظر:

- الذخيرة، ج: 5، ص: 20.

- التلقين، ص: 364.

- التفريع، ج: 2، ص: 171.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 40.

⁶ - رواه مالك في الموطأ، كتاب البيع، باب بيع الخيار، حديث: 1411، ج: 2، ص: 199.

⁷ - الموطأ، كتاب البيع، باب بيع الخيار، حديث: 1411، ج: 2، ص: 199.

⁸ - الذخيرة، ج: 5، ص: 23، وانظر: الفروق، ج: 3، ص: 162.

⁹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

¹⁰ - انظر:

- تحفة الفقهاء، ج: 2، ص: 37.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 298.

- الذخيرة، ج: 5، ص: 20.

- الفروق، ج: 3، ص: 159.

- وذهب الشافعي¹ وأحمد² إلى مشروعية خيار المجلس، وإن لزوم البيع يكون بالتفرق، أو اختيار الإمضاء.³ ودليلهم حديث ابن عمر⁴ - رضي الله عنه - السابق.⁵

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19 .

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

³ - انظر:

- الأم، ج: 4، ص: 9.

- الكافي في الفقه على مذهب أحمد بن حنبل، لابن قدامة ج: 1، ص: 463.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 298.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 40.

⁵ - انظر: البخاري، كتاب البيوع، باب البيعان بالخيار ما لم يفترقا، حديث: 2111، ص: 423.

المبحث السابع:

تقديم الخاص على العام

تمهيد:

وردت نصوص في الكتاب والسنة عامة شاملة لجميع ما يصدق عليه اللفظ العام، كما وردت نصوص خاصة تُفرد بعض أفراد العام بحكم آخر، وذلك مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ (180) ﴾ البقرة. مع قوله - صلى الله عليه وسلم- : «إن الله تبارك وتعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث»¹. فالآية متناولة بلفظها للوصية للوارث، لكن الحديث يخرج الوارث من هذا الحكم فهو مخصص للآية، ويعمل بتقديم الخاص على العام، ومنه فلا تجوز الوصية للوارث.

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

دل على تقديم الخاص على العام ما يلي:

- 1- تقديم الخاص على العام لا يقتضي إلغاء أحد منهما، وتقديم العام يقتضي إلغاء حكم الخاص، والعمل بالدليل فيما يتناوله كل منهما هو المقدم والأولى.²

¹ - رواه الترمذي، كتاب الوصايا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، باب ما جاء لا وصية لوارث، حديث: 2127، ص: 619. وقال: هذا حديث حسن.

² - انظر:

- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 425.

- شرح التنقيح، ص: 330.

- المحصول، ج: 3، ص: 105.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 590.

- 2- الخاص أقوى دلالة على ما يتناوله من العام، والأقوى في الدلالة على المراد أرجح، فالخاص أرجح من العام؛ وذلك لأن العام يجوز إطلاقه من غير إرادة ذلك الخاص، وأما ذلك الخاص فلا يجوز إطلاقه من غير إرادة ذلك الخاص، فثبت أنه أقوى فيرجح بذلك الخاص على العام.¹
- 3- العمل بتخصيص العام هو المعروف من عمل الصحابة - رضي الله عنهم- وفقههم وقضائهم فخصصوا قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ...﴾ (24) النساء. بحديث أبي هريرة² - رضي الله عنه- عن النبي - صلى الله عليه وسلم- أنه قال: « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها »³. وخصصوا آية الميراث وهي قوله سبحانه وتعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ...﴾ (11) النساء. بقوله -صلى الله عليه وسلم-: « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »⁴.
- 4- إذا أرسل رجل أحدا غيره، وقال له: اشتر كل ما في السوق من اللحم، ثم أعقبه بقوله: لا تشتتر لحم البقر، فإنه يفهم منه - قطعاً - إخراج لحم البقر من كلامه الأول.⁵

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

خرج القرافي على هذه القاعدة كثيرا من الفروع، ومنها:

1- حكم قتل المسلم بالذمي

- ¹ - انظر:
- العقد المنظوم، ج: 2، ص: 425.
 - المحصول، ج: 3، ص: 104.
 - اللع، ص: 50.
 - البحر المحيط، ج: 6، ص: 165.
 - مذكرة أصول الفقه، ص: 223.
 - ² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 77.
 - ³ - عزاه في مجمع الزوائد إلى أحمد وأبي يعلى والبزار، وقال: فيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وبقيته رجاله رجال الصحيح، انظر: مجمع الزوائد، للهيثمي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، ط: (1432هـ-2010م)، ج: 4، ص: 482.
 - ⁴ - رواه البخاري، كتاب المغازي، باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح؟ حديث: 4283، ص: 877.
 - ⁵ - انظر:
 - العقد المنظوم، ج: 2، ص: 425.
 - المحصول، ج: 3، ص: 105.

- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن المسلم لا يقتل بالذمي¹، واستدلوا بحديث النبي - صلى الله عليه وسلم-: « لا يقتل مسلم بكافر »².

- وذهب الحنفية إلى أن المسلم يقتل بالذمي³. واستدلوا بما يلي:

1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا... (33) ﴾ الاسراء. وهو مظلوم.

2- قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ... (45) ﴾ المائدة. وسائر ما ورد من العمومات.

وأجاب القرافي على أدلة الحنفية بقوله: « دليلنا خاص فيقدم على العمومات »⁴

2- حكم صيام أيام التشريق للمتمتع الذي لم يجد الهدي

- ذهب المالكية والحنابلة إلى جواز صيام أيام التشريق للمتمتع الذي لم يجد الهدي⁵. وهو مطالب بصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، قال سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ... (196) ﴾ البقرة.

واستدلوا بما ورد عن عائشة⁶ وابن عمر⁷ - رضي الله عنهم-، قالوا: « لم يرخص في أيام التشريق أن يُصمن إلا لمن لم يجد الهدي »⁸.

¹- انظر:

- الذخيرة، ج: 12، ص: 20.

- الأم، ج: 7، ص: 97.

- الكافي، لابن قدامة، ج: 2، ص: 231.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 708.

²- رواه البخاري، كتاب الديات، باب لا يقتل المسلم بالكافر، حديث: 6915، ص: 1404.

³- انظر:

- الذخيرة، ج: 12، ص: 320.

- شرح منلا مسكين، ج: 2، ص: 236.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 708.

⁴- الذخيرة، ج: 12، ص: 320، وانظر: الفروق، ج: 4، ص: 1326.

⁵- انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 352.

- الروض المربع، ص: 231.

⁶- سبقت ترجمتها، انظر: ص: 35.

⁷- سبقت ترجمته، انظر: ص: 40.

⁸- رواه البخاري، كتاب الصوم، باب صيام أيام التشريق، حديث: 1997، 1998، 1999، ص: 398.

- وذهب الشافعية والحنفية إلى عدم جواز صومها للمتمتع الذي لم يجد الهدي.¹ واستدلوا بنهيه - صلى الله عليه وسلم- عن صومها، فعن سليمان بن يسار² يسار² أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- نهى عن صيام أيام منى.³

قال القرافي في جوابه: «ما ذكرناه خاص، وما ذكرناه عام، فيقدم الخاص على العام»⁴.

¹- انظر:

- حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، للسيد البكري، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1419هـ-1998م)، ج: 2، ص: 426.

- بدائع الصنائع، ج: 2، ص: 260.

²- سليمان بن يسار: كان مولى لأُم المؤمنين ميمونة، يكنى بأبي أيوب، كان عالماً إماماً مفتياً، ولد في خلافة عثمان - رضي الله عنه- ، حدث عن: زيد بن ثابت، وابن عباس، وأبي هريرة، وغيرهم، وعنه روى: عطاء أخوه، والزهرى، وربيعه الرأي، وغيرهم، قال مالك: كان سليمان ابن يسار من علماء الناس بعد سعيد بن المسيب، توفي سنة: 107هـ. انظر ترجمته في:

- سير أعلام النبلاء، ج: 4، ص: 238.

- صفة الصفوة، ج: 2، ص: 42.

³- الموطأ، كتاب الحج، باب ما جاء في صيام أيام منى، حديث: 861، ج: 1، ص: 346. قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في إرساله، وقد وصله النسائي وقاسم بن أصبغ من طريق سفيان الثوري عن النضر وعبد الله بن أبي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة. انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق: أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط: 3 (1425هـ-2004م)، ج: 9، ص: 95.

⁴- الذخيرة، ج: 3، ص: 352. وانظر: نفسه، ج: 2، ص: 381، 483، ج: 8، ص: 328، ج: 9، ص: 118، ج: 10، ص: 10، ص: 265، ج: 12، ص: 312، 128.

المبحث الثامن:

المنطوق أقوى من المفهوم إجماعاً

تمهيد:

من طرق دلالة الخطاب الشرعي في الكتاب والسنة على الحكم دلالاته عليه بالمنطوق، وهو ما فهم من دلالة اللفظ قطعاً في محل النطق¹، أو بالمفهوم، وهو: ما فهم من اللفظ في غير محل النطق.² والمراد بالمفهوم في القاعدة (مفهوم المخالفة)

ومثال ما دل على الحكم بالمنطوق، قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...﴾ (275) البقرة. فهذه الآية دلت بمنطوقها على إباحة البيع.

ومثال ما دل على الحكم بالمفهوم، قوله سبحانه وتعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ...﴾ (197) البقرة. فهذه الآية دلت بمفهومها على عدم صحة الإحرام بالحج في غير هذه الأشهر.

لكن المنطوق والمفهوم قد يتعارضان، فأيهما يقدم؟ وهذه القاعدة جواب على هذا السؤال، وفي هذا المبحث نعالج مطلبين:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

دل على أن المنطوق أقوى من مفهوم المخالفة جملة أدلة، ومنها:

1- المنطوق أصل للمفهوم، ولا وجود للمفهوم بغير المنطوق، ولذلك كانت دلالة المنطوق ظاهرة لارتباطها باللفظ الدال عليها بعكس المفهوم³، وهذا واضح من خلال تعريف كل منهما.

¹ - الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 74.

² - نفسه.

³ - انظر: الإحكام، للآمدي، ج: 3، ص: 73.

- 2- المنطوق متفق على الأخذ به بين الأصوليين بخلاف المفهوم فإن الظاهرية والحنفية لا يقولان به، وما هو متفق عليه يقدم على ما هو مختلف فيه.¹
- 3- القائلون بالمفهوم اشترطوا له شروطا كثيرة حتى يصح الاحتجاج به بخلاف المنطوق.

وهذه الشروط هي:

- ألا يعارضه ما هو أرجح منه، من منطوق أو مفهوم موافقة.
- ألا يكون المذكور قُصد به الامتنان، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا... (14)﴾ النحل. فإنه لا يدل على منع أكل ما ليس بطري.
- ألا يكون المنطوق خرج جوابا متعلقا بحكم خاص، أو حادثة خاصة بالمذكور.

- ألا يكون المذكور قُصد به التفخيم وتأکید الحال، كقوله - صلى الله عليه وسلم -: « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُجِدَ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج، فإنها تُجِدَ عليه أربعة أشهر وعشرا »². فإن التقيد (بالإيمان) لا مفهوم له، وإنما ذكر لتفخيم الأمر.

- أن يذكر مستقلا، فلو ذكر على وجه التبعية لشيء آخر فلا مفهوم له، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ... (187)﴾ البقرة. فقوله سبحانه وتعالى: ﴿فِي الْمَسَاجِدِ﴾ لا مفهوم له؛ لأن المعتكف ممنوع من المباشرة مطلقا.

- ألا يكون قد خرج مخرج الغالب كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ... (31)﴾ الإسراء. فمفهومه: إذا لم تخشوا الإملاق لا يحرم عليكم قتل أولادكم، وهو مفهوم ملغى إجماعا بسبب أنه قد غلب في العادة أن الإنسان لا يقتل ولده إلا لضرورة، لأن حنة الأبوة تمنع القتل، فكان الغالب عليهم في القتل أنه كان مخافة الفقر.³

- ألا يعود على أصله الذي هو المنطوق بالإبطال، فإن عاد العمل بالمفهوم بإبطال المنطوق فلا يعمل به. ومثاله قوله - صلى الله عليه وسلم -: « لا تبع ما ليس عندك »⁴ فلا يقال: مفهومه صحة بيع الغائب إذا كان عنده، إذ لو

¹ - انظر:

- الإحكام، لابن حزم، ج: 7، ص: 323 وما بعدها.

- ميزان الأصول، ص: 405 وما بعدها.

- اللمع، ص: 61.

² - رواه البخاري، كتاب الجنائز، باب إحداث المرأة على غير زوجها، حديث: 1280، ص: 257.

³ - انظر: ترتيب الفروق، ص: 172.

⁴ - رواه الترمذي، كتاب البيوع، باب كراهية بيع ما ليس عندك، حديث: 1236، ص: 378، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

صح فيه لصح في المنطوق، وهو الغائب الذي ليس عنده، لأن المعنى في
الأمرين واحد.¹

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

حكم ما زاد عن النصاب في الذهب والفضة

ذهب مالك² والشافعي³ وابن حنبل⁴ إلى أن ما زاد على النصاب في العين
أخذ منه بحسابه.

وذهب أبو حنيفة⁵ إلى القول بأنه لا شيء فيه حتى تصير الدراهم مائتين
وأربعين، والدنانير أربعة وعشرين، واحتج بما يلي:

1- عن علي⁶ - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:
«قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين
درهما درهم، وليس لي في تسعين ومائة شيء فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة
دراهم»⁷.

2- القياس على الماشية لكون كل منهما نصاب مزكى فيكون له وقص كالماشية

وأجاب القرافي على الدليلين بما يلي:

1- أما الدليل الأول فإنه معارض بقوله - صلى الله عليه وسلم - لعلي - رضي
الله عنه - : « فإذا كانت مائتا درهم وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم،

¹ - انظر هذه الشروط:

- شرح الكوكب المنير، ج: 3، ص: 489 وما بعدها.

- إرشاد الفحول، ج: 2، ص: 524.

- مرآة الأصول في شرح مرقاة الأصول، ج: 2، ص: 100.

- مفتاح الأصول، ص: 114

- شرح الجلال على جمع الجوامع، مع حاشية البناني، ج: 391

- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، ج: 1، ص: 672

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 81.

⁷ - رواه الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الذهب والورق، حديث: 620، ص: 202.

وليس عليك شيء (يعني في الذهب) حتى تكون لك عشرون ديناراً وحال عليها الحال ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك»¹.

ولأنه استدلال من جهة المفهوم - مفهوم العدد - وهو معارض بالمنطوق، وهو أقوى منه إجماعاً، وذلك في قوله - صلى الله عليه وسلم -: « في الرقة ربع العشر»².

2- أما الدليل الثاني فهناك فرق؛ لأن التجزئة في المواشي عسرة بخلاف النقد.

ولأن قياسكم معارض بالقياس على الحبوب، وهو أولى من القياس على المواشي لأجل تيسير التجزئ وعدم اختلاف النصاب.³

¹ - رواه أبو داود، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، حديث: 1573، ج: 2، ص: 13.

² - رواه مالك في الموطأ، كتاب الزكاة، باب صدقة الماشية، حديث: 608، ج: 1، ص: 237. بلفظ: « وفي الرقة إذا بلغت خمس أواق ربع العشر».

³ - انظر:

- الذخيرة، ج: 3، ص: 11، 12.

- بداية المجتهد، ج: 2، ص: 606.

- التمهيد، لابن عبد البر، ص: 16 وما بعدها.

المبحث التاسع:

التخصيص أولى من المجاز

تمهيد:

إذا تعارض التخصيص في نص مع المجاز في نص آخر، وليس هناك ما يرجح أحدهما على الآخر، فإن كلمة الأصوليين اتفقت على تقديم التخصيص على المجاز، ومن الذين قالوا بذلك: الرازي¹،² وسراج الدين الأرموي³،⁴ والقرافي⁵، والبيضاوي⁶،⁷ والشوكاني⁸،⁹ وغيرهم.

وفي هذا المبحث نعالج مطالبين:

المطلب الأول: دليل القاعدة.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي.

المطلب الأول: دليل القاعدة

لهذه القاعدة عدة أدلة، ومنها:

1- مراد المتكلم يحصل للسامع في لفظ التخصيص سواء علم القرينة أم لم يعلمها، ففي حال علمه بالقرينة يحصل المقصود، وفي حال عدم علمه بها فإن العام يجري على عمومته، فيشمل المراد وغيره، بخلاف لفظ المجاز فإن

¹ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 31.

² - انظر: المحصول، ج: 1، ص: 360.

³ - سراج الدين الأرموي: محمود بن أبي بكر بن حامد الأرموي التنوخي، الدمشقي، الشافعي، فقيه أصولي، من القضاة، قرأ بالموصل وسكن دمشق، من تصانيفه: شرح الوجيز للغزالي في فروع الشافعية، تلخيص الأربعين في أصول الدين للرازي، التحصيل من المحصول في أصول الفقه، توفي سنة: 682هـ. انظر ترجمته في:

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شعبة. ج: 2، ص: 202.

- معجم الأصوليين، ص: 514.

- معجم المؤلفين، ج: 3، ص: 801.

⁴ - التحصيل من المحصول، ج: 1، ص: 245.

⁵ - انظر: شرح التنقيح، ص: 100.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 162.

⁷ - انظر: المنهاج، للبيضاوي، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل دارا بن حزم، بيروت، ط: 1 (1429هـ-2008م)، ص: 100.

⁸ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 151.

⁹ - انظر: إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 111.

السامع إن علم القرينة أدرك المراد، وإن لم يعلمها أجرى اللفظ على الحقيقة وهي غير مرادة.¹

يقول الشوكاني²: «لأن السامع إذا لم يجد قرينة تدل على التخصيص، حمل اللفظ على عمومته فيحصل مراد المتكلم، وأما المجاز فالسامع إذا لم يجد قرينة حمله على الحقيقة، فلا يحصل مراد المتكلم»³.

2- عدم الحاجة إلى التأمل والاستدلال والاجتهاد في حال التخصيص باعتبار أن اللفظ انعقد دليلاً على كل الأفراد، فإذا خرج البعض بدليل بقي معتبراً فيما تبقى مما يشمله اللفظ العام، بخلاف المجاز لأن لفظه انعقد دليلاً على الحقيقة، فإذا خرجت بقرينة احتيج - في صرف اللفظ إلى المجاز - إلى نوع تأمل واستدلال، فكان التخصيص أبعد عن الاشتباه، فكان أولى.⁴

يقول السبكي⁵: «لأن الباقي من أفراد العام بعد التخصيص متعين؛ بخلاف المجاز فإنه ربما يتعين لأن اللفظ وضع ليدل على المعنى الحقيقي، فإذا انتفى بقرينة افتقر صرف اللفظ إلى المجاز إلى تأمل؛ لاحتمال تعدد المجازات»⁶.

3- التخصيص أكثر وقوعاً من المجاز في اللغة فقد جرت به عادة أهل اللسان، وشاع بين أهل العلم قولهم: «ما من عام إلا وقد خص منه البعض»⁷، وما وما جرت به العادة وعرف اللغة وجب الأخذ به، وهذا مؤيد بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ...﴾ (4) إبراهيم.

المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

حكم مالا يسكر قليله من الأنبذة

¹ - انظر:

- شرح التنقيح، ص: 100.

- المحصول، ج: 1، ص: 360.

- التحصيل، ج: 1، ص: 245.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 151.

³ - إرشاد الفحول، ج: 1، ص: 111.

⁴ - انظر:

- المحصول، ج: 1، ص: 360.

- التحصيل، ج: 1، ص: 246.

- نهاية السؤل مع شرح البخشى، ج: 1، ص: 390.

⁵ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 222.

⁶ - الإبهاج، ج: 3، ص: 857.

⁷ - كشف الأسرار، للنسفي، ج: 1، ص: 161. وانظر: شرح التلويح على التوضيح، ج: 1، ص: 90.

أجمع العلماء على أن ما يتخذ من عصير العنب خمر أسكر قليله أو كثيره، وهو حرام، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك من الأنبيذة التي تتخذ من غير العنب وأسكر كثيرها دون قليلها.¹

- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن كل ما أسكر كثيره فقليله حرام، من خمر أو نبيذ أو زبيب أو تمر أو تين أو حنطة أو غير ذلك.² واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة، ومنها:

- 1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (90)﴾ المائدة. والخمر: ما خامر العقل أي: غطاه.³
- 2- قوله - صلى الله عليه وسلم -: « كل مسكر خمر، وكل خمر حرام »⁴. هذا الحديث ونظائره يدل صراحة على أن كل مسكر هو حرام وهو خمر بما فيها جميع الأنبيذة التي تتخذ من غير عصير العنب.⁵
- 3- قول عمر⁶ - رضي الله عنه - : « نزل تحريم الخمر، وهي: من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر: ما خامر العقل »⁷.
- فعمر - رضي الله عنه - أراد التنبيه على المراد بالخمر في آية المائدة ليس

¹ - انظر:

- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 871.

- شرح الزرقاني على الموطأ، ج: 4، ص: 170.

- مراتب الإجماع، لابن حزم، دار التوحيد والسنة، القاهرة، ط: 1 (1428هـ - 2007م)، ص: 155.

² - انظر:

- الذخيرة، ج: 4، ص: 113.

- المدونة، ج: 4، ص: 606.

- الأم، ج: 7، ص: 366.

- الكافي، لابن قدامة، ج: 2، ص: 363.

- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 872.

³ - انظر:

- الذخيرة، ج: 4، ص: 113.

- المفردات، ص: 227.

⁴ - رواه مسلم، كتاب الأشربة والأطعمة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، حديث: 5115، ص: 1012.

⁵ - انظر:

- شرح صحيح مسلم للنووي، ج: 13، ص: 180.

- سنن النسائي بشرح السيوطي والسندي، ج: 4، ص: 702.

- تحفة الأحوذى، ج: 5، ص: 506.

⁶ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 146.

⁷ - رواه مسلم، كتاب التفسير، باب في نزول تحريم الخمر، حديث: 7453، ص: 1481.

خاصا بالمتخذ من العنب، بل يتناول المتخذ من غيرها.¹

قال النووي²: «وفي هذه الأحاديث (إشارة إلى الأحاديث التي رواها مسلم في تحريم كل مسكر) التي ذكرها مسلم تصريح بتحريم جميع الأنبذة المسكرة وأنها كلها تسمى خمرا، وسواء في ذلك الفضيخ ونبذ التمر والرطب والبسر والزبيب والشعير والذرة والعسل وغيرها، وكلها محرمة وتسمى خمرا، هذا مذهبنا، وبه قال مالك³ وأحمد⁴ والجمهور من السلف والخلف»⁵

- ذهب الحنفية إلى أن المحرم من سائر الأنبذة المتخذة من غير العنب ما بلغ حد السكر منه⁶، واستدلوا بما يلي:

- 1- قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا... (67)﴾ النحل. والآية في معرض الامتنان، وإنما يكون بالمباح لا بالمحرم، فيكون ذلك دليلا على جواز شرب ما دون المسكر من النبيذ، فإذا انتهى إلى السكر لم يجز.⁷
- 2- قوله - صلى الله عليه وسلم - : « اشربوا ولا تسكروا »⁸.

¹ - انظر:

- فتح الباري، ج: 10، ص: 46.

- شرح الزرقاني على الموطأ، ج: 4، ص: 169.

² - سبقت ترجمته، انظر: ص: 27.

³ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 16.

⁴ - سبقت ترجمته، انظر: ص: 19.

⁵ - شرح صحيح مسلم، ج: 13، ص: 158. وانظر: شرح الزرقاني على الموطأ، ج: 4، ص: 170.

⁶ - انظر:

- المبسوط، للسرخسي، ج: 24، ص: 3 وما بعدها.

- شرح منلا مسكين، ج: 2، ص: 216، 217.

- بداية المجتهد، ص: 872.

⁷ - انظر:

- الذخيرة، ج: 4، ص: 114.

- المبسوط، ج: 24، ص: 4.

- بداية المجتهد، ج: 1، ص: 874.

- أحكام القرآن، للخصاص، ج: 3، ص: 272.

- تفسير القرطبي، ج: 10، ص: 85.

- تفسير آيات الأحكام، للسايس، ج: 3، ص: 51.

⁸ - رواه النسائي، كتاب الأشربة، ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر، حديث: 5693، من حديث حديث أبي الأحوص عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي بردة بن نيار، قال النسائي: هذا حديث منكر غلط به أبو الأحوص. انظر: سنن النسائي، ج: 4، ص: 736. ورواه الدارقطني، كتاب الأشربة وغيرها، حديث: 4633، عن فرقد عن جابر عن مسروق عن عبد الله بن مسعود، و قال الدارقطني: فرقد وجابر ضعيفان، ولا يصح. انظر: سنن الدارقطني، ص: 764. ورواه مسلم بمعناه، كتاب الأضاحي، باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء. حديث: 5007، ص: 595.

وأجاب القرافي عن أدلة الحنفية بقوله: « والجواب عن الأول: أن السكر (بفتح الكاف) والتسكير في اللغة: المنع، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا ... (15) ﴾ الحجر. أي: منعت وغلقت، ومنه تسكير الباب أي: غلقه، فالآية تدل على أنها يتخذ منها ما يمنع الجوع والعطش والأمراض، وذلك يتحقق بالتمر والرطب والخل والأنبذة قبل الشدة، وهي حلال إجماعاً، فما تعين ما ذكرتموه.

وعن الثاني: أن معناه اشربوا من غير الذي يسكر كثيره، لقوله في الحديث الآخر في مسلم: « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام »¹ ويؤيده قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ... (90) ﴾ المائدة. ووجه التمسك به من وجوه...

الرابع: قوله (رجس) والرجس: النجس لغة، وهو يدل على نجاسة الجميع، خرجت الثلاثة عن النجاسة إجماعاً، بقي الحكم مستصحباً في الخمر فتكون نجسة فتحرم، وهي كل ما خامر كثيره - كما تقدم - أو يقول: الرجس استعمل مجازاً في البعد الشرعي، والبعد الشرعي محرم، والأول أولى لدوران هذا البحث بين المجاز والتخصيص، والتخصيص أولى لما علم في الأصول»².

¹ - رواه مسلم، كتاب الأشربة والأطعمة، باب عقوبة من شرب الخمر إذا لم يتب منها يمنعه إياها في الآخرة، حديث: 5112، ص: 1012.

² - الذخيرة، ج: 4، ص: 115.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة المباركة والصحبة الصادقة لكتاب (الذخيرة) للإمام القرافي نصل إلى خاتمة هذا البحث، وهي تشتمل على نتائج وآفاق.

أولاً- نتائج البحث:

من خلال البحث يمكن أن نخلص إلى عدة نتائج، ومنها:

1- كون الإمام القرافي عالماً مطلعاً اطلاعاً واسعاً، بل شاملاً لفروع المذهب المالكي وقواعده الأصولية وأدلته المعتمدة، بالإضافة إلى معرفته بآراء المذاهب الأخرى وأدلة كل منها، وما حصل فيه الاتفاق، وما وقع فيه الخلاف.

2- استطاع القرافي - إلى حد كبير- أن يبرز الفروع الفقهية مرتبطة بقواعدها الأصولية، مما يعطي للفقه حلاوته وحليته الحقيقية أصولاً وفروعاً، ويشجع الدارس على حسن تلقيه والإقبال عليه.

3- كتاب (الذخيرة) بسط فيه القرافي القول في المذهب المالكي، ونقل ما ورد في أمهات كتب المذهب من آراء، مع الإشارة إلى مستندات تلك الآراء وتوجيهها في فروع كثيرة، ومع ذلك فهو يعتبر كتاب فقه مقارن بما أورد فيه من آراء الأئمة الآخرين ذاكرًا أدلتهم ومناقشًا لها، مرجحاً مذهب إمامه في أكثرها، ومرجحاً مذهب غير أصحابه أحياناً.

4- تبين من خلال البحث أن الأئمة - رحمهم الله - كانوا يصدرون في أحكامهم وفتاويهم عن الأدلة الشرعية، معتمدين في ذلك على القواعد الأصولية وطرق الاستنباط التي ارتضوها مسلكاً لذلك، وكل منهم كان يبتغي مرضاة ربه بما أداه إليه اجتهاده.

5- كتاب (الذخيرة) وغيره مما ألف على منواله مهمّ في تكوين الملكة الفقهية لدى الباحث وطالب العلم، إذ أنه اشتمل على الأدوات الضرورية المؤدية إلى هذا الهدف الهام من اللغة إلى الدليل إلى القاعدة الأصولية إلى الفرع الفقهي.

6- يمكن القول بأن الإمام القرافي – كما وعد في مقدمته – نجح في ربط الفروع بأصولها، كما ربط بين هذه الأصول وبين الأدلة، وأثبت أن هذه الفروع وثيقة الصلة بتلك الأصول.

7- أشعر، وقد صاحبت هذه الموسوعة القيمة بضعة سنين، أنني أمام عالم ربّانيّ جمع بين العلم والعمل، تجده وهو يناقش آراء المخالفين يمسك بزمام الخلق الرفيع فيترضى عن الأئمة ويترحم عليهم، وما أحوجني وغيري ممن يتعلمون هذا العلم أن يكونوا على ذلك المستوى من الأدب العالي، وإن لم يكن فالتشبه بهم، فإن التشبه بالكرام فلاح.

ثانيا- آفاق البحث:

الدراسة – في نظري- تفتح جملة آفاق، ومنها:

1- "الذخيرة" كموسوعة علمية شملت كثيرا من الفنون التي يحتاجها عالم الشريعة من الفقه، إلى الأصول، إلى اللغة، إلى التفسير، إلى الحديث، وكلها أبواب مفتوحة للبحث والدراسة في الرسائل الجامعية، وهي جوانب مهمة تخدم البحث العلمي الشرعي، كل من زاويته.

2- في (الذخيرة) نجد الإمام القرافي استعمل القاعدة الأصولية لأكثر من وجه، استعملها تأصيلا للفرع، واستعملها ترجيحا للرأي، واستعملها ترجيحا للدليل، وهذا مما يوسع دائرة البحث في هذه الموسوعة بأخذ كل منها على حدة.

3- كتاب (الذخيرة) بالإضافة إلى اشتماله على عدد كبير من القواعد الأصولية، فإنه اشتمل على ما هو أكثر من القواعد الفقهية، وهي

مبثوثة بين طيّات الكتاب، لكنها بحاجة إلى من ينقب عنها، ويبرزها للدارسين في بحث أكاديمي يبين وجهها علميا آخر من وجوه هذه الموسوعة.

4- الحاجة ملحة لدراسة (الذخيرة) ونظيراتها مما هو على منهجها - وهي حلقة لا بد منها - لمعرفة طرق الاستنباط عند الأئمة الكبار والمبرزين من تلاميذهم الذين واكبوا وواصلوا مسيرة أئمتهم، وذلك حتى نصوب ما نود أن نبلغه من سلامة الاجتهاد في قضايانا المعاصرة .

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

1. أبجد العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، دار ابن حزم، ط: 1 (1423هـ-2002م).
2. ابن حنبل، لأبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: (1418هـ-1997م).
3. الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكين، تحقيق: أحمد جمال الزمزمي، نور الدين عبدالجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات، ط: 1 (1424هـ-2004م).
4. أبو الوليد الباجي وآراؤه الأصولية، لصالح بوشيش، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1 (1426هـ-2005م).
5. إتحاف الأنام بتخصيص العام، لمحمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ط: 1 (1417هـ-1997م).
6. الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط: (1408هـ-1988م).
7. أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، لمصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2 (1421هـ-2009م).
8. أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، لمصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ط: 4 (1428هـ-2007م).
9. الاجتهاد المقاصدي، حجيته، ضوابطه، مجالاته، لنور الدين الخادمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1 (1426هـ-2005م).
10. الاجتهاد والعرف، لمحمد بن إبراهيم، دار السلام، القاهرة، ط: 1 (1430هـ-2009م).
11. الإجماع، لمحمد بن إبراهيم بن المنذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: 1 (1414هـ-1993م).
12. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1427هـ-2006م).
13. إحكام الأحكام على تحفة الحكام، لمحمد بن يوسف الكافي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1423هـ-2003م).
14. إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 2 (1429هـ-2008م).

15. أحكام القرآن، لابن العربي، تحقيق: عبدالرحمان المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: (1426هـ- 2005م).
16. أحكام القرآن، للجصاص، دار الفكر، بيروت، ط: (1421هـ- 2001م).
17. أحكام القرآن، للشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (1400هـ- 1980م).
18. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، دار الجيل، بيروت، ط: 2 (1407هـ- 1987م).
19. الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1 (1404هـ- 1984م).
20. الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، للقرافي، تحقيق: محمود عرنوس، المكتبة الأزهرية، للتراث، القاهرة، (د-ت).
21. إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ط: (1402هـ- 1982م).
22. الآراء الأصولية للإمام القرطبي من خلال تفسيره، لأحمد عيسى يوسف العيسى، دار الكتب العلمية، ط: 1 (1426هـ- 2005م).
23. إرشاد الفحول، إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، القاهرة، ط: 2 (1427هـ- 2006م).
24. الاستذكار، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2 (1423هـ- 2002م).
25. الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1323هـ- 2002م).
26. الإسلام عقيدة وشريعة، لمحمود شلتوت، دار الشروق، القاهرة، ط: 10 (1400هـ- 1980م).
27. الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، لنجم الدين الطوفي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1426هـ- 2006م).
28. الإشارات في أصول الفقه المالكي، للباجي، تحقيق: نور الدين الخادمي، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1421هـ- 2000م).
29. الأشباه والنظائر، لابن نجيم، مع حاشية نزهة النواظر، لابن عابدين، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، ط: (1426هـ- 2005م).
30. الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق: عبد الكريم الفضيل، المكتبة العصرية، بيروت، ط: (1424هـ- 2003م).

31. الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، دارا بن حزم، بيروت، ط: 1 (1420هـ - 1999م).
32. أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، (د-ت).
33. أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك، لمحمد بن حارث الخشني، تحقيق: محمد المجدوب، محمد أبو الأجفان، عثمان بطيخ، الدار العربية للكتاب، ط: (1985م).
34. أصول الفقه الإسلامي، لمحمد شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، ط: 3 (1402هـ - 1982م).
35. أصول الفقه عند القاضي عبد الوهاب البغدادي، لعبد المحسن بن محمد الرئيس، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 1 (1424هـ - 2003م).
36. أصول الفقه، لمحمد الخضري بك، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1423هـ - 2003م).
37. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، دار الجيل، بيروت، (د-ت).
38. الإكليل في استنباط التنزيل، للسيوطي، تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1401هـ - 1981م).
39. الأم، للشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، مصر، ط: 2 (1420هـ - 1999م).
40. الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، ط: 1 (1430هـ - 2009م).
41. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن المرداوي، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ط: (2004م).
42. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 6 (1980م).
43. أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، لمحمد بن علي البروسوي الشهير بابن سباهي زادة، تحقيق المهدي عيد الرواضية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1 (1427هـ - 2006م).
44. إيصال السالك إلى أصول مذهب مالك، لمحمد يحيى بن محمد المختار الولاتي، دار ابن حزم، ط: 1 (1427هـ - 2006م).

45. الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، لسعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، ط: 1970م.

(ب)

46. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، لأحمد بن يحيى بن المرتضى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1422هـ - 2001م).

47. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1417هـ - 1996م).

48. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد بن رشد، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الفكر، بيروت، ط: (1424هـ - 2003م).

49. البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة الصفا، مطابع دار البيان الحديثة، القاهرة، ط: 1 (1423هـ - 2002م).

50. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، دار الفكر، ط: 3 (1400هـ - 1980م).

51. البرهان في متشابه القرآن، لمحمود بن حمزة الكرمانى، دار الوفاء، مصر، ط: 2 (1418هـ - 1998م).

52. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر أحمد الضبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1426هـ - 2005م).

53. بيان المختصر، لأبي الثناء الأصبهاني، تحقيق: علي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط: 1 (1424هـ - 2004م).

(ت)

54. تاريخ الخلفاء، للسيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: (1428هـ - 2007م).

55. تاريخ مجموع النوادر مما جرى للأوائل والآواخر، لقرطاي العزي الخزنداري، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: 1 (1426هـ - 2005م).

56. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، لابن فرحون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (1422هـ - 2001م).

57. التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، ط: 1 (1990م).

58. تحرير الكلام في مسائل الالتزام، للحطاب، تحقيق: عبد السلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1 (1404هـ - 1984م).

59. التحرير في فروع الشافعية، لأبي العباس أحمد الجرجاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (2008م).
60. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ط: (1984م).
61. التحصيل من المحصول، لسراج الدين الأرموي، تحقيق: عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط: 1 (1408هـ - 1988).
62. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترميذي، للمبار كفوري، دار الفكر، بيروت، ط: (1424هـ - 2003م).
63. تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمر قندي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت).
64. تخريج الفروع على الأصول، للزنجاني، تحقيق: محمد أديب صالح، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: 1 (1420هـ - 1999م).
65. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط: 1 (1424هـ - 2003م).
66. ترتيب الفروق، لأبي عبد الله البقوري، تحقيق: الميلودي بن جمعة، الحبيب بن طاهر، مؤسسة المعارف بيروت، ط: 1 (1424هـ - 2003م).
67. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق: أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د-ت).
68. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، لعبد القادر عودة، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: (1424هـ - 2003م).
69. التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، لعبد اللطيف عبد الله عزيز البنزرجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (1417هـ - 1996م).
70. تعليل الأحكام، لمحمد مصطفى شلبي، مطبعة الأزهر، ط: (1947م).
71. التفريع، لابن الجلاب، تحقيق: حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، ط: 1 (1408هـ - 1989م).
72. تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، دار الفكر، بيروت، ط: 2 (د-ت).
73. تفسير القرطبي، تحقيق: سالم مصطفى البدرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1420هـ - 2000م).
74. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، لمحمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، ط: 4 (1413هـ - 1993م).

75. تفسير آيات الأحكام، للسايس، مكتبة الصفا، القاهرة، ط: 1 (1422هـ-2001م).
76. التقريب والإرشاد، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1 (1418هـ-1998م).
77. التقرير والتحبير، لأmir الحاج الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1419هـ-1999م).
78. تقويم الأدلة في أصول الفقه، لأبي زيد الدبوسي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1426هـ-2006م).
79. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإسنوي، تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط: 5 (1430هـ-2009م).
80. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق: أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط: 3 (1425هـ-2004م).
81. تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث، لعبد الرحمان بن علي الشيباني، دار الكتب العلمية بيروت، ط: 2 (1408هـ-1988م).
82. تهذيب الفروق على هامش كتابي: الفروق، وإدراج الشروق على أنواء الفروق، لمحمد علي بن حسين، مفتي المالكية، دار المعرفة، بيروت، (د-ت).
83. تهذيب شرح الإسنوي على منهاج الوصول، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (د-ت).
84. التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: 1 (1423هـ-2002م).
85. تيسير الفقه للمسلم المعاصر في ضوء القرآن والسنة، ليوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دمشق، ط: 1 (1422هـ-2001م).
86. تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، لكamal الدين محمد المعروف بابن إمام الكاملية، تحقيق: عبد الفتاح أحمد قطب، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط: 1 (1423هـ-2002م).

(ج)

87. جامع العلوم والحكم، لابن رجب، تحقيق: وليد بن محمد بن سلامة، مكتبة الصفا، القاهرة، ط: 1 (1422هـ-2002م).
88. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1421هـ-2000م).

89. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، لقاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، دبي، ط: 1 (1423هـ - 2002م).
90. الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة، لحسن بن محمد المشاط، تحقيق: عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، دار الغرب الإسلامي، ط: 2 (1411هـ - 1990م).

(ح)

91. حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، للسيد البكري، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1419هـ - 1998م).
92. حاشية الأزميري على مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول في أصول الفقه، المكتبة الأزهرية للتراث، ط: (2005م).
93. حاشية البناني على شرح الجلال لجمع الجوامع مع تقرير الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2 (1426هـ - 2005م).
94. حاشية العطار على جمع الجوامع، دار البصائر، القاهرة، ط: 1 (1430هـ - 2009م).
95. حجة الله البالغة، للدهلوي، تحقيق: سيد سابق، دار الجيل، بيروت، ط: 1 (1426هـ - 2005م).
96. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: 1 (1425هـ - 2004م).
97. الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية، محمد أبو الفتح البيانوني، دار القلم، دمشق، ط: 1 (1409هـ - 1988م).

(د)

98. الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، تحقيق: جعفر الحسني، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط: 1988م.
99. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، لمحمد بن علان الصديقي، دار الفكر، بيروت، ط (1400هـ - 1980م).
100. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: 1 (1423هـ - 2003م).
101. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: علي عافور، دار الفكر العربي، بيروت، ط: 1 (1993م).

102. ديوان حاتم الطائي، إعداد: محمد عبد الرحيم، دار الراتب الجامعية، بيروت، ط: 1 (2008م).

(ذ)

103. الذخيرة، للقرافي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1994م.

104. ذيل مفرج الكروب في أخبار بني أيوب لنور الدين علي بن عبد الرحيم المعروف بابن المغيزل، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: 1 (1425هـ - 2005م).

(ر)

105. رحلة ابن جبير، دار القصة للنشر، الجزائر، ط: (2001م).

106. الرسالة، للشافعي، تحقيق: خالد السبع العلني، زهير شفيق الكبي، دار الكتاب العربي، ط: 1 (1420هـ - 1999م).

107. الروض المربع شرح زاد المستقنع، للبهوتي، تحقيق: يحي مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ط: 1 (1425هـ - 2005م).

108. روضة الطالبين، للنووي، دار المعرفة، بيروت، ط: 1 (1427هـ - 2006م).

109. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لابن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2 (1414هـ - 1994م).

(ز)

110. زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي دمشق، ط: 1 (1384هـ - 1964م).

(س)

111. السلسبيل في معرفة الدليل، لصالح بن إبراهيم البليهي، مكتبة جدة، ط: 4 (1406هـ).

112. السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1418هـ - 1997م).

113. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن زيد القزويني، تحقيق: ياسر رمضان، محمد عبد الله، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط: 1 (1426هـ - 2005م).

114. سنن أبي داود، تحقيق: محمد صديق جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط: 2 (1418هـ - 1998م)،
 115. سنن الترمذي، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1422هـ - 2002م).
 116. سنن الدارقطني، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1426هـ - 2006م).
 117. سنن النسائي، تحقيق: السيد محمد سيد، علي محمد علي، سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، ط: 1 (1420هـ - 1999م).
 118. سير أعلام النبلاء للذهبي، مكتبة الصفا، القاهرة، ط: 1 (1424هـ - 2003م).
 .(

(ش)

119. الشافعي، لأبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: (1416هـ - 1996م).
 120. شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1419هـ - 1998م).
 121. شرح التلويح على التوضيح، للتفتازاني، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1426هـ - 2005م).
 122. شرح الزرقاني على موطأ مالك، دار الفكر، بيروت، ط: (1355هـ - 1936م).
 123. شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، لابن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي، نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: 2 (1418هـ - 1997م).
 124. شرح المجلة، لسليم رستم باز، دار العلم للجميع، بيروت، ط: 3 (1418هـ - 1998م).
 125. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للقرافي، دار الفكر، ط: (1424هـ - 2004م).
 126. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هاشم، لمحمد محي الدين عبد المجيد، مطبعة السعادة، مصر، ط: 1 (1383هـ - 1963م).
 127. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 4 (1424هـ - 2003م).
 128. شرح مختصر المنار، لملا علي القاري، تحقيق: إلياس قبلان، دار صادر، بيروت، ط: 1 (1427هـ - 2006م).
 129. شرح منلا مسكين على كنز الدقائق، للنسفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: (2008م).

130. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1428هـ- 2008م).

(ص)

131. صحيح البخاري بحاشية السندي، دار المعرفة، بيروت، (د- ت).
132. صحيح البخاري، دار بن رجب، ط: 1 (1425هـ- 2004م).
133. صحيح الجامع الصغير، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: 2 (1399هـ- 1979م).
134. صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1424هـ- 2003م).
135. صفة الصفوة، لابن الجوزي، المكتبة التوفيقية القاهرة، (د- ت).
136. صفوة التفاسير، لمحمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط: 1 (1401هـ- 1981م).

(ض)

137. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، لمحمد سعيد رمضان البوطي، مكتبة رحاب، الجزائر.

(ض)

138. طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط: 2 (1413هـ- 1992م).
139. طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة، عالم الكتب، بيروت، ط: 1 (1407هـ- 1987م).
140. طبقات المفسرين، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د- ت).
141. طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف، لمحمد بن عبد الحميد الأسمندي، تحقيق: محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: 2 (1428هـ- 2007م).
142. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لأبي حفص عمر بن محمد النسفي، دار النفائس، الأردن، ط: 2 (1420هـ- 1999م).

(ع)

143. العبر في خبر من غبر، للحافظ الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت).
144. العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى الحنبلي، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1423هـ-2002م).
145. العرف والعادة في رأي الفقهاء، لأحمد فهمي أبو سنة، المطبعة الأزهرية القاهرة، ط: 2 (1412هـ-1992م).
146. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، للإمام جلال الدين محمد بن شاس الخلال، تحقيق: شريف المرسي، دار الآفاق، العربية، القاهرة، ط: 1 (1432هـ-2011م).
147. العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي، تحقيق: محمد علوي بنصر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط: (1418هـ-1997م).
148. علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، دار الحديث، القاهرة، ط: (1423هـ-2003م).
149. عمل أهل المدينة وأثره في الفقه الإسلامي، لموسى إسماعيل، دار التراث، الجزائر، ط: 1 (1424هـ-2004م).

(غ)

150. غاية المأمول في توضيح الفروع للأصول، لمحمود مصطفى عبود هرموش، مكتب البحوث الثقافية، لبنان، ط: 1 (1414هـ-1994م).
151. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة أحمد العراقي، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط: 1 (1420هـ-2000م).

(ف)

152. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، دار المعرفة، لبنان، (د-ت).
153. فتح القدير على الهداية، لابن الهمام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1415هـ-1995م).
154. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، لعبد الله مصطفى المراغي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط: 2007م.

155. الفتيا وأحكامها في الشرعية الإسلامية، لعبد الرزاق حسين عبد السلام أحمد، (رسالة ماجستير)، إشراف: سعيد سالم القاندي، (2001-2002م)، جامعة السابع من أبريل، بالزاوية، ليبيا، ص: 26 وما بعدها.
156. الفروق للقرافي، تحقيق: محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط: 1 (1421هـ-2001م).
157. فصول الأحكام، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: الباتول بن علي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط: (1410هـ-1999م).
158. فصول البدائع في أصول الشرائع، لشمس الدين محمد بن حمزة بن محمد الفناري الرومي، تحقيق محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1427هـ-2006م).
159. الفقه الإسلامي وأدلته، لوهبة الزحيلي، دار الفكر، الجزائر، ط: 1 (1412هـ-1991م).
160. فقه الزكاة، للقرضاوي، مكتبة رحاب، الجزائر، ط: 20 (1408هـ-1988م).
161. فقه السيرة، لمحمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، ط: 11 (1412هـ-1991م).
162. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1427هـ-2006م).
163. الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، (د-ت).
164. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحي اللكنوي الهندي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط: 1 (1418هـ-1998م).
165. فوات الوفيات، للكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط: (د-ت).
166. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، لمحب الله بن عبد الشكور، بهامش المستصفى للغزالي، دار الفكر، بيروت، (د-ت).
167. فيض القدير، شرح الجامع الصغير، للمناوي، دار المعرفة، بيروت، ط: 2 (1391هـ-1972م).

(ق)

168. القاموس المحيط، للفيروز أبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2 (1428هـ-2007م).

169. القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي، لزين الدين الحلبي، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، خلدون حسن مروة، دار صادر، بيروت، ط: 1 (1998م).
170. قواطع الأدلة في الأصول، لأبي مظفر السمعاني، تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط: 1 (1417هـ- 1996م).
171. قواعد الأحكام، لعز الدين بن عبد السلام، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1424هـ- 2003م).
172. القواعد الأصولية عند القاضي عبد الوهاب البغدادي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف، محمد بن المدني الشنتوف، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 1 (1424هـ - 2003م).
173. القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية عند ابن قدامة في كتابه المغني، للجيلالي المريني، دار ابن عفان القاهرة، ط: 1 (1425هـ- 2004م).
174. القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية، لمحمد عثمان شبير، دار النفائس، الأردن، ط: 2 (1428هـ- 2007م).
175. القواعد في الفقه الإسلامي، لابن رجب الحنبلي، المكتبة العصرية بيروت، ط: 1 (1425هـ- 2005م).
176. القواعد والفوائد الأصولية، لعلاء الدين البعلي الحنبلي، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 2 (1420هـ- 1999م).
177. القوانين الفقهية، لابن جزي، دار القلم، بيروت، (د- ت).
178. قول الصحابي وأثره في الفقه الإسلامي، لشعبان محمد إسماعيل، دار السلام القاهرة، ط: 1 (1408هـ- 1988م).
179. القياس في القرآن الكريم والسنة النبوية، لوليد بن علي بن عبد الله الحسين، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1 (1426هـ- 2005م).

(ك)

180. الكافي في الفقه على مذهب أحمد بن حنبل، لابن قدامة، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1427هـ- 2006م).
181. كتاب الجامع، لأبي محمد بن أبي زيد القيرواني، بتحقيق: محمد أبو الأجلان، عثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2 (1403هـ- 1983م).
182. كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1 (1423هـ- 2003م).

183. كتاب المنهاج في ترتيب الحاج، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 3 (2001م)
184. الكشف، للزمخشري، دار الفكر، بيروت، (د-ت).
185. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين بن عبد العزيز البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1418هـ- 1997م).
186. كشف الأسرار وشرحه، لأبي البركات النسفي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت).
187. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، (د-ت).
188. كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس، ط: 2 (1428هـ- 2007م).
189. الكليات، لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2 (1419هـ- 1998م).

(ل)

190. اللباب في الجمع بين السنة والكتاب على مذهب الإمام أبي حنيفة، لأبي محمد علي بن زكرياء المنبيجي، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1429هـ - 2008م).
191. لسان العرب، لابن منظور، دار لسان العرب، بيروت، (د-ت).

(م)

192. المبسوط، للسرخسي، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1421هـ- 2000م).
193. مجمع الزوائد، للهيثمي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، ط: (1432هـ- 2010م).
194. محاضرات في الفقه المقارن، للبوطي، دار الفكر، دمشق، ط: (1422هـ- 2001م).
195. المحصول في أصول الفقه، لابن العربي، دار البيارق، الأردن، ط: 1 (1420هـ- 1999م).
196. مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب، تحقيق: نذير حمادو، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1427هـ- 2006م).
197. المدخل الفقهي العام، لمصطفى أحمد الزرقا، دمشق، ص: 1 (1418هـ- 1998م).

198. المدونة الكبرى للإمام مالك، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: (2004م).
199. مذكرة أصول الفقه، للشنقيطي، على روضة الناظر لابن قدامة، دار السلفية، الجزائر، (د-ت).
200. مراتب الإجماع، لابن حزم، دار التوحيد والسنة، القاهرة، ط: 1 (1428هـ-2007م).
201. المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة، لمحمد المدني بوساق، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط: 2 (1423هـ-2002م).
202. المستصفى، للغزالي، وبهامشه فواتح الرحموت، دار الفكر، بيروت، (د-ت).
203. المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تحقيق: أحمد بن إبراهيم الذروي، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1422هـ-2001م).
204. المصباح المنير، للفيومي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: (1425هـ-2004م).
205. المصنف في أصول الفقه، لأحمد بن محمد بن علي الوزير، دار الفكر، بيروت، ط: (2002م).
206. المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة، دار الفكر، بيروت، ط: (1414هـ - 1994م).
207. المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت).
208. معجم الأصوليين، لأبي الطيب مولود السرير السوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1423هـ-2002م).
209. معجم البلدان لياقوت الحموي، دار بيروت للطباعة والنشر، ط: (1404هـ-1984م).
210. معجم التعريفات، للجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د-ت).
211. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1 (1414هـ-1993م).
212. معجم مصطلح الأصول، لهيثم هلال، دار الجيل، بيروت، ط: 1 (1424هـ-2003م).

213. معجم مصطلحات أصول الفقه، لقطب مصطفى سانو، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1420هـ- 2000م).
214. المعين في تفسير كلام الأصوليين، لعبد الله ربيع عبد الله محمد، دار السلام، القاهرة، ط: 1 (1428هـ- 2007م).
215. مغني المحتاج، للشربيني، دار المعرفة، بيروت، ط: 2 (1425هـ- 2004م).
216. المغني، لابن قدامة، تحقيق: محمد شرف الدين خطاب، السيد محمد السيد، سيد إبراهيم صادق، دار الحديث، القاهرة، ط: (1425هـ- 2004م).
217. مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول، للتلمساني، تحقيق: أحمد عز الدين عبد الله، المكتبة الأزهرية للتراث، (د- ت).
218. المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني، دار قهرمان، تركيا، ط: (1986م).
219. المقاصد الحسنة، للسخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 4 (1422هـ- 2002م).
220. مقاصد الشريعة الإسلامية، لعلال الفاسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 5 (1993م).
221. مقاصد الشريعة، لابن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، الأردن، ط: 2 (1421هـ- 2001م).
222. مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح، لسراج الدين عمر البلقيني، تحقيق: عائشة عبد الرحمان (بنت الشاطي)، دار المعارف، القاهرة، (د- ت).
223. مقدمة ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، ط: (1422هـ- 2002م).
224. مقدمة في أصول الفقه، للقاضي أبي الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بابن القصار المالكي، تحقيق: مصطفى مخدوم، دار المعلمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 1 (1420هـ- 1999م).
225. مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، لابن الجوزي، تحقيق: زينب إبراهيم القاروط، دار الكتب العلمية، بيروت، (د- ت).
226. مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، لأبي الحسن الرجراجي، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1 (1428هـ- 2007م).
227. المنثور في القواعد، للزركشي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1421هـ- 2000م).
228. المنثور في القواعد، للزركشي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1 (1421هـ- 2000م).

229. المنجد في اللغة و الآداب والعلوم، للويس معلوف اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د-ت) .
230. منهاج الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، دارا بن حزم، بيروت، ط: 1 (1429هـ- 2008م).
231. الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د-ت).
232. موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، لسعدي أبي جيب، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: 3 (1419هـ- 1999م).
233. الموطأ لمالك بن أنس، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط: 2 (1420هـ- 1999م).
234. ميزان الأصول في نتائج العقول، للسمر قندي، تحقيق محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: 2 (1418هـ- 1997م).
235. الميزان الكبرى، لأبي المواهب المعروف بالشعراني، دار الفكر، بيروت، ط: (1415هـ- 1995م).

(ن)

236. نثر الورود على مراقبي السعود، لمحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد ولد سيدي ولد حبيب، دار المنارة، جدة، ط: 3 (1423هـ- 2002م).
237. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابيكي، تحقيق: جمال الدين الشيال، فهمي محمد شلتوت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (1392هـ - 1972م).
238. نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ الزيلعي، مؤسسة الريان، بيروت، ط: 1 (1418هـ- 1997م).
239. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، لأحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ط: 4 (1416هـ- 1995م).
240. نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي، تحقيق: عادل أحمد، علي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 4 (1425هـ- 2005م).
241. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن المقرئ التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: 2004م.
242. نهاية السؤل للإسنوي مع شرح البدخشي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د-ت).

243. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: (1429هـ - 2008م).
244. النوادر والزيادات، لأبي محمد بن أبي زيد القيرواني، تحقيق: محمد الأمين بوخبرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1 (1999م).
245. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التبنكتي، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: 1 (1423هـ - 2004م).
246. الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار الفكر، بيروت، ط: 1 (1425هـ - 2005م).

(و)

247. الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، ط: 5 (1417هـ - 1996م).
248. وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط (1397هـ - 1977م).
249. الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، لسليم هاني منصور، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1 (1425هـ - 2004م).

ثالثاً: فهرس الأعلام

(أ)

ابن أبي زيد.78،

ابن الحاجب المالكي. 9،126،162،268،309،320.

ابن السمعاني. 309.

ابن العربي:36.

ابن القاسم:165.

ابن القشيري:151،309.

ابن القصار:22،161،319.

ابن الماجشون:136،137.

ابن النجار:190.

ابن بكير. 156.

ابن بنت الأعز:11،

ابن تيمية: 122.

ابن حزم:139،216.

ابن خلدون:6.

ابن سريج:147.

ابن شاس المالكي:137.

ابن عاشور:76،290،291،293.

ابن عباس:87،97،263،271،306.

ابن فرحون:13،14.

ابن فورك:181.

ابن قيم الجوزية:241،267،318.

ابن كثير: 113.

ابن نجيم:280.

الأبهرى:242.

أبو إسحاق الشيرازي: 78،222،314.

أبو البقاء الكفوي:168.

أبو الحسين البصري:106،128،151،161،275.

أبو الحسين بن أبي عمر:242.

أبو الوليد الباجي. ص:121، 135، 163، 238، 315.

أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي:18.

أبو بكر الدقاق:117،158.

أبو بكر الصديق:204،269،305.

أبو ثور:117.

أبو حامد الغزالي: 21،31،126،159،163،304،312،315.

أبو حنيفة، 19،44،50،65،68،71،85،105،111، 122،137،139،143،147،
152،159،163،178،185،187،191،195،198،212،213،216،262،272،
276،294،306،310،313،315،320،328.

أبو داود:263.

أبو زهرة:273.

أبو عبيد:146.

أبو محذورة:315.

أبو منصور:121.

أبو هاشم:95،191.

أبي عبد الله البصري:191.

أبي موسى الأشعري:97، 254،305.

أبي هريرة:77،95،107،206،251،323.

أبي يعقوب الرازي:242.

أحمد بن حنبل:19،40،44،56،71،85،86،98،122،125،137،141،143،
188، 195،203،212،213،231،236، 254، 261، 263، 267، 268،
276، 306، 309،313،315،321،328، 333.

الإسنوي:222.

ألكيا الطبري:181.

أم حبيبة:156.

إمام الحرمين:128.

الأمدي:94،120،126،151،152،163،203،268،309،312.

أنس بن مالك:84،204.

البخاري:19.

البدخشي:308.

البراء بن عازب:278.

بلال بن رباح:263.

البيضاوي:162،177،330.

تاج الدين الفاكهاني:12.

جابر بن عبد الله:26،37،57،86،149.

جرير بن عبد الله، 77.

الجلاب:17.

جلال الدين السيوطي:12، 279.

حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي: 293.

الحجوي:13.

الرازي. 31، 106، 116، 128، 183، 224، 309، 330.

ربيعة الرأي:241.

الزبير بن العوام:84.

الزجاج:110.

الزرقاني:95.

الزركشي:311

زكي الدين المعروف بالمنذري:10.

الزهري:237.

السبكي:222، 331.

سحيم عبد بني الحساس:169.

سراج الدين الأرموي:330.

السرخسي:131، 304.

سعد بن أبي وقاص:317.

سعيد بن المسيب:252.

السلطان الظاهر بيبرس:4.

السلطان المنصور سيف الدين أبو المعالي قلاوون التركي:4.

سليمان بن يسار: 325.

السهمالي: 270.

سهل بن سعد الساعدي: 57.

الشاشي: 147.

الشاطبي: 28، 63، 67، 290، 291، 293.

الشافعي: 19، 44، 56، 68، 71، 86، 94، 95، 98، 105، 111، 122، 125،

127، 137، 139، 161، 188، 190، 195، 205، 212، 213، 215، 216،

218، 231، 253، 261، 263، 267، 268، 276، 294، 303، 306، 309،

313، 321، 328.

شمس الدين الخسرو شاهي: 10.

الشوكاني: 151، 153، 189، 224، 233، 268، 331.

صاحب الإنصاف علي بن سليمان المرداوي: 58.

صفي الدين الهندي: 126.

صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شاذي الأيوبي: 3.

الصيرفي: 241، 274.

الطرطوشي: 281.

عائشة أم المؤمنين: 35، 40، 248، 300، 324.

عبد الرحمان بن عوف: 96، 263.

عبد الرحمان بن محمد القاري: 97.

عبد الله بن الزبير: 270.

عبد الله بن زيد: 75.

عبد الله بن عمر: 40، 77، 234، 237، 271، 320، 321، 324.

عبد الله بن مسعود:305.

عثمان بن عفان:204، 234، 306.

عروة بن الزبير:35.

العز بن عبد السلام:11، 279، 284.

علي بن أبي طالب:81، 234، 237، 293، 299، 328.

عمر بن الخطاب:146، 146، 162، 170، 204، 230، 231، 234، 236،
237، 254، 263، 269، 305، 306، 332.

عمرو بن العاص:88.

عيسى بن أبان:312.

فخر الإسلام البزدوي:131.

القاضي أبو بكر الباقلاني:136، 147، 151، 163، 181، 190، 216، 242،
309.

القاضي أبو زيد الدابوسي:131.

القاضي عبد الجبار:126، 151، 312.

القاضي عبد الوهاب:18، 181، 183، 241.

القاضي عياض:240.

قتادة بن النعمان:146.

القرطبي:27، 32، 76.

القفال الكبير:147.

الكرخي:32، 161، 332.

لحملة بنت جحش:278.

المازري:19.

مالك بن أنس: 16، 45، 50، 68، 71، 85، 86، 97، 98، 105، 111، 122، 139،
160، 162، 163، 165، 188، 195، 204، 212، 216، 218، 238، 244، 245،
261، 263، 267، 274، 276، 294، 306، 309، 313، 315، 320، 328، 333.

محمد بن إبراهيم البقوري: 12.

محمد بن الحسن الشيباني: 141.

محمد بن خويز منداد: 141

محمد مخلوف: 13.

المزني: 117، 127، 274.

مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري: 19.

معاذ بن جبل: 87، 217، 255، 305.

معاوية بن سفيان: 271.

المغيرة بن شعبة: 262.

المقداد بن عمر: 234.

الملك الصالح نجم الدين أيوب: 3.

الملك توران شاه بن الملك الصالح نجم الدين: 4.

الملك قطز: 5.

نعيم المجر: 205.

النووي: 27، 333.

هشام بن عروة: 37.

يعلى بن أمية: 146، 162.

فهرس الآيات القرآنية

الآيات	السورة رقم الآية	الصفحة
﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً.....﴾	البقرة 55	169
﴿ثُمَّ قَسَتْ فُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ.....﴾	البقرة 74	172
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا.....﴾	البقرة 104	287
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا	البقرة 143	235
﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ.....﴾	البقرة 158	37،35،34 170
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ.....﴾	البقرة 173	48
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ.....﴾	البقرة 180	322
﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ.....﴾	البقرة 185	122،118،91
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ.....﴾	البقرة 183	213
﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ.....﴾	البقرة 187	229،150
﴿وَلَا تُبَاسِرُوا هُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ.....﴾	البقرة 187	327
﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا.....﴾	البقرة 194	260
﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ.....﴾	البقرة 196	326
﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ.....﴾	البقرة 197	326
﴿وَلَا تَنْكَحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ.....﴾	البقرة 221	105
﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ.....﴾	البقرة 222	152
﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ.....﴾	البقرة 224	297
﴿وَالْمُطَلَّاقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ...﴾	البقرة 228	189،92
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ.....﴾	البقرة 229	153
﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ.....﴾	البقرة 230	153،152
﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ.....﴾	البقرة 237	175،174
﴿مِنْهُنَّ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ.....﴾	البقرة 253	177
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا.....﴾	البقرة 267	124
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا.....﴾	البقرة 275	176،110
﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ.....﴾	البقرة 282	183، 227،185 270،271،
﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.....﴾	البقرة 286	76
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجٌّ.....﴾	آل عمران 97	86،64،45 207
﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ.....﴾	آل عمران 100	276،235

148	آل عمران 130	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ﴾
298	النساء 3	﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾
322	النساء 11	﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾
103	النساء 19	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ ﴾
56	النساء 22	﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ ﴾
155	النساء 23	﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾
299	النساء 23	﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾
323، 299	النساء 24	﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾
165، 121	النساء 25	﴿ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصٌّ ﴾
249، 140	النساء 29	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا ﴾
155	النساء 35	﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾
215	النساء 46	﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ﴾
304	النساء 101	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ ﴾
25	النساء 65	﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ ﴾
121	النساء 86	﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِنَحْيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ ﴾
306، 140	النساء 92	﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ﴾
162، 146	النساء 101	﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا ﴾
235	النساء 115	﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ ﴾
140	النساء 157	﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾
214، 81، 73	النساء 165	﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾
103، 49، 48، 181	المائدة 3	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾
182، 77	المائدة 6	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾
285	المائدة 35	﴿ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾
181، 110	المائدة 38	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾
323	المائدة 45	﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾
216	المائدة 48	﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾
279	المائدة 89	﴿ أَوْ كَسَوَتْهُمْ ﴾
334، 332	المائدة 90	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ ﴾
156، 129، 178، 173، 254	المائدة 95	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ﴾
71	المائدة 96	﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾
215	الانعام 90	﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبْهَاجًا هُمْ أَقْتَدِهِ ﴾

287	الانعام 108	﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ.....﴾
48	الانعام 119	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ.....﴾
180، 149، 274	الانعام 145	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ.....﴾
94	الأعراف 12	﴿قَالَ مَا مَنَّكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ.....﴾
211	الأعراف 158	﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ.....﴾
169	الأعراف 161	﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا.....﴾
278	الأعراف 199	﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ.....﴾
38	الأنفال 94، 93	﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعْفَر.....﴾
60	الأنفال 270	﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ.....﴾
199	التوبة 60	﴿وَفِي الرَّقَابِ.....﴾
80	التوبة 145	﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ.....﴾
286	التوبة 120	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ.....﴾
110	يونس 67	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ.....﴾
117	هود 114	﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ....﴾
92	يوسف 23	﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ.....﴾
218	يوسف 72	﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ.....﴾
218	يوسف 88	﴿فَأَوْفَ لَنَا الْكَيْلَ.....﴾
135	يوسف 103	﴿وَمَا أَكْثَرَ النَّاسَ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ.....﴾
331	إبراهيم 4	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ.....﴾
299	إبراهيم 24	﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا.....﴾
334	الحجر 15	﴿إِنَّمَا سَكَّرَتْ أَبْصَارُنَا.....﴾
139	الحجر 31، 30	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ.....﴾
135، 131	الحجر 42	﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ.....﴾
110	النحل 8	﴿وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرَ.....﴾
285	النحل 9	﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ.....﴾
327	النحل 14	﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا.....﴾
207	النحل 44	﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ.....﴾
333	النحل 67	﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ.....﴾
289	النحل 89	﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا.....﴾
102	النحل 90	﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ.....﴾
73	الإسراء 15	﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا.....﴾
145	الإسراء 23	﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ.....﴾
148،	الإسراء 31	﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ.....﴾

185،154 327		
323	الإسراء 33	﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا....﴾
	الإسراء 36	﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ.....﴾
26	الإسراء 78	﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ.....﴾
139	الكهف 50	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ.....﴾
216	طه 14	﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي.....﴾
289	الأنبياء 107	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ.....﴾
190	الحج 18	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ....﴾
177،176	الحج 30	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ.....﴾
216 ،77	الحج 78	﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ.....﴾
224 ،123	النور 2	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا.....﴾
172،164	النور 33	﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ.....﴾
177	النور 43	﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ حَبَالٍ.....﴾
278	النور 58	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ أَذْنُكُمْ.....﴾
34	النور 61	﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ.....﴾
113	النور 63	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ.....﴾
220	الفرقان 33،32	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ.....﴾
87	الفرقان 68	﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ.....﴾
217	القصص 26	﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ.....﴾
217	القصص 27	﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِمَا نُنَادِي بِكَ.....﴾
131	العنكبوت 14	﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ.....﴾
209	الأحزاب 21	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ.....﴾
56	الأحزاب 37	﴿فَلَمَّا قُضِيَ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا.....﴾
191	الأحزاب 56	﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ.....﴾
174	سبا 24	﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي.....﴾
86	سبا 28	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا....﴾
42	فاطر 18	﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى.....﴾
125	ص 21	﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ...﴾
135	ص 83،82	﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُمْ أَجْمَعِينَ.....﴾
216	الشورى 13	﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ.....﴾
111	الشورى 42	﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ.....﴾
175	الزخرف 60	﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً.....﴾
169	الجاثية 24	﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ.....﴾

92	محمد 4	﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ.....﴾
227	الحجرات 6	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ.....﴾
93	الحجرات 9	﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا.....﴾
103	الحجرات 12	﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا.....﴾
110	ق 10	﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ.....﴾
113	ق 14	﴿كُلُّ كَذِبٍ الرُّسُلِ فَحَقٌّ وَعِيدٌ.....﴾
25	الذاريات 56	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُون.....﴾
255	النجم 28	﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا.....﴾
45	النجم 39	﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى.....﴾
140	الواقعة 25، 26	﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لُعْوًا وَلَا تَأْثِيمًا.....﴾
255، 254 268، 262	الحشر 2	﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْبَاصِرِ.....﴾
309، 96	الحشر 7	﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ.....﴾
207، 176 208	الجمعة 9	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.....﴾
76، 46	التغابن 16	﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ.....﴾
185، 183 271	الطلاق 2	﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ.....﴾
160	الطلاق 6	﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ.....﴾
76	الطلاق 7	﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا.....﴾
113	الحاقة 9، 10	﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ.....﴾
136	المزمل 1، 2، 3	﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ.....﴾
109	المزمل 15، 16	﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا.....﴾
92	المزمل 20	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ.....﴾
21	المدثر 1-5	﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (1) فُمْ فَأَنْذِرْ.....﴾
86	المدثر 44، 43، 42	﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ (42).....﴾
94	المرسلات 48	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾
189	التكوير 17	﴿وَاللَّيْلُ إِذَا عَسْعَسَ (17)﴾
42	الانفطار 19	﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ.....﴾
21	العلق 1-5	﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1).....﴾
299	البينة 4	﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ.....﴾
110	العصر 1-3	﴿وَالْعَصْرُ (1).....﴾

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الأحاديث
206	«قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين.....»
119	«وأيم الله لا أقبل من أحد بعد اليوم هدية.....»
272	« إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم.....»
75	« إذا شك أحدكم في صلاته»
333	« اشربوا ولا تسكروا »
267	« أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم »
269	« اقتدوا بالذين من بعدي: أبي بكر وعمر »
223	« البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة »
227	« البينة على من ادعى واليمين على من أنكر »
227	« البينة على من ادعى واليمين على من أنكر »
187	« الجار أحق بسقبه »
259	« الخراج بالضمان »
157	« الذهب بالذهب، والفضة بالفضة..... »
187	« الشفعة للشريك ما لم يقاسم »
192	« الطلاق والعتاق يمين الفساق »
314	« الغسل واجب على كل محتلم »
116	« الماء طهور لا ينجسه شيء »
146	« الماء من الماء »
171	« المكاتب عبد ما بقي عليه شيء »
274	« إن الشيطان يأتي أحدكم، فيقول: أحدثت..... »
236	« إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة..... »
243	« إن المدينة لتنفى خبثها كما ينفي الكير خبث الحديد »
87	« إنك ستأتي قوما من أهل الكتاب....»
115	« أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل...»
77	« بايعت النبي - صلى الله عليه وسلم - على السمع والطاعة ... »
278	« تحيضي في علم الله تعالى ستا أو سبعا..... »
236	« ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم.....»
125	« جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم »
75	« شكى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- الرجل يجد في الصلاة شيئا أيقطع الصلاة؟ قال: لا، حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا» ص:75.
162	« عجبْتُ مما عجبَتْ منه، فسألت رسول الله تبارك وتعالى فقال: صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »

269	« عليكم بستتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ »
328	« فإذا كانت مائتا درهم وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء (يعني في الذهب) حتى تكون لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك »
248	« فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر »
156	« فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن »
329	« في الرقة ربع العشر »
238	« في العين خمسون من الإبل »
124-186	« فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر »
146	« قد خيرني ربي؛ فوالله لأزیدن على السبعين »
97	« قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى الأشعري »
334	« كل مسكر خمر وكل مسكر حرام »
332	« كل مسكر خمر، وكل خمر حرام »
317	« كنت أراه عليه الصلاة والسلام يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده »
217-304	« كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال... »
151	« لا تبتاعوا الثمر حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة »
327	« لا تبع ما ليس عندك »
244	« لا تجتمع أمتي على خطأ »
233	« لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين »
243	« لا تقوم الساعة حتى يأرز الإيمان إلى المدينة، كما تأرز الحية إلى جحرها »
323	« لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها »
133	« لا صلاة إلا بطهور »
327	« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج، فإنها تُحد عليه أربعة أشهر وعشراً »
323	« لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »
324	« لا يقتل مسلم بكافر »
324	« لم يرخص في أيام التشريق أن يُصمن إلا لمن لم يجد الهدي »
172	« ليس في المال حق غير الزكاة »
53	« ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال »
37	« مكث - صلى الله عليه وسلم - تسع سنين لم يحج، ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج، فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس أن

	يأتى برسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويعمل مثل عمله... إلى «
160	« من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه »
310	« من أحرم بحج أو عمرة أجزأه طواف واحد »
286	« من تطهر في بيته، ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ليقضي فريضة من فرائض الله كانت خطواته إحداها تحط خطيئة والأخرى ترفع درجة »
314	« من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل »
236	« من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات، مات ميتة جاهلية »
286	« من سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهل الله له به طريقا إلى الجنة »
65	« من غصب شبرا من أرض طوقه الله تعالى يوم القيامة من سبع أرضين »
196	« من غصب شبرا من الأرض طوقه من سبع أرضين »
216	« من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها »
125	« من ولي من أمور الناس شيئا فاحتجب دون حاجتهم احتجب الله دون حاجته وفقره وفاقتة »
170	« من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى ». فقال رسول - صلى الله عليه وسلم - : «بئس الخطيب أنت، قل ومن يعص الله ورسوله »
170	« نبدأ بما بدأ الله به »
57	« هل عندك من شيء تصدقها إياه؟ »
147-162	« هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »
27	« وقت الظهر ما لم يحضر العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل ووقت الفجر ما لم تطلع الشمس »
175	« ولي عقدة النكاح الزوج »
68	«... وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»
176	«... ولا ينفع ذا الجد منك الجد »
57	«اتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله»
52	«أحلتهما آية، وحرمتها آية، والتحريم أحب إلينا»
146	«إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل»
35-37	«أريت قول الله تعالى.... ».
40	«استأذن العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه- رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أن يبني بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له»
40	«أفاض رسول الله - صلى الله عليه وسلم- من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى فمكث بها ليالي أيام التشريق»
285	«القصد القصد تبلغوا».
320	«المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه، ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار»

52	«إن الحلال بين وإن الحرام»
322	«إن الله تبارك وتعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث»
49	«إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»
97	«إن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ...»
96	«خذوا عني مناسككم»
52	«دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»
77	«دعوني ما تركتكم...»
82-85	«رفع القلم عن ثلاثة:»
96	«سنوا بهم سنة أهل الكتاب»
204	«صليت خلف النبي - صلى الله عليه وسلم- وأبي بكر
205	«صليت وراء أبي هريرة - رضي الله عنه- فقرأ
294	« ضالة المسلم حرق النار»
64	«على اليد ما أخذت حتى ترده»
328	«قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق.....»
149	«قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة
123	«لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»
49	«لا ضر ولا ضرار»
281	«لا قطع في ثمر معلق، ولا في حريسة جبل.....»
52	«لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع
197	«لا يقبل الله صلاة بغير طهور»
63	«لا يقضي القاضي وهو غضبان»
117	«لك ولمن عمل بها من أمتي»
94	«لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»
146	«لي الواجد يحل عرضه وعقوبته»
95	«ما نهيتكم عنه فاجتنبوه...»
216	«مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»
212	«من أحيا أرضاً ميتة فهي له»
98	«من بدل دينه فاقتلوه»
105	«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»
212	«من قتل قتيلاً فله سلبه»
159	«نعم الإدام الخل»
116	«هو الطهور ماؤه الحل ميتته»
112	«هو الطهور ماؤه الحل ميتته»
43	«وإنما لكل امرئ ما نوى»

69	«وصلوا كما رأيتموني أصلي»
43	«يا معشر قريش - أو كلمة نحوها- اشتروا أنفسكم.....»
107	أن - رسول الله صلى الله عليه وسلم- نهى عن صيام.....
26	أن النبي - صلى الله عليه وسلم- جاءه جبريل - صلى الله عليه وسلم-.....
263	أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء، فصب عليه حين فرغ من
252	جاء أعرابي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يضرب نحره.....
115	فقال: « أينقص إذا جف »
45	قال: «نعم»
251	قال: جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- فقال: هلكت يا رسول الله.....
77	«فيما استطعتم»
187	«ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة »
60	نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- عن بيع الغرر

فهرس الموضوعات

أ	المقدمة
01	الفصل التمهيدي: الإمام القرافي ومنهجه في كتابة الذخيرة
02	المبحث الأول: ترجمة الإمام القرافي
03	المطلب الأول: الحياة السياسية
05	المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية
06	المطلب الثالث: الحياة العلمية
08	المطلب الرابع: حياة الإمام القرافي
08	- المولد والنشأة
08	- طلبه العلم
09	- شيوخ القرافي
09	1- ابن الحاجب المالكي
10	2- شمس الدين الخسرو شاهي
10	3- زكي الدين المعروف بالمنذري
11	4- العز بن عبد السلام
11	- تلاميذ القرافي
11	1- ابنت الأعز
12	2- محمد بن إبراهيم البقوري
12	3- تاج الدين الفلكهاني
12	- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
14	- ملفاته
15	- وفاته
16	- المبحث الثاني: منهج القرافي في كتابه الذخيرة
16	المطلب الأول: الخصائص المميزة لمنهج القرافي في كتابه الذخيرة
16	1- تناول الأصول والفقه معا
16	2- إبراز الأصول الفقه المالكي
17	3- الترتيب لما تفرق
17	4- الاعتماد على أهم مصادر المذهب
17	5- الأمانة في النقل وإثبات المصادر
18	6- تحري الاقتصار وتجنب الإطالة
20	7- الترتيب والتنظيم
20	8- موسوعية القرافي وعبقريته
20	9- الذخيرة كتاب فقه مقارن
20	10- التعامل مع المخالفين بأدب جم

21	المطلب الثاني: ما يتعلق بمقدمتي الكتاب
23	الباب الأول: القواعد الأصولية المتعلقة بالحكم الشرعي
24	الفصل الأول: قواعد أصولية متعلقة بالحكم الشرعي التكليفي
25	المبحث الأول: الوقت كله طرف للوجوب
26	المطلب الأول: الدليل على الواجب الموسع
27	المطلب الثاني: اختلاف العلماء في زمن الوجوب من الواجب الموسع
29	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
29	- وجوب الصلاة وجوب موسع
30	المبحث الثاني: الحكم إذا علق اسم هل يقتصر على أوله أو يستوعبه
30	المطلب الأول: شرح القاعدة وتحرير محل النزاع
31	المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلته
32	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
32	1- زمن وجوب زكاة الفطر
33	2- حكم من قال: علي هدي
34	المبحث الثالث: نفي الحرج إثبات للجواز وثبوت الجواز لا ينافي الوجوب
34	المطلب الأول: دليل القاعدة
37	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
37	- فرضية السعي بين الصفا والمروة في الحج
39	المبحث الرابع: الرخصة تقتضي انتفاء الوجوب
39	المطلب الأول: تعريف الرخصة والحكمة من مشروعيته
40	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
40	1- ترك المبيت بمنى للرعاة
40	2- حكم المبيت بمنى أيام التشريق
42	المبحث الخامس: الأعمال البدنية لتدخلها النيابة
42	المطلب الأول: دليل القاعدة
44	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
44	- النيابة في الحج
47	المبحث السادس: كل ما حرم لصفته لا يباح إلا بسببه، وما يباح لصفته لا يحرم إلا بسببه
47	المطلب الأول: شرح القاعدة
48	المطلب الثاني: دليل القاعدة
49	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
49	- الضرورة تبيح كل المحرمات
51	المبحث السابع: يحاطب الشرع في الخروج من الحرمة إلى الإباحة أكثر من الخروج من الإباحة إلى المحرمة

52	المطلب الأول: دليل القاعدة
53	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
53	1- حرمة زوجة الأب بمجرد العقد
53	2- بم تحل المبتوتة
53	3- وقوع الطلاق بالكناية
53	4- يراعى في صيغة النكاح مالا يراعى في البيع
54	الفصل الثاني: قواعد تتعلق بالحكم الشرعي الوضعي
55	المبحث الأول: كل شرعي لا بدله من نسب شرعي
55	المطلب الأول: الحكمة من تشريع الأسباب وصياغة القرافي للقاعدة
56	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
56	- الصيغة في عقد النكاح
59	المبحث الثاني: ترتيب المسببات على الأسباب
59	المطلب الأول: دليل القاعدة
60	المطلب الثاني: الصيغ التي صاغ بها القرافي القاعدة
60	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
60	- حكم بيع المعين يتأخر قبضه
61	المبحث الثالث: ترتيب الحكم على الوصف يدل على سببية ذلك الوصف لذلك الحكم
62	المطلب الأول: آراء الأصوليين في علاقة السبب بالعلة
63	المطلب الثاني: صيغ القاعدة كما أوردها القرافي
64	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
64	1- الاستطاعة سبب في وجوب الحج
64	2- هلاك المغصوب وتضمن الغاصب ولو كان بغير سبب منه
66	المبحث الرابع: متى كان للحكم سبب وشرط تأخر عن سببه وشرطه صح إجماعاً، أو قدم عليهما بطل إجماعاً، أو توسط بعد السبب فقولان للعلماء
66	المطلب الأول: صياغة القرافي للقاعدة وتحرير محل النزاع
67	المطلب الثاني: آراء الأصوليين في القاعدة
68	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
68	1- أذن الورثة لمورثهم بالوصية بأزيد من الثلث في مرضه
68	2- إسقاط الشفعة بعد البيع وقبل الأخذ
69	المبحث الخامس: الموانع الشرعية لثلاثة: ما يمنع ابتداء واستمراره، وما يمنع ابتداء فقط، وما اختلف فيه
69	المطلب الأول: تعريف المانع وأقسامه
70	المطلب الثاني: صيغ القاعدة كما أوردها القرافي
70	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي

71	- الإحرام يمنع من إنشاء الملك في الصيد وهل يبطله إذا طرأ عليه؟
72	الفصل الثالث: قواعد أصولية متعلقة بالمحكوم فيه
73	المبحث الأول: الأصل في التكليف أن تقع بالعلم
73	المطلب الأول: دليل القاعدة
74	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
74	1- الشك في الطهارة
75	2- الشك في إكمال الصلاة
76	المبحث الثاني: التكليف مشروط بالإمكان
76	المطلب الأول: دليل القاعدة
78	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
78	- التوسعة في ولاية المظالم
80	الفصل الرابع: قواعد أصولية تتعلق بالمحكوم عليه
81	المبحث الأول: خطاب التكليف يفتقر إلى العلم والقدرة والأهلية بخلاف خطاب الوضع
81	المطلب الأول: شروط خطاب التكليف
83	المطلب الثاني: صياغة القرافي للقاعدة
84	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
84	- إسلام الصبي وورثته
86	المبحث الثاني: الكفار مخاطبون بالفروع
86	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
88	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
88	- شرط الإسلام في الصوم
90	الباب الثاني: القواعد الأصولية المتعلقة بالدلالات
91	الفصل الأول: القواعد المتعلقة بالأمر والنهي
92	المبحث الأول: الأمر للوجوب
93	المطلب الأول: الصيغ التي استعملها القرافي لهذه القاعدة
93	المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم
96	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
96	1- الميقات المكاني
97	2- وجوب عرض التوبة المرتد
99	المبحث الثاني: ما لا يتم إلا به فهو واجب
99	المطلب الأول: صيغ القاعدة كما أوردتها القرافي
100	المطلب الثاني: أقسام ما لا يتم به الواجب إلا به
101	المطلب الثالث: دليل القاعدة

101	المطلب الرابع: التطبيق الفقهي
101	1- طلب الماء
101	2- الخلافة العظمى
103	المبحث الثالث: النهي يقتضي فساد المنهي عنه
104	المطلب الأول: تعريف الصحة والبطلان والفساد
105	المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم
106	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
106	- حكم صوم العيد
108	الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بالعموم والخصوص
109	المبحث الأول: الألف واللام للعموم
109	المطلب الأول: دليل القاعدة
111	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
111	- ضمان الغاصب للعقار عن التلف
112	المبحث الثاني: اسم الجنس إذا أضيف عم
113	المطلب الأول: دليل القاعدة
114	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
114	- حكم قول: الأيمان تلزمني، أيمان المسلمين
115	المبحث الثالث: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
116	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
118	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
118	- حكم هبة الثواب
120	المبحث الرابع: الإجماع مخصص الكتاب والسنة
120	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
122	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
122	- وجوب النية من صوم رمضان
124	المبحث الخامس: العمل مخصص للعموم
124	المطلب الأول : تخصيص العام بعمل أهل المدينة
125	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
125	- الجلوس في المسجد للقضاء
126	المبحث السادس: الضمير الخاص لا يوجب تخصيص عامه
126	المطلب الأول: رأي الأصوليين وأدلتهم
129	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
129	- جزاء الصيد في حرم حال الإحرام
130	الفصل الثالث: قواعد متعلقة بالاستثناء

131	المبحث الأول: الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات النفي
131	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
134	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
134	- حكم قول الزوج لامرأته: لا أذن لك إلا في عيادة مريض
135	المبحث الثاني: جواز استثناء الأكثر
135	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
137	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
137	- صحة الاستثناء الأكثر
139	المبحث الثالث: الاستثناء من غير الجنس جائز
139	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
142	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
142	- صحة الإقرار بالمجهول
144	الفصل الرابع: القواعد المتعلقة بالمفهوم
145	المبحث الأول: مفهوم المخالفة حجة
145	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
148	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
148	1- طهارة الدم غير المسفوح
149	2- لا شفعة في غير العقار
150	المبحث الثاني: مفهوم الغاية حجة
150	المطلب الأول: تعريف مفهوم الغاية
151	المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم
153	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
153	- الطلاق الثلاث يمنع النكاح
154	المبحث الثالث: ما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له
154	المطلب الأول: الدليل على أنه لا مفهوم للغالب
155	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
155	1- الربيبة من المحرمات
156	2- استواء العند والخطأ في الصيد حال الإحرام
157	المبحث الرابع: لا حجة في مفهوم اللقب
157	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
159	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
159	- حكم من حلف لا يأكل إداما
160	المبحث الخامس: مفهوم الشرط هل هو حجة
161	المطلب الأول: تحرير محل النزاع

161	المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم
165	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
165	- حكم زواج الأمة مع وجود طول الحرة
167	الفصل الخامس: القواعد المتعلقة بحروف المعاني
168	المبحث الأول: الأصل في العطف بـ (الواو) التسوية
168	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
171	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
171	- حكم إتياء المال للعبد المكاتب
173	المبحث الثاني: الأصل في العطف بـ (أو) التشريك
173	المطلب الأول: معاني (أو) اللغوية
174	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
174	- العفو عن الصداق، ومن يملكه؟
176	المبحث الثالث: (من) لبيان الجنس
176	المطلب الأول: معاني (من) اللغوية
178	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
178	- جزاء صيد المحرم
179	الفصل السادس: قواعد أخرى في الدلالات
180	المبحث الأول: المطلق يحمل على المقيد
180	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
185	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
185	- اشتراط العدالة في الشهود
186	المبحث الثاني: الكلام إذا سيق لمعنى لا يحتج به في غيره
186	المطلب الأول: الصيغ التي صاغ بها القرافي القاعدة
187	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
187	1- الاختلاف في النصاب في الزروع والثمار
187	2- الشفعة على قدر الأنصباء دون عدد الرؤوس
189	المبحث الثالث: استعمال المشترك في جميع مسمياته وغير المشترك في مجازاته المستوية ومجازه وحقيقته
190	المطلب الأول: آراء الأصوليين في استعمال اللفظ المشترك
192	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
192	- حكم من قال: الأيمان تلزمني
193	المبحث الرابع: الأصل في الكلام الحقيقة
193	المطلب الأول: تعريف وشرح القاعدة
194	المطلب الثاني: دليل القاعدة

195	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
195	- ضمان الغاصب للعقار
197	المبحث الخامس: المشهور تقديم العرف الشرعي على العرف اللغوي
197	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
199	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
199	- من مصارف الزكاة (الرقاب)
200	الباب الثالث: القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة
201	الفصل الأول: القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة النقلية
202	المبحث الأول: القرآن لا يثبت إلا بالتواتر
203	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
204	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
204	- البسمة ليست آية من الفاتحة
207	المبحث الثاني: البيان منه - صلى الله عليه وسلم- يأخذ حكم المجمل
207	المطلب الأول: دليل القاعدة
208	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
208	- من شروط الجمعة (المسجد)
209	المبحث الثالث: تصرفه - صلى الله عليه وسلم- يقع بالإمامة وبالقضاء وبالفتيا
209	المطلب الأول: التمييز بين تصرفاته - صلى الله عليه وسلم-
211	المطلب الثاني: موقف العلماء من تصرفاته - صلى الله عليه وسلم-
212	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
212	- إحياء الأرض الموات، هل تفنقر على إذن الإمام أم لا؟
214	المبحث الرابع: شرع من قبلنا شرع لنا حتى ينسخ
214	المطلب الأول: تحرير محل النزاع
215	المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم
217	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
217	1- مشروعية الإجارة
218	2- مشروعية الحماله (الضمان)
218	3- أجرة الكيل على البائع
219	الفصل الثاني: القواعد الأصولية المتعلقة بالنسخ
220	المبحث الأول: النسخ في الشرع هل حين النزول أو البلوغ؟
220	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
222	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
223	- حكم عزل الوكيل بعد موت الموكل
224	المبحث الثاني: الزيادة عن النص ليس نسخا

224	المطلب الأول: تحرير محل النزاع
225	المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم
226	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
226	- القضاء بالشاهد واليمين في الأموال
229	المبحث الثالث: تجدد الأحكام لتعدد عللها في المحال بعده - صلى الله عليه وسلم- ليس نسخا
229	المطلب الأول: شروط النسخ
230	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
230	- الديوان يعقل
232	الفصل الثالث : القواعد المرتبطة بالأدلة غير النقلية
233	المبحث الأول: الإجماع حجة
234	المطلب الأول: صياغة القرافي للقاعدة
235	المطلب الثاني: دليل القاعدة
236	1- قتل الجماعة بالوحد
237	2- الدية كاملة في عين الأعور
239	المبحث الثاني: عمل أهل المدينة حجة
240	المطلب الأول: تحرير محل النزاع
243	المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم
244	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
244	1- تعجيل صلاة المغرب أول الوقت
244	2- قطع التلبية بالحج بالطواف
246	المبحث الثالث: الأصل اعتبار الأوصاف مشتملة على الحكم فإذا تعذر اعتبارها أقيمت مظنتها مقامها
247	المطلب الأول: شروط العلة
248	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
248	- السفر علة قصر الصلاة
250	المبحث الرابع: إذا رتب الحكم عقب أوصاف مناسبة جعل مجموعها علة وإن كان بعضها غير مناسب اعتبر المناسب
250	المطلب الأول: تعريف تنقيح المناط
251	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
251	- كفارة رمضان
253	المبحث الخامس: متى الفرع مختص بأصل أجري عليه من غير خلاف ومتى دار بين أصليين وأصول يقع الخلاف فيه
253	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
255	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي

255	- زكاة عامل القراض
257	المبحث السادس: عدم التعليل بالحكمة
257	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
259	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
259	- هل على الغاصب ضمان منافع الأعيان؟
261	المبحث السابع: الرخص هل يقاس عليها أم لا؟
261	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
262	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
262	1- المسح على غير الخفين في طهارة الحدث
264	2- الاختلاف في رأس مال الشركة
265	المبحث الثامن: قول الصحابي حجة
266	المطلب الأول: تحرير محل النزاع
266	المطلب الثاني: آراء الأصوليين وأدلتهم
270	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
270	1- حكم شهادة الصبيان بعضهم لبعض في القتل والجراح
271	2- حكم إمرار الموسى على رأس من لا شعر له في الحج
273	المبحث التاسع: الاستصحاب حجة
273	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
275	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
275	- الوقف هل هو نقل للملكية أو المنفعة
277	المبحث العاشر: العرف حجة
277	المطلب الأول: دليل القاعدة
279	المطلب الثاني: شروط اعتبار العرف
280	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
280	1- الكسوة التي تجزئ في كفارة اليمين
280	2- ما يندرج من الأحكام في ولاية الحسبة و ما لا يندرج
281	3- الحرز في السرقة
282	الباب الرابع: قواعد أصولية تتعلق بالوسائل والمقاصد والترجيحات
283	الفصل الأول: قواعد الوسائل والمقاصد
284	المبحث الأول: الوسائل تتبع المقاصد في الأحكام
284	المطلب الأول: تعريف الوسائل والمقاصد
286	المطلب الثاني: دليل القاعدة
287	المطلب الثالث: التطبيق الفقهي
287	- تحريم الجمع بين ذوي القرابة خشية العقوق

289	المبحث الثاني: المصالح ثلاثة أقسام: ضرورية، حاجية، وتمامية
288	المطلب الأول: تعريفات
291	المطلب الثاني: صياغة القرافي للقاعدة
292	المطلب الثالث: دليل القاعدة
293	المطلب الرابع: التطبيق الفقهي
293	1- اشتراط العدالة
294	2- حكم أخذ لقطة المال
296	الفصل الثاني: قواعد الترجيحات
297	المبحث الأول: يقع التعارض بين الدليلين والبينتين والأصلين والظاهرين والأصل والظاهر
298	المطلب الأول: تعريفات
301	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
301	1- شهادة المدين للدائن
301	2- اختلاف المتبايعين في المبيع
303	المبحث الثاني: الكتاب والقياس مقدمان على قول الصحابي
303	المطلب الأول: دليل القاعدة
306	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
306	- الدية لا تغلظ في الشهر الحرام
308	المبحث الثالث: القول مقدم على العمل
308	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
309	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
309	- القارن يطوف طواف واحدا
311	المبحث الرابع: المثبت مقدم على النافل
311	المطلب الأول: آراء الأصوليين وأدلتهم
313	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
313	- ما يسهم لفرس الفارس
314	المبحث الخامس: الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة لأحد الخبرين
314	المطلب الأول: دليل القاعدة
316	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
316	- الخروج من الصلاة بتسليمة واحدة
318	المبحث السادس: عمل أهل المدينة مقدم على خبر الواحد
318	المطلب الأول: حالات مخالفة الخبر للعمل وموقف الأصوليين
320	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
320	- خيار المجلس في عقد البيع

322	المبحث السابع: تقديم الخاص على العام
322	المطلب الأول: دليل القاعدة
323	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
323	1- حكم قتل المسلم بالذمي
324	2- حكم صيام أيام التشريق للمتمتع الذي لم يجد الهدى
326	المبحث الثامن: المنطوق أقوى من المفهوم إجماعاً
326	المطلب الأول: دليل القاعدة
328	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
328	- حكم من زاد عن النصاب في الذهب والفضة
330	المبحث التاسع: التخصيص أولى من المجاز
330	المطلب الأول: دليل القاعدة
331	المطلب الثاني: التطبيق الفقهي
331	- حكم ما لا يسكر قليله من الأنبذة
	الخاتمة
	الفهارس
	فهرس الآيات
	فهرس الأحاديث النبوية
	فهرس الآثار
	فهرس الأشعار
	فهرس الأعلام
	فهرس المصادر والمراجع
	فهرس الموضوعات

الخلاصة:

هذا البحث تناول بالدراسة (القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية من خلال كتاب الذخيرة للإمام القرافي)، وهذا النوع من التأليف الذي سلكه القرافي في ذخيرته قليل جدا في تراثنا قياسا بالموروث الأصولي والفقهى الضخم من تاريخ الحضارة العلمية للأمة الإسلامية.

والبحث عبارة عن تجميع لهذه القواعد المنثورة في موسوعة الذخيرة، وتنظيم لها وترتيب على سلم النمط الأصولي المعتاد في المنهجية الأصولية، وتمثيل لها بتطبيقات فرعية فقهية من الذخيرة نفسها، تعطي صورة أو أكثر من صور التنزيل للقاعدة على الفروع.

وما أتى به القرافي من القواعد يكاد يغطي أهم قواعد الأصول وموضوعاته: فمنها ما يتعلق بالحكم الشرعي، ومنها ما يتعلق بالدلالات اللغوية، ومنها ما يتعلق بالأدلة الشرعية، ومنها ما يتعلق بالوسائل والمقاصد والترجيحات.

وهذه المفردات الأصولية رسمت أبواب البحث الأربعة.

وهذه القواعد عولجت في شكل مباحث داخل فصول انتظمتها حسب موضوعاتها، لتكون مرتبة متسلسلة - قدر الإمكان - من جهة، ميسورة الاطلاع من جهة أخرى.

هذه المباحث تعرض البحث من خلالها إلى تمهيد يمثل مدخلا للقاعدة الأصولية ويضعها في سياقها الأصولي العام، ثم إلى تحرير محل النزاع عندما تتجاذب القاعدة آراء الأصوليين، ثم صيغ القاعدة إذا تكرر ذكرها في الذخيرة، ثم بيان موقف الأصوليين من القاعدة وأدلة كل منهم، وإذا كانت القاعدة متفقا عليها أو شبه متفق عليها فقد ذكرت أدلتها، ويختم المبحث بنماذج فقهية تطبيقية مما ذكره القرافي من الفروع الفقهية في ذخيرته.

وعند تعدد هذه الفروع فقد اخترت منها ما يؤدي الغرض ويوفي بالقصد دون استقصاء لها، وإذا كان للقاعدة مثال واحد اكتفيت به.

وقد أثبت القرافي بما كتبه في موسوعته القيمة (الذخيرة) علو كعبه - وهذا من فضل الله عليه - في علمي الأصول والفقه، والقدرة على السير بهما معا في تأليف منظم، يكلل رأس هذا النهج الحميد في التأليف ما يسوقه من أدلة شرعية،

تضيف إلى حسن التصنيف براعة الإقناع عند مناقشة المخالفين، أو بما ينتهي إليه من تقرير للحكم الشرعي.

وما أحسب أنني بلغت في البحث مبلغ المنى، ولكنه جهد المقل، فما كان من صواب فمن توفيق الله وحده، وما كان من زلل فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله.

ولله الحمد والمنة أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.